

(فهرسة فتح المعين شرح قرعة المعين)

صفحة	باب الصلاة	صفحة	باب الزكاة
٣	(باب الصلاة)	٤٨	(باب الزكاة)
٣	حد تارك الصلاة	٤٩	زكاة الزروع والثمار
٤	فصل في شروط الصلاة	٥٠	زكاة الماشية
٤	الطهارة الاولى الوضوء	٥٠	زكاة الفطر
٤	شروطه ٥ فروضه ٦ سنته	٥١	فصل في اداء الزكاة (وفيه من تصرف اليم - م)
٨	(تنبيه) ينم عن الحديثين الخ وهو باب التيمم	٥٤	وهم الاصناف الثمانية
٨	نواقض الوضوء ٩ الطهارة الثانية	٥٤	(تنبيه) في قسمة الغنمة والقي
٩	موجبه ١٠ مبحث الحيض والنفاس	٥٤	صدقة التطوع
١٠	فروض الغسل ١٠ سنته	٥٥	(باب الصوم)
١١	(وتانيها) أي ثاني شروط الصلاة (طهارة بدن)	٥٩	(تنبيه) بمن اعتكاف الخ وهو باب الاعتكاف
١١	الخ وهذا هو باب بيان النجاسة وازالتها	٥٩	فصل في صوم التطوع
١٣	(قاعدة مهمة) وهي ان ما أصله الطهارة وغاب	٦٠	(باب الحج والعمرة)
١٣	عن الظن تصحبه الخ	٦١	أركانه
١٣	(تنبيه) يجب الاستنقاء من كل خارج ملوث الخ	٦٢	واجبات الحج ٦٢ سنته
١٤	وهو باب الاستنجاء	٦٣	فصل في محرمات الاحرام
١٤	(وزايعها معرفة دخول وقت) وهذا باب	٦٤	(مهمات) يستثنى منها كذا الحرقا در تضيعة الخ
١٥	(فرع) يكره تحريم الصلاة لا بسبب لها الخ	٦٤	(وهذا باب الاضحية والعقيقة)
١٦	فصل في صفة الصلاة	٦٤	(فرع) يسن لكل أحد الاذنان الخ وفيه مسائل شتى كالاكتحال والخضاب ووصل
٢٥	فصل في اعضاء الصلاة ومقتضى جهود السجود	٦٤	الشعر وغير ذلك وفيه مبحث الصيد والذبايح
٢٧	(تنبيه) تسن سجدة التلاوة لقارئ وسامع الخ	٦٥	والاطعمة
٢٧	فصل في مبطلات الصلاة	٦٥	(فائدة) افضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة الخ
٢٩	فصل في الاذان والاقامة	٦٥	(فرع) نذكر فيه ما يجب على المكلف بالنذر الخ
٣١	فصل في صلاة النفل (وفيه صلاة العيدين	٦٧	وهو باب النذر
٣٤	والنكسوفين والاستسقاء)	٦٧	(باب البيوع)
٣٤	فصل في صلاة الجماعة	٦٩	الربا ومحرمات البيوع
٤٠	فصل في صلاة الجمعة	٧٠	فصل في خيارى المجلس والشرط وخيار العيب
٤٢	(فرع) يحل الحرير لقتال الخ وهذا باب اللباس	٧١	فصل في حكم المبيع قبل القبض
٤٤	(تنبيه) يجوز لمس افرس فراط وبل لا قصر رباعية	٧١	فصل في بيع الاصول والثمار
٤٥	الخ وهذا باب القصر والبيع	٧٢	فصل في اختلاف المتعاقدين
٤٥	فصل في الصلاة على الميت	٧٢	فصل في القرض والرهن
٤٨	(باب الزكاة)	٧٥	(تنبيه) المفلس من عليه دين الخ وهو باب
٤٩	زكاة التقدير والتجارة	٧٥	التفليس
٤٩	(فرع) يجوز للرجل تختم بخاتم فضة الخ وهذا	٧٥	فصل في بيع يحنون وصبا الخ
٤٩	باب ما يحل استعماله للرجال والنساء من	٧٦	فصل في الحوالة



5378

٤٦٥

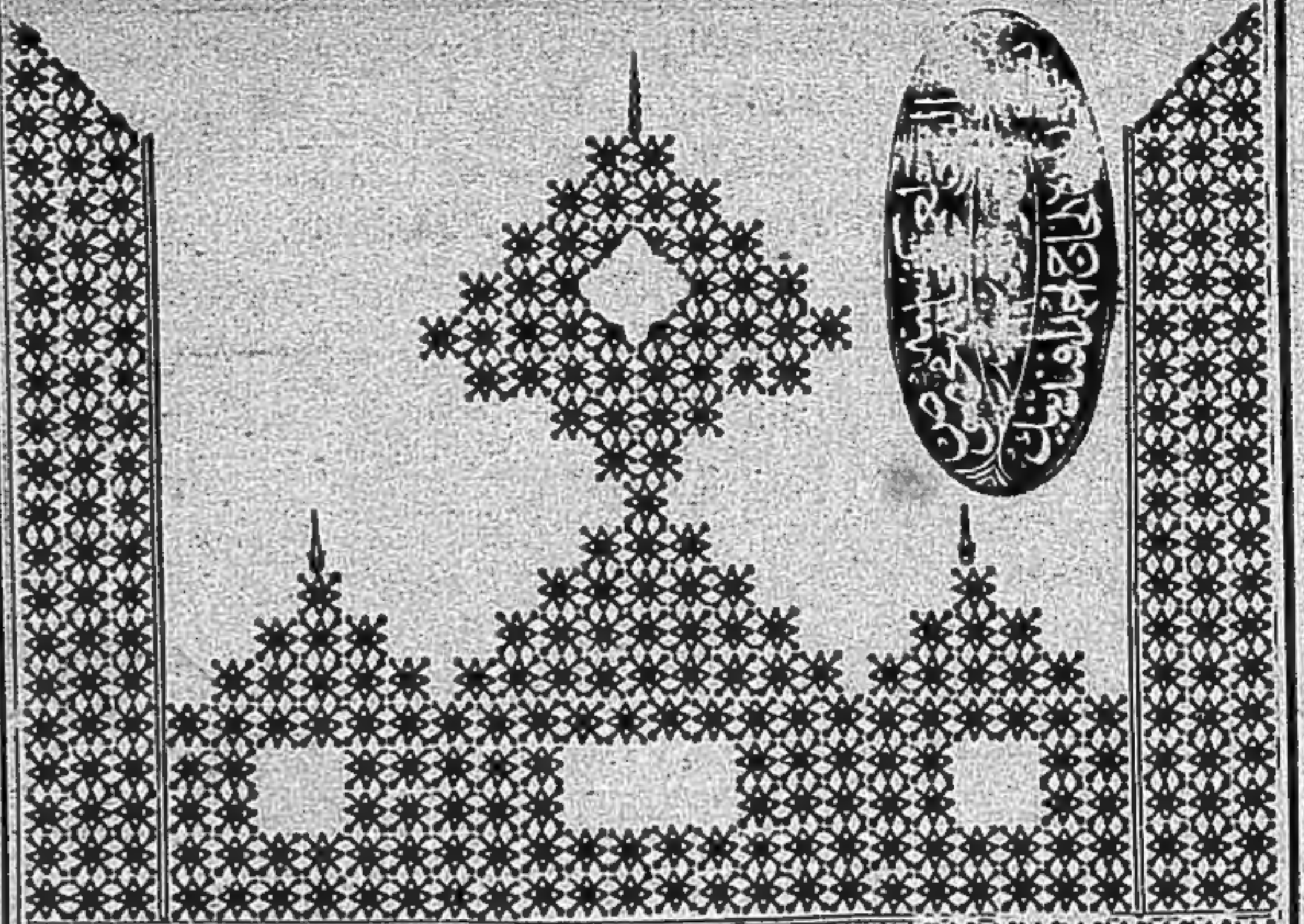
Millemantiyo Kütüphanesi	
Kilim	İzmir
Yeni Eser No.	
Eski Kayıt No.	849

٧٦	(تتمه) يصح من مكاف رشيد ضمان بدين الخ	١١٦	(فائدة) يجوز قبل الطلاق الخ
	وهو باب التضمن	١١٦	(مهمه) يجوز الاستبراء بغير الخ
٧٧	واعلم ان الصلح جائز الخ وهو باب الصلح	١١٦	(فرع) في حكم المطاوعة بالثلاث
٧٧	باب في الوكالة والقراض	١١٧	فصل في الرحمة
٨٠	(تتمه) الشركة نوعان الخ وهو باب الشركة	١١٧	فصل في الإيلاء خلاف زوج الخ
٨١	فصل في غنا تشبه الشفعة اشترى الخ وهو باب	١١٧	فصل في غنا يصح الظهار الخ
	الشفعة	١١٧	فصل في العدة
٨١	(باب في الاحارة)	١١٩	(فرع) في حكم الاستبراء
٨٣	(تتمه) يجوز المساقاة الخ وهو باب المساقاة	١٢٠	فصل في الثقة
٨٣	(باب في العارية)	١٢٣	(فرع) في فسخ النكاح
٨٥	فصل في الغصب استبراء الخ	١٢٥	(تتمه) يجب على مولى الخ وهو باب نفقة
٨٥	(باب في الهبة)		الاقارب
٨٧	(باب في الوقف)	١٢٥	فصل في الاول بالمضانة وهي تربية من
٩٢	(باب في الاقرار)		لا يستقر الى التبرام الخ
٩٣	(باب في الوصية)	١٢٦	(باب الجنابة) ١٢٧ الدية
٩٦	(باب القراض)	١٢٨	(تتمه) يجب عند هيجان العرو خوفا للفرق
٩٦	الحجب ٩٧ العصبان		القضاء غير الحيوان الخ
٩٧	فصل في بيان اصول المسائل	١٢٨	(خاتمة) يجب الكفارة على من قتل الخ
٩٨	فصل في ابداع محرم الخ وهو باب الودعة	١٢٨	(باب في الردة)
٩٨	فائدة الكذب حرام الخ	١٢٩	(باب الحدود)
٩٨	فصل في انقضاء الخ وهو باب القطة	١٣٠	حد الزنا
٩٨	(باب النكاح)	١٣٠	حد القذف
١٠٠	أركانه ١٠١ محرماته	١٣١	حد الشرب
١٠٣	الاولياء ١٠٦ فصل في الكفارة	١٣١	حد السرقة
١٠٧	عيوب النكاح	١٣٢	(خاتمة) في فاطح الطريق
١٠٧	(تتمه) يجوز للزوج كل تمتع منها الخ	١٣٢	فصل في التميز
١٠٨	فصل في نكاح الامة	١٣٣	فصل في الصيال (وانتلاف الهائم وحكم
١٠٨	فصل في الصداق		الحنان وثقب الاذن)
١٠٩	(تتمه) يجب عليه لزوجته موطأ ولو امة	١٣٤	(باب الجهاد) ١٣٨ (باب القضاء)
	منته الخ	١٤٣	(باب الدعوى والبيات)
١٠٩	(خاتمة) الويعة ارس سنة الخ وهو باب الويعة	١٤٥	فصل في جواب الدعوى وما يمتد الى
١١٠	(فروع) يندب الاكل في صوم نفل ولو مؤكدا	١٤٧	فصل في التهافات
	لارضاء في الطعام الخ	١٥١	(خاتمة في الايمان)
١١١	فصل في القسم والنشور	١٥٢	(باب في الاعتناق) ١٥٣ التدبير
١١٢	فصل في الخلع	١٥٣	الكنابة
١١٣	فصل في الطلاق		(تتمت)

(مكتبات)
فتح المعين بشرح قره العين
تصنيف العالم العلامة الشيخ زين الدين
ابن عبد القوي الملباري تلميذ ابن
عمر المصنعي الشافعي نفعنا
الله به ولوجه
آمين

(وقد طرزه امته بقريبات تسر الناظرين)
(من حاشية العلامة الشيخ علي بن احمد بن)
(سعيد باصبر بن رحمه الله)

(الطبعة الاولى)
(بالمطبعة العامة الشريفة سنة ١٣١١ هجرية)
(على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القاتح الجواد الممين على التفقه في الدين من اختاره من العباد واشهد ان لا اله الا الله شهادة
تدخلنا دار الملوذ واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله صاحب المقام المحمود صلى الله وسلم عليه
وعلى آله واصحابه صلاوة وسلاما فوز به يوم المعاد (وبعد) فهذا شرح مفيد على كتابي المسمى بقرة
الدين بمهمات الدين بين المراد ويقم المقاصد ويبرز القوائد وميمته بفتح المعين
شرح قره العين بمهمات الدين وانا اسأل الله الكريم المنان ان يعم الانتفاع به الخاصة والعامة من
الاخوان وان يسهل كنفه به الفردوس في دار الامان انما اكرم كريم وارحم رحيم (بسم الله الرحمن
الرحيم) اي اؤلف والاسم مشتق من السهو وهو العفو والامان هو الامن والاسم وهو الامة والله علم لذات الواجب
الوجود واسمه الله وهو اسم جنس لكل معبود ثم عرف بال وحذف الهمزة ثم استعمل في المعبود بحق
وهو الاسم الاعظم عند الاكثر ولم يسم به غيره ولو قلنا والرحمن الرحيم صفتان ينبتا لسانا من رحم
والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وقوله رحمن الدنيا والاخرة ورحيم
الاخرة (الحمد لله الذي هدانا) اي دلانا (لهذا) التأليف (وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله) اليه والحمد هو
الوصف بالجميل (والصلاة) وهي من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) اي التسليم من كل آفة
ونقص (على سيدنا محمد رسول الله) لكافة الثقلين الجن والانس اجماعا وكذا الملائكة على ما قاله
جميع محققون ومحمد علم منقول من اسم المفعول المضعف موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة حتى به نبينا
صلى الله عليه وسلم بالهام من الله لجلده والرسول من البشر ذكرنا اوجي اليه بشرع وامر بقبلة وان لم
يكن له كتاب ولا نسخ كيوشع عليه السلام فان لم يؤمر بالتبليغ فني والرسول افضل من الذي اجماعا
وصح خبر ان عدد الانبياء عليهم السلام مائة الف واربعه وعشرون الف وان عدد الرسل
ثلثمائة وخمسة عشر (وعلى آله) اي اقراره المؤمنين من بني هاشم والمطلب وقيل هم كل مؤمن اي
في مقام الدعاء ونحوه واختير غير ضعيف فيه وجزم به النووي في شرح مسلم (وتحبه) ودوام جميع

(قوله وقوله سم) اي
العلماء العارفين رحم
الدنيا والاخرة ورحيم
الاخرة وعبارته ابن
سبحان الرحمن ابلغ منه
بشهادة الاستعمال
ولا يعارضه الحديث
الصحيح بارجح الدنيا
والاخرة وبارحيمها
والقياس لان زيادة
البناء تدل على زيادة
المعنى غالبا وجعل معنى
الرحيم كالنسبة لما دل
على جلال النسب
الذي هو المقصود
الاعظم لئلا يقل عما
دل عليه من دقائقها
فلا يسأل ولا يسطى اه

اصحاب معنى الصابي وهو من اجتمع مؤمنان في ناصب الله عليه وسلم لم يواجمي وغيره (الفائزين برضا
الله) تعالى صفة لمن ذكر (وبعد) اي بعد ما تقدم من البسملة والحمد لله والصلاة والسلام على من ذكر
(قوله ذا) المؤلف الحاضر هنا (مختصر) قل لفظه وكثر معناه من الاختصار (في الحق) هو افضله
الفهم واصطلاح العلم بالحكام الشرعية الاحكامية المكتوبة من اذاتها التفصيلية وامتدادها من المكاتب
والسنة والاجماع والقياس وفائدة امتثال اوامر الله تعالى واجتناب نواهيه (على مذهب الامام)
المجتهد ابي عبد الله محمد بن ادریس (الشافعي رحمه الله تعالى) ورضى عنه اي على مذهب الية من
الاحكام في المسائل وادريس والده هو ابن العباس بن عثمان بن شافع بن المائب بن عبد بن زيد بن
حاتم بن المطالب بن عبد مناف وشافع هو الذي نسب اليه الامام واسلم هو ابو اساتيب يوم بدر
ولدا امامنا رضي الله عنه سنة ثمانين ومائة وتوفي يوم الجمعة من رجب سنة اربع ومائتين (وسميته بقرة
الدين) بيان (مهمات) احكام (الدين) وهذا الشرح انتخبته من الكتب المفيدة لشيخنا خاتمة الحققين
شهاب الدين احمد بن حجر الميمني وبقية المجتهدين مثل وجيه الدين عبد الرحمن بن زباد الزبيدي رضي
الله عنه ما رشيقي هذا المختار في الامام المجدد ذكره بالانصارى والامام الامجد اجدد المجدد الزبيدي
رحمه الله تعالى وغيرهم من محققى المتأخرين معتمدا على ما جزم به شيخنا المذهب النووي والرافعي
فحققوا المتأخرين رضي الله عنهم (راحيا من) ربنا (الرحمن ان يتق به الاذكياء) اي العقلاء (وان
تقر به) اي بسببه (عني غدا) اي اليوم الاخر (بالنظر الى وجهه الكريم) بكرة وعشيا آمين

(باب الصلاة)

هي شرعا اقوال وافعال مخصوصة مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم ومبتمية بذلك لا شتما له على الصلاة
افقة وهي الدعاء والمفروضات العينية خمس في كل يوم واربعة معلومة من الدين بالضرورة فيكون جاحداها
ولم تجتمع هذه الخمس اغير نبيا محمد صلى الله عليه وسلم وفرضت ليله الاسراء بسد النبوة بشرين وثلاثة
اشهر ليلة سبع وعشرين من رجب ولم تجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةها (انما تجب المكثوبة)
اي الصلوات الخمس (على) كل (مسلم مكلف) اي بالغ عاقل ذكر او غير (ظاهر) فلا تجب على كافر
اصلى وصبي ومجنون ومغنى عليه وسكران بلا تدبير لم تكليفهم ولا على حائض وفاسدة لعدم صحتها
منها ولا قضاء عليهم بل تجب على مرتد ومعتد بسكر (ويقتل) اي المسلم المكلف الطاهر حداثا ضرب
عتق (ان اخرجها) اي المكتوبة عامدا (عن وقت جمع) لما كان كسلا مع اعتقاد وجوبها (ان لم ينس)
بعد الاستتابة وعلى نذب الاستتابة لا يضمن من قتله قبل التوبة لكنه ياتم ويقتل كفران تركها جاحدا
وجوبها فلا يغسل ولا يصلى عليه (ويبادر) من مر (بقائت) وجوبان فان يلا عذر فيلزمه القضاء فورا
قال شيخنا احمد بن حجر رحمه الله تعالى والذي يظهر انه يلزمه صرف جميع زمنه للقضاء ما عدا ما يحتاج
اصرفه فيما لا بد له منه وانه يحرم عليه التطوع انتمى ويبادر به ند بان فات بذكر كنوم لم يتعده ونسب ان
كذلك (وبن ترتيبه) اي الفائت فيقتضى الصبح قبل الظهر وكذا (وتقديمه على حاضرة) لا يخاف
فوتها ان فات بعد زوال خشي فوت جماعتها على الممتد واذ فات بلا عذر فيجب تقديمه عليه اما اذا خاف
فوت الحاضرة بان يقع بعضها وان قبل خارج الوقت فيلزمه البدء به او يجب تقديم ما فات بغير عذر على
ما فات بعد زوال فقد الترتيب لانه سنة والبدار واجب ويندب تأخير الراتب عن الفوائت بعدد ويجب
تأخير ما عن الفوائت بغير عذر (تنبيه) من مات وعليه صلاة فرض لم يقض ولم تفعل عنه وفي قول انها
تفعل عنه اوصى بها ام لا حكاها العبادى عن الشافعي بخبري وفعل به السبكي عن بعض اقرابه (ويؤمر)
ذو صياذ كراواشي (يمز) بان صار يا كل ويشرب ويستنجي وحده اي يجب على كل من اوبه وان علا
ثم الوصى وعلى مالك الرقبى ان يامر به (بها) اي الصلاة ولو قضاها بجميع شروطها (اسمع) اي بعد سبع
من السنين اي عند تمامها وان ميرقها او ينسب مع صفة الامر التهديد (ويضرب) مائة غير مبرح وجوبا

(قوله باب الصلاة)
لم يراع ما عليه المتقدمون
والمتاخرون من تقديم
الظهارات باقسامها
ووساها الاربع
ومقاصدها الاربع
لانها شرط وهو مقدم
طبعافا نسب ان يقدم
وضما كما عليه أكثر
المصنفين اهتماما
بالمقصود بالذات
واقصلا العبادات
الظاهرة الصلاة بهد
طلب العلم الواجب
ففرضه افضل
الفروض ومنه افضل
السنن فطلب ما زاد
عن فرض الكفاية
افضل من صلاة
النافلة وانه الصلاة
فالمصوم بالخيار فالكافة
اه (قوله وفعل به
السبكي عن بعض
اقرابه) اعلم انه اجتمع
معنا العمل بمقتضى
المتقدم وهو الترك
والعمل بمقتضى
المرجوح وهو قضاء
الفائت عن الغيرومن
المعلوم ان ما فيه الجرى
على المتقدم والافضل
بما فيه الجرى على
الضعف وان جاز العمل
به في غير قضاء واقفاء
اه

(منع من حية) بفتح اللام فهو من الوجه دون ما تحته والشعر الثابت على ما تحته (و) عرضا (ما بين أذنيه)
ويجب غسل شرا الوجه من هـ د ب وحاجب وشارب وعقفة وحية وهي ما ثبت على الذقن وهو مجتمع
التي بين وعذار وهو ما ثبت على النظم المحاذي للأذن وعارض وهو ما انحط عنه إلى اللحية ومن الوجه
خبرة الشفتين وموضع الغم وهو ما ثبت عليه الشعر من الجهة دون محل التحذيف على الأصح وهو ما ثبت
عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والفرجة ودون رتد الأذن والفرجتين وهو ما يضافان بكتفان
الناصية وموضع المصاع وهو ما بينهما إذا لم يصرعه الشعر ويسن غسل كل ما قبل أنه ليس من الوجه
ويجب غسل ظاهر وباطن كل من الشعر والساق وان كثر في كثرة قيم الأباطن كشف الحية
وعارض والكشف لم تر البشرة من خلاله في مجلس الخطيب عرفا ويجب غسل ما لا يتحقق غسل جميعه
الانحطاله لان ما لا يتم الواجب الا به واجب (و) نالها (غسل يديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق)
لأنه ويجب غسل جميع ما في محل الغرض من شروطة واز طال (فرع) لو نسي له فائدت في
تثايت أو عاده وضوءا فليان له لا تجد يد واحدة باط أجزاء (و) رابه (مسح برأسه) كالأجزاء
والأباض الذي وراء الأذن شراوشة مرفق حده ولو به من شدة واحدة للآية قال البغوي ينبغي ان
لا يجزئ أقل من قدر الناصية وهي ما بين الفرعتين لأنه صلى الله عليه وسلم لم يمسح أقل منها وهو رواية عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمأثور عنه وجوب مسح الرأس (و) خامسه (غسل رجله بكل كعب) من
كل رجل للآية أو مسح خفيه مباشرة ويجب غسل باطن ثوب وشق (فرع) لو دخلت شوكه في رجله
وظهر به فغسلها وجب فلهما غسل محلها لأنه صار في حكم الظاهر فان استمرت كلها أصارت في حكم الباطن
فيصح وضوءه ولو تعلق في رجل أرغفه لم يجب غسل باطنه ما لم يتشقق فان تشقق وجب غسل باطنه ما لم
يرتقق (تنبيه) ذكر وفي الغسل أنه يعني عن باطن عقد الشعر أي إذا انهدق بشفة وألحق بها من ابتلى
بخطوبوع أنه في باصول شدة حتى منع وصول الماء إليهم أو لم يمكن إزالته وقد صرح شيخنا بخلافه
الاتصاري بأنه لا يلحق بها بل عليه التيمم لكن قال تلميذه شيخنا والذي يتجه إليه للضرورة (و) سادسها
ترتيب كذا ذكر من تقديم غسل الوجه فاليدان فالأس فالرجلين للاتباع ولولا أن مسح يدي ولو في ماء
قابل بنية معتبرة مما أمر أجزاءه عن الوضوء ولو لم يكن في الاتهام من زمنا يمكن فيه الترتيب ثم لو اغتسل
بنية فيشترط فيه الترتيب حقيقة ولا يضر نسبا ما دام في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا
أعضائه مانع كشع لم يضر كما استظهره شيخنا في الحديث وأجنب أجزاء الغسل عنهما بنية ولا يجب بيقن
عوم الماء جميع الوضوء بل يكفي غلبة الظن به (فرع) لو شك المتوضي أو المتغسل في تطهير عضو قبل
الفراغ من وضوءه أو غسله طهره وكذا ما بعده في الوضوء أو بعد الفراغ من طهره لم يؤثر ولو كان الشك
في النية لم يؤثر أيضا على الأوجه كما في شرح المنهاج أشبهنا وقال فيه قياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة
وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لم يضره عاده أو بعده لم يلزمه فيجعل كلامهم الأول على
الشك في أصل الغسل لا بنية (وسن) للمتوضي ولو بنية مفصوب على الأوجه (تسمية أوله) أي أول
الوضوء للاتباع وأقوالهم اسم الله تعالى كما هو اسم الله الرحمن الرحيم ويجب عند أحد ويسن قبلها التعوذ
وبعد الشهادتين والحمد لله الذي جعل الماء طهورا ويسن لمن تركها أوله أن يأتي بها أثناء التسمية
الله أوله وآخره لا بد فراغه وكذا في نحو الأكل والشرب والتألف والاكتحال مما يسن له التسمية
والمقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول السنن التسمية وبه جزم النووي في المجموع وغيره
فتنوي بها عند غسل اليدين وقال جمع من قدمون أن أولها السؤال ثم بعد التسمية (فرع) تسن
التسمية للآلة القرآن ولو من أثناء سورة في صلاة أو خارجها أو غسل وتيمم وذبح (فصل الكففين) العالي
الكوعين مع التسمية المقترنة بالنية وإن توضأ من نحو إريق أو علم طهرهما للاتباع (فصل) عرضا في
الاستئذان ظاهره وباطنه ولو لا في الاستئذان للصحيح لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل

(قوله يديه) أي كل يد
أصابعه أو زائدة التسمية
بالأصابع أو حاذية بان
ثبتت من منبت الأصابع
فيجب غسل ما يحاذي
محل الغرض من نحو
يدناية طارئة وهو
قطع الأصابع تستحب
تلك الحاذية على
الأوجه وبه صرح جمع
متأخرون وقوله بنية
يجب غسل الجميع
وقوله المحاذي جرى
على الغالب ضعيف
(قوله عرضا) لوقال
وهو عرضا وهو بفتح الهمزة
لأنه كونه الاستئذان
عرضا سنة مستقلة
وذلك نذر إذا لم تكن
فأما كونه عرضا وبكره
ما ولا نذر مرسى فيه
وخشية إدماء الشاة
وأفساد عور الاستئذان
ومع ذلك يحصل به أصل
السنة اهـ حج والمورد
جميعه ركعة فاس
وقد لوس الله مابين
الاستئذان ظاهره وباطنه
أي ظاهره وباطنه اهـ

وضوء أي أمر إيجاب ويحصل (بكل خشن) ولو بنحو خرقه أو استئذان والعوذ أفضل من غيره وأولاه ذو
الريح الطيب وأفضل له الأراك لأصابعه ولو خشفة خلافا لما اختاره النووي وإنما يتأكد السؤال ولو لم
لا استئذان له السكك وضوءه (سكك صلاة) فرضها أو نفلها وان سلم من كل ركعتين أو استأذن للوضوء وان لم يفصل
بينهما فافصل حيث لم يخش تخمس فيه وذلك نذر الجدي بانه نادجدر ركعتان بسؤال أفضل من سبعين
ركعة بالسؤال ولو تركه أو لم يتركه أثناءها ففعل قليل كالتعميم ويتأكد أيضا للآلة قرآن أو حديث أو
علم شرعي أو تغير فمريح أو لولنا بنحو نوم أو كل كربة أو من بنحو صفة أو استيقاظ من نوم وإرادته ودخول
مسجد أو منزل وفي الضرر وعند الاحتضار كإدخاله عليه خير الصالحين ويقال أنه يسهل خروج الروح وأخذ
بعضهم من ذلك تأكد للريض وينبغي أن ينوي بالسؤال السنة لئلا يثاب عليه ويبلغ ريقه أول استئذائه
وأن لا يصح ويندب التحليل قبل السؤال أو بعده من أثر الطعام والسؤال أفضل منه خلافا لمن عكس
ولا يكره السؤال غير أذن أو علم رضاه والاحرم كاحذنه من ملك الغير ما لم يجز عاده بالاعراض عنه ويكره
للمسألة بعد الزوال ان لم يتغير بغيره بنحو نوم (فصل منة فاستئذان) للاتباع وأقوالهم ما يصلح الماء إلى الفم
والأنف ولا يشترط في حصول أصل السنة إدارته في الفم ومجبه منه ونثره من الأنف بل تسن كالماء في فمها
لمفطر لا مريها (و) يسر (جمعها ثلاث غرف) يتمضمض ثم يستنشق من كل منها (ومسح كل رأس)
للا تبايع وخروجها من مالك وأحد فان اقتصر على البعض فالأولى أن يكون هو الناصية والأولى في
كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه مصلقا مسجته بالآخرى وإيهاميه على صدغيه ثم يذهب به مامع
بقية أصابعه غير الإبهامين لقفاه ثم يردهما إلى المبدأ ان كان له شعر يلقاب والأفلية فتصعد على الذهاب وان
كان على رأسه عمامة أو فائسوة فتم عليهم بهد مسح الناصية للاتباع (و) مسح كل (الأذنين) ظاهره وباطنه
ومسح خيه للاتباع ولا يسن مسح الرقبة إذ لم يثبت فيه شيء قال النووي بل هو بدعة وحديثه موضوع
(وذلك أعلاه) وهو أمر أرايد علم أعقب ملاقاتها للماء خروجا من خلاف من أوجب (وتحليل حية كنة)
والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسهل مع تفرقة لها وبغرفة مستقلة للاتباع ويكره تركه (و) تحليل
(أصابع) أي أصابع اليدين بالتمشيط والرجلين بأي كيفية كان والأفضل أن يجتهدا من أسفل بمنصر
يده اليسرى بهد بمنصر اليمين واليمين واليمين أي يكون بمنصر يميني رجله ويحتكما
بمنصر يساريهما واطلة الفرعة بان يغسل مع الوجه مقدم رأسه وأذنيه وصفته عنقه (و) اطلة (تحليل)
بان يغسل مع اليدين بعض العضدين ومع الرجلين بعض الساقين وغايته إتيان باب العند والساق وذلك
نذر الشيعين أن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجبين من آثار الوضوء في استقطاع منكم أن يطل غرته
فليعمل زادهم لم وتحمله أي يدعون يفيض الوجه والأيدي والرجل ويحصل أقل الطلقة يغسل أدنى
زيادة على الواجب وكالماء بنية بامر (وتثايت كل) من مقدر ومسح وذلك وتحليل وسؤال
وبسلة وذكر عقبه للاتباع في أكثر ذلك ويحصل التثايت بغمس اليد من لا ولوى ماء فليل إذا حركها
مرتين ولورد ماء الغسل الثانية حصل له أصل سنة التثايت كما استظهره شيخنا ولا يجزئ تثايت عضو قبل
إتمام واجب غسله ولا بد تمام الوضوء ويكره النقص عن الثلاث كالزيادة عليهم أي بنية الوضوء كما يحبه
جميع ويحرم من ماء موقوف على التطهر (فرع) يأخذ الشاك أثناء الوضوء في استيعاب أو عدد باليقين
وجو باقي الواجب ويندب في المندوب ولوى الماء الموقوف أما الشك بعد الفراغ فلا يؤثر (وتيمان) أي
تقديم عين على يسار يميني والرجلين والرجلين والرجلين والرجلين والرجلين والرجلين والرجلين والرجلين
كان يجب التيمم في تطهره وشأنه كاه أي مما هو من باب التكريم كالكهال وبس نحو قبض ومنم وتقليم
ظفر وحاق بنحو رأس وأخذ وعطاه وسؤال وتحليل ويكره تركه ويسن التيمم في ضده وهو ما كان من
باب الإهانة والأذى كاستنجاؤه ومخاطبته لبس ونعل ويسن البدء بغسل أعلى وجهه وأطراف
يديه ورجليه وإن صب عليه غيره وأخذ الماء إلى الوجه بكفيه معار وضع ما يغترف منه عن عينيه وما

(قوله وذلك وتحليل)
في الصفة ويظهر أنه
مخير بين تأخير ثلاثة كل
من هذين عن ثلاثة
الغسل وجعل كل
واحدة منها عقب كل
من هذه الثلاثة وان
الأولى أولى (قوله وذكر
عقبه) لوحذف عقبه
لكان أولى ليشمل
كل ذكر وبين تثايت
الدعاء أيضا والتؤد
وسائر الأقوال والأفعال
حتى النية ولو لفظية
على خلاف فيها

يصب منه من يساره (وولاية) بين أفعال وضوء السليم ما يشترع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله
وذلك لا يتبع وخروج من خلاف من أوجهه ويجب أن لا يسقط (ومع) عقب (موق) وهو طرف العين
الذي يلي الأنف وطاها وهو الطرف الآخر بسبب شقها ومحل نذب نهدهما إذا لم يكن فيه مخرج
يمنع وصول الماء إلى محله ولا فتهدهما أو واجب كما في المجموع ولا يسقط غسل باطن العين بل قال
بعضهم بركه للضرر وانما يغسل إذا تجسس لفظا أمر النجاسة (واستقبال) القبلة في كل وضوء (وترك
تكم) في أثناء وضوءه بالحاجة بغير ذكر ولا يكره سلام عليه ولا منه ولا رده (وترك) (تشبث) (بالأذن
للا تباع) (والشهادتان عقبه) أي الوضوء بحيث لا يطول فاصل عنه عرفا فيقول مستقبلا للقبلة رافعا
يديه ويصير إلى السماء ولو أعى أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
ما روى مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وضوء فقال أشهد أن لا إله إلا الله الخ فثبت له أبواب
الجنة الثانية يدخل من أيها شاء زاد الترمذي الله -م اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
وروى الحاكم وصححه من تواتر قال -م بحديثك اللهم -م ويحده لك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفر
وأنت العليم كتب في ريق ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة أي لم يتطرق إليه إبطال كما صح
حتى يرى ثوبه العظيم ثم يصلي ويسلم على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد ويقرأ أنا أنزله كذلك ثلاثا بلا
رفع يدا وأمدعاء الأعضاء المشهور فلا أصل له يعتد به فذلك حذفه تبع الشيخ المذهب النووي رضي الله
عنه وقيل يستحب أن يقول عند كل عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله لخبر رواه المستغفرى وقال حسن غريب (وشربه) من (فضل وضوءه) خبر أن فيه
شفاء من كل داء وسن روى أن زاره أي أن توم حصوله كذا في ظاهره شيئا وعليه يحمل ربه صلى
الله عليه وسلم لا زاره وركتان بعد الوضوء أي بحيث تنسب إلى عرفا فتقوتان بطول الفصل عرفا على
الأوجه وعند بعضهم بالأعراض وبهضمهم بحفاف الأعضاء وقيل بالحدث ويقرأ بيا في أول ركعتيه بعد
الافتحة ولو أنهم أذنتهم وأنفسهم إلى رحمتها وفي الثانية ومن يعمل سوا أو يظلم نفسه إلى رحمتها (فائدة)
يحرم التطهير بالمسح للشرب وكذا أعماه جهل حاله على الأوجه وكذا أجل شيء من المسح إلى غير محله
(وليقتصر) أي المتوضئ (حتم) أي وجوب (على) غسل أو مسح (واجب) فلا يجوز تثليث ولا إتيان
سائر السنين (الضيق وقت) عن أدراك الصلاة كراهية كما صرح به بغوى وغيره وتبعه المتأخرون لكن
أفتى في قوات الصلاة لو أكل سنهابان ياتهما ولو لم يدرك ركعة وقديفرق بأنه ثم اشتغل بالمقصود فكان
كل يوم في الصلاة (أو قل ماء) بحيث لا يكفي إلا الفرض فلو كان منه ماء لا يكفي لثمة طهره أن ثلاث أو ألقى
السن أو احتاج إلى الفاضل لعطش محترم حرم استعماله في شيء من السن وكذا يقال في الغسل (ونوبا)
على الواجب بتلك السن (لأدراك جماعة) لم يرج غير ما تم ما قبل بوجوبه كذا ذلك ينبغي تقديمه
عليه أنظر ما مر من نذب تقديم القائل بتدريج الحاضرة وإن قامت الجماعة (تمة) يتيم عن الحديثين
أفقد ماء وخوف محذور من استعماله بتراب طهور له غبار وأركانه نية استباحة الصلاة المفروضة مقرونة
بتقبل التراب ومسح وجهه ثم يديه ولوته من ماء آخر الوقت فانتظاره أفضل والأفضل تيم وإذا امتنع
استعمله في عضو وجب تيم وغسل مسح ومسح كل السائر انصار نزع ماء ولا ترتب بينهما جنب أو
عضوين فتيمان ولا يمسح به إلا فرضا واحدا ولو نذر أو مسح جثثا ثم فرض (ونواقضه) أي أي باب نواقض
الوضوء أربعة أحدها يقين (خروج شيء) غير منه عينا كان أو بحار طبا أو جافا متاددا كبول
أو نادرا كدم باء أو غير ما نفعه أو كدودة أخرجت رأسها ثم رجعت (من أحدها) (بيلي) المتوضئ
(الحق) دبرا كان أو قبلا (ولو) كان الخارج (بأسرها) نابتا داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه لكن أفتى
العلامة الكمال الراد بعد عدم النقص بخروج الباء ونفسه بل بالخارج منه كالدمل وعند مالك لا ينتقض
الوضوء بالنادر (و) ثانيها (زوال عقلة) أي عيب بزر سكر أو جنون أو غم أو نوم للخبر الصحيح فن نام

(قوائد) يستحب
الأدهان غيا أي وقتنا
بعد وقت عند الحاجة
أفبر محرم ولا كتحال
وان يكون بأحد وان
يكون وثرا ثلاثة في
اليمين وثلاثة في اليسرى
وقص الشارب إلى أن
تظهر جرة الشفة ظهورا
بيننا وتقليم الظفر
والأفضل يوم الخميس
والأثنين أو بكرة الجمعة
وان يبدأ بيمينه اليسرى
فالوسطى فاليسرى
فانتهى فالإبهام ثم
يضم اليسرى إلى
أهاها وفي الرجاين
يضم اليسرى إلى
خمس اليسرى وأورد
بعضهم حديثا يقتضي
خلاف ذلك لكن لم
يصح له

فليتوضأ وخرج بزوال العقل النعاس وأوائل نشأة السكر فلا تنقض به -م كما إذا شك هل نام أو نعس ومن
علامته النعاس مناع كلام المخاضين وان لم يفهمه (لا) زواله (نوم) قاعد (ممكن مقعدة) أي اليه من
مقره وان امتد إلى الزوال سقط أو احتج وليس بين مقعدة ومقره تحاف وينتقض وضوءه يمكن أن يتبعه
زوال اليه عن مقره لا وضوءه شك هل كان ممكنا أولا أو هل زالت اليه قبل الدقة أو بعد هاو فممن
الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا أثر له بخلافه مع الشك فيه لانها مخرجة لا حد طرفه (و) ثالثها (مس فرج
أدنى) أو محل قطه ولو أبت أو غير قبل كان الفرج أو دبره متصلا أو مقطوعا لا ما قطع في الختان
والناقص من الدبر ما تبقى المنفذ ومن قبل المرأة ما تبقى شفرها على المنفذ لا ما وراءها كخجل ختانها
نعم ينذب الوضوء من مس نحو العانة وباطن الالية والانشين وشربت فوق ذكر أو أصل نخد أو من صغيرة
وأمره وأبرص ويهودى ومن نحو فصد ونظر بشهوة ولو إلى محرم ونافذ -م -م -م وغضب وحمل ميت
ومسه وقص ظفر وشارب وحاق رأسه وخرج بآدمي فرج البهيمة إذا لا يشتهي ومن ثم جاز النظر إليه
(ببطن كف) أقوله صلى الله عليه وسلم من مس فرجه وفي رواية من مس ذكر أو ألتوضأ وبطن الكلب
هو بطن الراحة بين وبطن الأصابع والمخرف اليهما عند انطباعهما مع يسير تحامل دون رؤس الأصابع
وما بينهما وحرف الكف (و) رابعها (تلاقي شرقي ذكروا) ولو بلا شهوة وان كان أحدهما مكرها أو ميتا
لمكن لا ينتقض وضوء الميت والمراد بالبشرة ما عدا الرأس والسن والظفر قال شيخنا وغير باطن العين
وذلك أقوله تعالى أولام سم النساء أي لمسم ولو شك هل ماسه شعر أو بشرة لم ينتقض كالأول وقت يده على
بشرة لا يعلم أي بشرة دخل أو امرأة أو شك هل لمس محرما أو حنيفة وقال شيخنا في شرح العباب ولو أخبره
عبد بلهاله أو نحو خروجه في حال نومه يمكن أن يوجب عليه الأخذ بقوله (بكبر) فيه ما فلا تنقض
بتلاقي جامع صغرى ما أوى أحدهما لا انتفاء مظنة الشهوة والمراد بذي الصغر من لا يشتهي عرفا غالبا
(لا) تلاقي بشرتهم ما (مع محرمة) بينهما ينصب أو رضاع أو مصاهرة لا انتفاء مظنة الشهوة ولو اشتبهت
محرمة بالحيات محصورات فليس واحدة فمن لم ينتقض وكذا غير محصورات على الأوجه (ولا يرتفع
يقين وضوءه أو حدث بطن ضده) ولا بالشك فيه المفهوم بالأولى فيأخذ باليقين استصحابا له (خاتمة) يحرم
بالحدث صلاة وطواف وصوم ودون محض وما كتب للدرس قرآن ولو بعض آية كالحج والعمرة في قصد
الدراسة والتبرك بحالة الكتابة دون ما بعدهما وبالكتاب نفسه أو غيره تبرعا أو لافا حمله مع متاع
والمحضر غير مقصود بالحل ومن ورقه ولو ألبس أو نحو ظرف أعدله وهو فيه لا قلب ورقه بعد إذا لم
ينفصل عليه ولا مع نفسه برزاد ولو احتملا ولا يمنع صبي من محدث ولو جنبا حل ومن نحو محض الحاجة
تعمله ودرمه ووسيلته ما كمل له المكتبة والاتبان به للعلم أي علمه منه ويحرم -م -م -م غير المميز من نحو
مصحف ولو به من آية وكتابه بالجمجمة ووضع نحو درهم في مكتوبه وعلم شرعي وكذا جعله بين أوراقه خلافا
لشيخنا ونزقة عينا وأبلغ ما كتب عليه لا شرب محو ومداحل للمصحف عالم يكن على مرتفع ويسن
القيام له كالماء بل أولى ويكره حق ما كتب عليه إلا لفرض نحو صيانة قعسه أولى منه ويحرم بالجنابة
المكت في المسجد وقراءة قرآن بقصد -م -م -م ولو به من آية بحيث يسع نفسه ولو صييا خلافا لما أفتى به النووي
وبنحوه من لا يخرج طاق صلاة وقراءة وضوء ويجب قضاء الصلاة بل يحرم قضاؤها على الأوجه
(و) الطهارة (الثانية الغسل) هو لغة سيلان الماء على الشيء وشرا عا سبيلانه على جميع البدن بالنية
ولا يجب قورا وان عصى بسببه بخلاف نجس عصى عليه والاشهر في كلام الفقه أنه ضم غيبه لكن الفق
أفصح ويضمها مشترك بين الغسل وماء الغسل (موجبه) أربعة أحدها (خروج منه أولا) ويعرف بأحد
خواصه الثلاثة من تلذذ بخروجه أو تذوق أو خروج مجبين رطبا وبياض بيض جافا فان فقدت هذه الخواص
فلا غسل نعم لو شك في شيء أمضى هو أو مذى تخير ولو بالاشتهى فان شاء حمله منه أو اغتسل أو مذي أو غسله
وقضأ ولو رأى منيا جفأ في نحو نوبه لزمه الغسل وإعادة كل صلاة ثم قضاها بعده ما لم يحتمل عادة كونه من

(قوله وتلاقي شرقي
ذكروا) أي يقينا
أو ظنا من لا منزلة اليه
كأخبار عدل عند ابن
حجر خلافا لما روي
قال لا نقض بأخبار
العدل لأن غاية ما يفيد
أخباره الظن فقط
ونحن لا نطلق متيقنا
بظن ضده كما في غ ش
وقوله شرقي ذكروا
أي الواضح كل منهما
المشتهى لذوى الطباع
السليمة ولو صييا أو محض
أو عينا أو مكرها بعض
أصل أو زاد ولو جنبا
عند الرمي خلافا لابن
حجر

(قوله وكذا الغسل
للمسافر) أي أو الطواف
أو من المصنف أو حله
أو قراءة القرآن أو
تمكين الحليل بالنسبة
للحيض أو المكث في
المسجد أو الطهارة
للمسافر أو غيرها مما علم
أو رفع الحدث أو الحدث
الأكبر أو عن جميع
البدن وهو أفضل من
الاطلاق فيجوز في
جميع ما ذكر تعرضه
للقه ودفى غير رفع
الحدث ولا سئل أن رفع
المطابق رفع المقيد فيه
أه شيئا (قوله كتابنا
من غير جار) أي
قائه بكرة نحو الوضوء
منه كسابقه وبكرة
التكلم لغير حاجة
كالتشفيف بلا عذر
وتكره الاستعانة بغسل
الأعضاء أما صب الماء
فقط بخلاف الأولى
وأما باحضار الماء فلا
بأس بها كما في م ر
والمراد من كراهة الاستعانة
بصب الماء والتشفيف
في عبارة من غيرهما
بخلاف الأولى وأما
الزيادة على الثلاث
بقينا فمكرهه

غيره (و) ثانيها (دخول حشفة) أو غيرها من فاقدها ولو كانت من ذكره مقطوع أو ميمية أو ميت (فرحا)
قبلا أو دبرا (ولو لم يصب) كسكة أو ميت ولا بدغم له لا تقطاع بكنهه (و) ثالثها (حيض) أي انقطاعه
رهمه يخرج من أقمى رحم المرأة في أوقات مخصوصة (وأقل سنة تسع سنين قربة) أي استكمالها من
انزاعه قبل تمامها بدون سنة عشر يوما فهو حيض وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما كقول طهريين
الحيض تسين ويحرم به ما يحرم بالجنابة وما يبرئ من سترها وركبتها وقيل لا يحرم غير الوطء واختاره
النووي في التحقيق نظيره مسلم أصنعوا كل شيء إلا النكاح وإذا انقطع دمها حل لها قبل الغسل صوم لاوطء
خلافا لما يحمله العلامة الحلال السيوطي رحمه الله (و) رابعها (نفاس) أي انقطاعه وهو دم حيض مجتمع
يخرج بعد فراغ جميع الرحم وأقله لحظته وغالبه أربعون يوما وأكثره ستون يوما ويحرم به ما يحرم بالحيض
ويجب الغسل أيضا بولاده ولو بالبال والقاء علقه ومضعه وموت مسلم غير شهيد (وفرضه) أي الغسل
شيئا من أحدهما (نية رفع الجنابة) للجنب أو للمحيض للحائض أي رفع حكمه (أو) نية (أداء فرض الغسل)
أو رفع حدث أو الطهارة عنه أو أداء الغسل وكذا الغسل للمسافر (ويجب أن تكون النية
مقرونة بالقول) أي الغسل يعني بالقول من البدن ولو من أسفله فلو تولى به غسل جزء وجب إعادة
غسله ولو تولى رفع الجنابة وغسل بعض البدن ثم نام فاستيقظ وأراد غسل الباقي لم يمتنع إلى إعادة
النية (و) ثانيها (تعميم) ظاهر (بدن حتى) الاطفار وما تحتمل أو (الشعر) ظاهر أو باطن أو انكشف
وما ظهر من نحو منبت شجرة زالت قبل غسلها أو ما خرج وفرج امرأة عند جلوسها على قدميه أو شقوق
(و) باطن جدرى) انفتح راءه لا باطن قربة تبرزت وارتفع فشرها ولم يظهر شيء مما تحته (ويحرم) فتق
المحتم (ما تحت قلفه) من الاقاف فيجب غسل باطنها لأنها مستحقة الإزالة لا باطن شرا فأنعقد بنفسه
وان كثر ولا يجب مضمضة واستنشاق بل يكره تركهما (بما ظهر) (ومن أنه يضرب تغير الماء تغير اضار ولو
عباء على اليد أو خلاص الجع (ويكفي ظن عمومته) أي المساء على البشرة والشعر وان لم يتقنه فلا يجب تبقي
عمومه بل يكفي غلبة الظن به فيه كالوضوء (وسن) للغسل الواجب والمندوب (تسمية) أوله (وازالة القذر)
ظاهر كمن يخطو بنجس كذا وان كفى له غسل واحدة وان يقول من انزل قبل ان يغتسل يخرج
ما بقي بمجره (د) بعد ازالة القذر (مضمضة واستنشاق ثم وضوء) كامل الاتباع رواه الشيخان ويسن له
استصحابه إلى الفراغ حتى لو أحدث سن له إعادة وزعم المحاملي اختصاصه بالغسل الواجب ضيق
والأفضل عدم تأخير غسل قدميه عن الغسل كما صرح به في الرضة وان ثبت تأخيرهما في البخاري ولو
توضأ أثناء الغسل أو بعده حصل له أصل السنة لكن الأفضل تقديمه ويكره تركه وينوي به سنة الغسل
ان تجردت جنباته عن الأصغر والأثوي برفع الحدث الأصغر أو نحو خروجه من جنابه أو من جنابه القائل
بعدم الايدراج ولو أحدث بعد ارتفاع جنباته أعضاء الوضوء لم يضره الوضوء مرتباً بالنية (فتعمدهم اطاق)
كالاذن والابط والسرة والموق ومحل شق وتهدأ أصول شعر ثم غسل رأسه بالاقاضة عليه بعد تحليه ان
كان عليه شعر ولا ينام فيه لغيره أو قطع ثم غسل شق أعين ثم أيسر (ودلك) لما ساء يده من بدنه خروجا
من خلاف من أوجبه (وتثليث) غسل جميع البدن والدلك والتسمية والذكر عقبه ويحصل في رأكذ
بتحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدميه إلى موضع آخر على الأوجه (واستقبال) للقبلة وموالاته
وترك التكلم بلا حاجة وتشفيف بلا عذر وتسن الشهادتان المتقدمتان في الوضوء مع ما هما عقب الغسل
وان لا يتنسل للجنابة أو غيرها كالوضوء في ما راكعاً يستبرئ كتابنا من عمن غير جار (فرع)
لواغسل للجنابة ونحوه بنية ما حصله وان كان الأفضل افراد كل بغسل أو لاحدهما احبيل
فقط (ولو أحدث ثم أجنب كفى غسل واحد) وان لم يتوضوء الوضوء ولا ترتب أعضاء (فرع) يسن
للجنب وحائض ونفساء بعد انقطاع دمها غسل فرج ووضوء لثوم أو كل وشرب ويكره فعل شيء من
ذلك بلا وضوء وينبغي أن لا يزالوا قبل الغسل شعرا أو ظفرا وكذا دمالا في ذلك يرد في الأخيرة جنباً (وحاز

تكشف له) أي الغسل (في حلة) أو بحضرة من يجوز نظره إلى عورته كزوجة وأمة واسترافض من وجوه
ان كان ثم من يحرم نظره اليها كما حرم في الحلة ولا حاجة وحل قيمه إلا في غرض كما يأتي (وثانيها) أي ثاني
شروط الصلاة (طهارتين) ومنه داخل الغم والانتف والهن وما يوس وغيره من كل محمول له وان لم
يتحرك بركته (ومكان) يصلي فيه (عن نجس) غير مضمضة وعنه فلا تصح الصلاة معه ولو ناسيا أو جاهلا
بوجوده أو بكونه مبتلا لقوله تعالى وثابت فطهر ونجس الشيطان ولا يضرب محاذاة نجس لبدنه لكن تذكره
مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس والسقف كذلك ان قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا (ولا يجب
اجتناب النجس) في غير الصلاة ومجمله في غير التوضوء في بدن أو ثوب فهو حرام بلا حاجة وهو شرعا
مستقذر عن صحة الصلاة حيث لا مرخص فهو (كروث وبول ولو) كانا من طائر ومثل وجراد وما لا تنفس
له مسألة أو (من ما كثر) لعمدة في الاصح قال الاصطغري والرويان من اعتنا كمالا وأحدهما
طاهران من الماء كروث ولوراث أو قات بهيمة جبان كان صلبا بحيث لو زرع نبت في نجس يغسل
ويؤكل والا فنجس ولم يبين واحدكم غير الحب قال شيخنا والذي يظهر أنه ان تغير عن حاله قبل البلع ولو
يسيرا فنجس والا فمتنجس وفي المجموع عن الشيخ نصر الله فوعن بول بقراءته على الحب وعن الجوى
تشديد التشكير على البحث منه وقطعه به وبحت الفزاري الفوع عن بمر الفارة اذا وقع في مائع وعجت البلوى
به وأما ما يوجد على ورق بعض الشجر كالرغوة فنجس لأنه يخرج من باطن بعض الديدان كما شوه ذلك
وليس العنبر وروثا فلا مانع زعم بل هو نبات في البحر (ومذى) جمعة للامر بغسل الذكر منه وهو ماء
أبيض أو أصفر رقيق يخرج غالباً عند توران الشهوة بغير شهوة قوية (وودي) جملة وهو ماء أبيض
كدر نجس يخرج غالباً عقب البول أو عند حمل شيء تنسيل (ودم) حتى ما بقي على نحو عظم لكنه مضمضة
عنه واستنوا منه الكبد والطحال والسمل أي ولو من ميت ان أنه قد والدماء والمضغ ولينما خرج بلون دم
ودم بيضا لم يفسد (وقح) لأنه دم مستحيل (وصديد) وهو ماء رقيق يخالط الدم وكذا ما يخرج وجدرى ونفط
ان تغير والا فطاهر (وقح) معدة وان لم يتغير وهو الراجع بعد الوصول للدماء ولو ماء اما الراجع
قبل الوصول اليه يقينا أو احتمالا فلا يكون نجسا ولا متنجسا خلافاً لما قالوا في شغلنا ان المني اذا تسلى
بتتابع القيء عفى عن ثدي أمه الداخل في فيه لا عن مقبله أو معاه وكراهة ابن غير ما كثر لا الاذي
وجوه نحو غير ما المني فطاهر خلافاً لما كذا باقم غير معدة من رأس أو صدر وماء سائل من قم نائم
ولو تنقأ أو اصفرا لم يتحقق أنه من معدة الا من ابتلى به في فيه عنه وان كثر ورطوبة فرج أي قبل على
الاصح وهي ماء أبيض متردد بين المني والمزق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف
ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر مقطوعا وما يخرج من وراء باطن الفرج فانه نجس قطعا ككل خارج
من الباطن وكالماء الخارج مع الولد أو قبله ولا فرق بين انفصاله وعدمه على المعتمد قال بعضهم الفرق
بين الرطوبة الطاهرة والنجاسة الاتصال والانفصال فلو انفصلت ففي الكفاية عن الامام أنها نجسة ولا
يجب غسل ذكر المجامع والبيض والولد واقفي شيخنا بالافوع عن رطوبة الباسور يلبس بها وكذا يلبس غير
ما كثر ويحل أكله على الاصح وشعر ما كثر ورشها اذا ألبس في حياته ولو شق في شعره أو نحوه أهون من
ما كثر أو من غيره أو هل انفصل من حي أو ميت فهو طاهر وقبائه ان المظلم كذلك وبصر في الجواهر
وبعض الميتة ان تصاب طاهر والا فنجس وسؤر كل حيوان طاهر طاهر فلو تنجس فيه ثم وافع في ماء قليل أو
مائع فان كان بعد غيبة يمكن فيه طهارته بولوغه في ماء كثير أو جار لم تنجسه ولو هو والاشجيه قال شيخنا
كالسيوطي تعال بعض المتأخرين انه يذهب عن يسير عرفان شهر نجس من غير مفاظ ومن دخل نجاسة
وعجا على رجل ذباب وان رأى وماعلى منه فغير آدمي مما خرج منه وذرق طير وماعلى فموروث ما نشؤه
من الماء أو بين أوراق شجر النار جيل التي تتر بها السيوت عن المطر حيث يسر صون الماء عنه قال جمع
وكذا ما تلقى الفيران من الروث في حياض الاخيلة اذا غم الابتلاء به ويؤثر به بحث الفزاري وشرط ذلك

(قوله في الجواهر)
هو شرح البسيط قال
ع ش أي وان وجد
مرميا فليس كاللحم
لجسريان الماده برى
العظم ولو وجد قطعة
لحم في اناء أو خرقة بيلا
لا نجوس فيها فهي
طاهرة أو مرمية مكشوفة
فحسة أو في اناء أو خرقة
والنجوس بين المسلمين
أو ليس المسلمون أغلب
فكذلك فان غلب
المسلمون فطاهرة اه

كله اذا كان في الماء ان لا يغير رائحته والزباد طاهر ويغنى عن قليل شعرة كالثلاث وكذا الطاهر ولم يبينوا ان المراد القليل في الماء وذلك لان الماء لا يغير رائحته قال شيبان والذى يقبه الاول ان كان جامدا لان المبرق فيه جعل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم ينف عنه والاغنى بخلاف المائع فان جميعه كالشيء الواحد فان قل الشئ مرفقه عن غيره والا فلا ولا نظر للأخذ وجبته ونقل الحب الطبري عن ابن العباس باع واحده انه يغنى عن جرة البعير ونحوه فلا نجس ما شرب منه والحق به فم ما يجتر من ولد البقرة والبيان اذا التزم اختلاف امه وقال ابن العباس لاجل ما يغنى عن الماء لئلا يثني من افواه البهائم مع تحقق نجاستها والحق غيرهم افواه المجانين وجرم به الزركشي (وكيفه) ولو نحو ذباب مما لا تنفس له سائلة خلافا للقول ومن تبعه في قوله بطاهره لعدم الدم المتدفق كالكالا والى حنفية فالنجاسة وان لم يسلم دمها وكذا شعرها وعظامها وقشرها خلافا لابي حنيفة اذا لم يكن عليه دم وأدنى الحافظ بن جبر العبد فلا ينجس الصلاة اذا دخل المصلى ميتة ذباب ان كان في محل بشق الاحتراز عنه (غير بشر وسلك وجراد) لحل تناول الاخيرين واما الا تدمي فاقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم وقصصنا التكميم ان لا يحكم بنجاستهم بالموت وغيره لم يترك ذلك كله وجنبت من كآمة ما يذ كآمة او يحل اكل دودها كقولهم ولا نجس غسل نحو الفم منه ونقل في الجواهر عن الاصحاب لا يجوز اكل تلك الملح ولم ينزع ما في جوفه اى من المدة تقدرات وظاهره لا فرق بين كبره ووصفه غير ذلك ذكر الشيخان جوز اكل ذلك غير مع ما في جوفه لم يترتبة مافيه (وكسكر) اى صالح للاسكار فدخلت القطرة من المسكر (مائع) كخمر وهي المتخذة من العنب ونبيذ وهو المتخذ من غيره وخرج بالمائع نحو الخبث والحشيش وقطره يخرج تحت نفسه من غير ما حجب عين اجنبية لها وان لم تؤثر في التحليل كحماه ويبيها في الطاهر والدن وان تشرب منها ارغاث فيه وارثه من سبب الغلب ان شربت اما اذا ارتفعت بلا غلبان بل بفعل فاعل فلا تطهر وان غمر المرتفع قبل جفافه او بعد مجزأ اخرى على الوجه كما جزمه شيبان والذى اعتمدته شيبان المحقق عبد الرحمن بن زباد انما اطهر ان غمر المرتفع قبل الجفاف لا بعده ثم قال لو صب نحو في اناء ثم اخرجت منه وصب فيه خرا اخرى بعد جفاف الاناء وقبل غسله لم تطهر اذا تخللت بعدتها امنه في اناء اخر اهـ والدليل على كون الخرج لا الموضوعة في طعمها وان لم توجد نهاية الموضوعة وان قد فت بالزبد ويطهر خلد نجس بالموت باندا باع نقاء بحيث لا يعود اليه من ولا قد لا تقع في الماء (وككلب وخنزير) وفرع كل منهما مع الاخر او مع غيره ودود ميتة ما طاهر وكذا تنجس عنكبوت على المشهور كما قاله الشيبانى والاذرى وجزم صاحب البدنوا الحادى بنجاسته وما يخرج من جلدته نجاسة في جياتها كالعرق على ما ائق به بعضهم لكن قال شيبان فيه نظير بل الاقرب انه نجس لانه جزء من جلدته منفصل من حي فهو كنبه وقال ايضا لو ترا كلب او خنزير على آدمية فولدت آدمية كان الولد نجسا ومع ذلك هو مكاف بالماء لا غير ما واطاهر انه يغنى عما يفيض طرا الى ملامسته وان تجاوز امامته اذ لا اعاد عليه ودخوله المسجد حيث لا رطوبة للجماعة ونحوها اهـ ويطهر متنجس بمسبة غسل من زيل لصفاتها من طعم ولون وريح ولا يضر بقائه لون او ربح عسر زواله ولو من مغلظ فان بقيامه عالم بطهره ومنتجس بحكمية كسول جف ولم يدرك له صفة يجرى الماء عليه مرة وان كان حيا او لمسا طبع نجس او ثوبا صبغ نجس فيطهر باطنها بص الماء على ظاهرها كسيف سفي وهو حي نجس ويشترط في طهر المحل ورود الماء القليل على المحل المتنجس فان ورد متنجس على ماء قليل لا كثير تنجس وان لم يتغير فلا يطهر غيره وفارق الوارد غيره بقوته لكونه عاملا في تنجيسه كفى اخذ الماء بيده اليه وان لم يلمسها عليه كما قال شيبان ويجب غسل كل ما في حدها ظاهر منه ولو بالادارة كصب ما في اناء متنجس وادارته بجوانبه ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل تطهيره حتى بالقرقرة (فرع) لو اصاب الارض نحو بول وجف فصب على موضعه ماء فغمره بطهر ولو لم يصب اى يغور رسوله كانت الارض صلبة ام رخوة واذا كانت الارض لم تنجس ما تنجس به فلا بد من ازاله العين

(قوله بحيث لا يعود الخ) وذلك لا يأتى الا بخرج الفضلات من دم ولم يصرىف وهو بالذبح اللسان بخرافته كقرط وشب بالموجدة وشب وذرق طير للغير الحسن يطهرها اى الميتة الماء والقرط ولا يكتفى الذبح بالماء ولا بشمس وثراب وملح وان جف وطاب ريحه لان عفوتها لم تزل لعودها بنقته في الماء

قبل صب الماء القليل عليها كالجو كانت في اناء ولو كانت النجاسة جامدة فتفتت واختلطت بالتراب لم يطهر كالختلط بنحو صديد بافاضة الماء عليه بل لا بد من ازالة جميع التراب المختلط بها واقتضى بعضهم في مصف تنجس بغيره مفعول عنه بوجوب غسله وان ادى الى نفيه وان كان ليتم قال شيبان ويتعين فرضه فيما اذا مسبت النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما اذا كانت في نحو الجلد او الحوائث (فرع) غسل المتنجس ولو معفو عنه كدم قليل ان انفصلت وقد زالت العين وصفاتها ولم يتغير ولم يزدوزنها به واعتبر ما يأخذه الثوب من الماء والماء من الوسخ وقد طهر المحل طاهرة قال شيبان وبما هو لا كغناء فيه بالظن (فرع) اذا وقع في طاهر جامد كسمن فأرقة متلافاة ات القيت وما حوله مما اصابها فذقت والباقي طاهر والنجاسة هو الذى اذا غرق منه لا يتراد على قرب (فرع) اذا تنجس ماء البئر القليل فلا فاد نجس لم يطهره بالترج بل ينجى ان لا يترج ليكثر الماء بغيره او صب ماء فيه او اشد شربا ينجى به لم يطهر الا بزواله فان بقيت فيه نجاسة كشعر فأرقة ولم يتغير فطهره ودراسة عماله اذا لم يلزمه دلوا بترج كله فان اغترف قبل الترح ولم يبق فيها اغترفه شعرا لم يضر وان ظنه عملا بتقديم الاصل على الظاهر ولا يطهر من تنجس بنحو كلب الاسبع غسالات بعد زوال العين ولو عرات فز ياله مرة واحدة احدا من تراب تيمم مزوج بالماء بان يكدر الماء حتى يظهر أثره فيه ويصل بواسطة الى جميع اجزاء المحل المتنجس ويكفى في الركا كد تحريكه بعبا قال شيبان يظهر ان الذباب مرة والعود اخرى وفي الجارى مرور سبع جريات ولا تنجس في ارض ترابية (فرع) لو من كلب ادخل ماء كثير لم ينجس يده ولو رفع كاسه من ماء فغمره بطرب ولم يلمسه له لم ينجس قال مالك وداد الكلب طاهر ولا ينجس الماء القليل ببوله وانما يجب غسل الاناء ببوله فعدا (وبه في عن دم نحو برغوث) مما لا تنفس له سائلة كبعوض وقمل لانه جامد (و) دم نحو (دمل) كثيرة وخرج وعن قيحه وصديده (وان = ش) الدم فيه ما وانتهى بريق او غش الا قل بحيث يطبق الثوب على النقول المعتمدة (بغير قله) فان كثرت بقوله قدما كان قتل نحو برغوث في ثوبه او عصره فغسله او حل ثوبا فيه دم براغيث مثلا وصل الى ثوبه او فرسه وصل الى ثوبه او زاد على ملونه لا لغرض تنجس فلا ينجى الا عن القليل على الاصح كجاء التحقيق والمجموع وان اقتضى كلام الروضة الفروع كثير دم نحو دمل او وان عصر واعتمده ابن القيب والاذرى ومحل العفو هنا وبما ائق بالنجاسة لانه لا ينجس الا بالدم لا بالبول فينجس به وان قل ولا اثر الاقاة بالبدن له رطبا ولا يكاف تنشيف البدن اعسره (و) عن (قليل) نحو دم (غيره) اى اجنبى غير مغاظ بخلاف كثيره ومنه كما قال الاذرى دم انفصل من بدنه ثم اصابه (و) عن قليل نحو دم (حيض ورعاف) كفى المجموع ويقاس به مادام سائر المنافذ الا الخارج من معدن النجاسة كجعل الغائط والمرجع في القلة والكثرة والعرف وما شئت في كثرته حكم القليل ولو تفرق النجس في محال ولو جمع كثر كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولى والغزالي وغيرهما وجمع بعضهم ويعنى عن دم نحو فصد وحجم بماء او ان كثر وتجمع صلا من ادمي اشته قبل غسل الفم ادا لم يتلغ ريقه فيم الان دم اللثة مفعول عنه بالنسبة الى الريق ولو رجع قبل الصلاة وداه فان رجي انقطاعه ولو قف منع انتظره والاحتفظ كالسلس خلافا لمن زعم انتظاره وان خرج الوقت كما انخرل غسل ثوبه المتنجس وان خرج و يفرق بقدره هذا على ازالة النجس من اصله فلزمته بخلافه في مسلتناوع عن قليل طين محل مرور متيقن نجاسته ولو غلظ للشفة عالم تبق عنهما ممتزة ويختلف ذلك بالوقت ومحل من الثوب والبدن واذا تم عين النجاسة في الطريق ولو موطن كلب فلا ينجى عنها وان عمت الطريق على الوجه واقتضى شيبان في طريق لا طين بها بل فم اقدرا لا دمي وروث الكلاب واليهام وقد اصابها المطر بالعمى وعنده مشقة الاحتراز (قاعدته همة) وهى ان ما اصله الطهارة وغلب على الظن تنجسه لقبة النجاسة في مثله فيه قولان معروفاً بقول الاصل والظاهر والقالب ارجحهما انه طاهر عملا بالاصل المتيقن لانه اضبط من الغالب المختلف بالاحوال والازمان وذلك ككتاب خمار وحائض وصبيان واوانى متبدين بالنجاسة

(قوله بتراب تيمم) اى طهر ولم يستعمل قبل فرفع حدث ولا في ازالة خبث ويكفى هنا كونه طين رطبا لانه تراب بالقوة للاختيار الصحيحة (قوله بتراب) سواء وضع التراب تم صب الماء عليه او مزجهما او وضع الماء ثم فوقه التراب

ورق يقابل نوره على نجس ولما صبح وجوه اشهر على بشهم الخبز بروجين شامى اشهر على بانفحة
 الخبز وقد جاء على الله عليه وسلم جنة من عندهم فأكل منها ولم يسأل عن ذلك ذكره شيخنا في شرح
 المنهاج (و) يعني عن (عمل استعمار) عن (ونيم ذباب) وبول (وروث خفاش) في المكان وكذا الثوب
 والبدن وان كثرت الامساك ترازعنا ويبنى عما جف من ذرق سائر الطيور وفي المكان اذا غمت البلوى
 به وقضية كلام المجموع المعقونة في الثوب والبدن ايضا ولا يعنى عن بعر الفار ولو يابس على الاوجه
 لكن اقنى شيخنا ابن زياد كيهض المتأخرين بالمعقونة اذا غمت البلوى به كهمومها في ذرق الطيور ولا
 تصح صلاة من حل مستمرا او حيا وانما غفده نجس او مذكى غسل مذبحه دون جوفه او ميتا طاهرا
 كاذى وممكن لم يغسل باطنه او بيضه مذرة في باطنه ادم ولا صلاة قابض طرف متصل بنجس وان لم
 يتحرك بحركته (فرع) لو رأى من يريد صلاة بشوبه نجس غير معقونة لزمه اعلاؤه وكذا
 يلزمه ان يلبس من رآه يحل بواجب عبادة في رأى مقلده (فتحة) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث بعباء
 ويكفى فيه غلب ظن زوال النجاسة ولا ينسحب منه شئ من يده وينتفى عن الاستنجاء شئ لا يبق اثره في تضاعف
 شرح المقدمة او ثلاث مسحات تم المحل في كل مرة مع تنقية بجماد قانع ويندب لداخل الخلاء ان
 يقدم يساره ويمينه لا يضر فيه بهكس المسجد ويبنى ما عليه معظم من قبران واسم نبي او ملك ولو
 مشركا كزبرج واحد ان قدس به معظم ويسكت حال خروج خارج ولو عن غير ذكر وفي غير حال
 الخروج عن ذكره ويعد ويستتر وان لا يتنقى حاجته في ماء مباح كدم الماستر ومحدث غير
 ملوك لا بد وطريق وقيل يحرم التغوط فيها ونحوه ثم يركب على ملوك علم رضاهما لهما والاخرم ولا
 يستقبل عين القبلة ولا يستتر بدوا ويحرم في غير المذوح حيث لا سائر فلو استقبلها بصدرة وحول
 فرجه عنها ثم باللم بغير بخلاف عكسه ولا يستاك ولا يمزق في بوله وان يقول عند دخوله اللهم في
 أعوذ بك من الخبث والخبائث والخروج غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني الاذى وعافاني وبعد
 الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش قال الفقهاء لو شئت بعد الاستنجاء هل
 غسل ذكره لم يلزمه اعادته (وثالثها تترجل) ولو صبى (وامه) ولو مكاتبه وام ولد (ما بين مرة وركبة)
 لهما ولو خالفا في ظلمة للغير الصحيح لا يقبل الله صلاهما حتى أى بالغ الا الجماع ويوجب ستر جوفهما المتيقن
 به ستر العورة (و) ستر (حرة) ولو صبغ (غير وجهه وكفين) ظهرهما او بطنهما الى الكوعين (علا لا يصف
 لونا) أى لون البشرة في مجلس الخطاب كذا ضبطه بذلك احمد بن موسى بن عجيل ويكفى ما يحكي لجم
 الاعضاء لكنه خلاف الاولى ويجب الستر من الاعلى والجوانب لامن الاسفل (ان قدر) أى كل من
 الرجل والحرة والامة (عائيه) أى الستر اما الماخر عاين ستر العورة فيصلى وجوبا عاريا بلا اعادة ولو لمع
 وجود ستر متنجس تغذره له لامن امكته تطهيره وان خرج الوقت ولو قدر على ستر بعض العورة لزمه
 الستر بما وجد وقدم السواين فالقبل فالدبر ولا يصلى عاريا مع وجود ستر يربل لابل له لانه يباح للحاجة
 ويلزم التطهير لو عدم الثوب أو نحوه ويجوز لكس اقتداء بغيره وليس للعاري غصب الثوب ويسن للمصلى
 ان يلبس احسن ثيابه ويرتدى ويتعمم ويتقاصص ويتطلمس ولو كان عنده ثوبان فقط لبس احدهما
 وارتنى بالآخران كان ثم ستره والاجعله مصلى كما اقنى به شيخنا (فرع) يجب هذا الستر خارج الصلاة
 ايضا ولو بثوب نجس او خبز لم يجز غيره حتى في الخلوه لكن الواجب فيها ستر مائة الرجل وما بين مرة
 وركبة غيره ويجوز كشفها في الخلوه ولو من المسجد لادنى غرض كثير بدو صيانة ثوب من الدنس والغبار
 عند كس البيت وكف غسل (ورابعها معرفة دخول وقت) يقينا أو ظنا فمن صلى بدونه لم تنفع صلاته وان
 وقعت في الوقت لان الاعتبار في المبادات بما في ظن المكلف وما في نفس الامر وفي العتق عاين في نفس
 الامر فقط (فرقت ظهر من زوال) الشمس (الى مصير ظل كل شئ مثله غير ظل استواء) أى الظل
 الموجود عنده ان وجد وصحبت بذلك لانها اول صلاة ظهرت (ف) وقت (عصر) من آخر وقت الظهر (الى

(قوله فوق وقت ظهر)
 فأنه لفظة صريحة أى اذا
 أردت بيان أوقات
 الخمس فأقول لك وقت
 ظهر والخ وبتأنيها هنا
 فأما تأنيهايم خبريل
 النبي صلى الله عليه
 وسلم بصلاته به عند باب
 الكعبة الخمس في
 أوقاتها مرتين في يومين
 مبتدئا بالظهر إشارة
 الى ان دينه صلى الله
 عليه وسلم يظهر على سائر
 الأديان ظهره على
 بقية الملوك وبأية
 أقم الصلاة لذلك الخمس

(غروب)

غروب) جميع قرص الشمس (ف) وقت (مغرب) من الغروب (الى مغيب الشفق) الاحمر (ف) وقت
 (عشاء) من مغيب الشفق قال شيخنا وبنى نذب تأخيرها الزوال الاصفر والابيض خروجه من خلاف من
 اوجب ذلك وعند (الى) طلوع (الخمر صادق) وقت (صبح) من طلوع القمر الصادق لا الكاذب (الى
 طلوع) بعض (الشمس) والعصر هي الصلاة الوسطى المحمدية به ذهبى أفضل الصلوات ويلبى الصبح
 ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب كما يظهر من شذوذ من الأدلة وانما فضلوا جماعة الصبح والعشاء لانها فيهما ما شق
 قال الرافعي كانت الصبح صلاة آدم والظهر صلاة داود والعصر صلاة سليمان والمغرب صلاة
 يعقوب والعشاء صلاة يوسف عليهم الصلاة والسلام انتهى وواعلم ان الصلاة يجب بأول الوقت وجوبا موعنا
 ذلك التأخير عن أوله الى وقت يسرها بشرط ان يعزم على فعلها فيه ولو أدرك في الوقت ركعة لا دونها
 فالتكامل أداء والاقتضاء وانما يخرج عنها عن الوقت وان أدرك ركعة ثم لم يشرع في غيرها لجملة وقد
 بقي ما يستعملها جازله بالاكرامة ان يطاولها بالقراءة أو الذكرك حتى يخرج الوقت وان لم يقع منها ركعة فيه
 على المعتمد فان لم يبق من الوقت ما يسرها أو كانت جملة لم يجز المد ولا ينسب الاقتدار على أركان الصلاة
 لادراك كلها في الوقت (فرع) ينسب تحميل صلاة ولو عشاء لا أول وقتها لخبر أفضل الاعمال الصلاة لا أول
 وقتها وتأخيرها عن أوله اتفق جماعة أئمتنا وان شئت التأخير ما لم ينقض الوقت واظها اذا لم يقم
 عرفا لا اشك فيهما مطلقا والجماعة القليلة له أول الوقت أفضل من الذكيرة آخره ويؤخر المحرم صلاة
 العشاء وجوبا لاجل خوف فوت حج بفوت الوقوف بعرفة لوصلاهما كئلا لا ينقض قضاءه صعب والصلاة
 تؤخر لانهما سهل من مشقته ولا يسلم صلاة شدة الخوف ويؤخر ايضا وجوبا من رأى نحو غريق أو سائر
 لو أنقذه خرج الوقت (فرع) يكره النوم بعد دخول وقت الصلاة وقبل فعلها حدث ظن الاية فقط
 قبل ضيقه اعادة أو لا يقطعه غيره له والاحرم النوم الذي لم يقب في الوقت (فرع) يكره تحريك الصلاة
 لاسبب لما كان في المطاق ومنه صلاة التسابيح أو صلاة سبب متأخر كركعتي استخارة واحرام بداء صبح حتى
 ترفع الشمس كركعتي تغرب وعند استواء غير يوم الجمعة لانهما سبب متقدم كركعتي وضوء
 وطواف ونجدة وكسوف وملاحة جنازة ولو على غائب واعادة مع جماعة ولو اما ما وكفايته فرض أو نفل لم يقصد
 تأخيرها للوقت المكرر ولا يداوم عليه فلم تحرى ايقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت
 المكرر من حيث كونه مكرره وتحرم منه ما لا تتعد ولولا ثمة فيجب قضاءه واداءه لانه مما نذر للشرع
 (وخامسها استقبال) عين (القبلة) أى الكعبة بالصدر فلا يكفي استقبال جهتها خلافا لابي حنيفة
 رحمه الله تعالى (الافى) حق العاجز عنه وفي صلاة (شدة الخوف) ولو فرض ان يصلى كيف أمكنه ماشيا
 وراكبا مستقبلا أو مستندرا كهاب من حريق وسيل وسميع وحية ومن دائن عند عسار وخوف
 حيس (و) والافى (نقل مفر مباح) لقاصد محل معين فيجوز النقل راكبا أو ماشيا فيه ولو قصيرا نعم يشترط
 ان يكون مقصده على مسافة لا يسمع النداء من بابه بشرطه المقررة في الجمعة وخرج بالمباح سفر
 المعصية فلا يجوز ترك القبلة في الغفل لا يبق ومسافر عليه دين حال قادر عليه من غير اذن دائنه
 (و) يجب (على ماشي ان يركع وسجود) انه وله ذلك عليه وعلى راكبا عاينهما (واسنة قبالة) فيهما
 وفي تحريم) وجوب بين المسجد بين فلا عشي الا في القيام والاعتدال والتشهد والسلام ويحرم انحرافه عن
 استقبال صوب مقصده عامدا عما يختار الا الى القبلة وبشرط ترك فعله كركعة أو نحو ذلك رجل
 بالحاجة وترك تعمد وطئ نجس ولو يابس أو ان عم الطريق ولا يضطرب يابس خطأ ولا يكلف ماشي التحفظ
 عنه ويجب الاستقبال في الغفل راكبا سفيهة غير ملاح واعلم انه يشترط ايضا في صحة الصلاة العلم بفرضية
 الصلاة فلو جهل فرضية أصل الصلاة أو صلاته التي شرع قيم لم تصح كافي المجموع والروضة وغيره فروضها
 من سننهم ان اعتمدوا على أراهم على الأوجه السكل فرضا صحت أو سنة فلا والله بكيفية التي بيانها
 قريبا ان شاء الله تعالى

(قوله بالصبر أى)
 فلا يكفي فهو الوجه
 وانما هو شرط الصلاة
 فأنه قادر على الاستقبال
 لقوله تعالى قول وجهك
 شطر المسجد الحرام
 والاستقبال لم يجب
 في المسجد الحرام في
 غير الصلاة فتعين ان
 يكون فيها رقد وردانه
 صلى الله عليه وسلم قال
 للمصلى صلاته وخالد
 ابن رافع الزرقى اذا
 قتل الى الصلاة فأصبح
 لوضوء ثم استقبال القبلة
 رواه الشيخان

(تصل في صفة الصلاة) (أركان الصلاة) أي فروضها أربعة عشر يحل الطمأنينة في محالها ركنا واحدا
 - منها (نية) وهي القصد بالقيام بأفعالها بالنيات (فيجب فيها) أي النية (قصد فعلها) أي
 الصلاة لتفريق عن بقية الأفعال (وتبينها) من ظهر أو غيره لتفريق عن غيرها فلا يكفي نية فرض الوقت (ولو)
 كانت الصلاة المفروضة (تقلا) غير مطلق كالرواتب والسنة المؤتدة أو ذات السبب فيجب فيها التمييز
 بالإضافة إلى ما بينها كصفة الظهر القبلية أو البعدية وإن لم تؤثر القبليّة ومثلها كل صلاة لها سنة قبلها
 وسنة بعدها وكيفية الاضحية أو الأكل أو الفطر أو الأصغر فلا يكفي صلاة البدن أو الترسوء الواحدة
 والزائدة عليهم أو يكفي نية الزم من غير عدد ويحمل على ما يريد على الوجه ولا يكفي فيه نية سنة العشاء
 أو راتبه أو الفجر والضحي وكما تسع أو تسعون شمس أو قرأ أو انقل المطلق فلا يجب فيه تبيين بل يكفي
 فيه نية فعل الصلاة كما في ركعتي النجدة والوضوء والاختارة وكذا صلاة الأوابين على ما قاله شيخنا ابن زباد
 والعلامة السبوطي رحمه الله تعالى والذي حزم به شيخنا في فتاويه أنه لا بد فيه من التبيين كالضحي
 (و) يجب (نية فرض فيه) أي في الفرض ولو كفايه أو نذر أو أن كان النوى صبيحة ليميز عن النفل (كأصلي
 فرض الظاهر) مثلا أو فرض الجمعة وإن أدرك الإمام في تشهداتها (وسن) في النية (إضافة إلى الله) تعالى
 خروجها من خلاف من أوجبها وليتحقق معنى الإخلاص (وتعرض لاداء أو قضاء) ولا يجب وإن كان عليه
 فائتة مماثلة للؤدة خلافا لما اعتداه الأذرع والاصح صحة الاداء نية القضاء وعكسه أن عذر بنوعه
 والابطال قطعه التلاعب (و) تعرض (لاستقبال وعدد ركعات) للخروج من خلاف من أوجب التعرض
 لها (و) (سن) (نطق عنوي) قبل التكبير لمساعد اللسان القلب وخروجها من خلاف من أوجب ولو شك
 هل أتى بكمال النية أولا أو هل نوى ظهرا أو عصرًا فاذكر بعد طول زمان أو بعد اتانته بركن ولو قويا
 كالقراءة بطلت صلاته أو قبلها فلا (و) نأنيها (تكبير تحريم) للغير المتفق عليه إذا قف إلى الصلاة
 فكبير سمي بذلك لأن المصلي يحرم عليه ما كان حلالا له قبله من مفصلات الصلاة وجعل فاتحة الصلاة
 ليستحضر المصلي معناه الدال على عظمته من تهيأ لخدمته حتى تتم له الهيبة والشروع ومن ثم يذوق تكراره
 أي يوم استصحاب ذنبك في جميع صلاته (مقرونا به) أي بالتكبير (النية) لأن التكبير أول أركان
 الصلاة فيجب مقارنته به بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيه ما هو غيره كاقصر للقصر وكونه اماما
 أو مأموما وفي الجمعة والقعدة ما هو في غيرهما مع ابتدائه ثم يستحضر ذلك كله في الراء وفي قول
 صحبه الرافعي يكفي قرنها بأوله وفي المجموع والتفريق المختار ما اختاره الإمام والغزالي أنه يكفي في المقارنة
 العرفية عند العوام بحيث بعد مستحضر الصلاة وقال ابن الرفعة أنه الحق الذي لا يجوز سواء وصوته
 السبكي وقال من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم وعند الأئمة الثلاثة يجوز تقديم النية على التكبير
 بالزمن اليسير (وتبين) فيه على القادر لفظ (الله أكبر) للاتباع والله أكبر ولا يكفي أكبر الله
 ولا الله كبير أو أعظم ولا الرحمن أكبر ويضر اختلاف بحرف من الله أكبر وزيادة حرف غير المعنى كد
 همزة الله وكاف بعد الباء زيادة أو قبل الجلالة وتخلل أو ساكنة أو متحركة بين الكافتين وكذا زيادة
 هذا ألف التي بين اللام والهاء إلى حد لا يراه أحد من الثراء ولا يضر رقة بسيرة بين كلمته وهي عكسة
 التنفيس ولا ضم الراء (فرع) لو كبر مرات ناو بالافتتاح بكل دخل فيم بالوتر وخارج منها بالشفع لأنه لما
 دخل بالاولى خرج بالثانية لأن نية الافتتاح هي امتنع منه لقطع الاولى وهكذا فإن لم ينو ذلك ولا تخلل
 مبطل كعادته لفظ النية فبأنه الأول ذكر لا يؤثر (ويجب اسماءه) أي التكبير (نفسه) إن كان
 صحيح السمع ولا عارض من نحو لفظ (كسائر ركن قولي) من الفاتحة والتشهد واللام وبعد برامع
 المندوب القولي لحصول السعة (وسن حزم رايه) أي التكبير بخروجها من خلاف من أوجب وهو حرمه
 الإمام كسائر تكبيرات الانتعالات (ورفع كفيه) أو أحدهما إن تسر رفع الأخرى (بكشف) أي مع
 كشفهما ويكره خلافه ومع تفريق أصابعهما تقريرا وسطا (حذو) أي مقابل (منكبيه) بحيث يحاذي

(قوله لتلاعبه) في
 التحفة أخذ الدارزي
 من هذا أن من مكث
 يعمل عشرين سنة يصلي
 الصبح لظن دخول وقته
 ثم بان خطؤه لم يلزمه
 الأقضاء واحدة لأن
 صلاة كل يوم تقع عما
 قبله إذ لا يشترط نية
 القضاء ولا يعارضه
 التمس على أن من صلى
 الظهور بالاجتمه أدفانت
 قبل الوقت لم تقع عن
 فائتة عليه لأن هذا في
 أدنى بقصد التي عليه
 من غير أن يقصد التي
 دخل وقتها

أطراف أصابعه أعلى أذنيه وأبهاماه شحمتي أذنيه وراحتاه منكبته للاتباع وهذه الكيفية تسن (مع)
 جميع تكبير (تحريم) بأن يقرنه بإبداء وينتهي بامع (و) مع (ركوع) للاتباع الوارد من طرق
 كثيرة (ورفع منه) أي من الركوع (و) رفع (من تشهد أول) للاتباع فيهما (ووضعهما تحت
 صدره) وفوق سترته للاتباع (أخذ ابنيه) ركوع (يساره) وردهما من الرفع إلى تحت الصدر أو إلى
 من أرساهما بالكعبة ثم استثنى رفعهما إلى تحت الصدر قال المتولي واعتمده غيره ينبغي أن ينظر قبل
 الرفع والتكبير إلى موضع سجوده ويطرق رأسه قليلا ثم يرفع (و) ثالثها (قيام قادر) عليه بنفسه أو
 بغيره (في فرض) ولو مندورا أو معاداو يحصل القيام بنصب فقار ظهره أي عظامه التي هي مفصله
 ولو باستناد إلى شيء بحيث لو زال لسقط ويكره الاستناد لا بالخناء أن كان أقرب إلى أقل الركوع إن لم
 يجز عن تمام الانتصاب (واما حزن شق عليه قيام) بأن لحقه به مشقة شديدة بحيث لا يتحمل عادة
 وضبطها الإمام بأن تكون بحيث يذهب معه خشوعه (صلاة قاعدا) كراكب فنية خاف نحو دوران
 رأس إن قام وسلس لا يستسك حذوته إلا بالعودو ينحني القاعد للركوع بحيث يحاذي جهته ما قدام
 ركبتيه (فرع) قال شيخنا يجوز لريض أمكنه القيام بلا مشقة لو انقردلان صلى في جماعة الأمام
 جلوس في بعضها الصلاة معهم مع الجلوس في بعضها وإن كان الأفضل الانفراد وكذا إذا قرأ الفاتحة
 فقط لم يبعد أو والسورة فقه فيهم إجازة لقراءة تمام القعود وإن كان الأفضل تركها اهـ والأفضل للقاعد
 الاقتراض ثم التبرع ثم التورك فإن عجز عن الصلاة قاعدا صلى مضطجعا على جنبه مستقبل القبلة بوجهه
 ومقدم يديه ويكره على الجانب اليسر بلا عذر فسد تلقيا على ظهره وأخذهما إلى القبلة ويجب أن يضع
 تحت رأسه نحو حذو ليدقبل بوجهه القبلة وإن يرمى إلى صوب القبلة راء كعوا وساجدا بالسجود أخفض
 من الإيماء إلى الركوع إن عجز عنهما فإن عجز عن الإيماء برأسه أو ما بأجفانه فإن عجز أجرى أفعال الصلاة
 على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتا وأغما أخرها القيام عن سابقه مع تقدمه عليه ما لانها
 ركزان حتى في النفل وهو ركن في الفريضة فقط كتنفل فيحوز له أن يصلي النفل قاعدا ومضطجعا مع
 القدرة على القيام أو القعود ويلزم المضطجع القعود للركوع والسجود ما لم يستقبل فلا يصح مع أمكان
 الاضطجاع وفي المجموع إطالة القيام أفضل من تكثير الركعات وفي الرخصة تطويل السجود أفضل
 من تطويل الركوع (و) رابعها (قراءة فاتحة كل ركعة) في قيامها والذكر الشيعين لا صلاة لقلن
 لم يقرأ فاتحة الكتاب أي في كل ركعة (الركعة مسبوق) فلا تجب عليه فيها حيث لم يدرك زمنا
 يسع الفاتحة من قيام الأمام ولو في كل الركعات لسبقه في الأولى ونحوها المأموم عنه بركة أو نسيان
 أو بطء حركة فلم يقم من السجود في كل مما بعدها إلا والأمام راكع فيقتصر على الإمام المنتظر في غير
 الركعة الزائدة الفاتحة أو بقیته أعنف ولو تأخر بمسوق لم يستغل بسنة لاتمام الفاتحة فلم يدرك الإمام
 الا وهو معتدل لغت ركعتيه (مع بسلة) أي مع قراءة البسلة فانها آية منها لأنه صلى الله عليه وسلم
 قرأها ثم الفاتحة وعدها آية منها وكذا من كل سورة غير براءة (و) مع (تشديدات) فيم أو هي أربع
 عشرة لأن الحرف المشدد بحرفين فاذا خفف بطل منها حرف (و) مع (رعاية حروف) فيم أو هي على قراءة
 ملك ثلاث مائة واحد وأربعون حرفا وهي مع تشديداتها مائة وخمسة وخمسون حرفا (ومخارجها) أي
 الحروف كخرج صاد وغيره فلو أبدل قادرا ومن أمكنه التعلم حرفا آخر ولو زاد انطواء أوله من الحنايفير
 المعنى ككسرة ناء أنعتجت أو ضمها أو كسر كاف أياك لا ضمها فان تعمد ذلك وعلم تحريمه بطلت صلاته
 والافتقارته نعم إن أعاده على الصواب قبل طول الفصل كل علمها ما عجز لم يمكنه التعلم فلا تبطل قراءته
 مطلقا وكذا الأحسن لا ينافي به المعنى كقفع دال نعتج لا يكتب إن تعمد حرمه والأكراه ووقع خلاف بين
 المتقدم والمتأخرين في الحمد لله بالثناء وفي النطق بالقاف المترددة بها وبين الكاف وحزم شيخنا في شرح
 المنهاج بالطلان فيها إلا أن تعذر عليه التعلم قبل خروج الوقت لكن حزم بالصحة في الثانية شيئا زكريا

(قوله قيام) أغما أخره
 عن النية وتكبير
 التحريم مع تقدمه
 عليها لانها ركزان
 في كل صلاة بخلافه
 قائم ركن في الفريضة
 فقط ولأن ركعتيه أغما
 هي معهما أو بعدهما
 اذ هو قبلها مشروطا وأغما
 اشترط تقدمه عليهما
 لتوقف مفارقتها لهما
 عادة على ذلك فلو
 أمكنت مقارنته بدونه
 صحت الصلاة وإن
 لم يتقدم عليهما
 ولا يكون تقدمه مشروطا

(قوله بان لا يفصل)
تتميل للولاء المطلوب
(قوله منها) أي الفاتحة
(قوله وما بعده) هو في
ظاهره صادق حتى
بحال يمكن منه ما وليس
بمراد بل المراد ان
لا يفصل بين شي منها
وبين ما بعده المكاشف
منها أيضا والاقبال
ما ذكره فواضح الفساد
اذ لا يجب الموالاة بين
آخر الفاتحة وما بعدها
من آيتين والسورة
(قوله أي ذاتي) كني
عنها بالوجه اشارته الى
ان المصلي ينبغي ان
يكون كاه وجهه لا
يكنه على الله تعالى
لا يفتت غيره بقلبه في
خطاة منها وينبغي
محاولة الصدق عند
التلفظ بذلك حذر من
الكذب مثل هذا
المقام (قوله فطر) أي
ابعد على غير مثال سبق

وفي الاولى القاضي وابن الرقعة ولو خفف قادر او عاجز قصر مشددا كان قرأ الراجح بفسك الادغام
بطأت صلاته ان تعمده ولم والافرة لتلك الكحة ولو خفف اياك عامدا امامه كقرانه ضوء الشمس
والاسجد للسهو ولو شدد حتى فاصح ويحرم تعمده كوقوفه لطيفة بين السنين والتام من تسعين (و) مع رعاية
(موالاة) فيما يأتي بكلماتها على الولا بان لا يفصل بين شي منها وما بعده باكثر من سكتة التنفس
او التي (فيميد) قراءة الفاتحة (بفتح ذ كراحي) لا يتعلق بالصلاة فيها وان قل كعض آية من غيرها
وكعمد عاطس وان سن فيها كخارجها لا شعاره بالاعراض (ولا) بعد الفاتحة (بفتح طال) تعلق ماله تعلق بالصلاة
ك(تأمين وسجود) لتلاوة امامه معه (ودعاء) من سؤال رجة واستعاذه من عذاب وقول بلى واناعلى
ذلك من الشاهدين (لقراءة امامه) الفاتحة أو آية السجدة أو الآية التي يسكن فيها ما ذكر لكل من
القارئ والسامع مأموم أو غيره في صلاة وخارجها فلو قرأ المصلي آية أو سمع آية فيهم اسم محمد صلى الله
عليه وسلم لم تنسب الصلاة عليه كما أفق به النووي (و) لا (بفتح عليه) أي الامام اذا توقف فيها بقصد القراءة
ولو مع الفتح ومجمله كما قال شيخنا ان سكتة والاقطع الموالاة وتقدم نحو سبحان الله قبل الفتح يقطعها
على الوجه لانه حينئذ يعني تنبه (و) بعد الفاتحة بتخلل (سكوت طال) فيها بحيث زاد على سكتة
الاستراحة (بلا عذر) فيهم ما من جهل وسهو فلو كان تخلل الذكر الاجنبي أو السكوت الطويل سهوا
أو جهلا أو كان السكوت لتد كراية لم يضر كالأول كراية منها في محلها ولو لم يرد أو عاد الى ما قرأ قبل
واستمر على الوجه (فرع) لو شك في اثناء الفاتحة هل يسجل فأتها ثم ذكر انه يسجل اعادة ما كان على
الوجه (ولا أثر لشك في ترك حرف) فاكثرت من الفاتحة أو آية فأكثرت منها (بفتح طال) أي الفاتحة لان
الظاهر حينئذ هي التامة (واستأنف) وجوب بان شك فيه (قبله) أي التمام كالوشك هل قرأها أو لا لان
الاصل عدم قراءتها وكاف الفاتحة في ذلك سائر الأركان فلو شك في أصل السجدة مثلا أتى به أو بعده في نحو
وضع اليد لم يلزمه شي ولو قرأها غافلا فظن عند صراط الذين ولم يتيقن قراءتها لم يلزمه استئنافها ويجب
الترتيب في الفاتحة بان يأتي بها على نظمها المعروف لافي التشهد ما لم يتخلل بالمعنى لكن بشرط فيه رعاية
تشديدات وموالاة كالفاتحة ومن جهل جميع الفاتحة ولم يمكنه تعلمها قبل ضيق الوقت ولا قراءتها في نحو
مصحف لزمه قراءة سبع آيات ولو متفرقة لا ينقص حرفها عن حروف الفاتحة وهي باليسيرة والتشديدات
مائة وستة وخمسون حرفا بآيات ألف مائة ولو قدر على بعض الفاتحة كرره لبلغ قدرها وان لم يقدر على
بذل فبعضه أنواع من ذلك كذلك فوقف بقدرها (وسن) وقيل يجب (بعد تحريم) بفرض أو نقل ما عدا
صلاة جنازة (افتتاح) أي دعاء وسر ان أمن فوت الوقت وغلب على ظن المأموم ادراك ركوع الامام
(ما لم يشرع) في تمود أو قراءة أو تسويدا (أو يجلس مأموم) مع امامه وان أمن مع تأمينه (وان خاف) أي
المأموم (فوت سورة) حيث نسن كما ذكر شيخنا في شرح العباب وقال لان ادراك الافتتاح محقق وفوات
السورة موهوم وقد لا يقع ورده فيه ادعية كثيرة وأفضلها ما رواه مسلم وهو وجه وجهي أي ذاتي
للذي فطر السموات والارض حنيقا أي ما تلاعن الأديان الى الدين الحق مسالما وما أنا من المشركين ان
صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ويسن لمأموم
يسمع قراءة امامه الاسراع به ويؤيد بالتمرد وامام محصور بن غير ارقاء ولا نساء متزوجات رضوا
بالتطويل لفظا ولم يطرأ غيرهم وان قل حضوره ولم يكن المسجد مطروقا ما ورد في دعاء الافتتاح ومنه
ما رواه الشيخان اللهم يا ذا الجلال والإكرام اغسلني من خطاياي كما يغسل الثوب بالابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي كما يغسل الثوب بالابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي
كما يغسل الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي كما يغسل الثوب بالابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي
افتتاح وتكبير صلاة عيدان أي بما يسن (تعود) ولو في صلاة الجنازة سرا وفي الجهرية وان جلس مع امامه
(كل ركعة) ما لم يشرع في قراءة ولو سهوا وهو في الاولى كدويكره تركه (و) يسن (وقف على رأس كل
آية) حتى على آخر البسملة فلا يجمع (منها) أي من الفاتحة وان تعلق بما بعده لا يتابع والا لكان

لا يفصل على أنعمت عليهم لانه ليس بوقف ولا منتهى آية عندنا فان وقف على هذا لم تنس الاعادة من أول
الآية (و) يسن (تأمين) أي قول آمين بالتخفيف والمدوح من زيادة قرب العالمين (عقبها) أي الفاتحة ولو
خارج الصلاة بعد سكتة لطيفة ما لم يتلفظ بشي سوى رب اغفر لي ويسن الجهرية في الجهرية حتى للمأموم
لقراءة امامه تبعاله (و) سن لمأموم في الجهرية تأمين (مع) تأمين (امامه ان سمع) قراءة الخبر الشيعين اذا
أمن الامام أي اراد التأمين فامتنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وليس
انما يسن فيه تحري مقارنة الامام الا هذا اذا لم يتفق له موافقته أمن عقب تأمينه وان أخر امامه عن
الزمن المسنون فيه التأمين أمن المأموم جهر أو أمين اسم قل يعني استجب معني على الفتح ويسكن عند
الوقف (فرع) يسن للامام ان يسكن في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ان علم انه يقرأها في سكتة
كما هو ظاهر وان يشغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى قال شيخنا وحديثه لا يفيظهر انه يراعي
الترتيب والموالاة بين ما يقرأ وما بعده (فائدة) يسن سكتة لطيفة بقدر سبحان الله بين آمين والسورة
وبين آخرها وتكبير الركوع وبين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين آية التذوق وبين البسملة (و) سن
(آية) فاكثرت من الفاتحة (بفتح طال) أي بعد الفاتحة ويسن لمن قرأها من اثناء سورة البسملة نص عليه
الشافعي ويحصل أصل السنة بتكبير سورة واحدة في الركعتين وباعادة الفاتحة ان لم يحفظ غيرها وبقراءة
البسملة لا يفصل بينهما التي هي أول الفاتحة وسورة كاملة حيث لم يرد له من كافي التراويح أفضل من
بعض طول وان طال ويكره تركها رعاية لمن أو جهل ما خرج به هذا لو قد علمها علم اقلنا بحسب بل يكره
ذلك وينبغي ان لا يقرأ غير الفاتحة من الجن فيه لئلا يفسد المعنى وان عجز عن التعلل لانه يتكلم بما ليس
بقرآن بلا ضرر وترك السورة جائزة ومقتضى كلام الامام الحرمه (و) تسن (في) الركعتين (الاوليين)
من رباعية أو ثلاثية ولا تسن في الاخيرتين المسبوق بان لم يدرك الا وامين مع امامه فيقرأها في باقي
صلاته اذا تذكره ولم يكن قرأها فيما أدركه ما لم تسقط عنه لكونه مسبوقا فيما أدركه لان الامام اذا تمهل
عنه الفاتحة فالسورة أولى ويسن ان يطول قراءة الاولى على الثانية ما لم يرد نص بتطويل الثانية وان
يقرأ على ترتيب المصحف وعلى التوالي ما لم تكن التي فيها أطول ولو تعارض الترتيب وتطويل الاولى كان
قرأ الاخلاص فهل يقرأ الفاتحة نظرا للترتيب أو الكثرة نظر التطويل الاولى كل محتمل والاقرب الاول
قاله شيخنا في شرح المنهاج واغناسن قراءة الآية لا امام ومنفرد (وغيره مأموم سمع) قراءة امامه في الجهرية
فتكبره وقيل تحرم اماما مأموم لم يسمعها أو سمع صوتا لا يميز حروفه فيقرأها ان كان يسن له كافي أو ابي
السرية تأخير فاتحته عن فاتحة امامه ان ظن ادراكها قبل ركوعه وحينئذ يشغل بالدعاء لا القراءة وقال
المتولي وأقره ابن الرقعة يكره الشروع فيها قبله ولو في السرية للخلاف في الاعتداد بها حيث تدبر بان
قول بالاطلاق ان فرغ منها قبله (فرع) يسن لمأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة أو الرابعة أو من
التشهد الاول قبل الامام ان يشغل بدعاء فيها أو قراءة في الاولى وهي أولى (و) يسن للمعاصر (في) صلاة
(جمعة أو عشاها) سورة (الجمعة والمنافقون أو سمع وهل أناك و) (في) (صحبها) أي الجمعة اذا اتسع الوقت
(الم تزيل) السجدة (وهل أتى و) (في) (مغربها الكافرون والاخلاص) ويسن قراءتها في صبح الجمعة
وغيرها للمسافر وفي ركعتي القبر والمغرب والطواف والتخيم والاستخارة والاحرام لا يتابع في الكل
(فرع) لو ترك أحد المعينتين في الاولى أتى بها في الثانية أو قرأ في الاولى ما في الثانية قرأ في الاولى
ولو شرع في غير السورة المعينة ولو سهوا فاقطعها وقرأ المعينة تدبوا عنه دسبوق وقت سورتان قصيرتان
أفضل من بعض الطويلتين المعينتين خلافا للفقاري ولو لم يحفظ الا احدي المعينتين قرأها أو ببدل الاخرى
بسورة حنظها وان فاتته الولا ولو اقتدى في ثانية صبح الجمعة مثلا وسمع قراءة الامام هل أتى فيقرأ في الثانية
اذا قام بعد سلام الامام الم تزيل كما أفق به السكال الرداد وتبعه شيخنا في فتاويه لكن قضية كلامه في
شرح المنهاج انه يقرأ في ثانية اذا قام هل أتى واذا قرأ الامام غيرها قرأها المأموم في ثانية وان أدرك

(قوله والاقرب الاول)
أي كونه يقرأ الفاتحة وما
المانع من ان يقرأ فيما
اذا كان اما ما بعضا
من الفاتحة سريعا قدر
زمن قراءة المأموم
فاتحته ثم يجهر الامام
بباقي السورة فيعود
القضائل الاربع
الترتيب والقصر والموالاة
وكون المأموم به سورة
كاملة في كلا الركعتين

وسمى قال في الرضة تطويل السجود أفضل من تطويل الركوع (و) ثامنها (جلوس بينهما) أي
السجدين ولو في نفل على المتمد ويجب أن لا يقصد برفعه غيره فلو رفع فزعاً من نحو مسح عقب أعاد
السجود ولا يضرباً وضع يديه على الأرض إلى السجدة الثانية اتفاقاً خلافاً لمن وهم فيه (ولا بطوله ولا
اعتدالاً) لأنهما غير متصين لذاتهما بل شرعاً لفصل فكانا قصيرين فإن طول أحدهما فزق ذكره
المشروع فيه قدر الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس صامداً عالماً بطلت صلاته (وسن فيه)
أي الجلوس بين السجدين (و) في (تشهد أول) وجلسة استراحة وكذا في تشهد آخر إن تعقبه سجود
سهو (افتراش) بأن يجلس على كعب يسراه بحيث يلي ظهرها الأرض (واضعاً كفيه) على فخذه
(قريباً من ركبتيه) بحيث تسامت ما رؤس الأصابع ناشراً أصابعه (فالأرباغ غفرلى إلى آخره) تنبيه
وارجنى واجد برنى وارفعنى وارزقنى واهدى عافى للاتباع ويكرر اغفرلى ثلاثاً (و) سن (حاسة
استراحة) بقدر الجلوس بين السجدين للاتباع ولو في نفل وإن تركه الإمام خلافاً لشيخنا (لقيام) أي
لأجله عن سجود غير ثلاثة ويسن اعتماد على بطن كفيه في قيام من سجود وقعود (و) ثامنها (طمانينة
في كل) من الركوع والسجودين والجلوس بينهما والاعتدال (ولو) كانا (في نفل) خلافاً للأئمة ورواها
أن تستقرأ عضاؤه بحيث يفصل ما انتقل إليه عما انتقل عنه (و) عاشرها (تشهد أخير وأقله) وما رواه
الشافعي والترمذي (التحيات لله إلى آخره) تنبيه سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويسن لكل زيادة المباركات الصلوات
الطيبات وأشهد الثاني وتعرف السلام في الموضعين لا البسملة قبله ولا يجوز زيادته لفظاً من هذا بأقل
ولو جرداً كالتسبيح بالرسول وعكسه ومحمد بأحد وغيره ويكفي وإن جرداً عنه ورسوله وإن جرداً عن رسوله
ويجب أن يراعى هنا التشديدات وعدم ابتدال حرف بأخر والموا لا الترتيب إن لم يحل بالمعنى فلو أظهر
النون المدغمة في اللام في أن لا إله إلا الله أبطل تركه شدة منه كما لو ترك ادغام دال محمد في راء رسول الله
ويجوز في النبي المزمرة والتشديد (و) حادى عشرها (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعده) أي بعد
تشهد أخير فلا تجزئ قبله (وأقلها اللهم صل) أي أرحمه رحمة مفرقة بالغة عظيم أو صلى الله (على محمد) أو على
رسوله أو على النبي دون أحد (وسن في) تشهد (أخبر) وقيل يجب (صلاة على آله) فيحصل أقل الصلاة
على الآل بزيادة وآله مع أقل الصلاة في الأول على الأصح ابتناء على التخفيف ولأن فيها نقل ركن قول
على قول وهو مبطل على قول وأخبر مقابلة لحد أحاديث فيه ويسن أكملها في تشهد أخير وهو اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد والسلام تقدم في التشهد فليس هنا أفراد الصلاة عنه ولا بأس
بزيادة سيدنا قبل محمد (و) سن في تشهد أخير (دعاء) بعدما ذكرناه وأما التشهد الأول فيكره فيه الدعاء
ابتناء على التخفيف إلا أن فرغ قبل إمامه فبدع وحيداً ومأثوره أفضل وأكده كما أوجب بعض العلماء
وهو اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيوات والممات ومن فتنة المسج
الدجال ويكره تركه ومنه اللهم اغفرلى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت
اعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت رواها مسلم ومنه أيضاً اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً
فأعزى إليك الذنوب إلا أنت فاعفلى مغفرة من عندك إنك أنت الغفور الرحيم رواه البخاري
ويسن أن ينقص دعاء الإمام من قدر أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا تنكره
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد أدعية التشهد (و) ثاني عشرها (قعوده) أي التشهد
والصلاة وكذا السلام (وسن ترك فيه) أي في قعود التشهد الأخير وهو ما يعقبه سلام فلا يتورك مسبوق
في تشهد إمامه الأخير ولا من يسجد له وهو كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويصلي وركه
بالأرض (ووضع يديه في) قعود (تشهد على طرف ركبتيه) بحيث تسامت رؤس الأصابع (ناشراً أصابع

(قوله لكل) أي لكل
مصل لا فرق بين ذكر
وغيره كبير أو صغير
(قوله دون أحد) أي
فلا تجزئ الايمان به أي
ودون الحائز والعاقب
والماضي والبشير
والنذير فلا تجزئ هنا
وتجزئ في الخطبة
ويفرق بينهما ما يزيد
الايمان في الصلاة
والتوسع في الخطبة اه
من باختصار

يسراه) مع ضم لها (وقابضاً) أصابع (عناء إلا المسححة) بكسر الباء وهي التي تلى الإيهام فبرساها (و) سن
(رفها) أي المسححة مع أمالتها قليلاً (عند) همزة (الألقه) للاتباع (وإدامته) أي الرفع فلا يصحها بل
تبقى مرفوعة إلى القيام أو السلام والأفضل قبض الإيهام بجنبها بأن يضع رأس الإيهام عند أسفلها على
حرف الراحة كما قد ثلاثة وخمسين ولو وضع اليمنى على غير الركبة يشير بسببها من ثبوتها ولا يسن رفعها
خارج الصلاة عند الإلقه (و) سن (نظر اليها) أي تضرعاً نظراً إلى المسححة حال رفعها ولو لم يستور
بجوهكم كما قال شيخنا (و) ثالث عشرها (تسليمه أولى وأقلها السلام عليكم) للاتباع ويكره عليكم السلام
ولا يجزئ سلام عليكم بالتكبير ولا سلام الله أو سلامي عليكم بل تبطل الصلاة إن تعمد وعلم كما في شرح
الارشاد شيخنا (وسن) تسليمه (ثانية) وإن تركها الإمامه وتحرم أن عرض بعد الأولى مناف كحدث
أو خروج وقت جماعة ووجود عار ستره ويسن أن يقرن كلا من التسليمتين (برحمة الله) أي مهادون وبركاته
على المقول في غير الجنازة لكن اختير ندم الثبوت من عدة طرق (و) مع (الانتفات فيهما) حتى يرى خده
اليمين في الأولى واليسرى في الثانية (تنبيه) يسن لكل من الإمام والمأموم والمنفرد أن ينوي السلام على
من التفت هو إليه من على يمينه بالتسليم الأولى وعن يساره بالتسليم الثانية من ملائكة ومؤمنين أنس
وجن وبأئنه ما شاء على من خلفه وإمامه وبالأولى أفضل وللمأموم أن ينوي الرد على الإمام بأي سلامه
شاء إن كان خلفه وبالثانية إن كان عن يمينه وبالأولى إن كان عن يساره ويسن أن ينوي بعض المأمومين
الرد على بعض فينوي من على يمين المسلم بالتسليم الثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وإمامه
بأيتم ما شاء وبالأولى أولى (فروع) يسن ثمة الخروج من الصلاة بالتسليم الأولى خروجاً من الخلاف في
وجوبها وإن بدرج السلام وإن يبدئه مستقبلاً بوجهه القبلة وإن ينهيه مع تمام الانتفات وإن يسلم المأموم
بعد تسليم الإمام (و) رابع عشرها (ترتيب) بين أركان المتقدم كما ذكرنا من هذا الاختلاف بالترتيب
بتقديم ركن قعود على كونه قبل الركوع بطلت صلاته أما تقديم الركن القولي فلا يضرب إلا السلام
والترتيب بين السنتين كالسورة بعد الفاتحة والدعاء بعد التشهد والصلاة شرط للاعتدال يستقيم (ولو سها
غير مأموم) في الترتيب (ترك ركن) كأن سجدة قبل الركوع أو ركعة قبل الفاتحة لغاها فله حتى يأتي
بالمتركة فإن ترك قبل بلوغ مثله أتى به والأقسى أن يباته (أوشك) هو أي غير المأموم في ركن هل قبل
أم لا كان شكراً كعاهل قرأ الفاتحة أو ساجداً هل ركع أو اعتدل (أتى به) فوراً وجوباً (إن كان) الشك
(قبل فعل مثله) أي مثل المشكوك فيه من ركعة أخرى (والا) أي وإن لم يترك حتى قبل مثله في ركعة
أخرى (أجزاء) عن متروكه ولغاً ما بين ما هذا كله أن علم عين المتروك ومحوه فان جهل عينه وجوزاته
النسبة أو تكبيره لا حوام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول قعود ولا مضى ركن أو أنه السلام يسلم وإن
طال الفصل على الوجه أو أنه غيرهما أخذ بالأسوا وبني على ما قبله (وتدارك) الباقي من صلاته نعم إن
لم يكن المثل من الصلاة كسجود ثلاثة لم يجزئه إماماً مأموم علم أو شك قبل ركوعه وبعد ركوع إمامه أنه
ترك الفاتحة فيقرأ بها ويسبى خلفه وبعد ركوعه مأموم بعد إلى القيام لقراءة الفاتحة بل يتبع إمامه
ويصل ركعة بعد سلام الإمام (فرع سن دخول صلاة بنشاط) لأنه تعالى ذم تاركه بقوله وإذا قاموا
إلى الصلاة قاموا كسالى والركسل القنور والتواني (وفراغ قلب) من الشواغل لأنه أقرب إلى الانشوع
(و) سن (فيها) أي في صلاته كلها (خشوع بقلبه) بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وإن تعلق بالأخرة
(وبجوارحه) بأن لا يبعث بأحد ما هو ذلك أثناء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه بقوله قد أفلح المؤمنون
الذين هم في صلاتهم خاشعون ولا تنفاه ثواب الصلاة بانتفاء كادلت عليه الأحاديث الصحيحة ولأن لنا
وجه اختياره جميع أنه شرط لله تعالى بالخشوع استحضاره أنه بين يدي ملك الملوك الذي به لم
السر وأخفى بناجيه وأنه تعالى عليه بالقهر لهدم القيام بحق ربوبية قدر عليه صلاته وقال سيدي
القطب العارف بالله محمد البكري رضي الله عنه إن مما يورث الانشوع اطالة الركوع والسجود (وتدبر

(قوله ومؤمنين أنس)
وجن) أي ولا فرق
بين المصلي منهم وغير
المصلي ولا يجب الرد
على السامع ولو غير
مصل أفليس المصلي
متأماً لا لخطاب غير الله
تعالى حين يسلم لكن
يسن الرد عليه (قوله لم
يعد إلى القيام لقراءة
الفاتحة) فلو عاد عالماً
عامداً بطلت صلاته
أو جاهلاً لا التحريم
والباطل لأن لم يطل
لكن لا اعتداد بما قبله

الوجه فيهما (وملا على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعدهما) أي بعد التشهد الأول والقنوت
 (وملا على آل بعد) تشهد (أخير وقنوت) وصورة السجود التي ترك الصلاة على الآل في التشهد الأخير
 أن يمتنع ترك أمه ما بعد أن لم أمه وقيل أن يسلم أو أو بعد أن لم وقرب الفصل وسبب هذه
 السكتين أيضا اقربها بالخير بالسجود من الأركان (واشك فيه) أي في ترك بعض مما مر من كالتقنوت
 هل قبله لأن الأصل عدم قبله (ولونسي) منفرد أو انعام (نفسا) كشهد أول أو قنوت (وتلبس بفرض)
 من قيام أو سجود لم يجز له العود إليه (فان عاد) له بعد انتصاب أو وضع جبهته عامدا عالما بتحريره
 (بطالت) صلاته لقطعه بفرض النقل (لا) أن عادله (جاهلا) بتحريره وان كان محاطا بالنالان هذا مما
 يخفى على العوام وكذا اناسيا أنه فيم اقله بطل لعذر وهو يلزمه العود عند تعلمه أو تذكرة (لكن يسجد)
 للسهو لز يادة قعود أو اعتدال في غير محله (ولا) ان عاد (مأموما) فلا تبطل صلاته اذا انتصب أو سجد
 وحده سهوا بل (عليه) أي على المأموم الثاني (عود) لوجوب متابعة الامام فان لم يده بطالت
 صلاته ان لم يتوهم فارقته اما اذا تدهد ذلك فلا يلزمه العود بل يسن له كما اذا ركع مثاقيل امامه ولو لم يعلم
 السامي حتى قام امامه لم يدهد قال البغوي ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه وتبعه الشيخ زكريا قال شيخنا في
 شرح المنهاج وبذلك يدهد لم أن من سجد سهوا أو جهلا وامامه في القنوت لا يعتدله بما فعله فيلزمه العود
 للاعتدال وان فارق الامام اخذ من قوله لوطن سلام الامام فقام ثم علم في قيامه انه لم يسلم لزمه القعود
 ليعوم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وان جازت لان قيامه وقع انما ومن ثم لو اتم جاهلا لانما اتى به
 فيه يدهد ويسجد للسهو وفيما اذا لم يفارقه ان تذكر أو علم وامامه في القنوت فواضح انه يدهد ودال عليه أو وهو
 في السجدة الأولى عادلا لا اعتدال وسجد مع الامام أو فيما بعد ما قال الذي يظهر انه يتابعه ويأتي بركعة بعده
 سلام الامام انتهى قال القاضي ومما لا خلاف فيه قوله لو رفع رأسه من السجدة الأولى قبل امامه طائفا
 انه رفع واتى بالثانية طائفا ان الامام فيها ثم بان أنه في الأولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع
 الامام أي فان لم يعلم بذلك الا والامام قائم أو جالس أتى بركعة بعده سلام الامام وخرج بقولي وتلبس بفرض
 ما اذا لم يتلبس به غير مأموم فيه عود الثاني ندبا قبل الانتصاب أو وضع الجبهة ويسجد للسهو وان قارب
 القيام في صورة ترك التشهد أو بلغ حد الركوع في صورة ترك القنوت ولو نعمة غيره مأموم تركه فعاد عالما
 عامدا بطالت صلاته ان قارب أو بلغ ما مر بخلاف المأموم (وانقل) مطلوب (قولي غير مبطل) نقله الى
 غير محله ولو سهوا زكنا كان كفاتحه وتشهد أو بعض أحدهما أو غير ركن كسورة الى غير القيام وقنوت الى
 ما قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف زمان الثاني فيسجد له اما نقل الفهلي فيبطل نعمه وخرج
 بقولي غير مبطل ما يبطل كالسلام وتكبير التهم بأن كبر بعده (ولسهو ما يبطل عمده لاهو) أي
 السهو كطويل ركن قصير وقابل كلام وأكل وز يادة ركن فله لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر
 خمسا وسجد لاهو وقس به غيره وخرج بما يبطل عمده ما يبطل سهوا أيضا ككلام كثير ومالا يبطل
 سهوا ولا عمده كالغفل القابل والالتفات فلا يسجد لسهو ولا عمده (واشك فيهما صلاة واحتمل زيادة)
 لانه ان كان زائدا فالسجود للزيادة والافتل ترد الموجب لنفسه التنية فلو شك أصلى ثلاثا ثم أربعا مثلا أتى
 بركعة لأن الأصل عدم فعلها أو يسجد للسهو وان زال شكه قبل سلامه بأن تذكر قبله أنها رابعة للتردد
 في زيادتها ولا يرجع في فعلها الى ظنه ولا الى قول غيره أو فعله وان كانوا جميعا كثيرا لم يلزموا تعدد التواتر
 وأما ما لا يحتمل زيادة كان شك في ركعة من رباعية أمي ثالثة أم رابعة فتذكر قبل القيام للرابعة انها
 ثالثة فلا يسجد لان ما فعله من مع التردد لا بد منه بكل تقدير فان تذكر بعد القيام لها سجدة لتردد حال
 القيام اليها في زيادتها (و) سن للمأموم سجدة ثان (لسهو امام) متطهر وامامه ولو كان سهوا قبل قدرته
 (وان) فارقه أو بطالت صلاة امام بعد وقوع السهو منه أو (ترك) الامام السجود بحسب الخلط الخاص في
 صلاته فيسجد بعده سلام الامام وعند سجوده يلزم المسبوق والموافق متابعتة وان لم يسرف انه سهوا والا

(قوله ان قارب) أي
 الامام وقوله أو بلغ ما مر
 أي حد الركوع وقوله
 بخلاف المأموم أي فلا
 يعود بل يتابع امامه
 (قوله واسهوا ما يبطل
 عمده) هذا ثالث
 المقصوديات لسجود
 السهو (قوله لاهو)
 أي السهو في تركيب
 العبارة خازنة وأولى من
 صفة لاهو فتدبر

بطالت صلاته ان ع لم ونعمدو بعد المسبوق ندبا آخر صلاة نفسه (لالسهو) أي سهوا لمأموم حال القدوة
 (خاف امام) فيحمله عنه الامام المتطهر لا الحديث ولا ذنوبت خفي بخلاف سهو بعد سلام الامام فلا
 يحمله لا تقضاء القدوة ولوطن المأموم سلام الامام فسلم فبان خلاف ظنه سلم معه ولا يسجد لانه سهو في
 حال القدوة (فرع) لو تذكر المأموم في تشهد ترك ركن غيرنية وتكبير أو شك فيه أتى به سلام
 امامه بركعة فولا يسجد في التذكرة لوقوع سهو حال القدوة بخلاف الشك لعله بعد ازايا التقدير ومن
 ثم لو شك في ادراك ركوع الامام أو في انه أدرك الصلاة معه كاملة أو ناقصة ركعة أتى بركعة وسجد فيها
 لوجود شك في مقتضى السجود بعد الصلاة ودوة أيضا بقوت سجود السهو سلم عمدان وقرب الفصل
 أو سهوا وطال عرفا وإذا سجده صار عائدا الى الصلاة فيجب أن يسلم السلام وإذا عاد الامام لمزم المأموم
 السامي العود والابطال صلاته ان تدهد وعلم ولو قام المسبوق ليتيم فيلزمه العود لمتابعة امامه اذا عاد
 (تنبه) لو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد ووافقه وجوب باقي السجود أو قبل أقله
 تابعه وجوب ما يتم تشهد هذه (ولو شك بعد سلام) في اخلال شرط أو ترك (فرض غيرنية) أو تكبير
 (تحرم لم يؤثر) والاهم وشق ولان الظاهر منه على العصة اما الشك في التنية وتكبيره الاحرام
 فيؤثر على المقتضى خلافا لمن أطال في عدم الفرق وخرج بالشك ما لو تيقن ترك فرض بعد سلام فيجب البناء
 ما لم يبطل الفصل أو يبطأ بحسب اناس تدبر القبلة أو تكلم أو شى قبله لا قال الشيخ زكريا في شرح
 الروض وان خرج من المسجد والمرجع في طول الفصل وقصره الى العرف وقيل بعده بقصره بالقدر
 الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر ذي المدين والطول بما زاد عليه والمقتضى في انه لم يدهد
 وهو ضي الى ناحية المسجد وراجع ذا المدين وسأل الصحابة انتهى وحكى الرافي عن البويطي ان
 الفصل الطويل ما يربدهد الى قدر ركعة وبه قال أبو اسحق وعن أبي هريرة أن الطويل قدر الصلاة
 التي كان فيها (قاعدة) وهي ان ما شك في تغيره عن أصله يرجع به الى الأصل وجودا كان أو عدما
 وبطرح الشك فلذا قالوا كعدمه مشكوك فيه (تتم) تسن سجدة التلاوة لقارئ وسامع جميع آية
 سجدة ويسجد مع من أقرأه الامام وما في سجده هو لسجدة امامه فان سجد امامه وتخلف هو عنه أو سجد
 هو دون بطالت صلاته ولو لم يدهد لم المأموم سجوده لا بعد رفع رأسه من السجود لم تبطل صلاته ولم يسجد بل
 ينتظر قائما أو قبله هو فاذا رفع قبل سجوده رفع معه ولا يسجد ويسن للامام في السرية تأخير السجود
 الى فراغه بل يحث ندب تأخير في الدهرية أيضا في الجوامع النظام لانه يخط على المأمومين ولو قرأ آيتها
 فركع بأن بلغ أقل الركوع ثم بداله السجود لم يجز أو ان محله ولو هو للسجود فلما بلغ حد الركوع
 صرفه لم يكفه عنه وفروضها الغير مبطل نية سجود التلاوة وتكبير تحرم وسجود كسجود الصلاة وسلام
 ويقول فيم اندب بصحة وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن
 الخالقين (قاعدة) تحرم القراءة بقصد السجود فقط في صلاة أو وقت كبره وتبطل الصلاة به بخلافها
 بقصد السجود وغيره مما يتبع بالقراءة فلا كراهة مطلقا ولا يحل التقرب الى الله تعالى بسجدة بلا سبب
 ولو بعد الصلاة وسجود الجهلة بين يدي مشايخهم حرام اتفاقا
 (فصل في مبطلات الصلاة) (تبطل الصلاة) فرضها أو نفلها الا صوم واعتكاف (بنية قطعهما)
 ونعليقه بمحصل شيء ولو لم يحل الا عادي (وتردد فيه) أي القطع ولا تأخذ به سواس قهري في الصلاة
 كالإيمان وغيره (وبفعل كثير) يقينان من غير جنس أفعاله ان صدر من علم تحريره أو جهله ولم يدهد
 حال كونه (ولاء) عرفاني غير شدة الخوف ونقل السفر بخلاف القليل كخطوتين وان اتبعها حب لا وشية
 والضربتين نعم لو قصده ثلاثا متواليه ثم فعل واحدة أو شرع فيم ابطلت صلاته والكثير المقتضى بحيث
 يدهد كل منقطع عمدا قبله وحد البغوي بأن يكون بينهما قدر ركعة ضعيف كافي المجموع (ولو) كان
 الفهم الكثير (سهوا) والكثير (كثلاث) مضغبات و (خطوات ثلاث) وان كانت

(قوله ولان الظاهر
 مضطرب على العصة) قال
 حج وبه يتجه أن الشرط
 كالركن خلافا لما وقع
 في المجموع فقيد
 صرحوا بان الشك في
 الظاهرة به مدطوف
 الفرض لا يؤثر ويجوز
 دخول الصلاة بطهر
 مشكوك فيه فيما اذا
 تيقن الطهر وشك هل
 أحدث أم لا

بقدر خطوة معتقده وتحريلك رأسه ويديه ولومعا والخطوة بفتح الحاء المرة وهي هنا نقل رجل
لأمام أو غيره فان قيل معها الاخرى ولو لادنا قاي خطوتان كما اعتقده شيخنا في شرح المنهاج لكن
الذي جزم به في شرح الارشاد وغيره ان نقل رجل مع نقل لاخرى الى محاذاتهما ولا خطوة فقط فان
نقل كلا على التماقيب خطوتان بلا نزاع ولو شئت في فعل اقليل هو اركن كثير فلا يطلان وتطل بالوثبة
وان لم تعد (لا) تبطل (بجركات خفيفة) وان كثرت وثقات بل تكره (كحريك)
اصابع او (اصابع) في حرك او سبعة مع قرار كف (او جفن) او شفة أو ذكر او لسان لانها
تأهية للحال المستقرة كالاصابع ولذلك بحث ان حركة اللسان ان كانت مع تحويلة عن محله ابطال
ثلاث منها قال شيخنا وهو محتمل وخرج بالاصابع الكف فحريكها ثلاثا ولا يبطل الا ان
يكون به جوب لا يصير معه عادة على عدم الخلق فلا تبطل للضرورة قال شيخنا ويؤخذ منه ان من
ابتدى بحركة اضطرار به بنشأ عناء لم يكثر سوح فيه وامرار اليد ورداء على التوالي بالخلق
مرة واحدة وكذا رفته عن صدره ووضعها على موضع الخلق مرة واحدة أي ان اتصل احداهما بالآخر
والا فكل مرة على ما استظهره شيخنا (وبنطق) عدلوا بأكراه (بجرفين) وان توالي كما استظهره شيخنا
من غير قرآن وذكر أو دعا لم يفسد به مجرد التفهيم كقوله ان يستأذنه في الدخول ادخلوها بسلام آمين
فان قصد القراءة والذكر وحده أو مع التنبية لم تبطل وكذا ان أطلق على ما قاله جميع متقدمون لكن
الذي في التحقيق والدقائق البطلان وهو المعتبر وتأتي هذه الصور الاربع في الفتح على الامام بالقرآن
أو الذكر وفي الجهر بتكبير الانتقال من الامام والمبلغ وتبطل بجرفين (ولو) ظهرا (في تنخيف غير تذكير
قراءة واجبة) كفاتحة ومثلها كل واجب قولي كتشهاد آخر وصلاة فيه فلا تبطل بظهور جرفين في تنخيف
لتذكر ركن قولي (أو) ظهرا في (نحوه) كسهال وبكاه وعطاس وضحك وخرج بقولي لغير تعدد قراءة
واجبة ما اذا ظهر جوفان في تنخيف لغير قراءة مسنونة كالسورة والقنوت أو الجهر بالفاتحة فتبطل
وبحث الزركشي جواز التنخيف لاسم لاخراج نخامة تبطل صومه قال شيخنا ويحب جوازه لانه طراضا
لاخراج نخامة تبطل صلاته بان نزلت عند الظاهر ولم يمكنه اخراجها الا به ولو تنخيف امامه فبان منه حرمان
لم يجب فافترقه لان الظاهر تحرزه عن المبطل نعم ان دلت قرينة حاله على عدم عدده وجبت مفارقه
كما يحتمل السبكي ولو ابتلى شخص بخصوسه لم يخل زمن من الوقت بسع الصلاة بلا سعال
مبطل قال شيخنا الذي يظهر العفوه ولا قضاء عليه لو شفى (أو) بنطق (بجرف مفهم) كقوف
أو بجرف ممدود لان الممدود في الحقيقة حرفان ولا تبطل الصلاة بتألفه بالعربية بقرينة توقفت على
اللفظ كذا وعنى كأن قال نذرت ان يدبأف أو اعتقت فلا تاويل من مثله التلظ بنية صوم أو اعتكاف
لانما لا تتوقف على اللفظ فلم يحتاج اليه ولا بداء جائز ولو اذبحه لانه لم يلق ولا خطاب لمخلوق فبطل
بما جاز التعليل كأن شفى الله من بضي فمضى عتق رقبة أو اللهم اغفر لي ان شئت وكذا عند خطاب
لمخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم ولو عند سماعه ذكره على الاوجه نحو نذرت لك بكذا أو رجعت الله
ولو لميت ويسن له صلى الله عليه وسلم الرد بالاشارة باليد أو الرأس ولو ناطقاً ثم بعد الفراغ منها باللفظ ويجوز
الرد بقوله وعاليه السلام كالتمني بوجه الله ولغيره صلى الله عليه وسلم رد سلام تحلل مصل ولين عطس فيم ان يحمده
ويسبح نفسه (لا) تبطل (ببغير نحو تنخيف) عرفا (اقية) عليه (و) لا يسير (كلام) عرفا كالكلمتين
والثلاث قال شيخنا ويظهر ضبط الكلمة هنا بالعرف (يسهو) أي مع سهوه عن كونه في الصلاة بان
تسرى انه لا يلهي صلى الله عليه وسلم لم يلهي من ركعتين تكلم بقليل معتقدا الفراغ وأجابوه بمجوزي
التنخيف ثم بي هو وهم عليهم ولو ظن بطلانها بكلامه القليل سهوا فتكلم كثيرا لم يفسد وخرج بغير تنخيف
لغلبة وكلام سهو كثير مما اقبل بكثرته ما ولو مع غلبة وسهوه وغيره (أو) مع (سبح لسان) اليه (أو)
مع (جهل تحريمه) أي الكلام قيم (اقرب اسلام) وان كان بين المسلمين (أو بعد عن العلماء) أي عن

(قوله وتبطل بالوثبة)
أي القاحشة وفي عيش
أقوى شيخنا الرمل بان
حركة جميع البدن
كالوثبة القاحشة
فتبطل بها اهـ سم على
حج (قوله بجرفين) ولو
من منسوخ لفظه
أو من حديث قدسي
وان لم يفيد ذلك خبر
مسلم ان هذه الصلاة
لا يصح فيها شيء من
كلام الناس

عرف ذلك ولو سلم تأييداً ثم تكلم عامداً أي يسيرا أو جهل تحريم ما أتى به مع علمه بتحريم جنس الكلام
أو كون التنخيف مبطلاً مع علمه بتحريم الكلام لم تبطل لغناه ذلك على العوام (و) تبطل (بفطر) وصل
لجوفه وان قل وأكل كثيره هو وان لم يبطل به الصوم فلو ابتلع نخامة نزلت من رأسه عند الظاهر من فمه
أو ريقه متحسباً بخود لثته وان ابتض أو متغيراً بحمرة نحو تلب بطلت أما الاكل القليل عرفوا ولا يقيد
بنحوه مسمة من ناس أو جاهل معذور ومن مغلوب كان نزلت نخامة عند الظاهر ومجوز عن مجبها أو
جزي ريقه بطعام بين أسنانه وقد عجز عن تميزه فلا يبطل (و) تبطل (بزيادة ركن فعل عمدا)
لغير متابعة كزيادة ركوع أو سجود وان لم يطمئن فيه ومنه كما قال شيخنا ان ينسى الجالس الى ان
تخاذي جنبته ما أمام ركبتيه ولو تحصيل تورك أو اقترانه المنسوبة لان المبطل لا يغفر لثته ذوب
وبعد ان يعود اليه يسير بقدر جلسة الاستراحة قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وبعد سجدة سلام امام
مسبوق في غير محل تشهد أو وقوع الزيادة سهواً أو جهلا عند ربه فلا يبطل كزيادة سجدة نحو رفع اليدين
في غير محله أو ركن قولي كالفاتحة أو فعل للثانية كان ركع أو سجدة قبل امامه ثم عاد اليه (و) تبطل
(باعتقاد) أرطن (فرض) معين من فروضها (تفلا) لتلاعه لان اعتقاد العاقل تفلا من أفعاله فرضاً
أو علم أن فيه فرضاً وتلاوة غير بينه ما ولا قصد بدفع من التقلية ولان اعتقاده أن الكل فروض
(تنبيه) ومن المبطل أيضاً حدث ولو بلا قصد وانما لم يحس لانه في عتبه الا ان دفعه حالاً وانكشف
عوره الا ان كشفه ربح فستر حالاً وترك ركن عمداً وشك في نية التحريم أو شرط له ما مع مضي ركن قولي
أو فعل أو طول زمن وبعض القولي ككلام مع طول زمن شك أو مع قصره ولم يبدأ بقراءة فيه (فرع)
لو أخبره عدل رواية بنحو محس أو كشف عوره مبطل لزمه قبوله أو بفعله وكلام مبطل فلا (وتدب لمنفرد
رأى جماعة) مشروعة (أن يقابل فرضه) الحاضر لا الغائت (تفلا) مطلقاً (ويسلم من ركعتين) اذا لم
يقم لثالثة ثم يدخل في الجماعة نعم ان خشى فوت الجماعة ان يتم ركعتين استقبله قطع الصلاة واستأنفها
جماعة ذكره في المجموع وببحث البلقيني أنه يسلم ولو من ركعة أما اذا قام لثالثة أعظمه ان يدبأ بان لم يحس فوت
الجماعة ثم يدخل في الجماعة
(فصل في الاذان والاقامة) هـ اللغة الاعلام وشعرها معروف من الالفاظ المشهورة فيمنا والاصل فيهما
الاجماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد المشهورة قليلة تشاوروا فيها بجمع الناس وهي كما في سنن أبي
داود عن عبد الله أنه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالناس ان يسلموا على الله تعالى فقاموا فسلموا على الله تعالى
الصلاة طاب لي وأنا تأتم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت يا عبد الله أتبيع الناقوس فقال وما تصنع به
فقلت يذعربه الى الصلاة قال ألا أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت له بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر
الى آخر الاذان ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت الى الصلاة الله أكبر الله أكبر الى آخر الاقامة
فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال انما رأيت يا حقي ان شاء الله قم مع بلال
فأتى عليه ما رأيت فليؤذن به فانه أندى صوتاً منك فقامت مع بلال فجعلت أقيم عليه فيؤذن به فسمع
ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه ويقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل
ما رأي فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد قبل رآها بضعة عشر صحابياً وقد يس الاذان لغير الصلاة كما في
أذن المهدي ومما اصرع واقتضبان ومن ساء خلقه من انسان أو بهيمة وعند الجربق وعند تقول الغيلان
أي عمر الجحش وهو والاقامة في اذني المولود وخلف المسافر (يسن) على الكفاية ويحصل بفعل البعض
(اذان واقامة) نذر الضميرين اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدهم (لذكر ولو) صلياً (منفرداً وان
سمع اذاناً) من غيره على المعتد خلافاً لما في شرح مسلم نعم ان سمع اذان الجماعة وأراد الصلاة معهم لم
يسن له على الاوجه (لمكتوبة) ولو فائت دون غيرها كالسنن وصلاة الجنازة والمنذورة ولو اقتصر على
احدهما انصوبت وقت الاذان أولى به ويسن اذاناً له وحده قبل الفجر وآخر بعده فان اقتصر

(قوله بقدر جلسة
الاستراحة) وقدرها
قدر الجلوس بين
السجودتين بذكره كما
في المجموع وقيل
بأن يدين الطمأنينة
ومعتمد من روي خط كراهة
تطويل جلسة
الاستراحة عن قدر
الجلوس بين السجودتين
ولا يطلان لو طال
وخالفه ما حج (قوله)
أندى صوتاً أي أغنى
صوتاً (قوله في اذني
المولود) أي فيؤذن في
المني ويقم في اليسرى
كما سمي في عتبه ان
شاء الله تعالى (قوله)
يسن على الكفاية الخ)
أي لانه صلى الله عليه
وسلم لم يأمرهم بما في
حديث الاعرابي مع
ذكر الوضوء والاستقبال
واركان الصلاة ولا سيما
للاعلام بالصلاة فلم يجبا

(قوله والا) أي وان لم
يفصل الثلاثة الأخيرة
عما قبلها (فلا) أي فلا
يسن له أن يقرأ في
الثلاث الأخيرة ما ذكر
وهو عبارة حج بقوله
لا يتابع وقضيته أن ذلك
انما سن أن أوثر بثلاث
لأنه انما ورد فيمن فلو
أوثر بأكثر فهل يسن
له ذلك في الثلاث الأخيرة
فصل أو وصل محل نظر
(قوله للشيخ نصر) أي
القائل بعدم طلب
التحبة لمن لم يزد الجلوس
في المسجد أو تكبر ركنه
الداخل (قوله ما لو
احتاج للشرب فقدم
له) أي ولا تنوت التحبة
لذلك الجلوس وفي شيخنا
لا تنوت التحبة بالجلوس
للوضوء عند خطفان
أطلق في الجلوس عدا
أي لم يلاحظ أن جلوسه
لاجل الوضوء فاته التحبة
كافي الوثائي

الأخيرة بين ولا يجوز الوصل بأكثر من تشهدين والوصل خلاف الأولى فيما عد الثلاث وقيل إنكروه
لأنه في خبر ولا تشبهوا الوتر بصلاته المغرب وتبين لمن أوثر بثلاث أن يقرأ في الأولى سبع وفي الثانية
الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والمؤذنين للاتباع فلو أوثر بأكثر من ثلاث فسن له ذلك في الثلاثة
الأخيرة أن فصل عما قبلها والا فلا كما أفق به البلقيني ولين أوثر بأكثر من ثلاث قراءة الاخلاص في
أوليه فصل أو وصل وان يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس ويرفع صوته بالثالثة ثم يقول اللهم
انني أعوذ بك من مضطك وبما فاك من عقوبتك وبتلك تلك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على
نفسك ووقت الوتر والتراويح بين صلاة العشاء والوتر بدلت في جميع التقديم وطولوع القمر ولو خرج
الوقت لم يجز قضاءها قبل العشاء كالزاتب البعدية خلافا لما رويهم ولو بان بطلان عشاءه بعد فصل
الوتر والتراويح وقع بفسادها مطلقا (فرع) يسن لمن وثق بيقظته قبل الفجر بنفسه أو غيره أن يؤخر الوتر
كما لا التراويح عن أول الليل وان قامت الجماعة فيه بالتأخير في رمضان نذر الشيخين أجمعوا أن لا يركبوا
بالليل وتراويحه عن صلاة الليل الواقعة فيه ولم يثبت بها أن يجعله قبل النوم ولا يندب أعادته ثم ان
فعل الوتر بعد النوم حصل له به سنة التمسك بها أو لا كان وتره لا يندب أو قيل الأولى أن يوتر قبل ان ينام
مطلقا ثم يقوم ويصلي بعد ذلك أي هريرة رضي الله عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أوثر
قبل أن أنام رواه الشيخان وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يوتر قبل أن ينام ثم يقوم ويصلي ويصلي الله
هذه ينام قبل أن يوتر ويقوم ويصلي ويوتر فترافعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا اخذ
بالحزم يعني أبا بكر وهذا اخذ بالقوة يعني عمر وقد روي عن عثمان مثل فعل أبي بكر وعن علي مثل فعل
عمر رضي الله عنهم قال في الوسيط واختار الشافعي فعل أبي بكر رضي الله عنه وأما الركعتان اللتان يصلهما
الناس جلوسا بعد الوتر فليسنا من السنة كما صرح به الجوزي والشيخ زكريا قال في المجموع ولا يفتقر عن
بعض قدسنية ذلك ويدعو إليه بطهاته (و) يسن (الضحي) أقوله تعالى يسبحن بأهشي والانراق قال ابن
عباس صلاة الانراق صلاة الضحى روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أوصاني خليلي صلى
الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وان أوثر قبل ان أنام وروى أبو داود أنه
صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الضحى أي صلاتي اثنتان ركعات وسلم من كل ركعتين (وأقلها ركعتان
وأكثرها اثنتان) كافي التحفة والجموع وعليه الاكثر فحرم الزيادة عليهم بنية الضحى وهي أفضلها
على ما في الروضة وأما ما فيجوز الزيادة عليهم بنية الضحى في ركعتين ووقتها
من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى الزوال والاختيار فلهما عند مضى ربع النهار يندب صحح فيه فان
ترادفت فضيلة التأخير إلى ربع النهار وفضيلة الأداء في المسجد ان لم يؤخرها فالأولى تأخيرها إلى ربع النهار
وان فات به فمأها في المسجد لان الفضيلة المتأخرة بالوقت أولى بالمرعاة من المتعلقة بالمكان ويسن أن
يقرا في سورتي الشمس والضحى وورد أيضا قراءة الكافرون والاخلاص والاوجه ان ركعتي الانراق
من الضحى خلافا للفرزالي ومن تبعه (و) يسن (ركعة متخفية) لداخل مسجد وان تكرر دخوله أو لم يرد
الجلوس بخلاف الشيخين في غير موضع الشيخ زكريا في شرح المنهاج والتحرير بقوله ان أراد بالجلوس نذر
الشيخين اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وتكون التحبة بالجلوس الطويل وكذا
القصر ان لم يصلي لو جهل ويحق بهما على الوجه ما لو احتاج للشرب فبغذله قلب لا ثم يأتي بها لا بطول
قيام أو عراض عنها وان أحرم بها فقامت القعود لا تعامها أو كره تركها من غير عذر نعم ان قرب قيام
مكتوبة جماعة أو غيرها أو خشى لو اشتغل بالتحبة ذوات فضيلة التحريم انتظره قائما ويسن لمن لم يتمكن منها
ولو يجتهد أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
أربعاً وتكره الخطبة ولرب يد طواف دخل المسجد للمدرس خلافا لبعضهم
(و) ركعتا (استخارة) وأحرام وطواف ووضوء وتنادي ركعتا التحبة وما به نذر ركعتين فأكثر من فرض

أو فصل آخر وان لم ينوها عنه أي يستقط ظلمها بذلك أما حصول ثوابها فالوجه توقعه على النية لم يراغا
الأعمال بالنيات كما قاله جميع متأخرون واعتمد شيخنا لكن ظاهر كلام الأصحاب حصول ثوابها وان لم ينوها
معه وهو مقتضى كلام المجموع ويقرأ في ركعتي الوضوء بعد الفاتحة ولو أنهم اذ طلموا أنفسهم إلى
رحمها والثانية ومن بعد صلواته أو يظلم نفسه إلى رحمتها ومنه صلاة الاوابين وهي عشرون ركعة بين
المغرب والعشاء وروى بتساو أو يركعتين وهو ما لا يقل وتتأدى بقوائمت وغيرها خلافا لشيخنا والأولى
فعلها بعد الفراغ من اذكار المغرب وصلاة التسبيح وهي أربع ركعات بتسليم أو تسليمتين وحديثها حسن
لكنه طريقه وفيه ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع به ظم فضله أو يتركها الا متهاون
بالدين ويقول في كل ركعة منها خمسة وسبعين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمسة عشر بعد
القراءة وعشر في كل من الركوع والاعتدال والسجود والجلوس بينهما بعد الذكر الوارد فيها وجلسة
الاستراحة ويكره عند ابتداء أدون القيام منها أو أي بها في محل التشهد قبله ويجوز جعل خمسة عشر
قبل القراءة وحيث يشاء يكون عشر الاستراحة بعد القراءة ولو نذر في الاعتدال ترك تسبيحات الركوع
لم يجز العود اليه ولا فعلها في الاعتدال لان ركعتين قصير بل يأتي بها في السجود ويسن أن لا يجلي الا سبع
منها أو الشهر والقسمة الثانية ما تسن فيه الجماعة (و) هو (صلاة العبدین) أي العبد الا كبير والاصغر
بين طلوع شمس وزوالها وهي ركعتان ويكره أن يركعتين في ركعتي العبدین ولو لم تكن في ركعتي العبدین
افتتاح سبعاً وفي الثانية خمساً قبل فلو ذم ما رافعا يديه مع كل تكبيرة ما لم يشرع في قراءة ولا يتدارك في
الثانية ان تركه في الأولى وفي ليلتهما من غروب الشمس إلى ان يحرم الامام مع رفع صوت وعقب كل صلاة
ولو جنازة من صبح عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق وفي عشرين ليلة من شهر رمضان من يهيمه الانعام
أو يسمع صوتها (و) صلاة (الكسوفين) أي كسوف الشمس والقمر وأقلها ركعتان كسنة الظاهر وأدنى
كالها زيادة قيام وقراءة ركوع في كل ركعة والاكمل أن يقرأ بعد الفاتحة في القيام الأول البقرة أو
قدرها وفي الثاني كآتي آية منها والثالث كآية وخمسین والرابع كآية وان يسبح في أول ركوع وسجود
كآية من البقرة وفي الثاني من كل منهما كآيتين والثالث منها كسبعين والرابع كخمسين (بخطبتين)
أي معهما (بخطبتين) أي يسن خطبتان بعد فصل صلاة العبدین ولو في غداة انظر والكسوفين ويفتح
أولى خطبتي العبدین لا الكسوف بتسعة تكبيرات والثانية بتسعة ولا يفتي أن يفصل بين الخطبتين
بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة قاله السبكي ولا تسن هذه التكبيرات للعاشرين (و) صلاة
(استسقاء) عند الحاجة للماء لفقداء أو ملوحتة أو قلته بحيث لا يكفي وهي كصلاة العبدین لكن يستغفر
الخطيب بدل التكبير في الخطبة ويستقبل القبلة حالة الدعاء بعد صلاة الخطبة الثانية أي نحو ثلثها
(و) صلاة (التراويح) وهي عشرون ركعة بعشرة تسليمات في كل ليلة من رمضان ثم من قام رمضان أعاننا
واحسنا باغفر له ما تقدم من ذنبه ويحب التسليم من كل ركعتين فلو صلى أربعاً منها بتسليم لم تصح غيرها
سنة الظاهر والعصر والضحى والوتر وسوى بها التراويح أو قيام رمضان وفعلها أول الوقت أفضل من
فعلها أثناءه بعد النوم خلافا لما ذهبه الجمهور وسبغت تراويح لانهم كانوا يستريحون اطول قيامهم به وكل
تسليمتين وسر السحرين أن الزاوية ركعة في غير رمضان عشر فمضت فيه لانه وقت جد وشهر
وتكره برقل هو الله أحد ثلاثا في الركعات الأخيرة من ركعاتها بدعة غير حسنة لان فيه اخلافاً لسنة
كما أفق به شيخنا ورسن التمسك بها اجاعا وهو التمسك ليل بعد النوم قال الله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك
وورد في فضله أحاديث كثيرة وتكره لاعتداده بركعة بالضرورة وبقا كذا أن لا يجلي بصلاته في الليل بعد النوم
ولو ركعتين لعظم فضله ذلك ولا حد لعدد ركعاته وقبل حداثتها عشرة وان يكثر فيه من الدعاء والاستغفار
ومنعه الا بخبر كذا وأفضلها عند السحر لقوله تعالى وبالأصباح هم يستغفرون وان يوقف من يظلم في
تمجده ويندب قضاة قبل مؤقت اذا ظن كالعبد والواجب والضحي لا يذنب ككسوف وتحيه وسنة



(قوله نية اقتداء) ذكر
 خمس كميات لنية
 الجماعة قال حج قول
 جميع لا يكفي نية
 القدوة أو الجماعة بل
 لابد أن يستحضر
 الاقتداء بالخاص
 ضيق اه وضيق
 مر (قوله عدم تقدم
 الخ) في شيخنا لو قدم
 احدى رجله وآخر
 الأخرى أو قارن بها الإمام
 فان اعتمد على المقدمة
 ضربا تفاقها أو على
 المؤخرة لا يضربا تفاقها
 أو علم ما ضرب عند حج
 ولا يضرب عند مر

بطون قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحته ركبتيه (يقينا) فلو لم يطأ من قبل
 ارتفاع الإمام منه أو شل في حصول الطمأنينة فلا يترك الركعة ويستحب الشك للسجدة وكفى المحذور
 لأنه شك بعد سلام الإمام في عدد ركعاته فلا يتحمل عنه ويحتمل الاستغوى وجوب ركوع أدرك به
 ركعة في الوقت (ويكبر) ندبا (مستحب) انتقل معه لا يتقاه فلو أدركه معتدلا كبر للهوى وما بعده
 أو سجد أمثلا غير سجدة تلاوة لم يكبر للهوى إليه وبواقفة ندبا في ذكر ما أدركه فيه من تحميد وتسبيح
 وتشهد ودعاء وكذا صلاة على الأول في تشهد المأموم الأول قاله شيخنا ويكبر مستحب للقيام (بعد
 سلامه إن كان) المحل الذي جلس معه فيه (موضع جلوسه) لو انفرد كان أدركه في ثالثة فرباعية
 أو ثمانية فربع والام يكبر للقيام ويرفع يديه تعالى الله عما يشرك من تشهد الأول وإن لم يكن محل تشهد
 ولا يتورك في غير تشهد الأخير ويسن له أن لا يقوم إلا بعد تسليمة الإمام وحرم مكث بعد تسليمة
 أن لم يكن محل جلوسه فبطلت صلاته بان تعدد علم تحريره ولا يقوم قبل سلام الإمام فان تعدد بلانية
 مقارفة بطالت والمراد مقارفة بعد القعود فان سها أو جهل لم يعد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم
 بعد سلام الإمام متى علم ولم يجلس بطالت صلاته وبه فارق من قام عن امامه في التشهد الأول عامدا فاته
 بعد بقراءته قبل قيام الإمام لانه يلزمه العود إليه (وشروط القدوة) شروط منها (نية اقتداء أو جماعة)
 أو إتمام بالإمام الحاضر أو الصلاة معه أو كونه مأموما (مع تحريم) أي يجب أن تكون هذه النية
 مقترنة مع التحريم وإذ لم يتقرر نية فهو الاقتداء بالتحريم لم تنفع الجماعة لا شرط الجماعة فيها وتنعقد
 غير ما فردي فلو ترك هذه النية أو شل فيها وتابع مصليا في فعل كأنه لو ركع متابعا له أو في سلام
 بان قصد ذلك من غير اقتداء به أو طالع عرفا فانتظاره بطلت صلاته (ونية امامية) أو جماعة (سنة لإمام
 في غير جمعة) لينال فضل الجماعة وللخروج من خلاف من أو جهل أو تصح نيتها مع تحريمه وإن لم يكن
 خلفه أحدان وثق بالجماعة على الأوجه لانه يصير اماما فان لم ينو ولو لم يسم علمه بالمقتدين حصل له
 الفضل دونة وإن نواه في الإثناء حصل له الفضل من حيثئذ ما في الجمعة فليزمه مع التحريم (و) منها
 (عدم تقدم) في المكان يقينا (على إمام بعقب) وإن تقدمت أصابعه أما الشك في التقدم فلا يؤثر
 ولا يضرب مساواته لكنهما ركوة (ونذب وقوف ذكر) ولو صلبا لم يضرب غيره (عن عين الإمام) والاسن
 له نحو به للاتباع (متأخرا) عنه (قليل) بأن تتأخر أصابعه عن عقب امامه وخارج بالذكر الاتقي
 فتقف خلفه مع مزيد تأخر (فإن جاء) ذكر (آخر أحرم عن يساره) بتأخر قليل (ثم) بعد إحرامه
 (تأخر) عنه ندبا في قيام أو ركوع حتى يصير اصفا وراءه (وقوف) (رجلين) جاععا (أو رجلا)
 قصدوا الاقتداء حصل (خلفه) صفا (و) ندب وقوف (في صف أول) وهو ما يلي الإمام وإن تخلفه
 منبر أو عمود (ثم ما يليه) وهكذا أو فضل كل صف يمينه ولو ترادف بين الإمام والصف الأول قدم فيما
 يظهر ويغيبه أولى من القرب إليه في يساره وأدراك الصف الأول أولى من أدراك ركوع غير الركعة
 الأخيرة أما هي فان قوتها قصد الصف الأول فادراكها أولى من الصف الأول (وكره) للمأموم
 (انفراد) عن الصف الذي من جنسه إن وجد فيه سعة بل يدخله (وشروع في صف قبل إتمام ما قبله)
 من الصف وقوف الذي ذكر الفرد عن يساره وورائه ومخاذا به ومتأخرا كثيرا وكل هذه تفوت فضيلة
 الجماعة كما صرحوا به ويسن أن لا يزيد ما بين كل صفين والأول والإمام على ثلاثة أذرع ويقف خلف
 الإمام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ولا يؤخر الصبيان للبالغين لا اتحاد جنسهم (و) منها (علم بانتقال
 الإمام) برؤية أوله من صف أو سماع لصوته أو صوت مبلغ نقة (و) منها (اجتماعهما) أي الإمام
 والمأموم (يمكن) كما عهد عليه الجماعة في العصر الخالية (فإن كانا بسجدة) ومنه جداره ورجبته وهي
 ما خرج عنه لكن سجرا لاجله سواء أعلم وقفتها بسجدة أو جهل أمرها على الظاهر وهو التصريح لكن
 ما لم يتيقن حدوثها بعد أنه غير مسجد لا حرمه وهو موضع اتصال به وهي المصحة كاصحاب ماء ووضع

نعال (مع الاقتداء) وإن زادت المسافة بينهما على ثلثمائة ذراع أو اختلفت الأبنية بخلاف من بيناه
 فيه لا يتعدا به إليه بان سيرا وكان سطح الأرض في له منه فلا تصح القدوة إذا اجتمع حيث ذكروا وقف
 من وراء شباك مسجد أو المسجد ولا يصل إليه إلا بازورار أو انطاف بان يصرف عن جهة القبلة لو أراد
 الدخول إلى الإمام (ولو كان أحدهما فيه) أي المسجد (والآخر خارجا شرط) مع قرب المسافة بان
 لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريبا (عدم حائل) بينهما مع مرور أو رؤية (أو وقوف واحد) من
 المأمومين (حذاء متقد) في الحائل أن كان كما إذا كانا بيناه من كعبين وصفة من دارا وكان أحدهما
 بيناهم والاخر بصفه فبشرط أيضا أنهما من حال ما يمنع مرور أو كشباك أو رؤية كباب مردود وان
 لم تغلق ضيقه لنية المشاهدة وإن لم يمنع الاستطراف ومثله البستر المخي أو لم يقف أحد حذاء متقد لم يصح
 الاقتداء فيهما وإذا وقف واحد من المأمومين حذاء المتقد حتى يرى الإمام أو بعض من معه في بنيانه
 فينتد تصح صلاة من بالمكان الآخر به هذا المشاهدة في حقهم كالإمام حتى لا يجوز التقدم عليه
 في الوقوف والأحرام ولا بأس بالتقدم عليه في الأفعال ولا يضربهم بطلان صلاته بعد إحرامهم على
 الأوجه كرد الراجح الباب إنشاءه لانه يتغير في الدوام لا يتغير في الابتداء (فرع) لو وقف أحدهما
 في علو والاخر في سفلى اشترط عدم الحيلولة لا محاذة قدم الأعلى رأس الأسفل وإن كانا في غير مسجد
 على ما دل عليه كلام الروضة وأصلها والمجموع خلافا لجمع متأخرين ويكره ارتفاع أحدهما على الآخر
 بلا حاجة ولو في المسجد (و) منها (موافقة في سنن) تفحش مخالفة فيها) فلو أوتر كافته بطل صلاة من وقفت
 بينه وبين الإمام مخالفة في سنة كسجدة تلاوة فعلها الإمام وتركه المأموم عامدا عالما بالتحريم وتشهد
 أول فعله الإمام وتركه المأموم وتركه الإمام وفعله المأموم عامدا عالما بان لم يفسد على القرب حيث لم
 يجلس الإمام للاستراحة له دولة عن فرض المتابعة إلى سنة أما إذا لم تفحش مخالفة فيم أفلا يضرب الأتيان
 بالنسبة كقوت أدرك مع الاتيان به الإمام في مبدئه الأولى وفارق التشهد الأول بأنه فيه أحدث قدودا
 لم يفعله الإمام وهذا أطول ما كان فيه الإمام فلا خش وكذا لا يضرب الأتيان بالتشهد الأول إن
 جلس امامه للاستراحة لان الضار أعظم من الواجب لم يفعله الإمام والام يجوز وأبطل صلاة العالم
 العامد ما لم ينو مفارقتة وهو فراق بعذر فيكون أولى وإذا لم يفرض المأموم منه مع فراق الإمام جازله
 الخاف لا تمامه بل ندب إن علم أنه يدرك الفاتحة بكامله قبل ركوع الإمام لا الخاف لا تمام سورة بل
 يكره إذا لم يلحق الإمام في الركوع (و) منها (عدم تخاف عن إمام بركتين فاعلمين) متواليين تامين (بلا
 عذر مع تقدم وعلم) بالتحريم وإن لم يكونا طويلا بلين فان تخلف به ما بطلت صلاته لتفحش مخالفة
 كأن ركع الإمام واعتدل وهوى للسجود أي زال من حد القيام والمأموم قائم وخارج بالفتنتين
 القولان والقول والفعل (و) عدم تخاف عنه معهما (بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يحسب منها
 الاعتدال والجلوس بين السجدة (بعدم أوجه) أي اقتضى وجوب ذلك الخاف (كاستراخ الإمام
 قراءة) والمأموم وبطىء القراءة ليجز خافي لا لوسوسة أو الحركات (وانتظار مأموم سكتته)
 أي سكتة الإمام ليقرأ فيها الفاتحة فركع عقبها وسهوه عنها حتى ركع الإمام وشكه فيها قبل ركوعه
 أما الخاف لوسوسة بان كان يردد الكلمات من غير موجب فليس بعذر قال شيخنا ينبغي في ذي وسوسة
 صارت كالتلوة بحيث يقطع كل من رآه أنه لا يكف تركها أن يأتي فيه ما يبطىء الحركة فيه لزم
 المأموم في الصور المذكورة إتمام الفاتحة ما لم يتخلف بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وان تخلف مع عذر
 بأكثر من الثلاثة بأن لا يفرض من الفاتحة الأولى والإمام قائم عن السجود أو جالس للتشهد (فليوافق)
 امامه وجوبا (في الركن الرابع) وهو القيام أو الجلوس للتشهد ويترك ترتيب نفسه (ثم يدارك) بعد
 سلام الإمام ما بقي عليه فان لم يوافق في الرابع مع علمه بوجوب المتابعة ولم ينو المقارفة بطلت صلاته أن
 علم ذلك وان ركع المأموم مع الإمام فشك هل قرأ الفاتحة أو نذر أنه لم يقرأها لم يجز له العود في القيام
 وتدارك بعد سلام الإمام ركعة فان عاد عامدا بطلت صلاته والأفلا فلو نية في القراءة وشك في اكتمالها

(قوله وتشهد أول
 فعله الإمام وتركه
 المأموم) أي عامدا
 عالما فبطلت صلاة
 المأموم بتلك المخالفة
 وهذا ما إذا الشارح
 وهذه الطريقة ضعيفة
 والمعتمدان للمأموم أن
 يترك التشهد الأول
 عالما عامدا مع فعل
 الإمام له ولا تطيل
 صلاته بتلك المخالفة
 ولا يجب العود على
 المأموم إلى ما لا امام فيه
 اه

فانه لا يؤثر (ولو اشتغل مسبق) وهو من لم يدرك من قيام الامام قد راسع الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة وهو من الموافق ولو شاك هل أدرك زمانه من حيث ما يتخلف لانها اول ما يدرك الركعة ما لم يدركه في الركوع (سنة) كنه وذو افتتاح اول يشتغل بشئ بان سكت زمانه بعد تحريمه وقبل قراءته وهو عالم بان واجبه الفاتحة او استمع قراءة الامام (قرا) وجوباً من الفاتحة بدرجته ووع الامام سواء علم انه يدرك الامام قبل رفعه من سجوده ام لا على الاوجه (قدرها) حروف في ظنه او قدر زمن سكوته لتقصيره بعدوله عن فرض الى غيره (وعذر) من تخلف لسنة كبطي القراءة على ما قاله الشيخان كالبعوى لوجوب التخلف فيخلف ويدرك الركعة ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان خلافاً لما اعتد به جمع محققون من كونه غير معتدور لتقصيره بالعدل المذكور وجزم به شيخنا في شرح المنهاج وفتاويه ثم قال من جبر بغيره فعبارة وثقولة وعالية انه ان لم يدرك الامام في الركوع فاتته الركعة ولا يركع لانه لا يحسب له بل يتابعه في هويته للسجود والابطال صلاته ان علم وتعمد ثم قال والذي يتجه انه يتخلف لقراءة ما لم يركع حتى يركع الامام الهوى للسجود فان كل واقفه فيه ولا يركع والابطال صلاته ان علم وتعمد والافارقة بالنسبة قال شيخنا في شرح الارشاد والاقترب للفتوى الاول وعليه كثر المتأخرين اما اذا ركع بدون قراءة قد مرها فبطل صلاته وفي شرح المنهاج له عن معظم الاصحاب انه يركع ويسقط عنه بقية الفاتحة واختير بل رجحه جمع متأخرون وأطالوا في الاستدلال له وان كلام الشيخين يقتضيه اما اذا جهل ان واجبه ذلك فهو يتخلف لما لزمه تخلف بعد قراءته القاضى وخرج بالمسبق الموافق فانه اذا لم يتم الفاتحة لاشتغاله بسنة كدعاء افتتاح وان لم يظن ادراك الفاتحة معه يكون كبطي القراءة فيما ربلاتزاع (وسبقه) أي المأموم (على امام) عامداً اماماً (ركنين فعليين) وان لم يكونا طوبلين (مبطل) للصلاة لفحش المخالفة وصور التقدم بهما ان يركع ويقتل ثم يهوى للسجود مثلاً والامام قائم أي ان يركع قبل الامام فلما اراد الامام ان يركع رفع فلما اراد الامام ان يرفع بعد فلم يجتمع معه في الركوع ولا في الاعتدال ولو سبق به ما سهواً أو جهلاً لم يضربا لكن لا يعتدله بما قاله في الاعتدال لان ما مع الامام سهواً أو جهلاً لا يبعد سلام امامه بركعة والا اعاد الصلاة (و) سبقه عليه عامداً اماماً (ركن فعلي) كان ركع ورفع والامام قائم (حرام) بخلاف التخلف به فانه مكرور كما أتى ومن تقدم بركن من له العود بما وافقه ان تعمدوا لا تخبر بين العود والودام (ومقارنته) أي مقارنة المأموم الامام (في أفعال) وكذا أقوال غير تحريم (مكرورة) تخلف عنه أي الامام (الى فراغ ركن وتقدم عليه بابتدائه) وعند تعمد أحد هذه الثلاثة تفوته فبطلت الجماعة فبطلت الجماعة صحيحة لكن لا ثواب عليهم اذ سقط عنهم تركها أو كراهته فقول جمع انتفاء الفضيلة يلزمه الخروج عن المتابعة حتى يصير كالمنفرد ولا تصح له الجماعة وهم كما بينه الزكشي وغيره ويجري ذلك في كل مكرور من حيث الجماعة بأن لم يتعمد وجوده في غير ما قاله السنة للمأموم ان يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ويتقدم على فراغه منه والاكمل من هذا ان يتأخر ابتداء فعل الماء وم عن جميع حركة الامام ولا يشرع حتى يصلي الامام حقيقة المنتهل اليه فلا يهوى للركوع والسجود حتى يستوي الامام راكعاً أو متصل جبهة الى المسجد ولو قارنه بالتحريم أو بين تأخير تحريم الامام لم تنعقد صلاته ولا بأس باعادة التكبير مرة ثانية فان لم يشعر بالانحراف في السلام وان سبقه بالفاتحة أو بالشهادة بان فرغ من أحدهما قبل شروع الامام فيه لم يضر وقيل يجب الاعادة مع فعل الامام أو بعده وهو أولى فعليه ان لم يعتد به بطلت ويسن مراعاة هذا الخلاف كما ينسب تأخير جميع فاتحته عن فاتحة الامام ولو في أول السرية ان ظن انه يقرأ السورة ولو علم ان امامه يقتصر على الفاتحة لزمه ان يقرأها مع قراءة الامام (ولا يصح قدوة عن اعتد بطلان صلاته) بأن ارتكب مبطل في اعتقاد المأموم كشافي اقتدى بحنفى من فرجه دون ما اذا اقتصد نظر الاعتقاد المقتدى لان الامام محدث عنده باليس دون الفصدية فربط صلاته بصلاة الامام لانه عنده ليس في صلاة ولو شاك شافعي في اتيان الخائف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء

(قوله هل أدرك الخ) مقابله محذوف والاصل هل أدرك بعد تحريمه وقبل ركوع امامه زمانه هو الا (قوله ام لا) أي ام لم يعلم انه يدرك الامام قبل رفعه من سجوده (قوله والا) أي وان لا يتابعه في هويته للسجود بطلت صلاته الخ (قوله يكون كبطي القراءة فيما ربلاتزاع) أي ويكون معذوراً في تخلفه عن امامه فيخلف بثلاثة اركان طوبلية (قوله ولو سبق بيناته للفعل أي ولو سبق المأموم الامام بهما أي بالركنين) هو الخ (قوله والدوام) أي على ما هو فيه وانما ينسب للامام ما هو الساهي فانه وخير الساهي لعدم تقصيره

به تحسناً للظن به في توقي الخلاف فلا يضر عدم اعتقاده الوجوب (فرع) لو قام امامه لزيادة كسامة ولو سهواً لم يحزله متابعه ولو سهواً أو شاك في ركعته بل يفارقه ويسلم أو ينظره على المعتد (ولا) قدوة (باعتد) ولو احتمل الاوان بان اما ما خرج باعتد من انقطعت قدوته كان لم الامام فقام مسبقاً فاقته في به آخر صحت أو قام مسبقاً فاقته في به بعض صحت أيضاً على المعتد لكن مع الكراهة (ولا) قدوة (قارئ بأى) وهو من يتحمل بالفاتحة أو بعضها ولو لم يحرف منها بان يحزله بالكلمة أو عن آخرها من يحزله أو عن أصل تشديده وان لم يمكنه التعلم ولا علم بحاله لانه لا يصلح التحمل للقراءة عنه لو أدركه راكعاً ويصح الاقتداء بمن يحوز كونه أمياً الا اذا لم يحزله في جهريه فيلزمه مفارقتها فان استمر جاهلاً حتى سلم لزمته الاعادة ما لم يتبين انه قارئ ومحمل عدم صحة الاقتداء بالاي ان لم يسبقه والامام والمأموم في الحرف المجوز عنه بان أحسنه المأموم فقط أو أحسن كل منهما غير ما أحسنه الآخر ومنه أرت بدغم في غير محله بأبدال والتخيل بدل حرفاً بآخر فان أمكنه التعلم ولم يتعلم لم تصح صلاته ولا صحت كاقته بغيره ولو كره اقتداء به نحو تأنيء وفاء أو لاحق بما لا يغير معنى كضم هاء الله وفتح دال بعد فان كان حذوياً في المعنى في الفاتحة كانت صحت بكسر أو ضم أو بطل صلاة من أمكنه التعلم ولم يتعلم لانه ليس بقرآن نعم ان ضاق الوقت صلى بحرمته وأعاد لتقصيره قال شيخنا ويظهر انه لا يأتي بتلك الكلمة لانه غير قرآن قطعاً فلم تتوقف صحة الصلاة حيثئذ عليهم ابل تعمدوا ولو من مثل هذا مبطل انتهى أو في غير ما صحت صلاته والقدر به الا اذا قدر وعلم وتعمد لانه حيثئذ كلام أخني وحدث بطلت صلاته هنا بطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردي واختار السبكي ما اقتضاه قول الامام وليس له ذلك لقراءة غير الفاتحة لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة من البطلان مطاقاً (ولو اقتدى من ظنه اهـ لا) للإمامة (فان خلافه) كان ظنه قارئاً أو غير مأموم أو رجلاً أو عاقلاً فبان أمياً أو مأموماً أو امرأة أو مجنوناً (أعاد) الصلاة وجوباً لتقصيره بترك البحث في ذلك (لا) ان اقتدى من ظنه متطهر اقبان (ذاحدث) ولو حدثنا أكبر (أو) ذا (خبت) خفي ولو في جمعة ان زاد على الاربعين فلا يجب الاعادة وان كان الامام عالماً بانتفاء تقصيره المأموم اذا لامارة عليه ما ومن ثم حصل له فضل الجماعة اما اذا بان ذا خبت ظاهر فيلزمه الاعادة على غير الاعي لتقصيره وهو بما يظهر الثوب وان حال بين الامام والمأموم حائل والاوجه في ضبطه ان يكون بحيث لو تأمله المأموم رأى وانحرف بخلافه وصحح الذوى في التحقيق عدم وجوب الاعادة مطلقاً (وصح اقتداءه سليم بسلم) للبول أو المذى أو الضراط وقائم بقاعدة متوضي بتميم لا تلزمه اعادة (وكره) اقتداءه (بفساق ومبتدع) كرافضى وان لم يوجد أحد سواه ما لم يخش فتنة وقيل لا يصح الاقتداء به ما كرهه أيضاً الاقتداء بعوسوس واقاف لا بولد الزنا لكنه خلاف الاولى واختار السبكي ومن تبعه انتفاء الكراهة اذا نهذرت الجماعة الاخلف من تكرره خلفه بل هي أفضل من الانفراد وجرم شيخنا بانهم لا تزول حيثئذ بل الانفراد أفضل منها وقال بعض أصحابنا والأوجه عندي ما قاله السبكي رحمه الله تعالى (تتمة) وعذر الجماعة كالجبهة مطربيل ثوبه لا تخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر بالصلاة في الرجال يوم مطر لم يزل أسفل النعال بخلاف ما لم يزل نعم قطر الماء من سقوف الطريق عذر وان لم يزل لعلبته نجاسة أو أسف تقذاره ووحل لم يأمن معه التلوث بالمشي فيه أو الزلق وحشيد يدوان وجد ظلال عشي فيه ورد شديد وظلمة شديدة بالليل ومشقة مرض وان لم تبع الجلوس في الفرض لا صداع يسير ومدافعة حدث من بول أو غائط أو ريح فتكره الصلاة بها وان خاف فوت الجماعة لو فرغ نفسه كما صرح به جمع وحدوثها في الفرض لا يجوز قطعاً ومحل ما ذكر في هذا ان اتسع الوقت بحيث لو فرغ نفسه أدرك الصلاة كاملة والاحرم التأخير لذلك وفقد لباس لا ثقب به وان وجسد سائر العورة وسير رفق لم يرد سقم مباح وان أمن لمشقة استباحته وخوف ظالم على مضموم من عرض أو نفس أو مال وخوف من حبس غير مضر وحضور مريض وان لم يكن نحو قريب بلا معتدله أو كان نحو قريب محتضر أو لم يكن محتضر لكن بأنس به وغلبه تعاس عند انظار

(قوله فان أمكنه التعلم) ويعتبر كما قال البغوي وغيره مضي زمن إمكان التعلم من اسلام المصلي ان طرأ اسلامه وبحث بعضهم اعتبارهم من سن التمييز اهـ سم على حج والمعتداته من البلوغ زى كما بهامش (قوله من البطلان مطلقاً) أي لا فرق بين قادر على التعلم وعاجز عنه اهـ حج والمعتد الحرة للقراءة ولا تبطل الصلاة اهـ زى أي حيث كان عاجزاً

للجماعة وشدة جوع وعطش وعنى حيث لم يجد قائد اباجرة المثل وان احسن المشى بالعبادة (تنبيه) ان هذه الاعذار تمنع كراهة تركها حيث منعت وانما حيث وجبت ولا تحصيل فمصلحة الجماعة كما قال النووي في المجموع واختار غيره فاعلم ان جميع مقتضون من جملة ان قصدوا لولا ان قال في المجموع يستحب ان ترك الجماعة بالاعذار ان يتصدق بدينار او نصفه لغيره في داره وغيره

(فصل في صلاة الجمعة) هي فرض عين عند اجتماع شرائطها او فرضت بحكمة ولم تقم بها فقد العددا ولان شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم مستخفيا فيها واول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة بقرينة على ميل من المدينة وصلاتها افضل الصلوات ونسبت بذلك لاجتماع الناس لها ولان آدم اجتمع فيها مع حواء من مزدلفة فذلك سميت جمعة (تجب جمعة على) كل (مكلف) اى بالغ عاقل (ذكره) فلا تلزم على اثنى وخمسة ومن به رقي وان كوتب لنفسه (متوطن) بعمل الجمعة لا يسافر من محل اقامتها صبيحة او شتاء الحاجة كتهجد وزيارة (غيره مذكور) بخوم مرض من الاعذار التي مرت في الجماعة فلا تلزم على مريض ان لم يحضر بعد الزوال محل اقامتها وتصدق بدور (و) تجب (على مقيم) بعمل اقامتها غير متوطن كن اقام محل جمعة اربعة ايام فاكثروا على عزم العود الى وطنه ولو بعد مدة طويلة وعلى مقيم متوطن بعمل يسمع منه النداء ولا يبلغ اهله اربعة ايام فتلزمهم الجماعة (و) لكن (لا تنفقد) الجمعة (به) اى يقيم غير متوطن ولا يمتوطن خارج بلدا اقامتها وان وجبت عليه بسماعه النداء منها (ولا عين به رقي وصي) بل تصح منهم لكن ينبغي تأخير اجازتهم عن اجازم اربعين من تنقده الجماعة على ما شرطه جميع محققون وان خالف فيه كثيرون (وشرط) لجمعة الجماعة مع شروط غير هامة احدها (وقوعها جماعة) بنية امامة واقتراف معتزلة بتكريم (في الركنة الاولى) فلا تصح الجمعة بالعدد فرادى ولا يشترط الجماعة في الركنة الثانية فلو صلى الامام بالاربعة ركعة ثم احدث فاقم كل منهم ركعة واحدة اولم يحدث بل فارقه في الثانية وانما نفردين اجازتهم الجمعة نعم يشترط بقاء العدد الى سلام الجميع حتى لو احدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت جمعة الكل ولو ادرت المسبوق ركوع الثانية واستمر معه الى ان سلم اى بركعة بعد سلامه جهر او نحر جهرته ان صحت جمعة الامام وكذا من اقتدى به وادرك ركعة منه كما قاله شيخنا وتجب على من جاء بعد ركوع الثانية بنية الجمعة على الاصح وان كانت الظهر هي اللازمة له رقييل يجوز فيه الظهر واقفى به بالبقية واطال الكلام فيه (و) ثانيها وقوعها (باربعين) ممن تنقدهم الجمعة ولو مرضى ومنهم الامام ولو كانوا اربعين فقط وفيهم امة واحد او اكثر قصر في العلم لم تصح جمعة منهم لبطان صلواته فيقتصر على ما اذا لم يقصر الامى في التعلف فتصح الجمعة به كما حزم به شيخنا في شرح العباب والارشاد تبعا لما حزم به شيخه في شرح الروض ثم قال في شرح المنهاج لا فرق بين ان يقصر الامى في التعلف وان لا يقصر والفرق بينهما غير قوى انتهى ولو نقصوا فبطلت اوفى خطبة لم يحسب ركعتين حال نقصهم لعدم سماعهم له فان عادوا فقرأوا فاجاز البناء على ما مضى والاوجب الاستئناف كنقصهم بين الخطبة والصلوة لانتفاء الموالاة فيهما (فرع) من له مسكنان ببلدين فالعبادة بما كثر فيه اقامته فيما فيه اهله وماله وان كان بواحداهن وبما خرمال فيما فيه اهله فان استحوذ بالكل فيما لعل الذي هو فيه حالة اقامة الجمعة ولا تنفد الجمعة بأقل من اربعين خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى فتصدق عنه باربعة ولو عييدا او مسافرين ولا يشترط عندنا اذن السلطان لاقامتها ولا كون محلها مضررا لافاله فيهما وسئل الباقر عن اهل قرية لا يبلغ عددهم اربعين هل يصحون الجمعة او الظهر فاجاب رحمه الله يصحون الظهر على مذهب الشافعي وقد اجاز جميع من العلماء ان يصلوا الجمعة وهو قوى فاذا قلنا اى جمعهم من قال هذه المقالة فانهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فوصلوا الجمعة ثم الظهر كان حسنا (و) ثالثها وقوعها (يعمل معدود من البلد ولو بمشاة معدود من ابلان كان في محل لا تقصر فيه الصلاة وان لم يتصل بالابنية بخلاف محل غير

(قوله ولا عين به رقي) اى لا تنفد به ولا تجب عليه على الصحيح لعدم كماله واشتغاله ومقابل الصحيح انه ان كان بينه وبين سنده مهابة ووقعت الجمعة في نوبته فعليه الجمعة والا فلا (قوله باربعين) وهذا القول هو المأثري به من اربعة عشر قولاً

معدود من اهلها ويجوز السفر القصر منه (فرع) لو كان في قرية اربعون كما لو كان لزمهم الجمعة بل يحرم عليهم على المعتد تعطيل محلهم من اقامتها والذهاب اليها في بلد اخرى وان سمعوا النداء قال ابن الرقعة وغيره انهم اذا سمعوا النداء من مصرفهم محضون من ان يحضروا والبالغة معه وبين ان يقيموا في قرية منهم واذا حضر والبلد لا يكمل بهم العدد لانهم في حكم المسافرين واذا لم يكن في القرية جمع تنقدهم الجمعة ولو بامتناع بعضهم منها يلزمهم السجى الى بلد يسمعون من جانب النداء قال ابن عجيبي ولو تعددت مواضع متقاربة وتميز كل باسم فلكل حكمه قال شيخنا غايته ذلك ان عد كل مع ذلك قرية مسعدة عرفا (فرع) لو اكره السلطان اهل قرية ان يتنقلوا منها ويقيموا في موضع آخر فسكنوا فيه وقصد هم العود الى البلد الاول اذا فرج الله عنهم لم يلزمهم الجمعة بل لا تصح منهم لعدم الاقريطان (و) رابعها وقوعها (في وقت ظهر) فلو ضاق الوقت عنها وعن خطبتهم او شئت في ذلك صلواتها وخرج الوقت يقينا او ظنا وهم فيها ولو قبل السلام وان كان ذلك باخبار عدل على الوجه وجب الظاهر بناء على ما مضى وفاتت الجمعة بخلاف ما لو قبل في خروجه لان الاصل بقاءه ومن شروطها ان لا يسبقها بتكريم ولا يقارنها فيه جمعة بمحلها الا ان كثرا له وعسرا اجتماعهم بمكان واحد منه ولو غير مسجد من غير حقوق مؤذنه كعمود برشد يددين فيحوز حينئذ تعددها للحاجة بحسبها (فرع) لا يصح ظهري من لا عذر له قبل سلام الامام فان صلاها جاهلا انقذت فلا ولو تركها اهل بلد فصلوا الظاهر لم يصح ما لم يضي الوقت عن اقل واجب الخطبتين والصلوة وان علم من عادتهم انهم لا يقيمون الجمعة (و) خامسها وقوعها اى الجمعة (بعد خطبتين) بعد زوال ما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة بالخطبتين (باركانهما) اى بشرط وقوع صلاة الجمعة بعد خطبتين مع اثبات اركانها الا تبة (وهي) خمسة احدها (جد الله تعالى) و) ثانيها (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بلفظها) اى جد الله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كالجدة لله او احمد الله فلا يكفي الشكر لله والثناء لله ولا الحمد للرحمن او للرحيم وكالهم صل اوصى الله اوصى على محمد او احمد او الرسول او النبي او الخاتم او غيره فلا يكفي اللهم سلم على محمد وارحم محمد اوصى الله صلى الله عليه وسلم بالضمير وان تقدم له ذكر يرجع اليه الضمير كما صرح به جمع محققون وقال الكمال الدميري وكثيرا ما يسهو الخطيب في ذلك انتهى فلا تنزع عما تجده مسطورا في بعض الخطب النباتية على خلاف كما عليه محققو المتأخرين (و) ثالثها (وصية بتقوى الله) ولا يثبت لفظها ولا تطويلها بل يكفي نحو اطيعوا الله مما فيه حث على طاعة الله اوزجر عن معصية لانها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التحذير من غرور الدنيا وذكر الموت وما فيه من القناعة والالتزام قال ابن الرقعة يكفي فيها كما اشتد على الامر بالاستعداد للموت وبشرط ان يأتي بكل من الاركان الثلاثة (فيها) اى في كل واحدة من الخطبتين ويندب ان يرتب الخطيب الاركان الثلاثة وما بعده بان يأتي اولها بالجملة فالصلوة فالوصية فبالقراءة فبالنداء (و) رابعها (قراءة آية) مفهومة (في احدهما) وفي الاولى اولى وتسبب بعد فراغها قراءة في اوبعضها في كل جمعة للاتباع (و) خامسها (دعاء) اخرى للمؤمنين وان لم يتعرض للمؤمنات خلافا لاذرعي (ولو) بقوله (رحمكم الله) وكذا بخواتم اجزائهم الناران قصه بتخصيص الحاضرين (في) خطبة (ثانية) لاتباع السلف والخلف والدعاء للسلطان بخصوصه لا يسن اتفاقا الا مع خشية فتنة فيجب ومع عدمها لا بأس به حيث لا يحازرة في وصفه ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة الا لضرورة ويسن الدعاء لولاية الصحابة قطعا وكذا لولاية المسلمين وجوبهم بالصلاح والنصر والقيام بالعدل وذكر المناقب لا يقطع الولاء كالمعدية مضرعا من الخطبة وفي التوسط بشرط ان لا يطول طيلة صلاة الموالاة كما يفعله كثير من الخطباء الجهال قال شيخنا ولو شئت في ترك فرض من الخطبة بعد فراغها لم يؤثر كالا يؤثر الشك في ترك فرض بعد الصلاة او الوضوء (وشرط فيهما) اى الخطبتين (اسماع اربعين) اى تسعة وثلاثين سواء من تنقدهم الجمعة (الاركان) لاجتماع الخطبة قال شيخنا لا تجب الجمعة على اربعين منهم اتم ولا تصح مع وجود

(قوله من لا عذر له) اما من له عذر فله ذلك واذا صلى المعدود الظاهر ثم زال عذره قبل فوات الجمعة وأمكنه بل لم يلزمه بل تسن له اه حج (قوله لم يصح ما لم يضي الوقت) هذا ما اعتمدته في النسخة ونقل فيه ما عن بعضهم الصحة (قوله بعد زوال) فلو خطب قبله لم تصح الخطبة (قوله فلا يكفي مجرد التحذير) اعلم ان التقوى احد اركان الطريق وهي خمسة تقوى الله في السر والعلن واتباع السنة في الاقوال والافعال والامراض عن الخلق في الاقبال والادبار والرضا عن الله في القابل والكثير والرجوع الى الله في السراء والضراء اه بتصرف (قوله سواء) اى الخطيب فلا يشترط اسماعه ولا سماعه لانه وان كان اتم منهم ما يقول حج (قوله اسماع اربعين الاركان) اى بالفعل لا بالقوة كما في النسخة

لفظ يمنع من ركوب الخطبة على المحدث فيهم وان خالف فيه جمع كثير ولم يشترطوا الا الحضور فقط
وعليه يدل كلام الشيخين في بعض المواضع ولا يشترط كونهم يعمل الصلاة ولا فهمهم لما يسمونه
(و) شرط فيهم ما (عربية) لا تباع الساف والذائف وفائدة ما اعرب به مع عدم معرفتهم لما العلم بالوعظ في
الجملة قاله القاضي وان لم يمكن تعلمها بالعربية قبل ضيق الوقت فخطب منهم واحد باسمهم وان امكن تعلمها
وجبت على كل على الكفاية (وقيام قادر) عليه (وطاهر) من حدث اكبر واصغر وعن نجس غير معفو
عنه في ثوبه وبدنه ومكانه (وسنن) لا موزة (و) شرط (جلوس بينهما) بتمامه فانه فيه وسن ان يكون بقدر
سورة الاخلاص وان يقرأها فيه ومن خطب قاعدا العذر فصل بينهما بسكتة وجوبا وفي الجواهر لو لم يجلس
حسبنا واحدة فيجلوس وبأني الثالثة (وولاء) بينهما وبين اركانها ما بينهما وبين الصلاة بان لا يفسد
طوبى لا عرف فارضاني ان اختلال الموالاة بين المجموعتين بفعل ركعتين بل بأقل مجزئ فلا يفسد الضبط فيها
هناوي يكون بيننا للعرف (وسنن لربها) أي الجمعة وان لم تلزمه (غسل) بتميم البدن والراس بالماء
فان يجزئ من تيمم بنية الغسل (بعد) طلوع (الفر) وينبغي لصائم خشى منه مفطر تركه وكذا سائر
الاعمال المستنونة وقربه من ذهابه اليه افضل ولو تعارض الغسل والتبكير فراعاه الغسل أولى للعلل
في وجوبه ومن ثم كره تركه ومن الاعمال المستنونة غسل العبد بين والكسوفين والاستسقاء والغسل
الحج وغسل غامل الميت والغسل للاعتكاف واسكن ليلة من رمضان ولتغير الجسد وغسل الكافر
اذا اسلم للامرية ولم يجب لان كثيرين اسلموا ولم يؤمر بانه وهذا اذا لم يعرض له في الكفر ما وجب الغسل
من جنابة او نحوها والا وجب الغسل وان اغتسل في الكفر بطلان نيته وآ كذا غسل الجمعة ثم من
غسل الميت (تنبيه) قال شيخنا بن قضاء غسل الجمعة كسائر الاعمال المستنونة وانما طالب قضاءه
لانه اذا علم انه يقضى داوم على ادائه واجتنب تقويته (وبكرور) لغري خطيب الى المصلى من طلوع
الفجر لما في انما الصريح ان للجائي بعد اغتساله غسل الجنابة أي كغسلها وقيل حقيقة بان يكون جامع
لانه يسكن ليلة الجمعة او يومها في الساعة الاولى بدنه وفي الثانية بقرة وفي الثالثة كبشا اقرن والرابعة
دجاجة والخامسة عصفور والسادسة بيضة والمراد ان ما بين الفجر وخروج الخطيب يتقسم ستة اجزاء
متساوية سواء اطال اليوم ام قصره اما الامام فيسن له التأخير الى وقت الخطبة لا لتباعد ويسن الذهاب
الى المصلى في طريق طويل ماشيا بسكينة والرجوع في طريق آخر قصير وكذا في كل عبادة وبكره عدو
اليها كسائر العبادات الا في وقت فيجب ان يدركها الا به (وتزين) باحسن ثيابه (وأفضلها) الابيض
وبلى الابيض ما صيغ قبل نسجه قال شيخنا وبكره ما صيغ بعده ولو بغير الجرة انتهى ويحرم التزين
بالحرير ولو قراؤه ونوع منه كد اللون وما اكثره وزنا لا يظهره من الحرير لا انا اقله منه ولا ماله استوى
فيه الامران ولو شئت في الاكثر فالاصل الحل على الاوجه (فرع) يحل الحرير لانه قال ان لم يجد غيره ولم
يقم مقامه في دفع السلاح وصح في الكفاية قول جمع يجوز القباء وغيره ما يصلح للقتال وان وجد غيره
ارها بالاكفار كحلبه السيف بفضة والحاجة لغيره ان اداء غيره او كان فيه نفع لا يوجب في غيره وفي
لم يدفع بغيره ولا مراد لو باقترانش لاله بلا حائل ويحل منه حتى للرجل خيط السبعة وزر الجيب وكيس
المصنف والدرهم وغطاء العمامة وعلم الرمح لا الشراية التي برأس السبعة ويجب لرجل لبسه حيث لم يجد
سائر العورة غير حتى في الخلوة ويجوز لبس الثوب المصبوغ بأي لون كان الا المزعفر وابس الثوب
المتقصب في غير خلوة الصلاة حيث لا رطوبة لاجل دميتها بالضرورة كاقترانش جلد سبع كاسد وله اطعام
ميتة فهو طيب لا كافر ومتنيس لذاته ويحل مع الكراهة استعمال العناب في الراس واللبسة حيث
لا رطوبة وارجح تنجس بغير مغلظ الا في مسجد وان قل دخانه خلا فالجمع وتسميد ارض نجس لا اقتناء
كلب الا صيد او حفظ مال وبكره ولو لامرأة تزين بغير الكعبة كشهد صالح بغير حرج ويرى يحرم به
(ونعيم) نذر ان الله وملائكته يصلون على اصحاب العمائم يوم الجمعة ويسن لسائر الصلوات وورد في

(قوله الابيض) وهو
أفضل لباس أهل
الدنيا فيسن لبسه في
غير يوم العيد أما يوم
العيد فالأفضل ثيابا
يفضل الابيض وبلى
الابيض الأخضر واما
لباس الجنة فأفضلها
الأخضر اه باختصار
(قوله ولو قرا الخ) الفز
هو ما قطعه الدودة
وخرجت منه حبة
والحرير ما يحل عنها
بدميتها اه زى

حديث ضعيف ما يدل على افضلية كبره ما وينبغي ضبط طوله ما وعرضه ما يليق بلاسه اعادة في زمانه
ومكانه فان زاد فيهما على ذلك كره وتكره مرواة فقيه ليس عامة سوق لا تليق به وعكسه قال الحفاظ
لم يكره شيء في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها قال الشيخان من تقدمه فله فعل العذبة وتركها
ولا كراهة في واحد منهما زاد النووي لانه لم يصح في النهي عن ترك العذبة شيء انتهى لكن قد ورد في
العذبة احاديث صحيحة وخسنة وقد صرحوا بان اصلها سنة قال شيخنا وارسلها بين الكفتين افضل منه
على الامن ولا اصل في اختيار ارسلها على الايسر وأقل ما ورد في طولها اربعة اصابع واكثره ذراع قال
ابن الحاج المالكي عليك ان تتعمق قائما وتسرع ولقاعدة قال في المجموع وبكره ان يمشي في فعل واحدة
وابسها ثانيا وتعليق جرس فيم اولى من قد في مكان ان يفارق قبل ان يذكر الله تعالى فيه (وتطيب) لغير
صائم على الاوجه لما في الحديث الصريح ان الجمع بين الغسل ولبس الاحسن والتطيب والانصات وترك
التطيل بغير ما بين الجمع والتطيب بالاسك افضل ولا تسن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند شمه
بل حسن الاستغفار عنه كذا قال شيخنا وينبغي تزيين بازالة تقعر من يديه ورجليه لاحداهما فيكره وشعر
نحو اطرافه وعائنه لغير مريد التوضيعة في عشر ذي الحجة وذلك لا لتباعد ويقص شاربه حتى تبدو حجرة الشفة
وازاله ربح كبريه ووسخ والمعمد في كفة تغلى الدين ان يتدنى بمسحة يمسح بها الى خنصرها ثم ابهامها ثم
خنصرها يسارها الى ابهامها على التوالي والرجل ان يتدنى بخنصرها الى خنصرها اليسرى على التوالي
وينبغي البدار بغسل محل القلم ويسن فعل ذلك يوم الخميس او بكرة الجمعة وكره المحب الطبري تنف شعر
الانف قال بل بقصه عند حديث فيه قال الشافعي رضي الله عنه من نظف ثوبه قل منه ومن طاب ريحه زاد
عقله (و) سن (انصات) أي سكوت مع اصغاء (الخطبة) ويسن ذلك وان لم يسمع الخطبة نعم الاولى لغير
السامع ان يستغل بالتلاوة والذكر ما يكره الكلام ولا يحرم خلافا للائمة الثلاثة حالة الخطبة
لا قباها ولا بعد الجلوس على المنبر ولا بهما ولا بين الخطبتين ولا حال الدعاء للملوك ولا داخل مسجد الا
ان اتخذ له مكانا واستقر فيه وبكره لا داخل السلام وان لم يأخذ لنفسه مكانا لا اشتغال المسلم لم عليهم فان سلم
لزمهم الرد ويسن تسميت العاطس والرد عليه ورفع الصوت من غيره بالغة بالصلاة والسلام عليه صلى
الله عليه وسلم عند ذكر الخطيب اسمه او وصفه صلى الله عليه وسلم قال شيخنا ولا بد من تدب الترضي عن
الصعابة بالرفع صوت وكذا التأمين لدعاء الخطيب اه وتكره تحريك يمينه او يمينه لم تلزمه الجمعة بعد الجلوس
الخطيب على المنبر وان لم يسمع الخطبة صلاة فرض ولو فائتة تذكره الا ان وان لم يمتعه فورا او نقل ولو في
حال الدعاء لاساطان والاوجه انما لا تنعقد كالمصلاة بالوقت المكروه بل أولى ويجب على من يصلاة
تخفيفها بان يقتصر على أقل مجزئ عند جلوسه على المنبر وكذا داخل تحية فوات تكبيرة الاحرام ان
صلاها والا فلا تكره بل تسن لكن يلزمه تخفيفها بان يقتصر على الواجبات كما قاله شيخنا وكراهية
حالة الخطبة لانها عنه وكتب اوراق حالتها في آخر جمعة من رمضان بل وان كتب فيها نحو اسماء من ياتيه
يجعل معناها حرم (و) سن (قراءة) سورة (الكهف) يوم الجمعة وليأتها لاحاديث فيم او قراها ثم انار كذا
وأولاه بعد الصبح مسارعة للغير وان يكثر منها ومن سائر القرآن فيم ما ويكره الجهرية قراءة الكهف
وغيره ان حصل به تأذي لاصل او نائم كما صرح النووي في كتابه وقال شيخنا في شرح العناب ينبغي حرمه
الجهر بالقراءة في المسجد وجل كلام النووي بالكراهة على ما اذا خف التأذي وعلى كون القراءة في غير
المسجد (واكثر صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يومها وليلتها) للاخبار الصحيحة الا ترى بذلك
فالاكثر منها افضل من اكثره كذا قرآن لم يرد بخصوصه قاله شيخنا (ودعاء) في يومها رجاء ان
يتأذى ساعة الاجابة وارجاها من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة وهي لحظة لطيفة وصح انها آخر
ساعة بعد الصبح وفي ليلة الجمعة عن الشافعي رضي الله عنه انه بلغه ان الدعاء يستجاب فيم او انه استجبه فيها
وسن اكثره من الخير فيم ما كاد صدقه ويروها وان يشغل في طريقه وحضوره محل الصلاة بقراءة

(قوله بغسل محل القلم)
أي بخافة تولد البرص
فيما اذا حدث جلد به
بشي من ذلك قبل
غسله (قوله وسن
انصات الخ) منه
بأنخذويه لم أنه يشترط
الاسماع والسمع
بالقوة لا بالفعل اذ لو كان
سماعهم بالفعل واجبا
لكان الانصات محتما
وهذه طريقة مرق وقال
حج لابد من ذلك
بالفعل اه باختصار
(قوله لزمهم الرد) أي
لان كراهة الابتداء
لامر خارج

أؤذكر وأفضله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا حالة الخطبة ان لم يسمها كإمام
 للأخبار المرغوبة في ذلك وان يقرأ عقب سلامه من الجمعة قبل ان يثني رجله وفي رواية قبل ان يتكلم
 الفاتحة والاحلاص والمعوذتين سبعا سبعاً ما ورد ان من قرأها غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى
 من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله (مهمة) يس ان يقرأها وآية الكرسي وشبهه الله به بكل
 مكتوبة وحسن يا وي الى فراشه مع أو آخر البقرة والتكافرون وبقراواتهم الحشر وأول غافر الى الله
 المصير والخسبتم اغنا خلقناكم عيشا الى آخرها صبا حوا ومساء مع اذكار هـ ما وان يواظب كل يوم على
 قراءة الم السجدة ويس والدخان والواقعة وتبارك والزلزلة والتكاثر وعلى الاخلاص مائتي مرة
 والفجر في عشرين الحجة ويس والزعد عند المحضر ووردت في كلها احاديث غير موضوعة (وختم بخط)
 رقاب الناس للاحاديث الصحيحة فبها والحزم بالحكمة ما نقله الشيخ ابو حامد عن نص الشافعي واختارها
 في الروضة وعليها كثير من ائمة القضاة كلام الشيخين الكراهة وصرح بها في المجموع (لا من وجد
 فرجة قدامه) قوله لا كراهة تخطى صف واحد او اثنين ولا امام لم يجز طريقا الى المحراب لا يخط
 ولا غيره اذا اذنوا له فيه لا حياء على الوجة ولا لمعظم ألف موضعا ويكره تخطى المحنة من غير الصلاة
 ويحرم ان يقيم احدا بغير رضاه ليحاسب مكانه ويكره ايثار غيره بماله الا ان انتقل لمثله أو اقرب منه الى
 الامام وكذا الايثار بسائر القرب وله تهيئة سجادة غير بخور رجله والصلاة في محلها ولا يرفها ولو بغير
 يده لدخوله في ضيقه (و) حرم على من تلزمه الجمعة (مخو مباينة) كاشتغال بمسألة (بغداد) شروع في
 (اذان خطبة) فان عده مع القعد ويكره قبل الاذن بعد الزوال (و) حرم على من تلزمه الجمعة وان لم
 تنقذه (سفر) نقوت به الجمعة كأن ظن انه لا يدركها في طريقه أو مفسدة له ولو كان السفر طاعة
 مندوبا أو واجبا (بعد سفرها) أي بغير يوم الجمعة الا ان خشى من عدم سفره ضررا كانقطاعه عن
 الرفقة فلا يحرم ان كان غير سفره مضية ولو بعد الزوال ويكره السفر لغير الجمعة لما روي بسند ضعيف
 من سافر لانه اذ عاينه ملكا أما المسافر مضية فلا تسقط عنه الجمعة مطلقا قال شيخنا وحيث حرم
 عليه السفر هناك لم يترخص ما لم تقف الجمعة فيحسب ابتداء سفره من وقت فوتها (تخمة) يجوز للمسافر
 سفر طويلا قصره بأعباء مؤداة وفاتته سفره قصره فيه وجمع العصر بين والمغربين تقديمها وتأخيرها بقرار
 سور خاص بالسفر وان احتوى على خراب ومزارع ولو جمع قريتين فلا يشترط مجاوزته بل لكل حكمه
 فبينان وان تخلله خراب أو مبدان ولا يشترط مجاوزة بساتين وان حوطت واتصلت بالبلد
 والقريتان ان اتصلتا عرفا كقريته وان اختلفتا اسماء فلو اتفقتا لم يسلما كفي بمجاوزة قرية للمسافر
 لا للمسافر بل يبلغ سفره مسيرة يوم وليله يسير الانتقال مع الغزول المعتاد لخواص تراحه أو كل وصلاة ولا
 لا بق ومسافر عليه دين حال قادر عليه من غير اذن دائه ولا من سافر لغير رؤية الله لا على الاصح
 وينتهي السفر بعوده الى وطنه وان كان مراهبه أو الى موضع آخر ونوى اقامته به مطلقا أو أربعة أيام
 صحاح أو علم ان ارضه لا يتقضى فيها ثم ان كان يرجو حوله كل وقت قصر ثمانية عشر يوما بشرط قصر
 زمة في تحرره وعدم اقتداءه ولو لحظا عتيم ولو قصره سافرا وتحرر عن منافق ما دوا وما دوا سفره في جميع
 صلاته وجميع تقديمه في جمع في الاولى ولو مع التحال منها وترتيب ولا عرفا فلا يضرب فصل يسير بان كان
 دون قدر ركعتين وله أخيرة في جمع في وقت الاولى ما بقي قدر ركعة وبقاء سفره الى آخر الثانية (فرع)
 يجوز الجمع بالمرض تقديمها وتأخيرها على المختار وبإحدى الارقي فان كان يزداد مرضه كان كان يحرم مثلا
 وقت الثانية قدامها بشرط جمع التقديم أو وقت الاولى آخرها بنية الجمع في وقت الاولى وضبط جمع
 متأخرون المرض دما بانه ما شق معه فعل كل فرض في وقته كمشقة المشي في المطر بحيث تنزل ثيابه
 وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تنبج الملبوس في الفرض وهو الوجه (خاتمة)
 قال شيخنا في شرح المنهاج من أدى عبادة مختلفا في محنتها من غير تقليد للقائل به الزمة اعادتها لان

(قوله يجوز ما سافر الخ)
 وقد يجب القصر كذا اذا
 ترتب على تركه اخراج
 واجب من وقته المتيقن
 له كذا اذا أخر الظاهر الى
 العصر ولم يقم اصلها
 والباقي لا يسعها ما
 تأتمن ويسعها ما
 مقتورين فيجب عليه
 القصر لا ذرا كهما
 كاملين في الوقت
 (قوله لا للمسافر لم يبلغ
 الخ) هذا محترز قوله
 السابق طويلا ومنه
 يعلم ان طول السفر
 هو ما بلغ يوما وليلة يسير
 الانتقال مع النزول
 المعتاد لخواص تراحه
 أو كل وصلاة هذا أقله
 زمتا ولا غاية لاكثره
 اه باختصار

(فصل في الصلاة على الميت) وشرعت بالمدينة وقيل هي من خصائص هذه الامة (صلاة الميت)
 أي الميت المسلم غير الشهيد (فرض كفاية) للاجماع والاختار (كفاه ولو غريقا) لانما مورون
 بنفسه فلا يسقط الفرض عنه الا بطلان او ان شاهدنا بالاشك في نفسه ويكفي غسل كافر ويحسب أقله
 (بتعميم بدنه بالماء) مرة حتى ماتحت قلقة الاقلف على الاصح صبي كان الاقاف أو بالغ قال العبادي
 وبعض الحنفية لا يجب غسل ماتحتها فاعلى المخرج لو نذر غسل ماتحت القلفة بأن لا تنقص الا يخرج
 عم عاتحتها كما قاله شيخنا واقربه غيره واكمله ثلثته وان يكون في خلوة وقصر وعلى مرتفع بماء بارد
 الا الحاجة كونه وبرد فاما سخن حيث نذر اولي والمالح اولي من الغضب وبإحدى يديه اذ اتقن موته ومضى
 ثلث في موته وجب تأخيرها الى اليقين بتغير ريح ونحوه فله كرمه الامامات الكثيرة له اغنا تفيد حيث لم يكن
 هناك شاك ولو خرج منه بعد الغسل نجس لم ينقض الطهر بل يجب ازالته فقط ان خرج قبل التكفين
 لا بعده ومن نذر غسل له اقدماء أولي غيره كاحتراق ولو غسل تهرى عم وجوبا (فرع) الرجل اولي
 يغسل الرجل والمرأة اولي بنفس الرجل والمرأة وله غسل حليله وله زوجة لا أمة غسل زوجها ولو نكحت غيره
 بلاء من بل ياف بجراحة على يد فان خالف صح الغسل فان لم يحضر الاجنبي في المرأة أو اجنبي في الرجل
 عم الميت نعم له ما غسل من لا يشتمى من صبي أو صبية لخل نظر كل ومسه وأولى الرجال به أولاهم
 بالصلاة كما يأتي (وتكفنه بسائر عورة) مختلفة بالذكورة والانوثة دون الرق والحرية فيجب في المرأة
 ولو أمة ما يستتر غير الوجه والكفين وفي الرجل ما يستتر ما بين السرة والركبة والاكتفاء بسائر العورة هو
 ما يحكمه النووي في أكثر كتبه ونقله عن الاكثرين لانه حتى لله تعالى وقال آخرون يجب ستر جميع
 البدن ولو رجلا وللغريم منع الزائد على سائر كل البدن لا الزائد على سائر العورة لئلا كد أمره
 وكونه حقا للميت بالنسبة للفرما وأكمله لانه كثر ثلاثة مع كل من البدن وجاز ان يزداد تحنن ما قبض
 وعامة ولا لا نثي ازاد فقبض من تخمارا فافتان ويكفي من الميت بما له ايسر حيا فيجوز حرير ومزعفر
 للمرأة والصبي مع الكراهة ومحل نجه يزه انركه الا زوجة وخادمها فاعلى زوج غنى عليه نفقتهما
 فان لم يكن له تركه فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد فعلى بيت المال فعلى ميا سائر المسلمين
 ويحرم التكفين في جلدان وجد غير مو كذا الطين والحشيش فان لم يوجد وبوجوب جلد ثم حشيش
 ثم طين فيما استظهره شيخنا ويحرم كتابة شيء من القرآن وأسماء الله تعالى على الكفن ولا بأس
 بكتابته بالرقى لانه لا يثبت وأفتى ابن الصلاح بحرمة ستر الجنائز بغير رولوا امرأة كما يحرم تزويج
 بيتها بغير رولها وخالفه الجلال البلقيني في جواز الحبر بغير رولها وجمع من ان القياس الاول
 (ودفنه في حفرة تمنع) بعد طمها (رائحة) أي ظهورها (وسبعا) أي نبته لها فاقيا كل الميت وخرج بحفر
 وضعه بوجه الارض وبني عليه ما يمنع زيلك حيث لم يتعدرا الحفر من من مات بسفينته ونذر المبرجاز القنوة
 في البحر وثقله ليرسب والا فلا وينتفع ذيلك ما منع أحدهما كان اعتادت سباع ذلك المحلل الحفر عن
 مواته فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصوله الىه وأكمله قبر واسع في عتي أربعة أذرع ونصف بذراع ويجب
 اضجاعه للقبلة ويندب الاضجاع بخد العين به بد تهيئة الكفن عنه الى نحو تراب بمبالغة في الاستكانة
 والذل ورفع رأسه بخولته وركه صدوق الا نحو ثوبه فيجب ويحرم دفنه بلا شيء يمنع وقوع الاستراب
 عليه ويحرم دفن اثنين من جنسين بغير ان لم يكن بينهما محرمة أو زوجية ومع أحدهما كره كجمع
 مقتدى جنس فيه لا حاجة ويحرم أيضا ادخال ميت على آخر وان اتحدا جنسا قبل بلاء جيه ويرجع فيه
 لاهل الجيرة بالارض ولو وجد به من عظامه قبل تمام الحفر وجب رتبه أو بعده فلا ويجوز الدفن معه ولا
 يكره الدفن ليلا خلا للعين البصري والنهار أفضل للدفن منه ويرفع القبر قدر شبرين أو تسطيحه أولى
 من تسفيه ويندب ان على شفير القبر ان يحث ثلاث حثيات بيديه قائلا مع الاولى منها خلقناكم ومع

(قوله فرض كفاية)
 أي على الرجال فلو قام
 بها غير رجل مع وجود
 رجل أو رجل لم يسقط
 الطلب عن الرجل أو
 الرجال وشروطها شروط
 غيرها وطهر الميت
 (قوله الرجل اولي)
 اغسل الرجل) وأولى
 الرجال به اذا تعدد الصالح
 افسله من أقاربه أولاهم
 بالصلاة عليه وهم
 رجال العصبات من
 النسب ثم الولاء كما سيأتي
 بيانهم (قوله بالنسبة
 للفرما) أي فيم الوفاوا
 يكفن في سائر العورة فقط
 وقالت الورثة في سائر
 جميع البدن فيراعي حتى
 الميت فنكفنه في سائر
 جميع بدنه (قوله ونفقت
 البر) أي الدفن فيه بان
 لم يكن هناك بر أو كان
 ومنع منه مانع (قوله
 اضجاعه) أي في القبر
 على شقه الا عن وهو
 الافضل ويجوز بكرة
 على الايسر وهذا
 الاضجاع كالاضطجاع
 للنوم اه ح

قوله بذراع كذا بالاصل
 وأوله بذراع الا دعي
 اه مصححه

الثانية وفيما نعيدهم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (مهمه) بسن وضع جريدة حضراء على القبر
للا تبايع ولا تبيع عنه ببركة تسبيحها وقيس بها ما اعتد من طرح نحو الرمان الرطب ويحرم أخذ شيء
منها ما لم يبين ما في أخذ الأولى من تقويت حفظ الميت المأثور عنه صلى الله عليه وسلم وفي الثانية من
تقويت حق الميت بارتياح الملائكة المائتين لذلك قاله شيخنا الساجد زيار (وكره بناءه) أي القبر (أو
عليه) أجمع انتهى عنه بالاحاجة كخوف نبش أو حرق سبغ أو هدم سبيل ومحل كراهة البناء إذا كان عليه
فان كان بناء نفس القبر بشرا حجة مما أمر أو نحو قوة عليه بسببه وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن فيه اعرف
صالحا ومساها ما لا أو موقوفه حرم وهو لم وجوب بالانه يتأيد به انحقاق الميت ففعله تصديق على المسكين
بما لا غرض فيه (تنبيه) وإذا هدم تراب الحجرة المخرجة إلى أهله ان عرفوا أو يخفى بينهم أو الأفعال ضائع
وحكمه معروف كما قاله بعض أعياننا وقال شيخنا الرزقي إذا بلى الميت وأعرض ورثته عن الحجرة جاز
الدفن مع بقائها إذا جرت العادة بالأعراض عنها كما في السبايل (و) كره (وطء عليه) أي على قبر مسلم ولو
مهدرا قبل بلاء (الاضرورة) كان لم يصل القبر ميتة بدونه وكذا ما يريذ يارته ولو غدير قريب وجزم
شرح مسلم كآخرين بحرمه القبر ودخله والوطء لا يرفيه يزده ان أراد بالجلوس عليه جلوسه لقضاء
الحاجة كما بينته رواية أخرى (ونبش) وجو باقبر من دفن بلا طهارة (الصل) أو تبسم نعم ان تقبر ولو بنتين
حرم ولا بدل مال غير كائن دفن في ثوب مغسول أو ارض مغسولة ان طلب المال كزوج واحد ما يكفن أو
يدفن فيه والامم بجز النبش أو سقط فيه متمول وان لم يطلبه مالكه لا لا تكفير ان دفن بلا كفن ولا للصلاة
بعد أهله التراب عليه (ولا تدفن امرأة) ماتت (في بطنها حيتين حتى يتحقق موته) أي الجنين ويجب شق
جوفها والنبش له ان رجي حياته بقول القوابل لم يوغه ستة أشهر فأكثر فان لم يرج حياته حرم الشق لكن
بآخر الدفن حتى يوث كاذ كرو ما قيل انه يوضع على بطنها شيء ليوث غلط فاحش (ووزي) أي ستر بخزفة
(سقط ودفن) وجوبا كطفل كافر نطق بالشهادتين ولا يجب غسلها ما لم يجوز وخرج بالسقط العاقل
والاضعة قيد فتان ندب ما من غير ستر ولو انفسه لم يدأ ربة أشهر غسل وكفن ودفن وجوبا (فان احتلج)
أو استهل بعد انفسه (صلى عليه) وجوبا (وأركانها) أي الصلاة على الميت سبعة أحدها (نية)
كغيرها ومن ثم وجب فهم ما يجب في نية سائر الفروض من نحو اقتنائها بالتحريم والتعرض للفرصة
وان لم يقل فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدنى مما يفكي في أصلي الفرض على
هذه الميت قال جمع يجب تعيين الميت الغائب بخوارجه (و) ثانيها (قيام) لقادر عليه فالخزفة قد
ثم يضطجع (و) ثالثها (أربع تكبيرات) مع تكبيرة التحريم لا تبايع فان خمس لم تبطل صلاته وسن
رفع يديه في التكبيرات حذو من تكبيرة ووضعها تحت صدره بين كل تكبيرتين (و) رابعها (فائحة) قبلها
فوقوف بقدرها والتمتع أنها تجزى بعد غير الأولى خلافا للعاوي كالحزروان لم عليه جمع ركعتين
في تكبيرة وخلا الأولى عن ذكر ويسن استمرار بغير التكبيرات والسلام وتعود وترك افتتاح وسورة
الاعلى غائب أو قبر (و) خامسها (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعد) تكبيرة (ثانية) أي
عقبها فلا تجزى في غيرها ويندب ضم السلام للصلاة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبلها
(و) سادسها (دعاء الميت) بخصوصه ولو طعنا لا يقولوا اللهم اغفر له وأرحه (بعد ثالثة) فلا تجزى بعد
غيرها قطعا ويسن ان يكثر من الدعاء له وما أوردنا أفضل وأولاه ما رواه مسلم عنه صلى الله عليه وسلم
وهو اللهم اغفر له وأرحه وأعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه
من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا
خيرا من زوجه وأدخله الجنة وأعد له من عذاب القبر وفتنه ومن عذاب النار ويزيد عليه تدبا
اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى آخره ويقول في الطفل مع هذا اللهم اجعله فرط لا يؤبه رسا لغاؤه وعظا
واعتبارا وشفا ما وتل به موازيتهما وافرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتن ما بعده ولا تحرمهما أجره قال

شيخنا وارس قوله المأمور اجعله فرط الى آخره مقتضيان الدعاء لانه دعاء باللازم وهو لا يكتفى لانه اذ لم يكف
 الدعاء به بالسبح والشامل كل فرد فأولى هذا ويؤثر الضمائر في الاثنى ويجوز تذكريها بأرادة الميت
 أو الشخص ويقول في ولدنا اللهم اجعله فرط الامم والمراد بالابتنال في الامم والشخصه ابدال
 الاوصاف لا الذات لقوله تعالى الحقناهم ذريةهم ولد الطبراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا
 افضل من الحور العين انتهى (و) سابعها (سلام) كغيرها (بدرابعة) ولا يجب في هذه ذكر غير
 السلام لكن يسأل الله لا تخرمنا آخره أى اجر الصلاة عليه أو اجر المصيبة ولا تقفنا بعده أى بارئ تكاب
 المعاصي واغفر لنا وله ولو تخلف عن امامه بلاعذر تكبيره حتى شرع امامه فى أخرى بطالت الصلاة لانه
 ولو كبر امامه تكبيره أخرى قبل قراءة المسبوق الفاتحة تابعة فى تكبيره وسقطت القراءة عنه واذا سلم
 الامام تدارك المسبوق ما بقى عليه مع الاذكار ويقدم فى الامامة فى صلاة الميت ولو امرأه أب أو نائبة
 فأبوه ثم ابن فابنه ثم أخ لأبوين فلا ب ثم ابنه حاتم الم كذلك ثم سائر العصاب ثم معق ثم ذورحم ثم زوج
 (وشروطها) أى للصلاة على الميت مع شروط سائر الصلوات (تقدم طهره) أى الميت بماء فتراب فان
 وقع بحفرة أو بحر ونحو ذلك أخرجه وطهره لم يصل عليه على المقتد (وان لا يتقدم) المصلى (عليه) أى
 الميت ان كان حاضرا ولو فى قبر ما الميت الغائب فلا يضرب فيه كونه وراء المصلى ويسن جعل صوفة وفهم ثلاثة
 فالتبر للخير الصحیح من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أى غفرله ولا يندب تأخيرها لزيادة المصلين
 الاولى واختار بعض المحققين انه اذا لم يحضر قبره يندب ان ينظر امانة أو أربعين رجى حضورهم قريبا
 للعدى وفى مسلم ما من مسلم صلى عليه امانة من المسلمين يبايعون مائة كلهم يشهدون له الاشفه وافية
 ولو صلى عليه فحضر من لم يصل ندب له الصلاة عليه وتقع فرضا في ثوبه ويثاب ثوابه والا فضل فعلها
 بعد الدفن لا اتباع ولا يندب لمن صلاها ولو من غير اعادة تمام جماعة فان اعادة ما وقعت نفلا وقال
 بعضهم الاعادة خلاف الاولى (وتصح) الصلاة (على) ميت (غائب عن بلد) بأن يكون الميت بمحل
 بعيد عن البلد بحيث لا ينسب اليه ما عرفنا أخذ من قول الزكشى ان خارج البلد والاقرب منه كداخله
 (لا) على غائب عن مجلسه (فيها) وان كبرت ثم لم تذر الحضور لها بنحو جسد أو مرض جازت حينئذ على
 الاوجه (و) تصح على حاضر (مدفون) ولو بعد بلائه (غير ني) فلا تصح على قبر ني لمبر الشيخين
 (من أهل فرضه أو وقت موته) فلا تصح من كافر وحائض يومئذ كن باغ أو افاق بعد الموت ولو قبل الغسل
 كما اقتضاه كلام الشيخين (وسقط الفرض) فيها (بذكر) ولو صبياء غير أولومع وجود باغ وان لم يحفظ
 الفاتحة ولا غيرها بل وقف بقدرها ولو لمع وجود من يحفظها لا بائى مع وجوده ونحو زعى جنازة صلاة
 واحدة فينوى الصلاة عليهم اجمالا وحرم تأخيرها عن الدفن بل يسقط الفرض بالصلاة على القبر
 (ونحو صلاة) على كافر لحرمه الدعاء له بالمغفرة قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ونههم
 اطفال الكفار واء انطقوا بالشهادتين أم لا فقهرم الصلاة عليهم (و) (على شهيد) وهو بوزن فصيل
 بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة أو فاعل لان روحه تشهد الجنة قبل غيره ويطاق لفظ الشهيد على من
 قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو شهيد الدنيا والاخرة وعلى من قاتل لأخوية فهو شهيد الدنيا
 وعلى مقتول ظلم او غريق وحرى ومبطون أى من قتلته بظنه كاستسقاء أو أهال فهم الشهداء فى
 الاخرة فقط (كفله) أى الشهيد ولو جملنا لانه صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى أحد ويحرم ازالة دم
 شهيد (وهو من مات فى قتال كفار) أو كافر واحد قبل انتفض ثم وان قتل مدبرا (بسيه) أى القتال
 كان أصابه سلاح مسلم آخر خطأ أو قتله مسلم استعوانا به أو تردى بئر حال قتال أو جهل ما مات به وان
 لم يكن به أتردم (لا أسير قتل مدبرا) فانه ليس بشهيد على الاصح لان قتله ليس بمقاتلة ولا من مات بعد
 انتفضائه وقد بقى فيه حياة مستغفرة وان قطع بعوته بعد من جرح به اماما من حركته حركة مذبح عند
 انتفضائه فهو شهيد جزما والحياة المستغفرة مأخوذ ان سبق يوما أو يومين على ما قاله النووي والجمهور انى

(قوله لمن بالغ) هذا
ضعيف والعمد كافي
الخدمة والنهاية وأقره
شيخ الاسلام والخياط
والايعاب وغيرهم أنه
كأنه حدث فيه صلى الله
عليه وسلم (قوله فتم-رم
الصلاة عليهم) أي لأننا
نماهم في الدنيا عاملة
آياتهم وان كانوا في
الآخرة ناجين من النار
نخلصهم على الفترة

(قوله تلخیر فیہ) ہوا نہ
صلی اللہ علیہ وسلم قال
لان یحس أحدکم علی
جرحہ ففخاض الی جلدہ
خیرلہ من ان یحس
علی قبر اہ مر (قوله
تعمین المیت الغائب
بضموا) عبارتہ مر
اما لوصی علی غائب
فلا بد من تعمینہ بقیہ
نکاحا لہ ابن عجمیل نعم
لوصی امام علی غائب
فتوی الصلاة علی من
صلی علیہ الامام کفی
کالتحضر (قوله اللهم
اغفر لی وایہی وایہی
تمامہ وشاہدنا وایہی
وصغیرنا وکبیرنا واذکرنا
وانشئنا اللهم من احدث
منا فاحیہ علی الاسلام
ومن توفیتہ منا فتوفہ علی
الایمان رواہ ابو داود
والترمذی

ولامن وقع بين كفار قريش منهم فقتلوه لان ذلك ليس بقتال كما اُفتي به شيخنا ابن زباد رحمه الله تعالى
ولامن قتله اغتصابا لا حربي دخل بيننا نعم ان قتله عن مقاتلة كان شهيدا كما نقله السيد السجهروري عن
السياد (وكفن) ندبا (شهيد في ثيابه) التي مات فيها والمطعة بالدم أولى للاتباع ولو لم تكفه بأن لم تستر
كل بدنه تمت وجوبا (لا) في (خبر) لئلا يضره الحرب فينزعه وجوبا (وبندب) ان يلقن محضر
ولو عسرا على الاوجه الشهادة أي لاله الا الله فقط لخبر مسلم اقرنا وما كنا كم أي من حضر الموت لاله
الا الله مع الصريح من كان آخر كلامه لاله الا الله دخل الجنة أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو
فاس قايدها ولو بعد عذاب وان طال وقول جمع يلقن محمد بن رسول الله ايضا لان القصة قد موتة على
الاسلام ولا يسمى مسلما الا بمردود بانه مسلم وانما القصة قد ختم كلامه بلاله الا الله ليحصل له ذلك
الثواب ويبحث تلقينه الرقيق الاعلى لانه آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم لمردود بان
ذلك اسبب يوجب فيه وهو ان الله خير ما خيروه وأما الكافر فياخذها مع انظر أشهد لوجوبه
ايضا على ما سيأتي فيه اذ لا يصير مسلما الا بما وان يقف جماعة بعد الدفن عند القبر ساعة
يسألون له ان يثبت ويستغفرون له و (تلقين بالغ ولو شهيدا) كما اقتضاه اطلاقهم من لا فاللركشي
(بعد) تمام (دفن) في قبره رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله ابن أمة الله اذكر الله الذي خرجت
عليه من الدنيا شهيدا فان لاله الا الله وحده لا شريك له وان محمد رسول الله وان الجنة حق
وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك
رضيت بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن اما ما وبالجملة قبله
وبالمؤمنين اخوانا ربنا الله لاله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم قال شيخنا ويسن
تكراره ثلاثا والاولى للمصطفى من الوقوف ولللقن القصة مود وندائه بالام فيه أي ان عرفه والا
فصواته لا ينافي دعاء الناس يوم القيامة بأبائهم لان كلهم ما توفيق لا محال للراي فيه والظاهر
انه يسند العبد بالامية في الاثني ويؤثر الضعفاء انتهى (و) يندب (زيارة قبره) (رجل)
لا اثني فتكره لها نعم يسن لها زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وكذا سائر الانبياء
والعلماء والاولياء ويسن كما نص عليه ان يقرأ من القرآن ما يسر على القبر فيدعوه مستقبلا للقبلة
(وسلام) لانه على أهل المقبرة عموما ثم خصوصا فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين عند أول المقبرة
ويقول عند قبره عليه السلام عليك يا والذي فان أراد الاقتصار على أحد هما أتى بالثانية لانه أخص
بقصوده وذلك لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان شاء الله بكم
لاحقون والاستثناء للتبرك أول الدفن بتلك البقرة أو الموت على الاسلام (فائدة) وردان من غات يوم
الجمعة وليأتها آمن من عذاب القبر وفتنته وورد ايضا ان من قرأ قل هو الله أحد في مرض موته مائة مرة
لم يقفن في قبره وأمن من ضغطة القبر وجاوز الصراط على كف الملائكة وورد ايضا من قال لا اله الا انت
سبحانك اني كنت من الظالمين أربعين مرة في مرضه فمات فيه أعطى أجر شهيد وان برئ برئ مغفورا له
غفر الله لنا وأعادنا من عذاب القبر وفتنته

(باب الزكاة)

هي لغة التطهير والتميز وعامة ما يخرج عن مال أو بدن على الوجه الاتي وفرضت زكاة المال في
السنة الثانية من الهجرة بمصدقة التطور وجبت في ثمانية أصناف من المال النقيدين والافنام
والقوت والتمر والنبأ ثمانية أصناف من الناس ويكفر جاحد وجوبها وقائل الممتنع عن ادائها وتؤخذ
منه وان لم يقا تل قهرا (تجب على) كل (مسلم) ولو غير مكلف فعلى الولي اخراجها من ماله وخرج بالمسلم
الكافر الاصل فلا يلزمه اخراجها ولو بعد الاسلام (حز) معين فلا تجب على رقيق لعدم ملكه وكذا
المالكات لانهن مملوكات ولا يلزم سيدة لانه غير مالك (في ذهب) ولو غير مضر وبخلافان زعم اختصاصها

(قوله أي من حضره الموت) أي ولم يمت امام من مات فلا نفوات المقصود حيثئذ (قوله بعد تمام الدفن) منه يؤخذ عدم تلقين من يراى انماؤه في الجنة بحسبك قاله شيخنا المصنف في (قوله وفتنته) قال بعضهم المراد بها سؤال منكر وتكبير والفتنة الاختبار

بالمضروب (بان) قدر خالصه (عشرين مثقالا) بوزن مكة تحدد اقلون نقص في ميزان وتم في آخر فلا زكاة
للسك والتمثال اثنان وسبعون حبة شعير متوسطة قال الشيخ زكريا ووزن نصاب الذهب بالاشرف خمسة
وعشرون وسبعا وثمانون مثقالا وتسمع وقال تلميذه شيخنا والمراد بالاشرف القايدياني (و) في (فضة بالغت مائتي درهم)
بوزن مكة وهو وخمسون حبة وخمسة حبة فاعشرة دراهم سبعة مثاقيل ولا نقص فيها كما لا يشترط
فيجب في العشرين والمائتين وفيما زاد على ذلك لو ببعض حبة (ربيع عشر) للزكاة ولا يكمل احد
النقدين بالآخر ويكمل كل نوع من جنس بالآخر منه ويجزئ جيد وصحيح عن ردي ومكسر بل هو
افضل لاعتكافها وما يخرج بالخالص المعشوش فلا زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصابا (ك) ما يجب ربع عشر
قيمة العرض في (مال تجارة) بلغ النصاب في آخر الحول وان ملكه بدون نصاب ويضم الى ما حصل في
اثناء الحول الى الاصل في الحول ان لم ينض اما اذا نض بان صار ذمبا او فضة واما مكمل الى آخر الحول فلا
يضم الى الاصل بل يركب الاصل بحوله ويفرد الرج بحول ويصير عرض التجارة للقيمة بنيتها فبمقطع
الحول بمعدنية القيمة لا عكسه ولا يكفر من كره وجوب زكاة التجارة للخلاف فيه (وشريط) لوجوب
الزكاة في الذهب والفضة لا التجارة (تمام نصاب) لهما (كل الحول) بان لا ينقص المال عنه في جزء من
اجزاء الحول اما زكاة التجارة فلا يشترط فيها اتمامه الا آخره لانه حالة الوجوب (وينقطع) الحول (بقضال
زوال ملك) اثناء معاوضة أو غير هانم لتمام نصابا ثم اقرضه آخر بعد ستة أشهر لم يقطع الحول فان
كان مليا أو عاد اليه أخرجه الزكاة آخر الحول لان الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله في ذمة المقترض
(وكره) ان يزيل ملكه ببيع أو مبادلة عما يجب فيه الزكاة (الحيلة) بان يقصده دفع وجوب الزكاة لانه
فرار من القربة وفي الوجيز يحرم وزاد في الاحياء ولا يبرئ الذمة باطنوا هذه النقصه انصار وقال
ابن الصلاح بانهم يقصده لا بفعله قال شيخنا المصنف لا يحل له بل لحاجة أولها ولا فرار فلا كراهة
(تنبيه) لان زكاة على صير في بدل للتجارة في اثناء الحول بما في يده من النقد غيره من جنسه أو غيره وكذا
لا زكاة على وارث مات مورثه عن عروض التجارة حتى يتصرف فيها بنيتها لا تخفى بستانف حولها (ولا
زكاة في حلي مباح ولو) اتخذ له رجل بلا قصد لبس أو غيره أو اتخذ (لجارية) أو عارة لامرأة (الا)
اذا اتخذ (بنية كنز) فتجب الزكاة فيه (فرع) يجوز للرجل تختم بخاتم فضة بل يسن في خنصر يمينه
أو يساره لا لتباعد وبسفي اليدين أفضل وصوب الاذرعى ما اقتضاه كلام ابن الرفعة من وجوب نقصه
عن مثقال لانه عن اتخاذ مثقالا وسبده حسن لكن ضعفه النووي فلا وجه لانه لا يضبط بمثقال بل
بما لا يحد بامرافا قال شيخنا عليه فله برة يعرف امثال اللابس ولا يجوز زكته خلافا لجمع حيث لم يعد
اسرافا وتخليته آلة حرب كسيف ورمح ووزن ومنطقة وهي ما يشبه الوسط وسكين الحرب دون سكين
المهنة والمقابلة بفضة بلا عرف لان في ذلك ارباها بالكفار لا يذهب لزيادة الاسراف والخيلة والتبر المبيع له
ضعفه ابن القطان وان حسنه الترمذي وتخليته مذهبنا قال شيخنا أي ما فيه قرآن ولو للتبرك كغلافه
بفضة وللمرأة تخليته بذهب اكراما فيم ما كتب به بالذهب حسن ولو من رجل لا تخليته كتاب غيره ولو
بفضة والتمويه حرام قطعاً مطلقاً ثم ان حصل منه شيء بالعرض على التاجر تمت استدامته والا فلا وان
أفضل بالبدن خلافا لجمع ويحل الذهب والفضة بلا عرف لامرأة وصبي اجماعا في نحو السوار والخلخال
والنعل والطوق وعلى الاصم في المنسوج مما يحل لمن التاج وان لم يقصده وقلاية قيمه اذ انما يبرهارة
قطعا وكذا منقوبة ولا تجب الزكاة فيها ما مع السرف فلا يحل شيء من ذلك كما لا يخفى وزن مجموع قدر ثبته
مائتا مثقال فتجب الزكاة فيه (و) تجب على من مر (في قوت) اختياري من حبوب (كبر) وشعير
(وارز) وذرة وحب وخن وباقلا ودقصة (و) في (عرو عنب) من ثمار (بلغ) قدر كل منهما (خمس)
أوسق) وهي بالكيل ثلثمائة صاع والاصع أربعة امداد والمدرطل وثلاث (منق) من ثمن وقشر لا يؤكل
معها لئلا يعلم ان الارز مما يدخر في قشره ولا يؤكل معه فتجب فيه ان بلغ عشرة أوسق (عشر) للزكاة

(قوله بوزن مكة) أي
للخير الصحيح المكمل
مكمل المدينة والوزن
وزن مكة (قوله ان لم
ينض) أي لم يسع
بالنقد الذي اشترى به
(قوله لا عكسه) أي
لان توى بمال القيمة
التجارة فلا يحل مال
تجارة وبنه قد حوله
بغيره بالنسبة بل لا بد من
البيع مثلا بقصد
التجارة (قوله عشر)
الحاصل أنه يجب الخمس
في الر كاز كلما أتى
والعشر فيما سبق بغير
مؤنة ونصف العشر فيما
يسبق بمؤنة وربع العشر
في الناض ولو من
معدن وفي الزكاة
التجارة ربه ووقته
وقت اخراج المقصود
وتصفيته في الر كاز
والمدن وبدن الصلاح
في المستتب والحول
في الناض والنعيم
والتجارة وأوله العبد
في زكاة الفطر أه
فاشروى

(ان سقى الامونة) كطر (والا) أي وان سقى بمؤنة لنضج (نصفه) أي نصف الشر وسبب التفرقة ثقل المؤنة في هذا وقتها في الاول سواء أزرع ذلك قصد أم نبت اتفاقا كما في المجموع كما كفاية الاتفاق وبه يعلم ضعف قول الشيخ ذكر باقي تحريره بتلاصقه بشرط لوجوبها ان يزعه ماله أو ثابته فلا زكاة فيما أزرع بنفسه أو زعه غيره بغير إذنه ولا يضم جنس الى آخره اكتمل النصاب بخلاف أنواع الجنس فتضم وزرعا العام بضممان ان وقع حصده ما في عام (فرع) لا تحجب الزكاة في مال بيت المال ولا في ربيع موقوف من ثمن أو أرض على جهة عامة كالفقراء والعلماء والمساكين ولم ينعين المالك وتجب في موقوف على معين واحد أو جماعة معينة كالأولاد يزدكره في المجموع وأقضى بعضهم في موقوف على امام المسجد أو المدرس بأنه يلزمه زكاته كالمعين قال شيخنا والأوجه خلافه لأن المقصود بذلك الجهة دون شخص معين (تنبيه) قال الجلال الباقيني في حاشية الروضة بعد المجموع ان غلة الأرض المملوكة أو الموقوفة على معين ان كان البذر من مال مالكها أو الموقوف عليه فجب عليه الزكاة فيما أخرجه الأرض فان كان البذر من مال العامل وحوزنا الخبارة فجب الزكاة على العامل ولا شيء على صاحب الأرض لان الحاصل له أجرة أرضه وحيث كان البذر من صاحب الأرض واعطى منه شيء للعامل لا شيء على العامل لانه أجرة عمله انتهت وتجب الزكاة لنبات الأرض المستأجرة مع أجره تعالى على الزارع ومؤنة المصايد والدواب على المالك (و) فجب على من مر الزكاة (في كل خمس ابل شاة) جذعة شأن لها سنة أو ثنية معزها سستان ويجزئ الذكر وان كانت ابله انا لا المربض ان كانت ابله صبا (الى خمس وعشرين) منها في عشر ستان وخمس عشر ثلاث وعشرين الى الخمس والعشرين أربع فاذ كانت الخمس والعشرون (فبنت مخاض) لها سنة هي واجبا الى ست وثلاثين سميت بذلك لان أمها أن لها أن تصبر من المخاض أي الحوامل (وفي ست وثلاثين) الى ست وأربعين (بنت لبون) سميت بذلك لان أمها أن لها أن تضع ثانيا وتصدق ابن (و) (في ست وأربعين) الى إحدى وستين (حققة) لها ثلاث سنين سميت بذلك لان المستحق أن تركب ويحمل عليم أو ان يطرقها الفحل (و) (في إحدى وستين جذعة) لها أربع سنين سميت بذلك لانها يجذع مقدم أسنانها أي يسقط (و) (في ست وستين بنت لبون و) (في إحدى وتسعين حققتان و) (في مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) الواجب (في كل أربعين بنت لبون و) (في كل خمسين حققة و) يجب (في ثلاثين بقرة) الى أربعين (تبسيع) له سنة تسمى بذلك لانه يتبع أمه (و) (في أربعين) الى ستين (مسنة) لها سستان سميت بذلك لتكامل أسنانها (و) (في ستين تبسيعان ثم في كل ثلاثين تبسيع وأربعين مسنة و) يجب (في أربعين غنما) الى مائة وأحدى وعشرين (شاة و) (في مائة وأحدى وعشرين) الى مائتين وواحدة (شاتان و) (في مائتين وواحدة) الى ثلاثمائة (ثلاث) من الشياه (و) (في أربع مائة أربع) منها (ثم في كل مائة شاة) جذعة شأن لها سنة أو ثنية معزها سستان وما بين النصابين يسمى وقفا ولا يؤخذ بخيار كحامل ومعهنة فلا كل ورني وهي جذعة العهد بالنتاج بأن يعطى لها من ولادتها نصف شهر الا برضا مالك (وتجب الفطرة) أي زكاة الفطر سميت بذلك لان وجوبها به فرضت كرمضان في ثاني سني الهجرة وقول ابن اللبان بعدم وجوبها غلط كما في الروضة قال وكسب زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجزئ نقص الصوم كما يجزئ السجود نقص الصلاة ويؤيده ما صح أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث (على حر) فلا تلزم على رقيق عن نفسه بل تلزم سيده عنه ولا عن زوجته بل ان كانت أمه فعلى سيدها والافعال كما يأتي ولا على مكاتب اصف ماله ومن لم يلزمه زكاة ماله ولا نفقة أقاربه ولا سقلا لم يلزم سيده عنه (نحروب) شمس (ليلة فطر) من رمضان أي بادرالك آخر جمادى من أول جزء من شوال فلا تجب بمناجذت بعد انقروب من ولد ونسكاح وملك فن وغنى واسلام ولا تسقط بما يحدث بعده من موت وعق وطلاق ومجنون ملك ووقت أدائها من وقت الوجوب الى غروب شمس يوم الفطر يلزم الحر المذكور ان يؤديها قبل غروب

(قوله ولا على مكاتب) أي بل هو من أهل الزكاة لكن لا يأخذ من زكاة سيده شيخنا (قوله وقت أدائها) احتريزه عن وقت جواز اخراجها وذلك من أول ليلة من رمضان

شمس (عن) أي عن كل مسلم (تلزمه نفقته) بزوجة أو ملك أو قرابة حين الغروب (ولور جمعية) أو حاملا باثنا ولوأمة فلزمه فطرتها ما كتفقهما ولا تجب عن زوجة بأثرة سقوط نفقتها عنه بل تجب عليها ان كانت غنية ولا عن حرة غنية غير بأثرة تحت معسر فلا تلزم عليه لانتفاء يساره ولا عليها التكامل تسليها نفسها ولا عن ولد مسير غني فجب من ماله فان أخرج الأب عنه من ماله جاز وجب ان نوى الرجوع وفطرة ولد الزنا على أمه ولا عن ولد كبير قادر على كسب ولا تجب الفطرة عن قن كافر ولا عن مرتد الا ان عاد للاسلام وتلزم على الزوج فطرة طهارة الزوجة ان كانت أمته أو أمته أو أخذها بها بالامانة مؤجرة ومن صحتها ولو باذنه على المعتمد وعلى السيد فطرة أمته المزوجة بعسر وعلى المرأة الغنية المزوجة له بد لا عليه ولو غنيا قال في البحر ولو غاب الزوج فلا لزوجة اقتراض نفقتها الضرورة لا فطرتها لانه المطالب وكذا بعض المحتاج وتجب الفطرة على من مر عن ذكر (ان فصل عن قوت عمون) له تلزمه مؤنته من نفسه وغيره (يوم عيد وليلته) وعن مابس ومسكن وخدام يحتاج اليه ما هو أو يمونه (وعن دين) على المعتمد خلافا للمجموع ولو مؤجلا وان رضى صاحبه بالناخير (ما يخرج فيه) أي الفطرة (وهي) أي زكاة الفطر (صاع) وهو أربعة أمداد والمدرط وثلاث وقدره جماعة بحفنة بكفين معتدلين عن كل واحد (من غالب قوت بلده) أي بلد المؤدى عنه فلا تجزئ من غير غالب قوته أو قوت مؤد أو بلده لتشوف النفوس لذلك ومن ثم وجب صرفها للفقراء ببلد مؤدى عنه فان لم يعرف كما بقي فيه آراء منها اخراجها حالاً ومن أمثالها لا تجب الا اذا دعا وفي قول لاشئ (فرع) لا تجزئ قيمة ولا معيب وموسر ومبلول أي الا ان جف وعاد اصله الادخار والاقتيات ولا اعتبار لاقتياتهم المبلول الا ان فقدوا وغيره فيجوز (وحرم تأخيرها عن يومه) أي العيد بلا عذر كغيبه مال أو مستحق ويجب القضاء فوراً بالصيانة ويجوز تعجيلها من أول رمضان ويسن ان لا يؤخرها عن صلاحه لئلا يبدل بغيره ذلك نعم يسن تأخيرها لانتظار نحو قريب أو جار مالم تقرب الشمس

(فصل في أداء الزكاة) (يجب أدائها) أي الزكاة وان كان عليه دين مستغرق حاله أو لا أدى فلا يمنع الدين وجوب الزكاة في الاظهر (قورا) ولو في مال صبي ومجنون الحاجة المستحقين اليها (بتمكن) من الاداء فان أخرتهم ضمن ان تاف به منه نعم ان أخر لا انتظار قريب أو جار أو أوصى لم يأثم ولكنه يضمن ان تاف كن أتاؤه أو قصر في دفعه متلف عنه كان وضعه في غير حرز به الحول وقيل لا يمكن ويحصل التمكن (بمحض ورمال) غائب سائر أو قارب عسر الوصول اليه فان لم يحضر لم يلزمه الاداء من محل آخر وان جوزنا نقل الزكاة (و) حضور (مسحوقها) أي الزكاة أو بعضهم فهو متمكن بالنسبة لحسته حتى لو تافت ضمنها مع فراغ من مهم ديني أو ديني ككل وحمام (وحلول دين) من نقد أو عرض تجارية (مع قدرة) على استيفائه بأن كان على ملي حاضر باذل أو جاحد عليه بينة أو عليه القاضي أو قدر هو على خلاصه فيجب اخراج الزكاة في الحال وان لم يقبضه لانه قادر على قبضه اما اذا عجز واستغناؤه بأعسار أو مغل أو غيبة أو جحود ولا يئس فكمه موصوب فلا يلزمه الاخراج الا ان قبضه وتجب الزكاة في موصوب وضال لكن لا يجب دفعه الا بعد تمكن به وده اليه (ولو أصدقها انصاب نقد) وان كان في الذمة أو سائمة معينة (زكته) وجوباً اذا تم حول من الاصدقاء وان لم يقبضه ولا وطئها لكان يشترط ان كان النقد في الذمة أم كان قبضه بكونه موسراً حاضراً (تنبيه) الاظهر ان الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة وفي قول قديم اختاره الرمي انها تتعلق بالذمة لا بالعين فعلى الاول ان المستحق للزكاة شريك بقدر الواجب وذلك لانه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام منه قهراً كما يقسم المال المشترك قهراً اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته ولم يفرقوا في الشركة بين المؤمنين والمؤمنين فلا يجوز له ان يدعي ملك جميعه بل انه يستحق قبضه ولو قال بعد حول ان أبرأتني من صداقتك فأنت طالق فأبرأته منه لم تطلق لان لم يبرأ من جميعه بل بما عدا قدر الزكاة فطره بها ان يعطيهما ثم يبرأ ويطلب البيع والرهن في قدر الزكاة فقط فان فعل أحدهما

(قوله الى غروب شمس) سياتي ان تأخير اخراجها الى ما بعد العيد بلا عذر مكرره (قوله فيجوز) عبارة سم على حج لو فقد السلام من الدنيا فهل يخرج من موجود أو ينتظر وجود السلام أو يخرج القيمة فيه نظر والثاني أقرب مر وتوقف فيه شيخنا وقال الأقرب الثالث أخذاً بما تقدم فيمالو فقد الواجب من اسنان الزكاة من انه يخرج القيمة ولا يكلف المصود عنه ولا الغرول مع الجبران اه ع ش (قاعدة) لا تؤخذ القيمة في الزكاة الا في أربعة مواضع أحدها زكاة التجارة والثاني الجبران والثالث اذا وجد في مائتين من الابل الحقائق وبنات لبون فاعتقد الساعي ان الاغبط الحقائق فاخذها ولم يقصر ولا دلس المالك وقسح الموقع وجبر التفاوت بالنقد الرابع اذا عجل الامام ولم يقع الموقع وأخذ القيمة فله صرفها بلا اذن جديد اه

بالنصاب أو بمقتضى هذا القول مع لاق قدر الزكاة كسائر الاموال المشتركة على الاظهر نتم بصح في قدرها في مال التجارة لا الهبة في قدرها فيه (فرع) تقدم الزكاة ونحوها من تركه مدون ضاقت عن وفاء ما عليه من حقوق الادنى وحقوق الله كالزكاة والحج والنذر والى كما اذا اجتمع على شيء لم يجز عاينه ولو اجتمعت قيم الحقوق الله فقط قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين فان بقي النصاب والابان تلف بهذا الوجوب والتمكين استوت مع غيرها في وزع علمها (وشرط له) اي اداء الزكاة بشرط ان احدهما (نية) بقلب لا نطق (كذلك الزكاة) مالي ولو بدون فرض اذ لا تكون الا فرضا (او صدقة مفروضة) او هذا الزكاة مالي المفروضة ولا يكفي هذا فرض مالي لصدقه بالكفاية والنذر ولا يجب تعيين المال المخرج عنه في النية ولو عين لم يقع عن غيره وان بان المدين تالف لانه لم ينو ذلك الغير ومن ثم لو توى ان كان تالفه من غيره فبان تالفه واقع عن غيره بخلاف ما لو قال هذا زكاة مالي الغائب ان كان باقيا او صدقة اعدم الجزم بقصد الفرض واذ قال فان كان تالفه فصدقة فبان تالفه واقع صدقة او باقيا وقع زكاة ولو كان عليه زكاة وشك في اخراجها فخرج شيئا ونوى ان كان على شيء من الزكاة فهذا عنه والافتراض فان بان عليه زكاة اجزاء منها والواقع له تطوعا كما افق به شيخنا ولا يجوز عن الزكاة قطعا اعطاء المال للمستحقين بلانية (لامقارنتها) اي النية (للدفع) فلا يشترط ذلك (بل تكفي) النية قبل الاداء ان وجدت (عند عزل) قدر الزكاة عن المال (او اعطاء وكيل) او امام والافضل لهما ان يتوبا ابضا عند التفرقة (او) وجدت (بعد احدهما) اي بعد عزل قدر الزكاة او التوكيل (وقبل التفرقة) لسراقتها باداء كل مستحق ولو قال لغيره تصدق بهذا نوى الزكاة قبل تصدقه بذلك اجزاء عن الزكاة ولو قال لا تخرق قبض ديني من فلان وهو لك زكاة لم يكف حتى ينوي هو تصدقه ثم ياذن له في اخذها واقضى بعضهم ان التوكيل المطلق في اخراجها يستلزم التوكيل في نيتها قال شيخنا وفيه نظر بل المتجه انه لا بد من نية المالك او تفويضه للوكيل وقال المتولي وغيره يتعين نية الوكيل اذا وقع القرض بماله بان قال له موكله اذ كذا من مالك لينصرف فله عنه وقوله له ذلك متضمن للاذن له في النية وقال الفقهاء لو قال لغيره اقضني خمسة وادها عن زكاتي ففعل صح قال شيخنا وهو مبني على رايه يجوز اتحاد القبض والقبض (وجاز لكل) من الشرهين (اخراج زكاة) المال (المشترك بغير اذن) الشرهين (الا) خراجها له الجرحاني واقربه غيره لاذن الشرع فيه وتكفي نية الدافع منهما نية الا تخزع الاوجه (و) جاز (توكيل كافر وصي في اعطائها المدين) اي ان عين المدفوع اليه لا مطلقا ولا تفويض النية اليه ما اعدم الاهلية وجاز توكيل غيره ما في الاعطاء والنسبة معا وتجب نية الولي في مال الصبي والمجنون فان صرف الولي الزكاة بلانية ضمنها التقديره ولو دفعه المولى للامام بلانية ولا اذن منه له فيم الم تجزئه بنية نية الامام عند اخذها قهرا من الممتنع وان لم ينو صاحب المال (و) جاز للمالك دون الولي (تجهيلا) اي الزكاة (قبل) تمام (حول) لاقبل تمام نصاب في غير التجارة (ولا) تجهيلا (لعمامين) في الاصح وله تجهيل الفطرة من اول رمضان اما في مال التجارة فيجزي التجهيل وان لم يملك نصابا وينوي عند التجهيل كهدية كافي المجهلة (وحرم تأخيرها) اي الزكاة بعد تمام الحول والتمكين (وضمن ان تلف بعد تمكن) بحضور المال والمستحق او تلفه بعد حوله ولو قبل التمكن كما مر بيانه (و) ثانيهما (اعطاؤها المستحقين) اي الزكاة يقضى من وجه من الاصناف الثمانية المذكورة في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم في الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل والفقير من ليس له مال ولا كسب لائق يقع موقعا من كفايته وموئده ولا يمنع الفقر مسكنه ونوبا به ولو التجهيل في بعض ايام السنة وكتب محتاجا وعنده الذي يحتاج اليه الخدمة وماله الغائب بمرحلتين او الحاضر وقد حيل بينه وبينه والدين المؤجل والكسب الذي لا يليق به واقضى بعضهم ان على المرأة الاثني في المحتاجة لتزني به عادة لا يمنع فقرها وصوبه شيخنا والمساكين من قدر على مال او كسب يقع موقعا من حاجته ولا يكفيه كن يحتاج امسرة

وعنده ثمانية ولا يكفيه الكفاية السابقة وان ملك اكثر من نصاب حتى ان للامام ان يأخذ نذركاته ويدفعها اليه فيه على كل منتهى ان تؤول تجارة رأس مال يكفيه ربحه غالبا او خرفة آلتها ومن لم يحسن حرفة ولا تجارة يعطى كفاية العمر القالب وصدق مدعي فقره مسكنه ويجز عن كسب ولو قويا جلد لا عين لا مدعي تلف مال عرف بلانية والامام كل كساع وهو من يبعثه الامام لاخذ الزكاة وقاسم وحاشر لا قاض والمؤلفة من أسلم ونيته ضعيفة أو له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره والرقاب المكاتبون كناية صحيحة فيعطي المكاتب اوسيد ياذن دينه ان يجز عن الوفاء وان كان كسوبا لا من زكاة سيدة لبقائه على ملكه والغارم من استدان اغبره مسكنه فيعطى له ان يجز عن وفاء الدين وان كان كسوبا باذا الكسب لا يدفع حاجته لوفائه ان حل الدين ثم ان لم يكن معه شيء اعطى المكل والافان كان بحيث لو قضى دينه مما معه تمكن ترك له مما معه ما يكفيه أي العمر القالب كما استظهره شيخنا واعطى ما يقضى به باقي دينه او لا صلاح ذات البين فيعطى ما استدان له لذلك ولو غنسا اما اذا لم يستدين بل اعطى ذلك من ماله فانه لا يعطاه ويعطى المستدين لمصلحة عامة كقري ضيف وذلك اسير وعارة نحو مسجد وان غني او للضمان فان كان الضامن والاصل معسرين اعطى الضامن وفاءه او الاصل مؤسرا دون الضامن اعطى ان ضمن بلا اذن او عكسه اعطى الاصل لا الضامن واذ اوفى من سهم الغارم لم يرجع على الاصل وان ضمن باذنه ولا يصرف من الزكاة شيء لكفن ميت او بناء مسجد وصدق مدعي كتابه او غرم باخبار عدل وصدق سب أو رتب دين او اشتها رحال بين الناس (فرع) من دفع زكاته لمدينه بشرط ان يرد ماله عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين به فان نوى بذلك لا بشرط جاز وصح وكذا ان وعده المدين بلا شرط فلا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال لغيره جعلت ما عليك زكاة لم يجز على الاوجه الا ان قبضه ثم رده اليه ولو قال اكل من طعمي عندك كذا ونوى به الزكاة ففعل فهل يجزى وجهان وظاهر كلام شيخنا ترجيح عدم الاجزاء وسبيل الله وهو القائم بالمجاهد متطوعا ولو غنيا ويعطى المجاهد النفقة والكسوة وله ماله ذهابا وباءا وعن آفة الحرب وابن السبيل وهو مسافر مجتاز ببلد الزكاة او منشئ سفر مباح منها ولو اقرضه او كان كسوبا بخلاف المسافر لمصلحة الا ان تاب والمسافر لتفسيره قصده صحيح كالمسافر ويعطى كفايته وكفاية من معه من ماله اي جميعه هاتفة وكسوة ذهابا وباءا بان لم يكن له بطريقه او مقصده ماله وصدق في دعوى السفر وكذا في دعوى الغزو والبايعين ويسترد منه ما اخذته ان لم يخرج ولا يعطى احد بوصفين نعم ان اخذ فقير بالقرم فاعطاه غيره اعطى بالفقر لانه لا نحتاج (تنبيه) ولو فرق المالك الزكاة سقط سهم العامل ثم ان انحصر المستحقون ووفى بهم المال لم يعميهم ولا لم يجب ولم يندب لكن يلزمه اعطاء ثلاثة من كل صنف وان لم يكونوا بالبلد وقت الوجوب ومن المتوطنين اولي ولو اعطى اثنين من كل صنف والثالث موجود لم يملكه من ماله ولو فقد بعض الثلاثة رد حصته على باقي صنفه ان احتاجه والا فله باقي الاصناف ويلزم التسوية بين الاصناف وان كانت حاجة بعضهم أشد دلا للتسوية بين اصناف الصنف بل تندب واختار جماعة من أغنى جواز صرف الفطرة الى ثلاثة مساكين أو غيرهم من المستحقين ولو كان كل صنف أو بعض الاصناف وقت الوجوب محصورا في ثلاثة فأقل استحقوها في الاولى وما ينقص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يصح حدوث غنى أو موت أحد منهم بل حقه باقي بحاله فيدفع نصيب الميت لوارثه وان كان هو المولى ولا يشاركهم قادم عليهم ولا غائب عنهم وقت الوجوب فان زادوا على ثلاثة لم يملكوا الا بالقسمة ولا يجوز للمالك نقل الزكاة عن بلد المال ولو الى مسافة قريبة ولا تجزى ولا دفع القيمة في غير مال التجارة ولا دفع عينه فيه ونقل عن عمرو ابن عباس وحديثه رضي الله عنهم جواز صرف الزكاة الى صنف واحد وبه قال ابو حنيفة ويجوز عنده نقل الزكاة مع الكراهة ودفع قيمتها وعين مال التجارة (ولو اعطاها) اي الزكاة ولو الفطرة (للكافر او من بهرق) ولو به ضا غير مكاتب (أو هاشمي أو مطاي) أو مولى لهما لم يقع عن الزكاة لان شرط الاخذ الاسلام وتعام

(قوله وعنده ثمانية) أي
أو يكتب كل يوم
ثمانية أو يكون مجموع
المال والكسب كذلك
ومثل الثمانية التسعة
والسبعة والستة والخمسة
(قوله كساع) أي وكاتب
يكتب ما اعطاه ارباب
الاموال (وقاسم) يقسمها
الى المستحقين
(وحاشر) يحجمهم
(لاقاض) ووال فلا
حق له ما في الزكاة بل
حقه ما في خمس الخمس
المرصد للصالح (قوله
والمؤلفة) جمع مؤلف
من التأليف وهو الجمع
(قوله المكاتبون كناية
صحيحة) أي لغير المالك
ولو كافر وهاشمي
ومطاي أما مكاتب
المزكي فلا يعطى من
زكاته لعود الفائدة
اليه مع كون المعطى
ملكه (قوله أو هاشمي
أو مطاي) أي أو هاشمية
أو مطلية كما هو المراد
من قولهم بنو هاشم
وبنو مطلب فامراد
بالثنين ما يشمل البنات
ففيه تعليل

الحرية وعدم كونه هاشميا ولا مطلبيا وان اقطع عنهم خمس الجنس فله ان هذه الصدقات اى الزكوات
 انما هي اوساخ الناس وانما لا تحل لمحمد ولا لآله قال شيخنا وكذا كل واجب كالنذر والكفارة
 بخلاف التطوع والهدية (او غني) وهو من له كفاية العمر الغالب على الاصح وقيل من له كفاية سنة
 او اكسب الحلال الاثني (او مكفى بنفقة قريب) من اصل او فرع او زوج بخلاف المكفى بنفقة
 متبرع (لم يجزئ) ذلك عن الزكاة ولا تنادي بذلك ان كان الدافع المالك وان ظن استحقاقهم ثم ان كان
 الدافع بظن الاستحقاق الامام يرى المالك ولا يضمن الامام بل يسترد المدفوع وما استرده صرفه للمستحقين
 امامان لم يكف بالنفقة الواجبة له من زوج او قريب فيه طلبة المنفق وغيره حتى بالفقر ويجوز للمكفى بها
 الاخذ بغير المسكنة والفقير ان وحده حتى من تلزمه نفقته ويندب للزوجة اعطاء زوجها من زكاتها
 حتى بالفقر والمسكنة وان نفقة علم اقال شيخنا والذي يظهر ان قريبه المومر لو امتنع من الانفاق عليه
 وعجز عنه بالحق كما اعطى حينئذ لتحقيق فقره او مسكنته الا ان (فائدة) افتى النووي في بالغ
 تارك الصلاة كسلا انه لا يقبضها له الاوليه اى كسبي ومجنون فلا تعطى له وان غاب وليه خذ لافلان زعمه
 بخلاف ما لو طرأ تركه له او تديره ولم يجز عليه فانه يقبضها ويجوز دفعه الفاسق الا ان علم انه يستعين
 بها على معصية فيحرم وان اجزا (تنبيه في قسمة الغنيمة) ما اخذناه من اهل جوب قهرافه وغنيمته والا
 فهو في يوم من الاول ما اخذناه من دراهم اختلاسا او مرقعة على الاصح خلافا للفرزاني وامامه حيث قال انه
 يختص بالاخذ بالخميس وادعى ابن الرفة الاجماع عليه ومن الثاني خربة وعشر تجارة وتركه مرتد
 ويبدأ في الغنيمة بالناسب لقاتل المسلم بالخميس وهو ملبوس القتل وسلاحه ومركوبه وكذا اسوار
 ومنطقة وخاتم وطوق وبالمؤن كاجرة حامل ثم يجمع ما قيم افار به اخصاسها ولو عارفا من حضر الواقعة
 وان لم يقاتل فما احدث اولى به من احدث لان لحقه بعد انقضائها ولو قبل جميع المال ولان ما في اثناء
 القتال قبل الخيابة على المذهب واربعه اخصاس الفى للفرصدين للجهاد وخمسها لخميس سهم للمصالح كسند
 نغرو وعجارة حصن ومجدد وارزاق القضاة والمشتغلين بعلمهم الشرع وانما ولو مبتدئين وحفاظ القرآن
 والائمة والمؤذنين ويعطى هؤلاء مع الفنى مارا الامام ويجب تقديم الامم عما ذكرناهم الاول ولو منع
 هؤلاء حقوقهم من بيت المال واعطى احدثهم منه شيئا جازله الاخذ ما لم يزعم كفايته على المعتمد وسهم
 للهاشمي والمطايي للذ كرمهم مثل حظ الانبياء ولو اغنياء وسهم للفقراء البتاع وسهم للمسكين وسهم لابن
 السبيل الفقير ويجب تعميم الاصناف الاربعه بالاعطاء حاضرهم وغائبهم عن المحل نعم يجوز التغاوت بين
 اصناف الاصناف غير ذوي القرى لابين الاصناف ولو قل المصالح بحيث لو علم لم يسد سد اخص به الاحوج
 ولا يعم للضرورة ولو فقد بعضهم وزعمه على الباقيين ويجوز عند الائمة الثلاثة صرف جميع خمس الفى
 الى المصالح ولا يصح شرط الامام من اخذ شيئا فهو له في قول يصح وعليه الائمة الثلاثة وعند ابي حنيفة
 ومالك يجوز للامام ان يفضل بعضا (فرع) لو حصل لاحد من الغنائم شيء ما غنمو قبل الخميس
 والقسمة الشرعية لا يجوز له التصرف فيه لانه مشترك بينهم وبين اهل الجنس والشريك لا يجوز له
 التصرف في المشترك بغير اذن شريكه (ويسن صدقة تطوع) لا تبة من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا
 ولا احاديث الكثيرة الشهيرة وقد تجب كان يجزى مضطرا ومعه ما يطعمه فاضلا عنه ويكره بردي
 وليس منه الصدق بالفلوس والثوب الخلق ونحوهما بل ينبغي ان لا يأتى من الصدق بالقليل
 والصدق بالماء افضل حيث كثر الاحتياج اليه والا فالطعام ولو تعارض الصدقة حال والوقف فان
 كان الوقت وقت حاجة وشدة فالاول اولى والا فالثاني لا كثره جدواه قاله ابن عبد السلام وتبعه الزركشي
 وأطلق ابن الرفة ترجيح الاول لانه قطع حظه من المتصدق به حالا وينبغي للراغب في الخير ان لا ينجى
 (كل يوم) من الايام من الصدقة (باعتبار) وان قل (واعطاؤها) افضل منه جهرا اما
 الزكاة فاعطاؤها افضل اجماعا (و) اعطاؤها (برمضان) اى فيه لاسيما في عشره الاواخر افضل

(قوله وان اقطع عنهم خمس الجنس) ونقل عن
 خمس الجنس) ونقل عن
 الاصطخرى القول
 يجوز ان صرف الزكاة لهم
 عند دفعهم من خمس
 الخمس اخذنا من قوله
 في الحديث ان لكم في
 خمس الجنس ما يكفيكم
 او غنيكم اى بل يغنيكم
 فانه يؤخذ منه ان محل
 عدم اعطائهم من الزكاة
 عند اخذهم حقهم من
 خمس الجنس يمكن
 الجهر وطردهوا القول
 بالقرم ولا بأس بتقليد
 الاصطخرى في قوله
 الا لا احتياجهم

ويتأ كذا ايضا في سائر الازمنة والامكنة الفاضلة كعشر ذي الحجة والعديد والجمعة وكسكة والمدينة
 (و) اعطاؤها (لقريب) لا تلزمه نفقته اولى الاقرب فالاقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير
 المحرم والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة افضل (و) صرفها بعد
 الاقرب الى (جار افضل) منه غيره فعلم ان اقرب البعيد الدار في البلد افضل من الجار الاجنبي
 (لا) يسبب التصديق (بما يحتاجه) بل يحرم بما يحتاج اليه لنفقة ومثله من تلزمه نفقته يومه وليامته او لوفاء
 دينه ولو له زوجا ولاوان لم يطالب منه ما لم يغلب على ظنه حصوله من جهة أخرى ظاهرة لان الواجب لا يجوز
 تركه لسنة وحديث حرمت الصدقة بشئ لم يملكه المتصدق عليه على ما افتى به شيخنا المحقق ابن زياد
 رحمه الله تعالى لكن الذي حرم به شيخنا في شرح المنهاج انه عاكه وامان بالصدقة حرام محيط للاجرا كالادى
 (فائدة) قال في المجموع بكرة الاخذ من بيده حلال وحرام كاسلطان الجائر ويختلف الكراهة
 بقلة الشبهة وكثرة ما لا يحرم الا ان يتقن ان هذا من الحرام وقول الفرزاني يحرم الاخذ من اكثر ما له حرام
 وكذا ما علمته شاذ

(باب الصوم)

هو لغة الامساك وشرعا امساك عن مفطر بشرطه الا تبة وفرض في شعبان في السنة الثانية من
 الهجرة وهو من خصائصنا من الملة لوم من الدين بالضرورة (يجب صوم) شهر (رمضان) اجماعا
 بكامل شعبان ثلاثين يوما او ثلثه واحد ولو لم يستوراه لاله بعد الغروب اذا شهد بها عند القاضي
 ولومع اطباق غيب باقظ شهد افي رايته لاله لاله ولا يكفي قوله شهد ان غدا من رمضان
 ولا يقبل على شهادته الاشهادة عدلين وبشروط رؤية هلال رمضان عند القاضي بشهادة عدلين
 يديه كما مر ومع قوله ثبت عندى يجب الصوم على جميع اهل البلد المرئى فيه وكذا الثبوت عند
 القاضي انما هو المتواتر برؤية ولو لم يكن كفايا لافادته العلم الضرورى وظن دخوله بالامارة الظاهرة التي
 لا تخالف عادة كروية القناديل المعلقة بالمتأثر وبازم الفاسق والعبء والاثني العمل برؤية نفسه وكذا
 من اعتقد صدق نحو فاسق ومزاق في اخباره برؤية نفسه او بثبوتها في بلد متقدم طبعه سواء اول رمضان
 وآخره على الاصح والمعتد ان له بل عليه اعتماد العلامات بدخول شوال اذا حصل له اعتقاد حازم
 بصدقه كما افتى به شيخنا بالانذار ويحجر كجمع محققين واذا صاموا ولو برؤية عدل افطروا بعد ثلاثين
 وان لم يبروا والهلال ولم يكن غيبا كمال الدعة بحجة شرعية ولو صام بقول من يثق به ثم لم يبروا للهلال بعد ثلاثين
 لم يجز له الفطر ولو رجع الشاهد بعد شروعه في الصوم لم يجز له الفطر واذا ثبت رؤيته ببلد لم
 حكمه البلد الاقرب دون البعيد وبثبت البعد باختلاف المطالع على الاصح والمراد باختلافها ان
 يتباعد المحلان بحيث لو روى في أحدهما لم يرقى الا خرغا لما قاله في الانوار وقال التاج التبريزي واقره
 غيره لا يمكن اختلافها في أقل من اربعة وعشرين فرسخا ونحو السبكي وتبعه غيره على انه يلزم من الرؤية
 في البلد بالشرقي رؤيته في البلد الغربي من غير عكس اذا ليل يدخل في البلاد الشرقية قبل وقصبة
 كلامهم انه متى روى في شرقي لم يرقى في غربي بالنسبة اليه العمل بتلك الرؤية وان اختلفت المطالع
 وانما يجب صوم رمضان (على) كل مكاف اى بالغ عاقل (مطابق له) اى للصوم حسنا وشرعا فلا يجب
 على صبي ومجنون ولا على من لا يطيقه ككبر أو مرض لا يرجى برؤه ويلزمه ذلك كل يوم ولا على حائض
 ونفساء لانها لا تطيقه شرعا (وفرصة) اى الصوم (تية) بالقلب ولا يشترط التلفظ بها بل ينسب
 ولا يجزئ عنها التسحر وان قصد به التقوى على الصوم ولا الامتناع من تناول مفطر خوفا الفجر ما لم
 يحظر به الصوم بالصدقات التي يجب التعرض لها في التبة (لكل يوم) فلو نوى اول ليلة رمضان
 صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الاول قال شيخنا لكان ينبغي ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسي التبة فيه
 عند مالك كما نسي له اول اليوم الذي نسي فيه لاصح في عشره الاواخر افضل

(باب الصوم)
 هذا هو الركن الرابع
 من أركان الاسلام (قوله
 لغة الامساك) اى
 ومنه قوله تعالى حكاية
 عن مريم انى نذرت
 للرحمن صوما اى
 امسا كاي سكوتاعن
 الكلام (قوله الا تبة)
 منها كون المسك
 مسلما مبرزا للمؤمن نحو
 حبس في جميعه ومن
 الاغناء والسكر في بعضه
 فضلا عن كاه والاصل
 في وجوبه قبل الاجماع
 مع ما ياتي آية كذب
 عليكم الصيام والايام
 المعدودات ايام شهر
 رمضان وجمعها جمع
 قلة لم ونها (قوله
 وفرصة) عبارة مر
 وشرطه والمراد على
 كل ما لا بد منه

(قوله تبييت) فلول
 بيت النبوة لم يقع عن
 الواجب بالاختلاف
 وهل يقع في الاوجان
 أو جهه ماعده ولو
 من جاهل لكن هذا
 في رمضان وأما في
 واجب غير رمضان
 فأوجه الوجهين فيما لو
 نوى غير رمضان كصوم
 قضاياه أو نذر ونوى
 قبل الزوال إنقاده
 نقلا ان كان جاهلا (قوله
 ويقطع) ذكرنا ان
 من المفطرات أربعة
 أشياء وقد عقد غيره
 لهذا البحث ترجمة
 كما صاحب المنهاج حيث
 قال فصل شروط الصوم
 الخ (قوله واستقاءه)
 أي من عالم عام مختار
 للخبر الصحيح من ذرعه
 التي فليس عليه قضاء
 ومن استقاء فاقض
 وذره بالجملة عليه أما
 ناس وجاهل عذر لقرب
 اسلامه أو بعده عن
 عالمي ذلك فلا يفطران
 بذلك وكذا كل مفطر
 الاخصوس الاكراه
 في الزنا فيه طرية

والا كان متلبا بمباداة في اعتقاده (وشروط لفرضه) أي الصوم ولو نذر أو كفارة أو صوم
 استقاء أمر به الامام (تبييت) أي ايقاع النية قبل أي قيام بين غروب الشمس وطلوع الفجر
 ولو في صوم المعز قال شيخنا ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح لان الأصل عدم وقوعها
 لئلا إذا الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن بخلاف ما لو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا لان الأصل
 عدم طلوعه للأصل المذكور أيضا انتهى ولا يبطئها نحو كل وجاع بعدها وقبل الفجر نعم لو قطعها
 قبله احتاج لتجديدها قطعا (وتبيين) لغوى في الفرض كرمضان أو نذر أو كفارة بان نوى كل ليلة أنه
 صائم غدا عن رمضان أو لنذر أو كفارة وان لم يبين سببها فلونوى الصوم عن فرضه أو فرض وقته
 لم يكف نعم من عليه قضاء رمضان أو نذر أو كفارة من جهات مختلفة لم يشترط التبيين لاتحاد الجنس
 واحترز باشتراط التبييت في الفرض عن النفل فتصح فيه ولو وثقا النية قبل الزوال للخبر الصحيح
 وبالتبيين فيه النفل أيضا فيصح ولو وثقا بنية مطابقة كما اعتمد غير واحد نعم بحث في المجموع اشتراط
 التبيين في الزاوية كعرفه ومما هو لا يحصل غير هاهنا وان نوى بل مقتضى القياس كما قال
 الاستوى ان نية حاصلة كالتوخي الظاهر ومنته أوسنة الظاهر وسنة النية الجزئية
 نويت صوم رمضان ولو بدون الفرض على المعتمد كما صح في المجموع تعالى لا أكثر من لان صوم
 رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا ومقتضى كلام الرخصة والمنهاج وجوبه أو بلاغ كما قال الشيخان
 لان لفظ الفدا شتر في كلامهم في تبيين التبيين وهو في الحقيقة ليس من حيث التبيين فلا يجب
 التعرض له بخصوصه بل يكفي دخوله في صوم الشهر انتهى لصول التبيين حيث لا يكون قضية
 كلام شيخنا كالمسجد وجوبه (واكتفاء) أي النية (نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان)
 بالجر لا ضافته لما بعده (هذه السنة لله تعالى) الصلة النية حيث اتفقا وبحث الاذرعى انه لو كان
 عليه من الاداء كقضاء رمضان قبله لزمه التعرض للاداء أو تعيين السنة (ويطرح عامد) لئلا
 للصوم وان كثر منه نحو جاع واكل (عالم) لاجال بان ما تعاطاه مفطر لقرب اسلامه أو نشئه
 بادية بعده عن يعرف ذلك (مختار) لا مكره لم يحصل منه قصد ولا فكر ولا تلذذ (بجماع) وان لم ينزل
 (واستقاء) ولو بيده أو بيد حابته أو بلسانها بقض لسه بلا حائل (لاب) قبله (ضم) لامرأة (بجائل)
 أي ممة وان تكررت بابه أو كان الحائل رقيقا فلو ضم امرأة أو قبلها بالاملاسة بدين بل بجائل بين ما
 فأنزل لم يفطر لانقاء المباشرة كالاحتلام والآنزال ينظر وفكر ولو بلسان محرما أو شبه امرأة فأنزل لم يفطر
 لعدم النقض به ولا يفطر بخروج منى خلافا للكبيرة (واستقاء) أي استدعاء في وان لم يبد منه شيء
 لجوفه بان تقيما مكسا أو عاد غير اختياره فهو مفطر رايه اما اذا غلب ولم يبد منه أو من ريقه المتحس به
 شيء الى جوفه بعد وصوله لحد الظاهر أو عاد غير اختياره فلا يفطر به لا غير الصحيح بذلك (لا يقطع نخامة) من
 الباطن أو الدماغ الى الظاهر فلا يفطر به ان افطه التكرار والحاجة اليه اما لو ابتلعها مع القدرة على لفظها
 بعد وصوله لحد الظاهر وهو يخرج الحاء المهملة ففطر قطعا ولو دخلت ذبابة جوفه أفطر باخراجها مطلقا
 وجازله ان ضربه بقاؤه مع القضاء كما أفتى به شيخنا (و) يفطر (بندخول عين) وان قلت الى ما يسمى (جوا) أي
 أي جوف من مركب اذن واحليل وهو يخرج بول واين وان لم تجاوز الحشفة أو الحلة ووصول اصبع
 المستقيمة الى وراء ما يظهر من فرجها عند جلوسها على قدميهام ففطر وكذا وصول بعض الاغلة الى المسربة
 كذا أطلقه القاضي وقيد بالسبكي بما اذا وصل شيء منها الى الحبل المجوف منها بخلاف أولها المنطبق فانه
 لا يسمى جوا والحق به أول الاسم الذي يظهر عند تحريكه بل أولى قال ولده وقول القاضي الاحتياط
 ان يتغوط بالليل مراده ان ايقاعه فيه خير منه في النهار لئلا يصل شيء الى جوفه مسببه لانه يؤمر
 بتأخير به الى الليل لان أحد الايؤمن بمضرة في ريقه ولو خرجت مقعدة فسور لم يفطر به وهاو كذا ان
 أعادها باصبعه لا يفطراره اليه ومنه يؤخذ كما قال شيخنا انه لو اضطر لدخول الاصبع معها الى الباطن لم

يفطر والا فطر بوصول الاصبع اليه وخرج بالعين الاثر كوصول الطعام بالذوق الى حلقه وخرج من مرأى
 العامد العالم المختار الثاني للصوم والجاهل المذنب يخرج اصال شيء الى الباطن وبسكونه مفطرا
 والمكره فلا يفطر كل منه م بدخول عين جوفه وان كثر أكله ولو نوى ان أكله ناسيا مفطرا ككل جاهلا
 بوجوب الامساك أفطر ولو تعدد فتح في الماء قد دخل جوفه أو وضع فيه فسيقه أفطر أو وضع فيه شيئا
 عهد أو ابتاه ناسيا فلا يفطر بوصول شيء الى باطن قصبة أنف حتى يجاوز منتهى الخيشوم وهو اقصى
 الانف و (لا) يفطر (بريق طاهر صرف) أي خالص ابتاه (من معدنه) وهو جميع الفم ولو لم يدهجه على
 الاصح وان كان بخوصصة كي اما لو ابتلع ريقا جتمع بلا فقل فلا يضطر قطا أو خرج بالطاهر المتخمس بخودم
 لثته فيفطر بابتلاعه وان صفي ولم يبق فيه أثر مطلقا لانه لا يحرم ابتلاعه لتنجسه صار بمنزلة عين أجنبية قال
 شيخنا ويظهر الفم وعن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكن الاحتراز عنه وقال بعضهم متى ابتله ألبس في به مع
 علمه به وليس له عنه بد قصومه صحيح وبالصرف المختلط بظاهر آخر فيفطر من ابتلع ريقا متغيرا بمزجته نحو
 تبن وان تدرأزالتها أو يصيبخ خيط فقله فمه وعن معدنه ما اذا خرج من الفم لاعلى لسانه ولو الى ظاهر
 الشفة ثم رده بلسانه وابتاه أو بل خيطا أو سوا كبريقه أو بقاء فرده الى فيه وعليه رطوبة تنفصل
 وابتاهه فيفطر بخلاف ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل اقلته أو لعصره أو لحفاه فانه لا يضطر كما كثر ما
 المضغمة وان أمكن مجملها من التخرج عنه فلا يكف تشييف الفم عنه (فرع) لو بقي طعام بين أسنانه
 فجري به ريقه بطريقه لا يقصد لم يفطران عجز عن تمييزه ومجه وان ترك التحال ليلامع علمه بقائه ويحرم بان
 ريقه به نارا لانه أغما يخاطب به ما ان قدر علمه ما حال الصوم لكن يتأكد التحال بعد التضرع أما اذا لم
 يفطر أو ابتاه قصد فانه مفطر جزا وقول بعضهم يجب غسل الفم عما كل لبلا والا أفطر رده شيخنا (ولا
 يفطر بسبق ما جوف مقتسل عن) نحو (جنابة) كحبض ونفاس اذا كان الاغتسال (بلا انغماس) في
 الماء فلو غسل اذنيه في الجنابة فسبق الماء من احدهما لجوفه لم يفطر وان أمكنه ما لم يرأسه أو الغسل
 قبل الفجر كما اذا سبق الماء الى الداخل للماء في غسل الفم المتخمس لو جوبه بخلاف ما اذا اغتسل
 منغمسا فسبق الماء الى باطن الاذن أو الانف فانه يفطر ولو في الغسل الواجب لكرامة الانغماس كسبق
 ماء المضغمة بالماء الى الجوف مع تذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعيته بخلافه بالماء وخرج
 بقولي من نحو جنابة الغسل المسنون وغسل التبريد فيفطر بسبق ماء به ولو بلا انغماس (فروع) يجوز
 للمساك الا فطر بخبر عدل بالغرب وكذا سمع اذنه ويحرم للشاك الاكل آخر النهار حتى يجتهد ويظن
 انقضاءه ومع ذلك الا حوط الصبر لليقين ويجوز الاكل اذا ظن بقاء الليل باجتهاد أو اخبار وكذا الوشك لان
 الاصل بقاء الليل لكن يكره ولو أخبر عدل بطلوع الفجر اعتداه وكذا فاسق ظن صدقه ولو اكل باجتهاد
 أولا أو خرافيا ان أكل نهارا بطل صومه اذا عبره بالظن اليقين خطؤه فان لم يبين شيء صح ووطع الفجر
 وفيه طعام فافطره قبل ان ينزل منه شيء لجوفه مع صومه وكذا لو كان مجامعا عند ابتداء طلوع الفجر
 ففرغ في الحال أي عقب طلوعه فلا يفطر وان أنزل لان التزع ترك للجماع فان لم ينزع حالاً لم ينقض الصوم
 وعليه القضاء والكفارة (ويباح فطر) في صوم واجب (بمرض مضر) ضرر يبيح التيمم كأن خشي
 من الصوم بقاءه (وفي سفر قصر) دون قصر وسفر معصية وصوم المسافر بلا ضرر واجب من الفطر
 (ونحو ذلك) بالصوم من عطش أو جوع وان كان محججا مقيما وأفتى الاذرعى بانه يلزم الحسدان أي
 ونحوهم تبييت النية كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا (يجب قضاء) ما فات ولو بعد زمن
 الصوم الواجب ك(رمضان) ونذر وكفارة بمرض أو سفر أو ترك نية أو مجبض أو نفاس لا يجنون ومكر لم
 يتعد به وفي المجموع ان قضاء يوم الشك على الفور لو جوب امساكه ونظر فيه جميع بان تارك النية يلزمه
 الامساك مع ان قضاءه على التراخي قطعا (و) يجب امساك عن مفطر (فيه) أي رمضان فقط دون
 نحو نذر وقضاءه ان أفطر (غير عذر) من مرض أو سفر (أو بطل) كن اكل طائبا بقاء الليل أو نسي تبييت

(قوله تبسل) ورق
 نبات يقطيني يحمر
 الشفة ويشد الاسنان
 (قوله فلفظه) أي
 رماه (قوله بطه بره)
 أي بحيث أثر ذلك
 البطء ضرر راسي يمين
 أما تأخر لحظة أو ساعة
 أو يوما أو يومين فيفطر
 في ذلك المرض ان كان
 مما يتألم به تألما لا يحتمل
 جازا اعتباره والا فلا
 فتدبر فاني لم أقف
 لاحد على هذا
 التفصيل بل عبادتهم
 عامة وان مطلق بطه
 البره مبيح لخره

النية أو أظن يوم الثلث ويات من رمضان لحكمة الوقت وليس الممساك في صوم شرعي انك يثبت عليه
 فيأثم بجماع ولا كفارة ونذامساك امر يض شقي ومساقر قدم أثناء النهار فطر واحد خاض ظهرت انشاء
 (و) يجب (على من أفسده) أي صوم رمضان (بجماع) ان يتركه لاجل الصوم لا باسقاءه أو كل (كفارة)
 متكررة بتكرار الافساد وان لم يكره من السابق (مع) أي مع قضاء ذلك الصوم والكفارة عتق رقبة
 مؤمنة فصوم شهرين مع التسامح ان يحضر عنه فاطعام سبعين مسكينا أو فقيرا ان عجز عن الصوم له رم أو
 مرض بنية كفارة ويحيط لكل واحد من غالب القوت ولا يجوز صرف الكفارة لمن تلزمه مؤنة
 (و) يجب (على من أفطر) في رمضان (له ذر لا يبري زواله) ككبر ومرض لا يبري برؤه (مد) ان كل يوم منه
 ان كان هو سراحينئذ (بلاقضاء) وان قدر عليه بعد لانه غير محتاط بالصوم فانه في حقه واجبة
 ابتداء لا يلد لا ويجب المذموم القضاء على حامل ومرض أفطر بالخوف على الولد (و) يجب (على مؤخر
 قضاءه) لشي من رمضان حتى دخل رمضان آخر (بلا عذر) في التأخير بان خلا عن السفر والمرض قدر
 ما عليه (مد ان كل سنة) فيتم كبر بتكرار السنين على المذموم وخرج بقولي لا عذر ما اذا كان التأخير بعذر
 كان استمراره أو مرضه أو رضاعها الى قابل فلا شيء عليه ما بقي العذر وان استمر سنين ومتى أخر قضاء
 رمضان مع تمكنه حتى دخل آخره فأتى من تركته لكل يوم مدان مد الفوات ومد للتأخير ان لم يصم
 عنه قريبه أو أذوته والأوجب مد واحد للتأخير والجد يدع مد جواز الصوم عنه مطلقا بل يخرج من
 تركته لكل يوم مد طعام وكذا الصوم النذر والكفارة وذهب النروي كجمع محققين الى تصحيح القديم القائل
 بأنه لا يمين الاطعام فيمن مات بل يجوز لا لو ان يصوم عنه ثم ان خلف تركته وجب أحدهما والاندب
 ومصرف الأمداد فقير ومسكين وله صرف أمداد واحد (فائدة) من مات وعليه صلاة فلاقضاء ولا
 فدية وفي قول كجمع مجتهدين انما اتقضى عنه نذر البخاري وغيره ومن ثم اختاره جمع من أئمتنا وفعل به
 السبكي عن بعض أقاربه ونقل ابن برهان عن القديم انه يلزم الولي ان خلف تركته ان يصلي عنه كالصوم وفي
 وجه عليه كثير من أصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مددا وقال المحب الطبري يصلي لليت كل عبادة تفعل
 عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح المختار اؤلفه مذهب أهل السنة ان الإنسان ان يحمل ثواب عمله وصلاته
 غيره ويصلي (ومن) لصائم رمضان وغيره (تسهر) وتأخير ما لم يقع في شك كونه على غير فيه ويحصل
 (ولو بجرعة ماء) ويدخل وقته بنصف الليل وحكمته التقوى أو بحالته أهل الكتاب وجهان وسن تطيب
 وقت تسهر (و) سن (تسهر) فطر) اذا تبين الغروب ويعرف في العمران والبخاري التي بها جبال بزوال
 الشمامع من أعالي الجبال وقدمه على الصلاة ان لم يحش من نهيله فوات الجماعة أو كعبه
 الاحرام (و) كونه (تسهر) لا مربه والا كل ان يكون ثلاث (ف) ان لم يجده فمضى على حسوات (ماء) ولو من
 زمزم فلو تمارض التحيل على الماء والتأخير على التمر قدم الاول فيما لم يظفره شيخنا وقال ايضا يظهر في
 تمرقوبت شبهته وماء خفت شبهته ان الماء افضل قال الشيخان لا شيء افضل بهد التمر غير الماء فقول
 الرويا في الحلوا افضل من الماء ضعيف كقول الاذري الزبيب اخو التمر وانما ذكره ليقهره غالبا بالمدينة
 ويسن ان يقول عقب الفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت وزيد من افطر بالماء ذهب الظما وابانت
 العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى (و) سن (غسل عن نحو جناية قبل فجر) لئلا يصل الماء الى باطن
 نحو اذنه أو دبره قال شيخنا وقته بنية ان وصوله لذلك فطر وليس عموم مراد كما هو ظاهر اخذنا من
 ان سبق ماء نحو المضمضة المشرع أو غسل اقم المتخس لا يفطر اذنه فليحمل هذا على مباقة منهي عنها
 (و) سن (كف) نفس عن طعام فيه شبهة (وشهوة) مباحة من مسوع ومبهر وموس طيب وشهوة ولو
 نه ارضت كراهة من الطبيب للصائم ورد الطبيب فاجتناب المس أولى لان كراهته تؤدي الى نقصان العبادة
 قال في الحلية الاولى للصائم ترك الاكتمال ويكره سواك بعد زوال وقبل غروب وان نام أو اكل كرها
 ناسيا وقال جمع لم يكره بل يسن ان تغير القم بخوف نوم ومما يتأكد للصائم كف اللسان عن كل محرم ككذب

(قوله مع تمكنه) قيد
 انما من فاته شيء من
 رمضان فأتى قبل
 تمكنه من قضاؤه فلا
 اثم ولا فدية كن مرض
 شهر رمضان كله
 مات ثاني شوال أو
 استمر رمضان فلا
 فدية ولا اثم ومثل
 الأرض الخيض والنقاس
 والسفر المباح كما في ج
 (قوله ولو بجرعة) ففي
 تصحيح ابن حبان تسهر
 ولو بجرعة ماء (قوله
 ككذب

وغيبة ومشاقة لانه محبط للاجر كما صرحوا به ودلت عليه الاخبار الصحيحة ونص عليه الشافعي والاصحاب
 وأقره في مجموع وبه يرد بحث الاذري حمله وعابه ما من معيته وقال بعضهم بطل أصل صومه
 وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة في المصوب ولو شقه أحد فاقبل ولو في نفل اني صائم مرتين أو ثلاثا
 في نفسه تذكير الحساو باسائه حيث لم يظفر بانفان اقتصر على أحدهما قالوا في باسائه (و) سن
 مع التأكد (برمضان) وعشره الاخير أكد (اكثار صدقة) وتوسعة على عيال واحسان على الاقارب
 والجيران للتسارع وان يفطر الصائمين أي يشبههم ان قدر والافلى نحو شربة (و) اكثار (تلاوة) للقرآن
 في غير نحو الحش ولو نحو طريق وأفضل الاوقات للقراءة من النهار بعد العصر ومن الليل في السهر فبين
 المشاءين وقراءة الليل أولى وينبغي ان يكون شأن القاري المتدبر قال أبو الليث في البستان ينبغي
 للقاري ان يحتم القرآن في السنة مرتين ان لم يقدر على الزيادة وقال أبو حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة
 مرتين فقد أدى حقه وقال أحمد بكثرة تأخير ختمه أكثر من أربعين يوما لا عذر له في تأخير ابن عمر
 (و) اكثار عبادة (اعتكاف) للاتباع (سيما) بشديد الباء وقد يخفف والافصح حرمانه بها وتقديم
 لاعلمها وما زائدة وهي دالة على ان ما ذهبا أولى بالحكم بما قبلها (عشر آخره) فبما كدله اكثار الثلاثة
 المذكورة للاتباع ويسن ان يكثف مكثا الى صلاة العبد وان يعتكف قبل دخول المشروية كما
 اكثار العبادات المذكورة فيه رجاء مصادفة ليلة القدر أي الحكيم والفضل أو الشرف والعمل فيه اخبر من
 العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وهي مضمرة عندنا في فارجاها أو تارة وأرجى أو تارة عند الشافعي
 ليلة الحادي أو الثالث والشرين واختار النروي وغيره انة قاله ساوي أفضل ايامي السنة وصح من قام ليلة
 القدر ايماننا أي تصديقنا بما نحقق وطاعة واحسانا بأي طلب الرضا لله تعالى وثوابه غفر له ما تقدم من ذنبه
 وفي رواية وما تأخر وروى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضي شهر رمضان فقد
 أخذ من ليلة القدر في محض وأقر وروى أيضا من شهد العشاء الأخيرة في جماعة من رمضان فقد أدرك
 ليلة القدر وثمن زعم أنها ليلة النصف من شعبان (تمة) يسن اعتكاف كل وقت وهو ثابت فوق
 قدر طمأنينة الصلاة ولو مترددا في مسجد أو رحبته التي لم يبق حذوها أو غيرها مسجد بنية اعتكاف
 ولو خرج ولو لئلا من لم يقدر الاعتكاف المندوب أو المندوب عدة لا عزم عود جدد الله وجوبا ان اراده
 وكذا اذا عاد به دنا خروج لغير نحو خلا من قبله بها كيوم فلو خرج غاز ما عود لم يجب تجديد النية ولا يضرب
 الخروج في اعتكاف نوى تنبيه كان نوى اعتكاف اسبوع أو شهر متتابع وخرج انقضاء حاجته ولو لا شدتها
 وغسل جنابة وازالة نجس وان أمكنهما في المسجد لانه أصون لمروءته ولحرمة المسجد وأكل طعام لانه يستحي
 منه في المسجد وله الوضوء بعد ذلك الحاجة تنبهه لانه لا يخرج له قصد الا لا غسل مسنون ولا يضرب بعد موضعه
 الا ان يكون لذلك موضع أقرب منه أو يغش اليد فيضرب ما لم يكن الأقرب غير لائق به ولا يكاف المشي على
 غير مهيئته وله صلاة على جنازة ان لم يتظفر ويخرج جواز في اعتكاف متتابع لما استثناه من غرض دنوي
 كقضاء أمير أو أخرى كوضوء وغسل مسنون وعبادة مريض وتزوية مصاب وزيارة قادم من سفر ويطلب
 بجماع وان استثناه أو كان في طريق قضاء الحاجة وانزال مني عياشرة بشهوة كقبلة ولا يعتكف الخروج
 من التطوع نحو عبادة مريض وهل هو افضل أو تركه أو سواه وجوه والأوجه كما بحث الملقيني ان الخروج
 عبادة نحو رجم ورجاء وصديق افضل واختار ابن الصلاح التبرك لانه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف ولم
 يخرج لذلك (مهمة) قال في الانوار بطل ثواب الاعتكاف بشتم أو غيبة أو أكل حرام
 (فصل في صوم التطوع) وله من الفضائل والمثوبة ما لا يحصى الا الله تعالى ومن ثم اضافته تعالى اليه
 دون غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا اجزي به وفي الصحيحين من صام يوما
 في سبيل الله باع الله وجهه عن النار سبعين خريفا (يسن) متأكدا (صوم يوم عرفة) لانه يحتاج لانه يكفر
 الستة التي هو فيها والتي بعدد ما كافي خبره لم وهو تاسع ذي الحجة والا حوط صوم الثامن مع عرفة

وغيبة ومشاقة) وغيبة
 هذا ما يتعلق باللسان
 وينبغي له أيضا كف
 القلب أي عن الحقد
 والحسد والكبر وقطع
 الرحم ولو قال كف عن
 محرم لكان أولى لشموله
 حيثما ذكر (قوله
 واعتكاف) عطفه
 على العبادة من عطف
 الخاص على العام اذ
 العبادة اسم لكل
 ما يتعمده (قوله بشديد
 الباء) أي مفتوحة مع
 كسر السين قبلها (قوله
 أو غيبة) هي ذكر
 المحرم بما يكره ولو بما
 فيه واستثنى من كونها
 معصية مسائل جهت
 في قوله
 الفدح ايس بغيبة في سنة
 متظلم ومعرف وعخذ
 واظهر فساومستفت
 ومن
 طلب الاعانة في ازالة
 منكر
 (قوله ومن ثم) أي من
 حيث ان له من الفضائل
 الخ (قوله خريفا) أي عاما

(قوله وعاشوراء) بالمد
فيه وفيما به من ذنوب
الصرف لاف التائب
المعدودة وصومه أفضل
من صوم تاسوعاء اه
شرفاوى (قوله هو)
أى يوم الشك الخفيف
باحكام من بين باقى
أيام شعبان (قوله ولم
يثبت) أى اقتصد من
يشهد أو شهد بالهلال
من لم تقبل شهادته
كعبه أو مبيد أو فسقة
أو قساة وظن صدقهم
أو عدل ولم يكتف به
وأنما لم يصح صومه عن
رمضان لأنه لم يثبت
كونه منه نعم من اعتقد
صدق من قال أنه رآه
من ذكر يجب عليه
الصوم كما تقدم عن
البغوى في طائفة أول
الباب

والكفر الصائر الذى لا يتعلق بحق الاذى اذا الكبار لا يكفر بها الا الذنوب العظيمة وحقوق الاذى
متوقفة على رضاه فان لم تكن له صفة فائز يذوق حسنة وانما كد صوم الشمانية قبله للخبر الصحيح فيها
المقتضى لافضلية عشره على عشر رمضان الاخير (و) يوم (عاشوراء) وهو عاشوراء المحرم لأنه يكفر السنة
المباضية كفى مسلم (وتاسوعاء) وهو تاسعة من شهر رمضان لم يثبت له ثواب ولا صوم التاسع فثبت قبله
والحكمه بخلافه اليهود ومن ثم من لم يصمه صوم الحادى عشر بل وان صامه بخبر فيه وفى الام لا بأس
أن يفردوه وأما أحاديث الاحتال والغسل والتطيب فى يوم عاشوراء فمن وضع الكذايين (و) صوم (سنة)
أيام (من شوال) لما فى الخبر الصحيح ان صومه مع صوم رمضان كصيام الدهر واتصالهما يوم العيد أفضل
مبادرة للمباداة (وأيام) الليالي (البيض) وهى الثالث عشر وثالثه لعمدة الامر بصومها الا ان صوم الثلاثة
كصوم الشهر اذا حسنة بعشر أمثالها ومن ثم تحمى السنة بثلاثة غير الكفها أفضل ويبدل على الوجه
ثالث عشر ذى الحجة بسادس عشره وقال الجلال الملقبى لابل يسقط ويمن صوم أيام السود وهى الثامن
والعشرون وتاليها (و) صوم (الاثنين والخميس) لأخبار الحسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يهجر صومهما
وقال تعرض فيهما الأعمال فأحب أن يمرض على وأناصائم والمراد عرضها على الله تعالى وأما رفع
الملائكة لهما فانه مرة بالليل ومرة بالنهار ورفعها فى شعبان محمول على رفع أعمال الامم فجعله وصوم الاثنين
أفضل من صوم الخميس لخصوصيات ذكرها فيه وعد الخليلي اعتياد صومهما مكرها شاذ (فرع) هـ أفى
جميع متأخرون بحصول ثواب عرفه وما به وقوع صوم فرض قيم اخلافا للجموع وتبعه الاسنوى فقال
ان نواه ما لم يحصل له شئ من محال شيئا كشيء الذى يتجه ان القصد وجود صوم قيم فافهمى كالتحبة
فان نوى التطوع ايضا حصل ولا لا سقط عنه الطلب (فرع) هـ أفضل الشهر للصوم بعد رمضان الا شهر
الحرم وأفضلها المحرم ثم رجب ثم الحجة ثم القعدة ثم شهر شعبان وصوم تسع ذى الحجة أفضل من صوم عشر
الحرم الذين يتدب صومهما (فائدة) هـ من تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعه مما لا نكث تطوع
ومن تلبس بقضاء واجب حرم قطعه ولو لم يمسحوا ويحرم على الزوجة أن تصوم تطوعا أو قضاء من سعاوز وجها
حاضر الا باذنه أو علم رضاه (تتمة) هـ يحرم الصوم فى أيام التشريق والعيد وكذا يوم الشك لغير ورد
وهو يوم ثلاثى شعبان وقد شاع الخبر بين الناس بروية الهلال ولم يثبت وكذا بعد نصف شعبان ما لم يصله
بما قبله أو لم يوافق عادته أو لم يكن عن نذر أو قضاء ولو عن نقل
(باب الحج) هـ

هو بفتح أوله وكسر لونه القصد أو كثرته الى من يعظم وشرا قاصدا للكعبة للنسك الا فى وهو من الشرائع
القعدة وروى ان آدم عليه السلام حج أربعين سنة من الهند ماشيا وان جبريل قال له ان الملائكة كانوا
يطوفون قبلك هذا البيت سبعه آلاف سنة قال ابن اسحق لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم عليه الصلاة
والسلام الا حج والذي صرح به غيره انه ما من نبي الا حج خلافا لمن استثنى هوذا وصا لهما الصلاة أفضل منه
خلافا للقاضى وفرض فى السنة السادسة على الأصح وحج صلى الله عليه وسلم لم قبل النبوة وبعد ها وقبل
الهميرة حجها لا يدري عددها وبعد ها حج الدواع لا غير وورد من حج هذا البيت خرج من ذنوبه كيوم
ولدته أمه قال شيخنا فى حاشية الايضاح قوله كيوم ولدته أمه يشمل التبعات وورد التبرع به فى
رواية وأقضى به بعض مشايخنا لكن ظاهر كلامه بخلافه والاول أوفق بنظر اهل السنة والثانى أوفق
بالقواعد ثم رأيت بعض المحققين نقل الاجماع عليه وبه يندفع الافتاء المذكورة كما بالظواهر
(والعمرة) وهى لغة زياره مكان عامر وشرا قاصدا للكعبة للنسك الا فى (يجبان) أى الحج والعمرة ولا
يقضى عنها الحج وان أشقل عليها وخبر مثل صلى الله عليه وسلم عن العمرة واجبة هى قال لاضيف اتفاقا
وان صححه الترمذى (على) كل مسلم (مكلف) أى عاقل بالغ (حر) فلا يجبان على صبي ومجنون ولا على
رقبي فنسك غير المكاف ومن فيه رقى يقع نفلا لا فرضا (مستطيع) الحج بحج الزادها بابا وبابا وأجرة

خبر أى يحجر يأمن معه والاحد له أو ثمة ان كان بينه وبين مكة مرحلتان أو دونهما وضعت من الماشى
مع نفقة من يجب عليه نفقة وكسوته الى الرجوع ويشترط أيضا لوجوب أمن الطريق على النفس
والمال ولو من رضى وان قل ما يأخذنه وغلبة السلامة لا كعب الجحرفان غلب الهلاك لهيجان الامواج
فى بعض الاحوال أو استويا لم يجب بل يحرم الركوب فيه له ولا غيره بشرط لوجوب على المرأة مع ما ذكر
أن يخرج معها بحرم أو زوج أو نسوة ثقات ولو اماء وذلك لعمدة سفرها وحدها وان قصر أو كانت فى
قافلة عظيمة ولها بل وجوب أن يخرج مع امرأة ثقة لاداء فرض الاسلام وأيس لها الخروج التطوع ولو مع
نسوة كثيرة وان قصر السفر أو كانت شوها وقد صرحوا بأنه يحرم على المكبة التطوع بالعمرة من
التمتع مع النساء خلافا لمن نازع فيه (مرة) واحدة فى العمر (تبرأ) لا على الفوز نعم انما يجوز التأخير
بشرط العزم على الفعل فى المستقبل وان لا يتضايق عليه بنذر أو قضاء أو خوف مضى أو تلف مال بقرينة
ولضعيفة وقبل يجب على القادر أن لا يترك الحج فى كل خمس سنين تديرفيه (فرع) هـ يجب اناية عن ميت
عليه نسك من تركه كما تقضى منه دينه فلو لم تكن له تركه من لوارثه أن يفعله عنه فلو فعله أجنبي جاز ولو
بلاذن وعن آفاقى معصوب عاجز عن النسك بنفسه لعمدة مائة أو مرض لا يرجى برؤه بأجرة مثل فضلت
عاجيا محتاجا المعصوب يوم الاستنجار وعاجدا مؤثمة نفسه وعياله بده ولا يصح أن يحج عن معصوب بغير
إذنه اذ الحج يفقر للنسك والمعصوب أهل لها ولاذن (أركانه) أى الحج سنة أحدها (احرام) به أى بنية
دخول فيه بغير اغما الأعمال بالنيات ولا يجب تالفا بها وتالية بل يستأن فيقول بقلبه واسنانه نويت الحج
واحرمت به لله تعالى لينك اللهم لينك الى آخره (و) ثانيها (وقوف بعرفة) أى حضوره بأى جزء منها
ولو لحظة وان كان نائما أو مارا لغيره لذي الحج عرفة وليس منها مسجد ابراهيم عليه السلام ولا غرة
والأفضل للذ كرهى موقفة صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات المعروفة ومبيت عرفة قبل لان
آدم وحواء تعارفا بها وقبل غير ذلك ووقته (بين زوال) للشمس يوم عرفة وهو تاسع ذى الحجة (و) بين
طلوع (جفر) يوم (نحر) رسن له الجمع بين الليل والنهار والاراقى دم تمتع ندبا (و) ثالثها (طواف افاضة)
وبدخل وقته بانتصاف ليلة النحر وهو أفضل الاركان حتى من الوقوف خلافا للزركشى (و) رابعها (سعى)
بين الصفا والمروة (سبعا) بقيناه بعد طواف قدوم المالم يقف بعرفة أو بعد طواف افاضة فلو اقتصر على
مادون السبع لم يجز ثم ولو شك فى عددها قبل فراغه أخذ بالاقل لأنه المتيقن ومن سعى بعد طواف القدوم
لم يندب له إعادة السعى بعد طواف افاضة بل يكره ويجب أن يسعد أقيه فى المرة الاولى بالصفا والمروة
بالمروة لا لتساع فان بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها الى الصفا وذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها
الى مرة أخرى ويسن للذ كران يرقى على الصفا والمروة قدر قامه وأن يسعى أول السعى وآخره ويعتدو
الذ كرى فى الوسط ومحلها معروف (و) خامسها (إزالة شعر) من الرأس بحلق أو تقصير لتوقف التحلل
عليه وأقل ما يجزئ ثلاث شعرات فتعصم صلى الله عليه وسلم لم يمان الأفضل خلافا لمن أخذ منه وجوب
التعصم وتقصير المرأة أولى من حلقها ثم يدخل مكة بدمرى جرة العقبة والحاقى ويطوف للركن فبسعى
ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم كما هو الأفضل والحلق والطواف والسعى لا آخر لوقتها بركه تأخيرها
عن يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم عن خروجه من مكة (و) سادسها (ترتيب) بين
معظم أركانه بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق والطواف على السعى
ان لم يسع بعد طواف القدوم ودليله الاتباع (ولا تحجر) أى الاركان (بدم) وسبأى ما يحجر بالدم (وغير
وقوف) من الاركان الستة (أركان العمرة) اشمول الادلة لها وظاهر ان الحلق يجب تأخيرها عن سبها
فالترتيب فيها فى جميع الاركان (تنبيه) هـ يؤدى بان بثلاثة أوجه افراد بان يحج ثم يعتمر ويقع بان يعتمر ثم
يحج وقران بان يحرم بهما معا وأفضلها افراد ان اعتمر عامه ثم تمتع وعلى كل من التمتع والقارن دم ان لم
يكن من حاضرى المسجد الحرام وهم من دون مرحلتين (وشروط الطواف) ستة أحدها (طهر) عن

(قوله وان قل ما يأخذنه)
أى ما لم يمكن من تساع
فيه لشدة قلته (قوله مرة
واحدة) منه يؤخذ الله
لوحج مثلا ثم ارتدتم
عاد لا سلام لم يجب
عليه عادة ما أتى به قبل
ردته وهو كذلك خلافا
للحنفية (قوله وعن
آفاقى معصوب)
المعصوب بمشاهدة
من العصب وهو القطع
كأنه قطع عن كمال
الحركة وبصاذه ملة
كأنه قطع عصبه (قوله
يؤدى بان) أى الحج
والعمرة (قوله طهر عن

حدث وحيث (و) ثانيها (ستر) بمرور قادر فلور الا فيه جددوني على طوافه وان تعد ذلك وطال الفصل (و) ثالثها (نيتة) أي الطواف (ان استقل) بان لم يشمله نيتك كسائر العبادات والا فهي سنة (و) رابعها (بدوة بالحجر الاسود محاذياله) في مروره (بدنه) أي بجميع شقة الايسر وصفة المحاذاة ان يقف بجانبه من جهة اليمين بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم يسوي ثم يسوي ثم يسوي ثم يسوي حتى يجاوزه غيبته فينتقل ويجعل يساره للبيت ولا يجوز استقبال البيت الا في هذا (و) خامسها (جعل البيت عن يساره) مارا تلقاه وجهه فيجب كونه خارجا بكل بدنه حتى يسره عن شاذر وانه وحجره لا يتابع فان خالف شيئا من ذلك لم يصح طوافه واذا استقبل الطائف نحو دعاء فليحترز عن ان يمر منه اذ في جزء قبل عودته الى جعل البيت عن يساره ويلزم من قبل الحجر ان يقف قدميه في محلهما حتى يعتدل قائما فان راسه حال التقبيل في جزء من البيت (و) سادسها (كونه سبعا) يقينا ولو في الوقت المذكور فان ترك منها شيئا وان قل لم يجزئه (وسن) ان يفتح الطائف (باسلام الحجر) الاسود بدنه (و) ان يستلمه في كل طرفه وفي الاوتار كدوان يقبله ويضع وجهه عليه (و) يستلم (الركن) اليماني ويقبل يده بعد استلامه (و) ان (يرمل ذكر في) الطوافات (الثلاث الاول من طواف بدنه سبي) بأمرع مشبه بمقار باخطاه وان عشي في الاربعه الاخيره على حذته لا يتابع ولترك الرمل في الثلاث الاول لا يقضيه في البقية ويسن ان يقرب الذك من البيت ما لم يؤذ او يتاذر بوجه فلو تعارض القرب منه والرمل قدم لان ما يتعاقب بنفس العباده اولي من المتعاقب مكانها وان يضطرب في طواف رمل فيه وكذا في السبي وهو جعل وسط رداءه تحت منكبها الا عن طريقه على الايسر لا يتابع وان يصلي بدنه ركعتين خلف المقام في الحجر (فرع) يسن ان يبدأ كل من الذكر والانثى بالطواف عند دخول المسجد لا يتابع رواه الشيخان الا ان يجد الامام في مكتوبة او يخاف فوت فرض او راتيه مؤكدة فيبدأ بها بالطواف (وواجباته) أي الحج خمسة وهي ما يجب بتركه الفدية (احرام من ميقات) فمقات الحج لمن مكه هي وهو الحج والعمرة للتوجه من المدينة وذوالحليفة المسماة بثري على ومن الشام ومصر والمغرب بحجة ومن تهامة اليمن يلم ومن نجد الدين والحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق وميقات العمرة لمن بالحرم الحلال وافضل له الجمرات فالتنبيه فالتنبيه وميقات من لا ميقات له في طريقه محاذاة الميقات الواردان حاذاه في بر او بحر والا فحلتان من مكة فيحرم الجاني في الحرم من جهة اليمن من الشعب الحرم الذي يحاذي يلم ولا يجوز له تأخير احرامه الى الوصول الى جدة خلافا لما أفتى به شيخنا من جواز تأخير ابره اليه او عمل بان مسافقه الى مكة كسافة يلم اليها ولو احرم من دون الميقات لزمه دم ولولاه بالوجه الامام بعد اليه قبل نيتة بنسك ولو طواف قدوم وانم غيره ما (ومبيت مزدلفة) ولو ساعه من نصف نان من ليلة النحر (و) مبيت (عني) معظم ليالي ايام التشريق نعم ان نفر قبل غروب شمس اليوم الثاني جاز وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها وانما يجب المبيت في ليالي الغير الرعاء وادل السقاية (وطواف الوداع) لغير حائض ومكي ان لم يفارق مكة بعد حجه (ورمي) الى جمره القبة بعد ان تصاف ليلة النحر فغوا الى الجمرات الثلاث بعد زوال كل يوم من ايام التشريق سبعة ايام مع ترتيب بين الجمرات (بحجر) أي بما يسمى به ولوعيقا ولوراء ولوترك رمي يوم تداركه في باقي ايام التشريق والالزيمه دم بترك ثلاث رميات فأكثر (وتحجر) أي الواجبات بدم ونسي هذه ايضا (وسننه) أي الحج (غسل) فقيم (لاحرام ودخول مكة) ولوحلا لا يذو طوى (ووقوف) بعرفة عشيتها وعزذلفه ورمي ايام التشريق (وتطيب) في البدن والثوب ولو بماله حرم (قبيله) أي الاحرام وبعد الفيل ولا يضر استداعته بعد الاحرام ولا انتقاله بعرق (وتلبية) وهي لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والبركة لك والملك لا شريك لك ومعنى لبيك انما تعظيم على طاعتك ويسن الاكثار منها والاملاء على النبي صلى الله عليه وسلم لم يوسأل الجنة والاسنة تعافه من النار بعد تكرير التلبية ثلاثا ونسهر التلبية الى رمي جمره القبة لكن لا تسن في طواف

القدوم والذي بعده لور وذاذ كارت خاصة فيم حا (وطواف قدوم) لانه تحية البيت وانما يسن لما ساج أو قارن دخل مكة قبل الوقوف ولا يقف بالحجر ولا بالناس ولا بالاناء خير نعم يقف بالوقوف بعرفة (ومبيت عني ليلة عرفة ووقوف بجميع) المسمى الا بالمشعر الحرام وهو جبل في آخر مزدلفة فيزدكرون في وقوفهم ويدعون الى الاسفار من بقايا القبله لا يتابع (واذكار) وادعية مخصوصة بأوقات وأماكن معينة وقد استوعبها الجلال السيوطي في وظائف اليوم واليلة فليطلبه (فائدة) يسن منا كذا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولولغير حاج ومعمرا لا حاديت وردت في فضائلها وشرب ماء زمزم مستحب ولولغيرهما ووردانه افضل المياه حتى من التكوثر (فصل في محرمات الاحرام) (يحرم باحرام) على رجل وانثى (وطه) لا تبه فلا رفث أي لا ترفثوا والرفث مفسر بالوطء ويفسد به الحج والعمرة (وقبله) ومباشرة بشهوة (واستمناء) بيد بخلاف الانزال ينظر أو فكر (ونكاح) نكاحه مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (وتطيب) في بدن أو ثوب بما يسمى طبيبا كالمسك وغيره وكافور رحي أو ميت وورد وما له ولو بشد نحو مسك تطرف ثوبه أو يحمله في حبه ولو خفي رائحته الطيب كالسكادى والفاغية وهي ثمر الحناء فان كان بحيث لو أصابه الماء فاحت حرم والا فلا (ودهن) بفتح أوله (شعر) رأس أو لحيه بدنه ولو غير مطيب كزيت ومن (وازالته) أي الشد ولو واحدة من رأسه أو لحيته أو بدنه نعم ان احتاج الى حلق شعر يكثره قل أو جراحة فلا حرمه وعليه الفدية فلو نبت شعر بعينه أو غطاها فزال ذلك فلا حرمه ولا فدية (وقلم) الظفر ولو بعضه من يد أو رجل نعم له قطع ما انكسر من ظفره ان تأذى به ولو اذنى تأذى (ويحرم من رجل) لامرأة (دهن رأس بما عدا سائرا) عرفان من محبب أو غيره كقانسوة وخرقة اماما لا بد سائرا كخيط رقيق وتوسد نحو عمامة ووضع يده لم يقصد بها الاستر فلا يحرم بخلاف ما اذا قصده على نزاع فيه وكجمل نحو زنبيل لم يقصد به ذلك أيضا واستغلال بمحمل وان مس رأسه (ولبسه) أي الرجل (محيطا) بخياطة كقميص وقباء أو نسج أو عقد في سائر بدنه (الاعذر) فلا يحرم على الرجل ستر رأسه كبر وبرد ويظهر ضبطه هنا بما لا يطبق الصبر عليه وان لم يبع التيمم فيحل مع الفدية قياسا على وجوبها في الحلق مع العذر ولا بس محيط ان لم يجد غيره ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استتارة بخلاف الهبة اعظم المنة فيحل ستر العورة بالمحيط بالفدية ولا بدنه في باقي بدنه لحاجة نحو حو وبرد مع فدية ويحسب الارتداء والاتفاف بالقميص والقباء وعقد الازار وشدهيط عليه ليثبت ولا وضع طرق القباء على رقبته وان لم يدخل يده (و) يحرم (ستر امرأة لرجل بهض وجهه) بما بعد سائرا (وفدية) ارتكاب واحد من (ما يحرم) بالاحرام غير الجماع (ذبح شاة) محزنة في الاضحية وهي جذعة ضان أو ثنية معز (أو تصدق بثلاثة أصبع استة) من مساكين الحرم الشاملين للفقراء لكل واحد نصف صاع (أو صوم ثلاثة) ايام فتركب المحرم بخير في الفدية بين الثلاثة المذكورة (فرع) لو فعل شيئا من المحرمات ناسيا أو جاهلا بنحو وجبت الفدية ان كان اتلافه كملق شعر وقلم ظفر وقتل صيد ولا تحجب ان كان قتلها كلبس وتطيب والواجب في ازالة ثلاث شعرات أو اظفار ولا يتأخر اذ زمان ومكان عرفا فدية كاله في وفي واحدة مد طعام وفي اثنين مدان (ودم ترك ما مور) كاحرام من الميقات ومبيت بمزدلفة ومعنى رمي الاحجار وطواف الوداع كعدم التمتع والقران (ذبح) أي ذبح شاة تجزئ اضحية في الحرم (ذ) الواجب على العاجز عن الذبح فيه ولولغية ماله وان وجد من يقرضه أو وجد به أكثر من ثمن المثل (صوم) ايام (ثلاثة) فورا بعد احرام (وقبل) يوم (نحر) ولو مسافر فلا يجوز تأخير شيء منها عنه لانها نصير قضاء ولا تقضى على الاحرام بالحج لا تبه (و) يلزمه أيضا صوم (سبعة نواطة) أي اذا رجع الى أهله ويسن نواطها كالثلاثة قال تعالى فن لم يجد فاصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم (ويجب على مفسد نسل) من حج وعمره (بوطه بدنة) نصفه الاضحية وان كان النسل نفلا ولا بدنة المرادة الواحد من الابل ذكر انا أو انثى فان عجز عن البدنة فبقرة فان عجز عنها فبشاة ثم يقوم البدنة

حدث وحيث (و) ثانيها (ستر) بمرور قادر فلور الا فيه جددوني على طوافه وان تعد ذلك وطال الفصل (و) ثالثها (نيتة) أي الطواف (ان استقل) بان لم يشمله نيتك كسائر العبادات والا فهي سنة (و) رابعها (بدوة بالحجر الاسود محاذياله) في مروره (بدنه) أي بجميع شقة الايسر وصفة المحاذاة ان يقف بجانبه من جهة اليمين بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم يسوي ثم يسوي ثم يسوي ثم يسوي حتى يجاوزه غيبته فينتقل ويجعل يساره للبيت ولا يجوز استقبال البيت الا في هذا (و) خامسها (جعل البيت عن يساره) مارا تلقاه وجهه فيجب كونه خارجا بكل بدنه حتى يسره عن شاذر وانه وحجره لا يتابع فان خالف شيئا من ذلك لم يصح طوافه واذا استقبل الطائف نحو دعاء فليحترز عن ان يمر منه اذ في جزء قبل عودته الى جعل البيت عن يساره ويلزم من قبل الحجر ان يقف قدميه في محلهما حتى يعتدل قائما فان راسه حال التقبيل في جزء من البيت (و) سادسها (كونه سبعا) يقينا ولو في الوقت المذكور فان ترك منها شيئا وان قل لم يجزئه (وسن) ان يفتح الطائف (باسلام الحجر) الاسود بدنه (و) ان يستلمه في كل طرفه وفي الاوتار كدوان يقبله ويضع وجهه عليه (و) يستلم (الركن) اليماني ويقبل يده بعد استلامه (و) ان (يرمل ذكر في) الطوافات (الثلاث الاول من طواف بدنه سبي) بأمرع مشبه بمقار باخطاه وان عشي في الاربعه الاخيره على حذته لا يتابع ولترك الرمل في الثلاث الاول لا يقضيه في البقية ويسن ان يقرب الذك من البيت ما لم يؤذ او يتاذر بوجه فلو تعارض القرب منه والرمل قدم لان ما يتعاقب بنفس العباده اولي من المتعاقب مكانها وان يضطرب في طواف رمل فيه وكذا في السبي وهو جعل وسط رداءه تحت منكبها الا عن طريقه على الايسر لا يتابع وان يصلي بدنه ركعتين خلف المقام في الحجر (فرع) يسن ان يبدأ كل من الذكر والانثى بالطواف عند دخول المسجد لا يتابع رواه الشيخان الا ان يجد الامام في مكتوبة او يخاف فوت فرض او راتيه مؤكدة فيبدأ بها بالطواف (وواجباته) أي الحج خمسة وهي ما يجب بتركه الفدية (احرام من ميقات) فمقات الحج لمن مكه هي وهو الحج والعمرة للتوجه من المدينة وذوالحليفة المسماة بثري على ومن الشام ومصر والمغرب بحجة ومن تهامة اليمن يلم ومن نجد الدين والحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق وميقات العمرة لمن بالحرم الحلال وافضل له الجمرات فالتنبيه فالتنبيه وميقات من لا ميقات له في طريقه محاذاة الميقات الواردان حاذاه في بر او بحر والا فحلتان من مكة فيحرم الجاني في الحرم من جهة اليمن من الشعب الحرم الذي يحاذي يلم ولا يجوز له تأخير احرامه الى الوصول الى جدة خلافا لما أفتى به شيخنا من جواز تأخير ابره اليه او عمل بان مسافقه الى مكة كسافة يلم اليها ولو احرم من دون الميقات لزمه دم ولولاه بالوجه الامام بعد اليه قبل نيتة بنسك ولو طواف قدوم وانم غيره ما (ومبيت مزدلفة) ولو ساعه من نصف نان من ليلة النحر (و) مبيت (عني) معظم ليالي ايام التشريق نعم ان نفر قبل غروب شمس اليوم الثاني جاز وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها وانما يجب المبيت في ليالي الغير الرعاء وادل السقاية (وطواف الوداع) لغير حائض ومكي ان لم يفارق مكة بعد حجه (ورمي) الى جمره القبة بعد ان تصاف ليلة النحر فغوا الى الجمرات الثلاث بعد زوال كل يوم من ايام التشريق سبعة ايام مع ترتيب بين الجمرات (بحجر) أي بما يسمى به ولوعيقا ولوراء ولوترك رمي يوم تداركه في باقي ايام التشريق والالزيمه دم بترك ثلاث رميات فأكثر (وتحجر) أي الواجبات بدم ونسي هذه ايضا (وسننه) أي الحج (غسل) فقيم (لاحرام ودخول مكة) ولوحلا لا يذو طوى (ووقوف) بعرفة عشيتها وعزذلفه ورمي ايام التشريق (وتطيب) في البدن والثوب ولو بماله حرم (قبيله) أي الاحرام وبعد الفيل ولا يضر استداعته بعد الاحرام ولا انتقاله بعرق (وتلبية) وهي لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والبركة لك والملك لا شريك لك ومعنى لبيك انما تعظيم على طاعتك ويسن الاكثار منها والاملاء على النبي صلى الله عليه وسلم لم يوسأل الجنة والاسنة تعافه من النار بعد تكرير التلبية ثلاثا ونسهر التلبية الى رمي جمره القبة لكن لا تسن في طواف

(قوله محيطا) بالمهمله سواء اخطأ بجميع بدنه أو بعض منه كخبر بطة للحيه سواء كان شاففا كزجاج أم لا (قوله غير الجماع) أي اما الجماع فحكمه سيأتي وظاهره ان الجماع مطلقا يخالف في الحكم لما هنا وليس كذلك بل حكم الجماع الذي بين التحليلين حكم ما هنا (قوله ولا تحجب) أي الفدية (قوله ان كان) أي الشيء المفعول من المحرمات

ويتصدق بقية طعامها ثم يصوم عن كل مد يوماً ولا يجب شيء على المرأة بل تأثم وعلم من قولى بفسد نسك
 أنه يطل بوطء ومع ذلك يجب مضي في فاسده (وقضاء فوراً) وإن كان نسكه نقلاً لأنه وإن كان وقته موصفاً
 نصيبه عليه بالشرع فيه والنفل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضاً واجب الاتمام كالفرض بخلاف
 غيره من النفل (تتمه) يسن لقاصده مكة والحاج آكد أن يهدي شيئاً من النعم يسوقه من بلده والافيشترية
 من الطريق ثم من مكة ثم من عرفه ثم من مدي وكونه مدياً حسناً لا يجب إلا بالنذر (مهمات) يسن
 مما كذا الحرقادر تضيعة بذي جع ضار له سنة أو سنة سنة ولو قبل تمامها أو تبي من أو قبلها ما سئل أن أو
 إن له خمس سنين بنية أضحى عند ذبح أو تعين وهي أفضل من الصدقة ووقتها من ارتفاع شمس نحر إلى
 آخر أيام التشريق ويجزئ سبع بقر أو أبل عن واحد ولا يجزئ بحفاة ومقطوعة بعض ذنب أو أذن أو عين
 وإن قل وذات عرج وعور ومرض بين ولا يضرب حتى يذبح أو يخرقها أو المعتقد عدم أجزاء التضحية بالمال
 خلافاً لما سمعته ابن الرفعة ولو نذر التضحية بمكة أو صغيرة أو قال جعلتها تضحية فانه يلزم ذبحها ولا تجزئ
 أضحية وإن اختص ذبحها بوقت التضحية وجرت مجراها في الصرف ويحرم الأكل من أضحية أو هدي
 وجبا يذره ويجب التصديق ولو على فقير واحد بشيء أو ولو يسيراً من المنطوق بها أو الأفضل التصديق بكاه
 الألقام تبركاً بأكلها وإن تكون من الكبد وإن لا يأكل فوق ثلاث والتصدق بجمعها أو له أطعم أغنياء
 لا عليهم ويسن أن يذبح الرجل بنفسه وأن يشهد هاهنا وكل به وكره لمريد هاتزاله فحوشه مرفى عشر ذي
 الحجة وأيام التشريق حتى يضي ويشتد لمن نذر منه نفقة فرفعها أن يلقى عنه من وضعه إلى بلوغ وهي
 كضحية ولا يكسر عظم والتصدق بطبوخ يبعثه إلى الفقراء أحب من نذائهم إليهم أو من التصديق نياً
 وإن يذبح سابع ولادته ويسمى فيه وإن مات قبله بل يسن تسمة سنة سقط بلوغ زمن نفخ الروح وأفضل
 الأسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي أو ملك بل جاء في التسمية بمحمد فضائل عليه ويحرم
 تسمة بملك الملوك وقاضي القضاة وحكامهم كذا عبد النبي وجار الله والتكني بأبي القاسم وسن
 أن يخلق رأسه ولو أنثى في السابع ويتصدق بزيته ذهباً أو فضة وإن يؤذن ويقرأ سورة الاخلاص وآية
 انى أعوذ بك وذرتهم من الشيطان الرجيم يتأنيث الضمير ولو في الذكر في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى
 عقب الوضع وإن يحدته رجل فامرأة من أهل الخير يترغول بمسح النارحين ولو يقرأ عند ما هو
 تطاق آية الكرسي وإن ركب الله الآيات والمعوذتان والاكثار من دعاء الكربة قال شيخنا ما قراءة سورة
 الانعام إلى رطب ولا يابس الا في كتاب مبين يوم يلقى عن المولى ودفع مبتدعات الغوام الجهلة فيه في
 الانكشاف عنها وتحذير الناس منها ما أمكن اهـ (فرع) يسن لكل أحد الادهان غبواً ولا كحل
 بالاعود وتراعى عند نومه وضغط شيب رأسه ولحمته بحمرة ومرة ويحرم حلق لحية وخضب يدي الرجل
 ورجليه بمحناء خلافاً لجمع فيه ما وجبت الاذرى كراهة حلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره انه مباح
 ويسن الخضب للفتنة ويكره للخطبة ويحرم وشرا لاسنان ووصل الشعر بشعر نجس أو شعر آدمي
 وربطه به لا بخيط الحرير أو الصوف ويستحب أن يكف الصبيان أول ساعة من الليل وأن يغطي الاواني
 ولو بخر عود بمرض عليه وإن يلقى الابواب مسماً الله فيه ما وإن بطقى المصايح عند النوم وأعلم أن
 ذبح الحيوان البرى المقدور عليه بقطع كل حلقوم وهو مخرج النفس وكل مري وهو مخرج الطعام تحت
 الحلقوم بكل محدب غير عظام وسن زطفر كعدي وقصب وزجاج وذهب وفضة فيحرم ما مات بشغل
 ما أصابه من محدب أو غيره كنبذة وإن أنهر الدم وبان الرأس أو ذبح بكال لا يقطع الا بقوة الذابح فلذا
 ينبغي الامراع بقطع الحلقوم بحيث لا ينتهي إلى حركة المذبح قبل تمام القطع ويحل الجنين بذي أمه إن
 مات في بطنها أو خرج في حركة مذبح ومات حالاً ما غير المقدور عليه بطرائه أو شدة عدوه وحشياً كان أو
 انسباً كجمل أو جمل نذر ما دام لم يتيسر لموتة حالاً وإن كان لو صبر يمكن وقدر عليه وإن لم يخف عليه
 نحو سارق أو غل بالخرج المذبح بخرقه أو سيف في أى محل كان ثم إن أدركه وبه حياة مستقرة فإن نذر

(قوله نياً) أى ليتصرف
 فيه المسكين بما شاء
 من بيع وغيره كفاي
 الكفارات فلا يكفي
 جعله طعاماً ودعاء الفقير
 إليه لأن حقه في ملكه
 لا في أكله ولا تملكه
 له مذهبنا (قوله
 والاكثر من دعاء
 الكربة) وهو لاله
 الله العظيم الحليم لاله
 الا الله رب العرش
 العظيم لاله الا الله رب
 السموات السبع ورب
 الارض ورب العرش
 الكريم (قوله غباً)
 أى وقتاً بعد وقت وذلك
 باعتبار الحاجة (قوله
 بشعر نجس) الملاسة
 الخاصة لفبر ضرورة
 وقوله وشعر آدمي أى
 لاحترامه

ذبحه من غير تقصير منه حتى مات كان اشتغل بتوجيهه للقبلة أو بمل السكين فمات قبل الامكان حل
 والا كان لم يكن معه سكين أو عاق في النذر مديحيتاً من سراجيه فلا ويحرم قطع ارمي الصيد بالندق
 المعتاد الا أن وهو ما يصنع بالحد يد ويرى بالنار لانه محرق مذقف سر يعاغا سا قال شيخنا نعم إن علم
 حاذق أنه اغاصب نحو جناح كبير فيشقه فقط أحتمل الجواز والرى بالندق المعتاد قد عاوه وما يصنع
 من الطين جائز على المعتد خلافاً لبعض المحققين بشرط الذابح أن يكون مسلماً أو كتابياً يتركه ويسن أن
 يقطع الودجين وهما عرقا صفحتي عنق وإن يحد شفرته ويوجه ذبيحته لقبله وإن يكون الذابح رجلاً عاقلاً لا
 فمراً أو صبياً أو يقول بعبء الذبح وكذا اعتدى الصيد ولو سكاوار سال الجارحة بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وبشرط في الذبح غير المرض شيئاً أحدهما أن يكون فيه حياة
 مستقرة أول ذبحه ولو طناً بخوشة حركة بهداه ولو وحده على المعتد وانفجر ادم وتدفقه إذا غلب على
 الظن بشاؤه قيم ما كان شك في استقرارها فقد العلامات حرم ولو جرح حيوان أو سقط عليه نحو سبي أو
 عضه نحو هرة فإن بقيت فيه حياة مستقرة فذبحه حل وإن تيقن هلاكه بساعة أو بالمال بحل كالألو
 قطع بعد رفع السكين ولو لم يذبح بقي بعد انتهائهم إلى حركة مذبح قال شيخنا في شرح المنهاج وفي كلام بعضهم
 انه لو رفع يده لنحو اضطراره فأعادها فوراً أو أتم الذبح حل وقول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم يحل مفرغ على
 عدم الحياة المستقرة عند أعادتها أو محمول على ما ذالم به لدها على الفور ويؤيده افتناء غير واحد فيما لو
 انفلتت شفرته فردد حالاً انه يحل انتهى ولو انتهت لحركة مذبح مرض وإن كان سببه أكل نبات يؤدى
 كفى ذبحه في آخر رمقه إذا لم يوجد ما يحل عليه الهلاك من جرح أو نحوه فإن وجد كأن أكل نباتاً يؤدى
 إلى الهلاك اشترط فيه وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء الذبح ولو بالظن بالعلامات المذكورة بعده
 (فائدة) من ذبح بقر بالله تعالى لدفع شر الجن عنه لم يحرم أو بقصد حرم وثانها ما كولا
 وهو من الحيوان البرى الانعام والخيل وبقرة وحش وحماره وطي وضبع وضب وأرنب وثعلب وبخضاب
 وكل لقاط للعب لا أسد وقرود وصقرو طائوس وحاداة وبوم ودرة وكذا غراب أسود ورمادى اللون خلافاً
 لبعضهم ويكره جلالة ولو من غير نهم كدجاج إن وجد فيم أريح النجاسة ويحل أكل بيض غير المأكول
 خلافاً لجمع ويحرم من الحيوان البحرى ضفدع وسمك وسحفاة وسمطان لا قرش وديناس على الأصح
 فيه ما قال في المجموع الصحيح المعتمدان جميع ما في البحر يحل ميقته الا الضفدع ويؤيده نقل ابن الصباغ
 عن الأصحاب حل جميع ما فيه الا الضفدع ويحل أكل ميتة الجراد والهلك الا ما تغير في جوف غيره ولو في
 صورة كلب أو خنزير ويسن ذبح كبيرهما الذي يطول بقاؤه ويكره ذبح صغيرهما أو كل مشوى سمك
 قبل تطيب جوفهما أنتن منه كاللحم وقلى حتى في دهن مفل وحل أكل دود نحو الفأ كراهة ما كان أو
 ميتاً بشرط أن لا يتفرد عنه والالم يحل أكله ولو معه كتمل السم لعدم تولده منه على ما قاله الرادى خلافاً
 لبعض الأصحاب ويحرم كل جراد مضر لبدن أو عقل كحبر ورتاب وسم وإن قل إلا أن لا يضره ومسكر ككثير
 أفيون وحشيش وبنج (فائدة) أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة قال جمع هي أفضلها
 ولا تحريم بمعاملة من أكثر ماله حرام والا أكل منها كما سمعته في المجموع وإنكر التوى وقول الغزالي
 بالحرمة مع أنه تبعه في شرح مسلم ولو عم الحرام الأرض جازان يستعمل منه ما عس حاجته إليه دون ما زاد
 هذا إن توقع معرفة أربابه والاصار لبيت المال فيأخذ منه بقدر ما يستحقه فيه كما قاله شيخنا (فرع)
 نذ كرفيه ما يجب على المكلف بالنذر وهو قرينة على ما اقتضاه كلام الشيخين وعليه كثيرون بل بالغ بعضهم
 فقال دل على نذبه الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقيل مكروه انتهى عنه وحل الاكثرون انتهى على
 نذر الحاج فانه تعليق قرينة بفعل شيء أو تركه كان دخلت الدار وإن لم يخرج منها فله على صوم أو صدقة
 بكذا في خبر من دخلها أو لم يخرج بين ما التزمه وكفارة عين ولا يتعين الماتزم ولو حجا أو فرج ما نذر تحت
 أصل كل (النذر التزام) مسلم (مكاف) رشيد (قرينة لم تتعين) نقلاً كان أو فرض كفاية كادامة وترو عيادة

(قوله وإن يحد شفرته)
 بفتح الشين وسكون
 الفاء السكين المراد
 وجهه شفار وفي الحديث
 أن الله كتب الاحسان
 على كل شيء فإذا قتلتم
 فأحسنوا القتلة وإذا
 ذبحتم فأحسنوا الذبحة
 وليحد أحدكم شفرته
 وليرح ذبيحته (قوله
 وثانها) أى ثانى
 شرطى حل الذبح بهنى
 المذبح (قوله الانعام)
 أى الابل والبقر والغنم
 (قوله والخيل) لا واحد
 له من لفظه كقوم وقيل
 مفردة خائل كراكب
 (قوله لا أسد) أى فلا
 يحل وقد ذكر بعضهم
 أن له خمساً اسم وزاد
 غيره مائة وثلاثين اسماً
 (قوله مسلم) ولورقياً
 أو فمياً أو فلساً على
 ماسياتى (قوله لم تتعين)
 أى قبل الاتيان بصيغة
 النذر

مريض وزياره رجل قبرا وتزوج حيث من خلافا لجمع وصوم أيام البيض والاثنين فلو وقعت في أيام
التشريق أو البيض أو النفاس أو المرض لم يجب القضاء وكسالة جنازة وتجهيز ميت ولو نذر صوم يومه
لم يصح قبله فان فعل اثم كتقديم الصلاة على وقتها المعين ولا يجوز تأخيرها عنه كهي بلا عذر فان فعل صح
وكان قضاء ولو نذر صوم يوم الخميس ولم يعين كفاه أي خميس ولو نذر صلاة فيجب ركعتان قيام قادر وصوما
فموم يوم أو صوم أيام ثلاثة أو صدقة فمقول ويجب صرفه لموسم كمين مالم يعين شخصا أو أهلا ولا
تعيين صرفه له ولا يتعين له صوم صلاة مكان عينه ولا لصدة فزمان عينه وخروج بالمسلم المكلف الكافر
والصبي والمجنون فلا يصح نذرهم كنذر الصفة وقيل يصح من الكافر وبالقربة المصيبة كصوم أيام
التشريق وصلاة لا سبب لها في وقت مكروه فلا ينفقان وكالمصيبة المكروه كالصلاة عند القبر والنذر
لاحد أبويه أو أولاده فقط وكذا المباح لله على أن آكل أو نام وأن قصد تقوية على العبادة أو النشاط
لما ولا كفارة في المباح على الأصح ولم يتعين ما تعين عليه من فعل واجب عيني ككتابة وأداء ربع عشر
مال تجارة وكترك محرم وانما ينفق النذر من المكلف (بلفظ مخز) بأن يترجم قربة من غير تعليق بشئ
وهذا نذر تبرر (كقوله على كذا) من صلاة أو صوم أو نسل أو صدقة أو قراءة أو اعتكاف (أو على كذا) وإن لم
يقبل لله (أو نذرت كذا) وإن لم يذكره الله على المعتمد الذي صرح به البغوي وغيره من اضطراب
طويل (أو) (بلفظ معاق) ويسمى نذرا بجارة وهو أن يترجم قربة في مقابلة ما يرغب في حصوله من حدوث
نعمة أو اندفاع نعمة (كان شقائي الله أو شقائي الله فعل كذا) أو اتزمت نفسي أو واجب على كذا أو خرج
بلفظ النية فلا يصح بمجرد النية كسائر العقود إلا باللفظ وقيل يصح بالنية وحدها (فيلزم) عليه (ما اتزمت)
حال في مقبره وعند وجود صفة في معاق وظاهر كلامهم أنه يلزمه الفور بإدائه عقب وجود المعاق عليه
خلافا لقضية كلام ابن عبد السلام ولا يشترط قبول النذر له في قسمي النذر ولا القبض بل يشترط عدم
رده ويصح النذر بما في ذمة المدين ولو مجهولا في حال أو لم يقبل خلافا لللال البلقيني ولو نذر أن يبرأ أحد
أصلية أو فروعه من ورثته بماله قبل مرضه أو يومه ملكه كله من غيره شارك لزوال ملكه عنه ولا يجوز
للأصل الرجوع فيه وينفقه ملاقى نحو إذا مرضت فهو ونذر له قبل مرضي يوم وله التصرف قبل حصول
المعاق عليه ويناقضه متى حصل في الأمر إلا في أحى لك بكذا ما لم يقترب به لفظ التزام أو نذر وأقضى
جمع فين أراد أن يتبائعا فاتفقا على أن يندرك كل للآخر عتاه ففعله لا صح وإن زاد المبتدئ أن نذرت لي
بمتاعك وكثيرا ما يفصل ذلك فيما لا يصح به ويصح نذره ويصح إبراء المندور له النذر عما في ذمته قال
القاضي ولا يشترط معرفة الناذر ما نذره كخمس ما يخرج له من معشره وكل ولد أو ثمة يخرج من
أمتي أو شجري هـ ذكرا أو أنثى لا لثمة إلا في الجنس المنذور وقال غيره محله أن نذر قبل الاشتداد ويصح
النذر للابن كالوصية له بل أولى لا لثمة إلا في الجنس المنذور وقال غيره محله أن نذر قبل الاشتداد ويصح
فيحمل النذر له على ذلك ويقع لبعض الوام جماعات هذا للنبي صلى الله عليه وسلم فيصح كذا بحث لأنه اشتهر
في عرفهم للنذر ويصرف أصالح الجرة النبوية قال السبكي والأقرب عندي في الكعبة والحجرة الشريفة
والمساجد الثلاثة أن من خرج من ماله عن شئ لها واقتضى العرف صرفه في جهة من جهاتها تصرف إليها
واختصت به انتهى قال شيخنا فان لم يقتض العرف شيئا فالذي يتجه له بر جمع في تعيين المصروف رأى ناظرها
قال وظاهر أن الحكم كذلك في النذر لمسه غير ما انتهى وأقضى بعضهم في أن قضى الله حاجتي فعلى
للكعبة كذا وأنه يتعين لها الجاه ولا يصرف لقراءة الحرم كادل عليه كلام المذهب رصم به جمع متأخرون
ولو نذر شيئا للكعبة ونوى صرفه لقربة معينة كالسراج ذهب من صرفه فيما احتج لذلك والبيع وصرف
أصلها كما لا تظهره شيئا ولو نذر سراج نحو شع أوزيت بمسجد صح أن كان ثم من يتنفع به ولو على
نذور ولا فلا ولو نذر أحدا من قول إلى مكة لزمه نفعه والتصدق بعينه على فقره الحرم لم يعين قربة أخرى
كتطبيب الكعبة فصرفه اليها أو على الناذر مؤنة إصطال الهدى المعين إلى الحرم فان كان معسرا باع بعضه

(قوله خلافا لجمع) أي
حيث قالوا لا يصح نذره
وأن كان يسن في بعض
صالاته (قوله والاثنين)
جمع الاثنين (قوله مالم
يعين شخصا) أي والا
فمنه من صرفه إلى ذلك
التخصيص ولو كان من بوي
هاشم وبني عبد المطلب
فالنذر غير السبيل للسيد
لغيره وصح ونذر السيد
للسيد بخمسة وصح
هكذا قال الولد لولده
وكذا نذرتي بخصومه
انتهى (قوله كتطبيب
الكعبة) أي وما حولها
من المسجد الحرام قال
شيخ الإسلام في شرح
الجمعة لا تطيب
مسجد آخر ولو مسجد
المدنية والاقمى فلا
يلزم بالنذر كما مال إليه
الإمام بعد تردد وأقره
الرافعي لكن قال
الندوي في مجموعته
المختار لزوم لأن تطيبه
سنة مقصودة فلزم بالنذر
كسائر القرب بخلاف
البيوت ونحوها

انقل الباقي فان تصرفه له كفقار أو جرحي باعه ولو بغير إذن حاكم ونقل عنه وأصدق به على فقره
الحرم وهل له أمساكه بغيره أولا وجهان ولو نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة أجزأه عن بعض
كالاعتكاف ولا يجوز في ألف صلاة في غير مسجد المدينة عن صلاة نذر هافيه كعكسه كما لا يجوز قراءة
الاخلاص عن ثاب القرآن المنذور ومن نذرا تان سائر المساجد وصلاة التطوع فيه صلى حيث شاء ولو في
بته ولو نذر التصديق بدرهم لم يجزئ عنه جنس آخر ولو نذر التصديق بعمال بعينه زال عن ملكه فلو قال على
أن أصدق بـ شربين دينار أو عينا على فلان أو أن شفي مريض في ذلك ما مكها أو أن لم يقضها ولا قبلها
بل وان رد فله التصرف فيها وينفذ حول زكاتها من حين النذر وكذا أن لم يعينها ولم يرد لها المنذور له فتصير
ديناله عليه ويثبت لها أحكام الديون من زكاة وغيرها ولو تلف المعين لم يصح منه إلا أن قصر على ما استظهره
شيئا ولو نذر أن يبرم مسجدا مينا أو في موضع معين لم يجزئ له أن يبرم غيره بدلا عنه ولا في موضع آخر كما
لو نذر التصديق بدرهم فضة لم يجزئ التصديق بدله دينار لا لخلاف الأغراض (نقطة) اختلاف جمع من
مشايخ شيوخنا في نذر مقترض مالا مينا المقرضه مادام دينه فقال بعضهم لا يصح لأنه على هذا الوجه
انحصار غير قربة بل يتوصل به إلى ربالنسيئة وقال بعضهم يصح لأنه في مقابلة حدوث ذمته ربح القرض
أن تجزئ أوفيه اندفاع نعمة المطالبة إن احتاج لبقائه في ذمته لا عسارا أو اتفاقا ولا لأنه يسن لاقترض أن يرد
زيادة عما اقترضه فإذا التزمها بنذره قد ولزمته فوجبه كذا مكافاة أحسان لا وصلة للرب بالذم ولا يكون إلا في
عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا وقال شيخ مشايخنا الهـ لامة المحقق
الطهري ما دوى فيما إذا نذر المدين للذات منفعة الأرض المرهونة مدة بقاء الدين في ذمته والذي رأيت ملتأ أخرى
أصحنا باليمنيين ما دوى صرح في الصحة ومن أفتى بذلك شيخ الإسلام محمد بن حسين القمط والعلامة الحسين
ابن عبد الرحمن الأهدل

(باب البيع)

هو لغة مقابلة ثبتي بشئ وشرا عاقبة مال بعمال على وجه مخصوص والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله
تعالى وأحل الله البيع وأخبار كغيره مثل النبي صلى الله عليه وسلم أي المكسب أطيب فقال عمل الرجل
بيده وكل بيع مبرور أي لا غش فيه ولا خيانة (صح) البيع (بإيجاب) من البائع ولو هو لا وهو مادل على
التاملك دالة ظاهرة (كبيعك) ذاك كذا أو هو لك بكذا (وملكك) أو هو بك (ذا بكذا) وكذلك جماعته
لك بكذا إن نوى به البيع (وقبول) من المشتري ولو هو لا وهو مادل على التملك كذلك (كاشتريت) هـ ذاك
بكذا (وقبات) أو رخصت أو أخذت أو غلكت (هـ ذاك كذا) وذلك لتمام الصيغة الدال على اشتراطها قوله
صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض والرضا خفي فاعبر ما يدل عليه من اللفظ فلا ينعقد بالمعاطاة لكن
اختير إلا أنه قد بكل ما يتعارف بالبيع بهافيه كالتبضع واللحم دون الدواب والأراضي فعلى الأول
المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفساد أي في أحكام الدنيا أما في الآخرة فلا مطالبة بها ويجزئ
خلافها في سائر العقود وصورتها أن يتفقوا على ثمن ومثل وان لم يوجد لفظ من واحد ولو قال متوسط للاباع
بعت فقال نعم أو أي وقال لشئ ترى اشتريت فقال نعم صح ويصح أيضا بتم منه الجواب قول المشتري
بعت والاباع اشتريت ولو قرن بالابحباب أو القبول حرف استقبال كأي بك لم يصح قال شيخنا
ويظهر أنه يقتصر من العاين نحو فتح تاه المتكلم بشرط صحة الإيجاب والقبول كونهما (بلا فصل) بسكوت
طويل يقع بينهما بخلاف اليسير (و) (لا تخل لفظ) وان قل (أجنبي) عن العقد بان لم يكن من مقتضاه
ولا من مصالحه ويشترط أيضا أن يتوافقا على لفظا فلو قال بعتك بألف فزاد أو نقص أو بألف حالة
فاجل أو عكسه أو مؤجلة بشهر فزاد لم يصح للخالفة (و) (لا تعلق) فلا يصح معه كان مات أي فقد بعتك
هـ ذاك (و) (لا تأقيت) كبيعك هذا شهر (وشرط في عاقد) بانها كان أو مشتريا (تكليف) فلا يصح عقد
معي ومجنون وكذا من مكره بغير حق لهدم رضاه (وإسلام التملك) رقيق (مسلم) لا يعلق عليه وكذا يشترط

(باب البيع)

جمعه بيع ووع وأصله بوع
فهو وأوى العين وقت
الواو أثر كسرة فقلت
بأهوق للشاه البيوع
أقسام صحيح قول واحد
وفاء دقولا واحدا
وصح على الأصح وفاء
على الأصح وحرام بسخ
ومكره انظر تفصيله
في الحاشية (قوله
وصورتها) أي المعاطاة
أي صورة بيعها (قوله
متوسط) أي كالدلال
والمصلح

أدناه السلام لئلا يرتد على المعتد لكن الذي في الرخصة وأصلها صحة بيع المرتد للكافر (و) لئلا
 شيء من (مصحف) يعني ما كتب فيه قرآن ولو آية وإن أثبتت غير الدراسة كما قاله شيخنا ويشترط
 أيضا عدم حيازة من يشترى آلة حرب كسيف ورمح ونشاب وترس ودرع وخيل بخلاف غير آلة الحرب
 ولو مما تنأق منه كالحديد إذا لا يتعمد من جهة الحرب ويصح بيعها للذي في دارنا (و) شرط
 (في معتقود) عليه مئمتنا كان أو مئمتنا (ملك له) أي للعاقدة (عليه) فلا يصح بيع فضولي ويصح بيع
 مال غيره ظاهر أن بان بعد البيع أنه كان باع مال مورثه ظاهرا حياته فبان ميت حيث لا يتبين
 أنه ملكه ولا أثر ظن خطابان صحته لأن الاعتبار في العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف
 (فائدة) لو أخذ من غيره بطريق جائز ما ظن حله وهو حرام باطنا فان كان ظاهره المأخوذ منه الخيل لم
 يطالب في الآخرة والأطواب قاله البغوي ولو اشترى طعاما في الذمة وقضى من حرام فان أقضيه
 له البائع برضاه قبل توفيق الثمن حل له أكله أو بهما مع علمه أنه حرام حل أيضا والأحرم إلى أن
 يبرئه أو يوفيه من حل قاله شيخنا (وطهره) أو أمان طهره بغسل فلا يصح بيع نجس كخمر ورجل
 ميتة وإن أمكن طهرهما بقتل أو دباغ ولا مختص لا يمكن طهره ولو دهننا نجس بل يصح بيعه (ورؤيته)
 أي المعتقود عليه أن كان معين فلا يصح بيع معين لم يره العاقدان أو أحدهما كرهة وإجارته للغير
 المنهي عنه وإن بالغ في وصفه وتكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يغلب بغيره إلى وقت العقد وتكفي رؤية
 بعض المبيع أن دل على بقاءه كظاهر صبره فهو روعي المانع ومثل أن يزوج من ساوي الأجزاء كالجنوب
 أولم يدل على بقاءه بل كان صوابا لباقي بقائه كقشر رمان وبيض وقشرة سفلى فهو خور فيمكن رؤيته
 لأن صلاح باطنه في إبقائه وإن لم يدل هو عليه ولا يكفي رؤية القشرة العليا إذا انفقدت السفلى
 ويشترط أيضا قدرة تسليمه فلا يصح بيع آبق رضال ومغصوب لغير قادر على إنزاله وكذا ملك بركة شق
 تحصيله (مهمة) من تصرف في مال غير يبيع أو غيره ظاهرا نفعه فبان أن له عليه ولاية كأن كان
 مال مورثه فبان موته أو مال أجنبي فبان إذنه له أو ظاهرا نفعه فبان مستوفيا للشرط صح تصرفه لأن
 العبرة في العقود بما في نفس الأمر وفي العبادات بذلك وبما في ظن المكلف ومن ثم لو تضاف إلى ظن أنه
 مطلق بطل طهره وإن بان مطلقا لأن المدار فيها على ظن المكلف وشمل قولنا يبيع أو غيره التزويج
 والابزاع وغيرهما فلو أبرأ من حق ظاهرا نفعه لاحق له فبان له حق مع على المعتد ولو تصرف في إنكاح
 فان كان مع الشك في ولاية نفسه فبان وليا له حيث صح اعتبارا بما في نفس الأمر (وشرط في بيع)
 ربوي وهو محصور في شيئين (مطعموم) كالبر والشير والتمر والزبيب والمخ والأرز والذرة والفول (ونقد)
 أي ذهب وقضه ولو غير مضروبين كحلي وتبر (بجنسه) كبربر وذهب بذهب (حلول) للموضين
 (وتقايض قبل تفرق) ولو تقايضا للمض من فيه فقط (ومثاله) بين الموضين بقينا بكيل في مكيل
 ووزن في موزون وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر
 بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الأسواء بسواء عينا بعين بدابها إذا اختلفت هذه
 الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداييد أي مقايضة قال الرافعي ومن لازمه الحلول أي غابا
 فيبطل بيع الربوي بجنسه خرافا أو مع ظن مماثلة وإن خرجت أسواء (و) شرط في بيع أحدهما (بغير
 جنسه) واتحد في علة الربا كبر شعير وذهب بقضه (حلول وتقايض) قبل تفرق لأمثلة فيبطل
 بيع الربوي بغير جنسه إن لم يقض في المجلس بل يحرم البيع في صورتين إن اختلف شرط من الشرط
 واتفقوا على أنه من الكسب ما تروى لورود الأمن لا كل الرابو مؤكلا وكاتبه وعلم بما تقرره لو يبيع طعام
 بغيره كنفق أو ثوب أو غير طعام بطعام لم يشترط شيء من الثلاثة (و) شرط (في بيع موصوف في ذمة)
 ويقال له السلم مع الشروط المذكورة للبيع غير الرؤية (قبض رأس مال) معين أوفي الذمة في مجانس
 خيار وهو (قبل تفرق) من محاسن العقد ولو كان رأس المال منفعة وانما يتصور تسليم المنفعة بتسليم

(قوله فلو أبرأ من حق) أي معين كالف درهم مثلا وانما قد نال الحق بكونه معيناً لما سبق أن الأبرأ من الجهول باطل لا اعتداده (قوله يبيع موصوف) أي شيء موصوف في الذمة وهذه خاصية المتفق عليها وأما لفظ السلم فيشترط على الأصح قال الزركشي وليس لنا عقد يختص بصيغة الأدها والذكاح

العين كدار وحيوان وتسليم اليه قبضه ورد له لم ولو عن دينه (وكون مسلم فيه ديناً) في الذمة حالا
 كان أو مؤجلاً لأنه الذي وضع له لفظ السلم فأسلت اليك أفاق هذا الدين أو هذا في هذا ليس سلماً
 لا تنفاه الشرط ولا يباع بالاختلال لفظه ولو قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا بغير هذه الدراهم فقال بمثل
 كان يباع عند الشحين نظر اللفظ وقيل سلم نظر المعنى واختاره جمع محققون (و) كون المسلم فيه
 (مقدورا) على تسليمه (في محله) بغير كسر الحاء أي وقت حلوله فلا يصح السلم في منقطع عند الحول
 كالرطب في الشتاء (و) كونه (معلوم قدر) بكيل في مكيل أو وزن في موزون أو ذرع في مذرور أو عدد
 في معدود وصح في نحو خوز ولوز بوزن وموزون بكيل به بصفته ضابطا ومكيل بوزن ولا يجوز في
 بضعة ونحوها إلا به يحتاج إلى ذكر جرمها مع وزنها فيموت عزه الوجود ويشترط أيضا بيان محل تسليم
 السلم فيه إن أسلم بمحل لا يصح التسليم أو لعله إليه مؤنة ولو طفر المسلم بالسلم لم إليه بعد المحل في غير
 محل التسليم ونقله إلى محل الظفر مؤنة لم يلزمه أداء ولا بطلان ببقية ويصح السلم حالا ومؤجلاً بأجل
 معلوم لا مجهول ومطلقة حال ومطلق المسلم فيه جيد (وحرم ربا) مريانه قريسا وهو أنواع ربا أفضل
 بأن يزيد أحد القوضين ومنه بالقرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للقرض ور بانبان يفارق أحدهما
 مجلس العقد قبل التقايض ور بانساء بأن يشترط أجل في أحد القوضين وكلها تجمع عليها ثم القوضان
 أن اتفاقا جنسا لشرط ثلاثة شروط تامة وهي الطم والقعدة اشتراط شرطان تامة قال
 شيخنا ابن زباد لا يدفع ثم إعطاء الر باعند الاقتراض للضرورة بحيث أنه لم يوطر بالايحصول له القرض
 إذ لم يوطر إلى إعطاء الزائد بطريق النذر أو التاكيد لا سيما إذا قلنا النذر لا يحتاج إلى قبول لفظا على
 المعتد وقال شيخنا يدفع الأثم للضرورة (فائدة) وطريق التخلص من عقد الدار باليمن يبيع ذهابا
 بذهب أو فضة بفضة أو برابرا أو رابا رزما متفاضلا بأن يهب كل من البائعين حقه لآخر أو يقرض
 كل صاحبه ثم يبرئه ويخلص منه بالقرض في بيع الفضة بالذهب أو الأرز بالبر بلا قبض قبل تفرق
 (و) حرم (تفريق بين أمة) وإن رضيت أو كانت كافرة (و) حرم (تفريق بين أمة) ولو من زنا المملوكين لو ائحد (بنحو
 بيع) كهبة وقصة وهدية لغير من يعتق عليه بغير من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينهما وبين
 أحبه يوم القيامة (وبطل) العقد (فيهما) أي الربا والتفريق بين الأمة والولد والحق الغزالي في
 فتاويه وأقره غيره التفريق بالسفر كالتفريق بنحو المبيع وطرده في التفريق بين الزوجه وولدها وإن
 كانت حرة بخلاف المطلقة والاب وان علا والجدة وإن علت ولو من الاب كالأب إذا عادت أمه بعد
 التميز فلا يحرم لاستغناء الأم بغير من الحضنة كالتفريق بوصية وعق ورهن ويجوز تفريق ولد البهية
 إن استغنى عن أمه بغيره أو غيره لكن يكره في الرضيع كالتفريق إلى أمي المميز قبل البلوغ عن الأم
 فان لم يستغن عن اللبن حرم وبطل إلا أن كان لغرض الذبح لكن بحث السبكي حرمه ذبح أمه مع بقاءه
 (و) حرم أيضا (بيع نحو عنب عن) علم أو (ظن أنه يتخذ مسكرا) للشرب والامرد عن عرف بالقبور به
 والدليل للمهارشة والكسب للناطقة والمبرر لرجل يلبسه وكذا يبيع نحو المسك كالكافر يشترى لتطبيب
 الصنم والحيوان لكافر علم أنه يأكله بلا ذبح لأن الأصم أن الكفار يخاطبون بغيروع الشريعة كالمسلمين
 عندنا خلافا لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلا يجوز إلا عانة عليهم ما ونحو ذلك من كل تصرف يقضي
 إلى معصية بقينا أو ظنا ومع ذلك يصح البيع ويكره بيع ما ذكر من توهم منه ذلك وبيع السلاح
 لنحو بقاء وقطاع طريق ومعاملة من يبيده حلال وحرام وإن غلب الحلال الحرام نعم إن علم تحريم ما عده
 به حرم وبطل (و) حرم (احتسار قوت) كتمر ووزيب وكل مجزئ في الفطرة وهو مساك ما شتره
 في وقت الفلاء لا الرخص ابي يبيع بأكثر عند اشتداد حاجة أهل محله أو غيرهم إليه وإن لم يشتره بعهده
 ذلك لا يمسكه لنفسه أو عياله أو يبيعه بثمن مثله ولا مساك غلة أرضه والحق الغزالي بأقوت
 كل ما يبيع من عليه كاللحم وصرح القاضي بالكراهة في الثوب (وسوم على سوم) أي سوم غيره

(قوله وحرم ربا) قد أفردوه غير مؤلفنا بترجمة وهو بكسر راء مع القصرون يفصحها والمد والقه بدل من واو وتكتب ماو بالياء اه ح (قوله وطريق التخلص من الربا) والخصلة الخاصة من الربا مكروهة بسائر أنواعه خلافا لمن حصر الكراهة في التخلص من ربا الفضل (قوله التفريق بالسفر) أي ولو لغير نقل كافي عن

(قوله ونجش) وهو
الاثارة لانه يشترى الغلات
في الساع ويرفع اسعارها
(قوله ويجوز له) ما
شرط خيار الخ) ضابط كل
ما ثبت فيه خيار
المجلس يثبت فيه
خيار الشرط الا ما شرط
فيه القبض وهو الروي
والسالم وما يسرع اليه
الفساد ومن يفتق
على اشتري وما لا فلا
(قوله وجاح) بالكسر
وهو امتناعه على
راكبها وعبر غيره
بكونها جوحا فتقضي
انه لا بد ان يكون طبا
له وهو محب ومثله هو
بها محتررا وشريه ابن
نفسها والحق به ابن
غيرها (قوله فوري)
اي اجابا ومجمله في
المبيع المعين فان قبض
شيا في الذمة بنحو
بيع او سلم فوجده
معيما لم يلزمه فور الان
الاصح انه لا يملكه
الا بالرضا عليه

(بعد تقر رغن) بالتراضي به وان خشي نقص الثمن عن القيمة انتهى عنه وهو ان يزيد على آخر في ثمن
ما يزيد شراءه ويخرج له أرخص منه او يرغب المالك في استرداده يشتر به باعلى وتجره بعد البيع
وقبل لزومه ابقاء الخيار (ونجش) لانفسه ولا يذاء وهو ان يزيد في الثمن لا رغبته بل ليخدع غيره
وان كانت الزيادة في مال محجور عليه ولو عند نقص القيمة على الوجه ولا خيار للشري ان غبن فيه وان
واطأ الدائع الناجش انقربط المشتري حيث لم يتأمل ويسأل ومدح الساعه ليرغب فيه بالكدب كالنجش
وشرط التحريم في الكل علم انتهى حتى في النجش ويصح البيع مع التحريم في هذه المواضع
(فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب) (ثبت خيار المجلس في كل بيع) حتى في الروي والسالم
وكذا في هبة ذات ثواب على المعتمد وخرج بنفي كل بيع غير البيع كالإبراء والهبه بالثواب وشرطه وقراض
ورهن وحالة وكتابة واجارة ولو في الذمة أومة مدة فلا خيار في جميع ذلك لانها لا تسمى بيعا (وسقط
خيار من اختار لزومه) أي البيع من بائع أو مشتري كأن يقول لا اختار لزومه أو اجزأه فيسقط خيارهما
أو من أحدهما كان يقول لا اختار لزومه فيسقط خياره ويبقى خيار الآخر ولو مشتري (و) سقط خيار
(كل) منهما (بفرقة بين) منهما أو من أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا عن مجلس العقد (عرفا) فباعه
النامس فرقة يلزم به العقد وما لا فلا فان كان في داره ففرقة بأن يخرج أحدهما منها أو في كبرة
فبان ينتقل أحدهما إلى بيت من بيوتها أو في صحراء أو سوق فبان يولى أحدهما ظهروا وعشى قلبه لا وان
سمع الخطاب فيبيع في خيار المجلس ما لم يتفرقا ولو طال مكنتهما في محل وان بلغ منهن أو ناسيا معانزل ولا يسقط
بموت أحدهما فينتقل الخيار للوارث المتأهل (وحذف نافي فرقة أو فسخ قبلها) أي قبل الفرقة بأن جاءهما
وادعى أحدهما فرقة وأنكرها الآخر لم يفسخ وانفعا عليهم أو ادعى أحدهما ففسخا قبلها وأنكر الآخر
فيمدق النافي موافقة للأصل (و) يجوز (لهما) أي للعاقدين (شرط خيار) لهما أو لأحدهما في كل بيع
فيه خيار بمجلس الأفيما يفتق فيه المبيع فلا يجوز شرطه لمشتري لئلا يفتق وفي روي وسلم فلا يجوز شرطه فيهما
لأحد لا بشرط القبض فيهما في المجلس (ثلاثة أيام فأقل) بخلاف ما لو أطاقي أو أكثر من ثلاثة أيام فان زاد
عليه لم يصح العقد (من) حين (الشرط) للعارض أو شرط في العقد أم في مجلسه والمالك في المبيع مع ثوابه
في مدة الخيار لمن انفرد بخياره من بائع ومشتري ان كان لهما فوقوف فان تم البيع بان انه لمشتري من حين العقد
والأفدائع (ويحصل فسخ) للعقد في مدة الخيار (بنحو فسخ) البيع كاسترجعت المبيع (واجازة) فيها
(بنحو اجزأ) المبيع كامضته والنصف في مدة الخيار بوطء أو اعتاق وبيع واجارة وترجيح من بائع فسخ
ومن مشتري اجازة للشراء (و) يثبت (لمشتري جاهل) بما أتى (خيار) في رد المبيع (د) ظهور (عيب قديم)
منقص قيمة في المبيع وكذا للبايع ظهور عيب قديم في الثمن وأثروا الأول لان الغالب في الثمن الانضباط
فيقل فيه ظهور العيب والقديم ما قارب العقد أو حدث قبل القبض وقربى إلى الفسخ ولو حدث بعد
القبض فلا خيار للشري وهو (كاستحاضة) ونكاح لامة (ومرقة وأباق وزنا) من رقيق أي بكل منهما وان لم
يتكرر وتاب ذكره كان أو أنثى (وبول بفرش) ان اعاده وبلغ سبع سنين ونجس وصنان مستحكمين
ومن عيوب الرقيق كونه غاما أو شاما أو كذا بأورا كالطين أو شار بالنحو خرا وتار كالصلاة ما لم يثبت عنها
أو أصم أو أبله أو مطلق الركبتيين أو رقاء أو حمال في آدمية لا بهيمة أو لا نجس من بلغت عشرين سنة
أو أحد ثدييها أكبر من الآخر (وجاح) الحيوان (أو عض) ورشح وكون الدار منزل الجند أو كون الجن
مسلطين على ساكنيها بالرجم أو القردة مثلا يرفعون زرع الأرض (و) يثبت بتغير يرقلي ودوحام للتدليس
والغمر (كتصريه) له وهي ان يترك حلبة مدة قبل بيعه ليوم المشتري كثرة اللبن ونجس حلبة الجارية
(لا) خيار (بين فاش كظن) مشتريه (زجاجة جوهرية) لتقصيره بعمله بقضية وهمه من غير بحث
(والخيار) بالعيب ولو بتصريه (فوري) فيبطل بالتأخير بلا عذر ومعتبر الفور عادة فلا يضر صلاة أو كل
دخل وقته ما وقفه حاجة ولا سلامة على البائع بخلاف محادثته ولو علمه لئلا يله التأخير حتى يصح

وبعد

وبعد في تأخير بيعه جواز الرد بالعيب ان قرب عهده بالاسلام أو نشأ به مداعن العلماء ويجعل
فوريته ان خفي عليه ثم ان كان البائع في البلدة المشتري بنقصه أو وكيله على البائع أو وكيله ولو كان
البائع غائبا عن البلد ولا وكيل له يرفع الأمر إلى الحاكم وجوبا ولا يؤخر لحضوره فاذا عجز عن الاتهاء
لنحو مرض أو شغل أو الفسخ فان عجز عن الأشهاد لم يلزمه تألف وعلى المشتري ترك استعماله فلو استخدم
رقية أو لوبقوله اسقى أو ناولي الثوب أو غلق الباب فلا رد قهرا وان لم يفعل الرقيق ما أمر به فان فعل شيئا
من ذلك بلا طالب لم يضر (فرع) لو باع حيوانا أو غيره بشرط براءة من العيوب في المبيع أو ان لا يرد بها
صحة العقد وروى من عيب باطن بالحيوان موجود حال العقد لم يملكه البائع لاعتق عيب باطن في غير
الحيوان ولا ظاهر فيه ولو اختلفا في قدم العيب واحتمل صدق كل صدق البائع يمينه في دعواه حدوثه
لان الأصل لزوم العقد وقيل لان الأصل عدم العيب في يده ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر
بيض وجوز رتق رطب مدود ودولأرشد عليه للحدث ويتبع في الرد بالعيب الزيادة المتصلة كالسمن
وتعلم الصنعة ولو باجره وحل قارن به الا المنفصلة كالولد والتمر وكذا الحمل الحادث في ملاءة المشتري فلا
تتبع في الرد بل هي للمشتري

(فصل في حكم المبيع قبل القبض) (المبيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انفساخ البيع بتألفه
أو تألف بائع وثبوت الخيار بتعيبه أو تعيب بائع أو اجنبي وباتلاف اجنبي فلو تألف بائع أو تألفه
البائع انفسخ البيع (واتلاف مشتري) وان جهل انه المبيع (ويبطل تصرف) ولو مع بائع (بنحو
بيع) كهبة وصدقة واجارة ورهن واقراض (فيما لا يقبض له بنحو اعتاق) وتزويج ووقف انشوف
الشارع إلى العتق وعدم توفقه على القدرة بدليل صحة اعتاقه لا تقوى يكون به المشتري قابضاً ولا يكون
قابضاً بالتزويج (وقبض غير منقول) من أرض ودار وشجر (بثلمة المشتري) بان يملكه منه البائع مع تسليمه
المفتاح وأفرغه من أمتعة غير المشتري (و) قبض (منقول) من سفينة أو حيوان (بثلمة) من محله إلى
محل آخر مع تفريغ السفينة ويحصل القبض أيضا بوضع البائع المنقول بين يدي المشتري بحيث لو مد
اليه يده لئله وان قال لا أريد وشرط في غائب عن محل العقد مع اذن البائع في القبض مضى زمن يمكن
فيه المضى اليه عادة ويجوز استئجاره تقبال بقبض للمبيع ان كان الثمن مؤجلا أو سلم الحال (وجاز
استبدال) في غير روي بيع مثله من جنسه (عن ثمن) نقد أو غيره بخلاف من عجز رضي الله عنه كذات ابيع
الابل بالدنانير وأخذ مكاه الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكاه الدنانير فأنبت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأنه عن ذلك فقال لا بأس اذا تفرقة ما وائس بينكما شئ (و) عن (دين) قرض وأجرة وصدقات
لا عن مسلم فيه عدم استئجاره ولو استبدل موافقا في علة البا كدرهم عن دينار أو شرط قبض البديل
في المجلس كدراهم الر بالان استبدل ما لا يوافق في العلة كطعام عن درهم ولا يبدل نوع أسلم فيه
أو مبيع في الذمة عقد بغير أفظ السلم بنوع آخر ولو من جنسه كخطة سمراء عن بيعه لان المبيع مع تعينه
لا يجوز بيعه قبل قبضه فم كونه في الذمة أولى نعم يجوز بداله بنوعه الاجود وكذا الرد بالتراضي

(فصل في بيع الأصول والثمار) (يدخل في بيع أرض) وهبتها أو وقفها أو الوصية بها مطلقا لا في رهنها
والاقرار بها (ما قيمت من بناء وشجر) رطب وثمره الذي لم يظهر عند البيع وأصول بقل تجزئة بد أخرى
كقضاء و بطح لا يؤخذ دفعة كبر وبخل لانه ليس للدارم والثبات فهو كالما قولان في الدار (و) يدخل
(في) بيع (بستان) وقرية (أرض وشجر وبناء) فيم ما لا مزراع حوله ما لا يملكه المبيع (و) في بيع
(دار هذه) الثلاثة أي الأرض المملوكة للبائع بجملة ما احتج تحومها إلى الأرض السابعة والشمير المفروص
فيما وان كثر البناء فيها بأنواعه (وأبواب منصوبة) وأغلقها المشيئة لا الأبواب المقموعة والسرى
والجارية المدفونة بالبناء (لأفي) بيع (قن) ذكر أو غيره حلقة بأذنه أو خاتم أو زل (و) كذا (ثوب) عليه
خلافه أوى كالحجر وان كان ساتر عورته (وفي) بيع (شجر) رطب بلا أرض عند الإطلاق (عرف)

(قوله وعن دين الخ)
امايبيع الدين ولو بين
غير من هو عليه
فباطل في الاظهر كان
يشترى عبد يد عبائة
له على عروا يهززه عن
تسليمها والمعتد ما في
الروضة هنا وأصلها في
الخام من جوازها بين
أودين بشرطه السابق
اه تحفة (قوله
الاصول) قال النووي
في تحريمه الاصل ول
الشجيرة والارض
(قوله والثمار) جمع
ثمره وهو جمع ثرة
(قوله مطلقا) أي من
غير نص على الادخال
أو الاخراج

ولو يادسان لم يشترط قطع الشجر فبان شرط ابقاؤه أو اطلاقه وجوب بقاء الشجر الرطب ويلزم المشتري قلع
 الياض عند الاطلاق للعادة فان شرط قطعه أو قلعه عمل به أو بقاءه بطل البيع ولا يتفقد المشتري
 بغيره (وغن رطب) لا يابس والشجر رطب لان العادة قطعه وكذا ورق رطب لا ورق حناء على الاوجه
 (لا يدخل) في بيع الشجر (مغرسه) فلا يتبعه في بيعه لان اسم الشجر لا يتناول (و) لا (ثمرة) كقطع
 نخل بنشقة وثمره وغبه ووروز ووزوز بانعقاد فظاهر منه للبائع وما لم يظهر للمشتري ولو شرط الثمر
 لاحدهما فله علة بالشرط سواء أظهر الثمر أم لا (وبقيان) أي الثمر الظاهر والشجر عند الاطلاق
 فيستحق البائع ثمنه الثمر إلى أن الجداد أو أخذه دفعة لا تدري بما هو للمشتري ببقية الشجر مادام حيافان
 انقطع فله غرسه ان تقع لبدله (و) يدخل (في) بيع (دابة جملها) المملوك للمالك كهيافان لم يكن مملوكا
 للمالك لم يصح البيع كبيعها دون جملها وكذا عكسه

(فصل) في اختلاف المتعاقدين (ولو اختلفت متعاقدان) ولو وكيلين أو وارثين (في صفة عقد) معاوضة
 كبيع وسلم وقراض وإجارة وصدق (والحال) انه قد (صح) العقد بانفاقهما أو بين البائع (كقدر
 عوض) من نحو مبيع أو ثمن أو جنسه أو صفته أو أجل أو قدره (ولا يثبت) لاحدهما بما ادعاه أو كان لكل
 منهما يثبت ولكن قد تعارضتا بان اطلقت احدهما وأرخت الاخرى أو أرختا بتاريخ واحد
 والاحكم بقدم التاريخ (حالف كل) منهما بما ادعاه فجمع نقيا قول صاحبه وثابتا لقوله فيقول
 البائع مثلا ما بعت بكذا واقدمت بكذا ويقول المشتري ما اشتريت بكذا واقدمت بكذا الان كلا
 مدعي ومدعي عليه والاوجه عدم الاكتفاء بما ثبت الا بكذا الان الذي فيه صريح والاثبات مفهوم (فان)
 رضي أحدهما بدون ما ادعاه أو صحح لا يخرج ما ادعاه من العقد ولا رجوع فان (أصرا) على الاختلاف
 (فكل) منهما (أو الحاكم فضحه) أي العقد وان لم يسأله قطعا للزاع ولا يجب الفورية هنا ثم بعد التسريح
 يرد المبيع بزيادة المتعاقدين فان تلف حسا أو شرعا كان وقفه أو باعه رد مثله ان كان مثليا أو قيمته ان كان
 متقوما ويرد على البائع قيمة آتية فيصح العقد وهو آتق من عند المشتري والظاهر اعتبارها بيوم الحرب
 (ولو ادعى) أحدهما (ببعض أو لا) خروضا أو هبة كان قال أحدهما بعت بكذا فبطل الاخرى
 رهنته أو وهبته فلا تخالف اذا لم يتفق على عقد واحد بل (حالف كل) منهما لا (خر) نقيا أي يمين
 نافية لدعوى الاخر لان الاصل عدمه ثم يرد مدعي البيع الالف لانه مقر بها ويستردها من زوائدها
 المتعاقدة والمنفصلة (و) اذا اختلفت المتعاقدان فادعى أحدهما اشتغال العقد على مفسد من اخلال ركن
 أو شرط كان ادعى أحدهما روثيته وأنكرها الاخر (حالف مدعي صحة) العقد غالبا تقديما للظاهر من
 حال المكاف وهو احتياطه للغاسد على أصل عدمها انشوف الشارع إلى امضاء العقود وقد يصدق مدعي
 الفساد كان قال البائع لم أكن بالفاحين البيع وأنكرها المشتري واحتمل ما قاله البائع صدق بيمينه لان
 الاصل عدم البلوغ وان اختلفا هل وقع الصلح على الانتكار أو الاعتراف فيصدق مدعي الانتكار لانه
 الغالب ومن وهب في مرضه شيئا فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة قبل الهبة
 وادعوا استمرارها اليها أو يصدق منكرها صلح نحو البيع (فروع) لورد المشتري مبيعا فبانكر
 البائع انه المبيع فيصدق بيمينه لان الاصل مضي العقد على السلامة ولو أنى المشتري بما فيه فأرسل وقال
 قبضته كذلك فأنكر المقبض صدق بيمينه ولو أفرغه في ظرف المشتري فظهرت فيه فأرسل فادعى كل انهما من
 عند الاخر صدق البائع بيمينه ان أمكن صدقه لانه مدع الصحة ولان الاصل في كل حادث تقديره بأقرب
 زمن والاصل براعة البائع وان دفع لدائه دينه فردد بهيب فقال الدافع ليس هو الذي دفعته صدق الدائن
 لان الاصل بقاء الدين ويصدق غاصب ردها وقال هي المعصوبة وكذا اوديع

(فصل في القرض والرهن) القراض وهو قرض شيء على أن يرد مثله (سنة) لان فيه اعانة على كشف
 كربة فهو من السنين الا كبدلة لا حادثة الشهيرة كخبره لم من نفس على أخيه كربة من كربة الدين انفس

(قوله كان وقفه)
 أي أو كاتسه (قوله)
 أو قيمته) أي وقت
 التاف حسا أو شرعا
 وتلزم القيمة وان زادت
 على الثمن (قوله كان
 قال البائع لم أكن بالغنا)
 أي أو كنت مجنوننا
 أو مجنونا على وعرف
 له ذلك فانه المصدق
 واما اذا قال السيد
 كاتبتك على نجم واحد
 وقال الرقيق بل على
 نجمين فان الرقيق هو
 المصدق كما رجحه
 النووي

الله عنه كربة من كربة يوم القيامة والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وصح خير من أقرض الله
 مرتين كان له مثل أجر أحدهما لو ائتمن به والصدقة أفضل منه خذ لافا به منهم ومحل نديه ان لم يكن
 المقرض مضطرا ولا واجب ويحرم الاقتراض على غيره مضطرا لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فورا في الحال
 وعند الخلو في التأجيل كالاقتراض عند المأوى أو الظن من أخذه انه ينفقه في معصية ويحصل (بإيجاب
 كاقرضتك) هذا أو ما كتبه على أن ترد مثله أو خذ ورده له أو امره في حوائجك ورده له فان حذف
 ورده له فكناية وخذ ذه فقط أو لا ان سبقه اقترضني هذا فيكون قرضا أو اعطاني فيكون هبة ولو اقتصر
 على ما كتبه ولم ينو البديل فله والا فكناية ولو اختلفا في نية البديل صدق الدافع لانه أعرف بقصد هبة أو في
 ذكر البديل صدق الاخذ في عدم الذكر لانه الاصل والصدقة ظاهرة فيما ادعاه ولو قال لمضطرا ممتلك
 بموض فأنكر صدق المطم حلالا للناس على هذه المكرمة ولو قال وهبتك بموض فقال بمكان صدق المتب
 ولو قال اشتري لي بذر هكتار فاشترى له كان الدرهم قرضا لا هبة على المتصدق (وقبول) متصل به كاقرضته
 وقبضته نعم القرض المسمى كالاتفاق على اللقيط المحتاج وطعام الجائع وكسوة العار لا يفتقر
 إلى إيجاب وقبول ومنه أمر غيرة باعطاء ما له غرض فيه كاعطاء شاعر أو ظالم أو طماع فقير أو فداء أسير
 وعمر داري وقال جمع لا يشترط في القرض الإيجاب والقبول واختاره الأذري وقال قياس جواز المعاطاة
 في البيع جوازها هنا وانما يجوز القرض من أجل تبرع فيما يبذل فيه من حيوان وغيره ولو نقد أمغوشا
 نعم يجوز قرض البذر والجبن والخير الحامض لا الروبة على الأوجه وهي خيرة ابن حاتم تأتي على الأبن
 أي رطب لا اختلاف جوضتها المقصود ولو قال اقترضني عشرة فقال خذها من فلان فان كانت له تحت يده جاز
 والافه ووكيل في قبضه هافلا بد من تجدد قرضها أو تمتع على ولي قرض مال موليه بلا ضرورة ثم يجوز
 للقاضي اقتراض مال المحجور وعليه بلا ضرورة كانه اشأله ان كان المقترض أمينا ومورا (وملك مقترض
 بقبض) باذن مقرض وان لم يتصرف فيه كالموهر قال شيخنا والأوجه في النقطة المتعاقدة الإفراخ
 انه هبة لا قرض وان اعتبه بدمته لولا أنفق على أخيه الرشيد وعياله سدين وهو ساكت لا يرجع به على
 الأوجه (و) جاز (لمقرض ان ترداد) حيث بقي ذلك المقترض وان زال عن ملكه ثم عاد على الأوجه بخلاف
 ما لو تعلق به حق لازم كرهن وكتابه فلا يرجع فيه حيث ندم لو آجره يرجع فيه ويجب على المقرض رد المثل
 في المثل وهو النقد والمحجور ولو نقد أو بطله السلطان لانه أقرب إلى حقه ورد المثل صورة في المتقوم وهو
 الحيوان والشياب والجواهر ولا يجب قبول الردي عن الجيد ولا قبول المثل في غير محل الاقتراض ان
 كان له غرض صحيح كان كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المقترض أو كان الموضوع مخوفالا يلزم المقرض الدفع
 في غير محل الاقتراض الا اذا لم يكن له مؤنة أوله مؤنة وتحملها المقترض لكن له مطالبة في غير محل
 ولا قراض بقيمة يحمل الاقتراض وقت المطالبة فيما انقله مؤنة ولم يتحملها المقترض لجواز الاعتراض عنه
 (و) جاز لمقرض (نفع) يصل له من مقترض كرد الزائد قدر أو صفة والأجود في الرديء (بلا شرط) في
 العقد بل بسن ذلك لمقرض اقوله صلى الله عليه وسلم ان خياركم أحسنكم قضاء ولا يكره له قرض أخذه
 كقبول هديته ولو في الربوي والأوجه ان المقرض يملك الزائد من غير ما فانه وقع تبعا وباشافه وبشبه
 الهدية وان المقرض اذا دفع أكثر مما عليه وادعى انه اعاد دفع ذلك ظنا انه الذي عليه حاف ورجع فيه
 أما المقرض بشرط جرت له قرض ففاسد بخير كل قرض جرم منه فهو ربا وجبر ضعه مجي معناه عن جمع
 من العجاية ومنه القرض لمن يستأجر ملكه أي مثلا بأكثر من قيمته لأجل القرض ان وقع ذلك شرطا
 اذ هو حيلة حرام اجبا عا والا كره عندنا وحرام عند كثير من العلماء قاله السبكي ويجوز الاقتراض
 بشرط الرهن أو الكفيل ولو قال اقترض هذه مائة وأنا الهامض من فأقرضه المائة أو بهضها كان
 ضامنا على الأوجه للحاجة كالتق ماعك في البصر وعلى ضمانه وقال المغيرة لو ادعى المالك
 القرض والاخذ بالوديعة صدق الاخذ لان الاصل عدم الضمان خذ لافا لنوار (ويصح رهن)

(قوله والخير والحامض)
 هذا أحد وجهين
 ذكرهما في التمه
 وزجه بعض المتأخرين
 قال في ترويه الظاهر
 لا طراد العادة خذ لافا
 لما جزم به في الأنوار من
 المنع قال السبكي والعبدة
 بالوزن كالحذر (قوله)
 فلا بد من تحديد
 قرضها أي لامتاع
 اتحاد القاض والمقبض
 وسأني الكلام على
 هذا في خاتمة قبيل
 بحث الرهن

وهو جعل عين يجوز بيعها وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه فلا يصح رهن وقف وأم ولد (بإيجاب وقبول) كرهنت وأرتهنت ويشترط ما في البيع من اتصال اللفظين وتوافقهما معنى ويتأق هنا خلاف المعاوضة (من أهل تبرع) فلا يرهن ولي أبا كان أو جدا أو وصيا أو حاكما لم يرهن ويجنون كما لا يرهن لهما الاضرة أو غلبة ظاهرة فيجوز له الرهن والارتهان كان يرهن على ما يقتضيه الحاجة المؤنة ليقوى بها .
 . تنظر من الغلبة أو جلول الدين وكان يرهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا لضررة رهنه أو نحو ذلك لزوم الارتهان حينئذ (ولو) كانت العين المرهونة جزءا من شئ (عارية) وإن لم يصح بلفظها كأن قال له مالي كله ارهني بدينك لحصول التوثيق بها ويصح اعارة النقد لذلك على الوجه وان منعنا اعارته لغير ذلك فيصح رهن معار باذن مالك بشرط معرفته المرتهن وجنس الذين وقدره نعم في الجواهر لو قال له ارهني عدي بما شئت صح أن يرهنه بما أكثر من قيمته انتمى ولو عين قدر افرهن بدونه جاز ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن العارية فلو تاف في يد الراهن ضمن لانه مستعير الا ان اتفاقا أو في يد المرتهن فلا ضمان عليه ما اذا المرتهن أمين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم ان رهن فاسدا ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد من سباع الممارعة ماله عند حلول الدين ثم يرجع المالك على الراهن بئنه لذى بيع (لا) يصح (بشرط ما يضر) الراهن أو المرتهن (كان لا يباع) أي المرهون (عند الحل) أي وقت حلول الدين أو الا (أكثر من ثمن المثل) (وكشروط منفته) أي المرهون (لرهن) كان بشرط ان الزوائد الحادثة كثر اشهر (مرهونة) فيبطل الرهن في الصور الثلاثة (ولا يلزم) الرهن كالمهنة (القبض) بما في قبض المبيع (باذن) من رهن يصح تبرعه ويحصل الرجوع عن الرهن قبل قبضه بتصرف يزيل الملك كالمهنة والرهن لا يخر لا يوطء وتزوج وموت عاقد وموت مرهون (والبد) في المرهون (لرهن) بعد لزوم الرهن غالباً (وهي) على الرهن (أمانة) أي بامانة ولو بعد ابراءه من الدين فلا يضمنه المرتهن الا بالتعدي كان امتنع من الرد بعد سقوط الدين (وصدق) أي المرتهن كالمستأجر (في) دعوى (تلف) يمينه (لا) في (رد) لان ما قد مضى انقضت أنفسهما فإنا كالمستعير بخلاف الوديعة والوكيل ولا يسقط بتلفه شيء من الدين ولو غفل عن نحو كتاب فأكلته الارض أو جعله في محل هو مظنة اضمته لتفريطه (قاعدة) وحكم فاسد العقد اذا صدر من رشيد حكم بحكمها في الضمان وعدمه لان صحيح العقد اذا اقتضى الضمان بعد القبض كالمبيع والقبض فاسده أولى أو عدمه كالمرهون والمستأجر والموهوب ففاسده كذلك (فرع) لو رهن شيئا وجعله مبيعاً من المرتهن بعد شهر أو عارية له بعد بان شرط في عقد الرهن ثم قبضه المرتهن لم يضمنه قبل مضى الشهر وان علم فساد على الاعتماد وضمنه بعد لانه يصير بيعاً أو عارية فاسدين لتعلقهما بانقضاء الشهر فان قال رهنك فان لم أقض عند الحل فهو مبيع منك فسد البيع لا الرهن على الوجه لانه لم يشترط فيه شيئا (وله) أي المرتهن (طلب يمينه) أي المرهون أو طلب قضاء دينه ان لم يبيع ولا يلزم الراهن البيع بخصوصه بل اغنا يطلب المرتهن أحداً الامرين (ان حل دين) وانما يبيع الراهن باذن المرتهن عند الحاجة لان له فيه حقاً وقدم المرتهن بئنه على سائر الغرماء فان أي المرتهن الاذن قال له المالك كم اتذن في بيعه أو ابراءه من الدين (ويجبر رهن) أي يجبره المالك على أحد الامرين اذا امتنع بالحبس وغيره (فان أصر) على الامتناع أو كان غائباً وليس له ما يوفي منه غير الرهن (باعه) عليه (قاض) بعد ثبوت الدين وملك الراهن والرهن وصكوته جعل ولا يته وقضى الدين من ثمنه دفعا لضرر المرتهن ويجوز للمرتهن بيعه في دين حال باذن الراهن وحضرته بخلافه في غيبته نعم ان قدر له الثمن صح مطلقا لا انتفاء التهمة ولو شرط ان يبيعه ثالث عند الحل جاز بيعه بثمن منحل حال ولا يشترط مراجعة الراهن في البيع لان الأصل بقاء ذنبه بل المرتهن لانه قد جعل أو يبرئ (وعلى مالكة) من رهن أو معبرله (مؤنة) للمرهون كنفقة رقيق وكسوته وهاف دابة واجرة رداً بقى ومكان حفظ واعادة ما يهدم اجماعاً خلافاً لما شذ الحنفية فان غاب أو أصر راجع المرتهن المالك وله الانفاق باذنه ليكون رهناً بالنفقة أيضاً

(قوله كما لا يرهن لهما) أي لان الولي في حال الاختيار لا يبيع الا بحال مقبوض قبل التسليم فلا رتهان والسفينة كالصبي والمجنون فيما ذكر ولو عير بدل الصبي والمجنون بالمجهور لمكان أولى لانه اعم واخصر (قوله تفسير ذلك) أي لغير الرهن وانما تمت اعارة النقد ايصرفه في مشتري عين مثلاً لوقت شرط المعار الا في بابيه وهو ان لا يكون النفع المقصود من المعار بذهاب عينه (قوله مع مطلقاً) أي حضر الراهن أو غاب (قوله واعادة ما يهدم) يجبر اعادة عطفاً على نفقة فيلزم المالك تعمير نحو البيت أو الاذن في بيعه والله أعلم

فان تعذر استئذانه وأشهد بالانفاق ليرجع رجع والا فلا (وايسر له) أي للمالك بعد لزوم الرهن بيع ووقف (رهن لا يخر) لثلاث اقسام المرتهن (ووطء) المرهونة فلا ذنبه وان لم تجل حسم الباب بخلاف سائر التمتع فقول ان أمن الوطء (وتزويج) لامة مرهونة لتقصه القيمة (لا) ان كان التزويج (منه) أي المرتهن أو باذنه فلا يمنع على الراهن وكذا لا تجوز الاجارة لغير المرتهن بلاذن ان جاوزت مدته الحل ويجوز له الانتفاع بالكوب والسكنى لا بالبناء والغرس نعم لو كان الدين مؤجلاً وقال أنا ألقه عند الاجل فله ذلك وأما ووطء المرتهن الجارة المرهونة ولو باذن المالك فزنا حيث علم التحريم فعليه الحد ويلزمه المهر مالم تطاوعه عائلة بالتحريم وما نسب الى عطائه من تجوز الوطء باذن المالك ضعيف جداً بل قيل انه مكذوب عليه وسئل القاضي الطيب الناصري عن الحكم فيما اعتادته النساء من اذنهان الحلي مع الاذن في لبسها فأجاب لاضمان على المرتهن مع اللبس لان ذلك في حكم اجارة فاسدهم لا لذلك بان المقرضة لا تقرض مالها الا لاجل الارتهان واللبس جعل ذلك عوضاً فاسداً في مقابلة اللبس (ولو اختلفا) أي الراهن والمرتهن (في) أصل (رهن) كأن قال رهنك كذا فأنكر الاخر (أو) في (قدره) أي المرهون كرهنتي الارض مع شجرة فقال بل وحدثها أو قدر المرهون به كباقيين فقال بل بألف (صدق رهن) يمينه وان كان المرهون بيد المرتهن لان الأصل عدم ما يدينه المرتهن ولو ادعى مرتهن هو يدينه انه قبضه بالاذن وأنكره الراهن وقال بل غصبته أو أعرنك أو أجرتك صدق في حقه بيمينه (فرع) من عليه القان باحد همارهن أو كفل قاضي الفارق قال أدبته عن ألف الرهن صدق بيمينه لان المؤدى أعرف بقصد وكيفية ومن ثم لو أدى لذاته شيئاً وقصدانه عن دينه وقع عنه وان ظنه الدائن هدية كذا قالوه ثم ان لم ينو الدافع شيئاً حاله الدفع جعله مما شاءه من مالان التعمين اليه (تتمة) الفلاس من عليه دين لا دعى حال زائد على ماله بحجر عليه بطلبه الجرع على نفسه أو طالب غرمائه وبالجرح يتلقى حق الغرماء عاله فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا يبيعه ولو لغرمائه يدينهم بغير اذن القاضي ويصح اقراره بهين أو دين أسند وجوبه لما قبل الجرح ويصدر قاض يبيع ماله ولو لم يمسكه ونخادمه بحضرته مع غرمائه وقسم غنمه بين غرمائه كبيع مال ممنوع عن ادائه حتى وجب عليه أدائه ولقراض اكرام ممنوع من الاداء بالحبس وغيره من أنواع التميز ويحبس مدين مكلف عهد له المال لأصل وان علام من جهة أب أو أم بدين فرعه خلافاً لما هو كالغزالي واذا ثبت اعسار مدين لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يعمل حتى يوسر وللدائن ملازمة من لم يثبت اعساره مالم يختر المدين الحبس فيجاء اليه وأجرة الحبس وكذا الملازمة على المدين وللمالك منع الحبس عن الاستئناس بالمحاذنة وحضور الجمعية وعمل الصنعة ان رأى المضطحة فيه ولا يجوز للدائن تجويع المدين بمنع الطعام كما أفق به شيخنا الزمعي رحمه الله تعالى ويجوز لغريم الفلاس الحبس ورعاية أو املت الرجوع فوراً الى مناعه ان وجد في ملكه ولم يتعاق به حتى لازم والعوض حال وان تفرغ المبيع ونبت البذر واشتد حب الزرع لانها حدثت من عين ماله ويحصل الرجوع من البائع ولو بلا قاض بنحو قسخت ورجعت في المبيع لا بنحو بيع وعق فيه

(فصل) يجبر مجنون الى افاقة وصلى بلوغ بكامل خمس عشرة سنة فدية تحدد باشهاد عدلين خبيرين أو خروج مني أو حبس وأماكنهما كمال تسع سنين ويصدق مدعي بلوغ بامانة أو حبس ولو في خصوصه بلا عين اذا يعرف الامنة ونبت العانة الخشنة بحيث تحتاج الى الحاق في حق كافر ذكر أو أنثى أمانة على بلوغه بالسن أو الاحلام ومثله ولد من جهل اسلامه لامن عدم من يعرف سنه على الوجه وقيل يكون علامة في حق المسلم أيضاً والحقوق ايامانة الشعر الخشن في الابط واذا بلغ الصبي رشيداً أعطى ماله والرشد صلاح الدين والمال بأن لا يقبل محرماً يطل عدالة من ارتكاب كبيرة أو أصرار على صغيرة مع عدم غلبة طاعته معاصيه وبأن لا يبيعه بضميمة المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة وانما فقه ولو فلسافي محرم وأما صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به فليس بتبذير وبعد افاقة

(قوله والا) أي والا يتعذر استئذانه بان سهل أشهد أو لا أو تعذر ولم يشهد في الصور الثلاث لا يرجع بما اتفق (قوله وأماكنهما) أي المعتبر من المني والحبس ما خرج عند كمال تسع سنين وبالأولى ما خرج بعد كمال التسع لكنه غيره غير شامل لما خرج قبل التسع بما لا يسع أقل حبس وطهر مع ان ذلك ملحق بما بهد كمال التسع حكمه حكم الحبس فتنبه وأقل ما يسع أقل طهر وحبس ستة عشر يوماً بلياليها

الجنون والبلوغ المسمى ولو بالرشيد يصح الاسلام والطلاق والخراج وكذا التصرف المسمى بالرشيد ولو
 المسمى أبعدل فأبوه وان علقا قومي فقاضي بلد المولى ان كان عدلا أميناً فان كان ماله يداخر فولي
 ماله قاضي بلد المال في حفظه وسعيه واجارته عند دخول هلاكه فمصلحة بلد وهو يتصرف الولي بالمصلحة
 ويلزمه حفظ ماله واستثماره قدر النفقة والزكاة والمؤون ان أمكنه وله السفر فيه في طريق آمن لمقصود
 آمن برأى البحر او شراء عقار يكفيه غلته أولى من التجارة ولا يبيع عقاره الا بالحاجة او غبطة ظاهرة وأفتى
 بعضهم بان للولي الصلح على بعض دين المولى اذا تعين ذلك طريقا للتخلص من ذلك الدين كما ان له بل يلزمه
 دفع بعض ماله لسلامة باقيه انتهى وله بيع ماله بنسيئة لمصلحة وعابه ارتهاان بالثمن رهنا وافيان لم يكن
 المشتري موصرا ولو لولي اقراض مال محجور لضرورة واقاض ذلك مطلقا بشرط كون المقترض مليا أمينا
 ولا ولاية لام على الاصح ومن أولى بها ولا يصحبة نعم لهم الاتفاق من مال الطفل في تأديبه وتعليمه لانه قليل
 فسوحيه عند فقد الولي الخاص ويصدق أب أو جد في انه تصرف لمصلحة يمينه وقاض بلا عين ان كان
 ثقة عند المشهور والعفة وحسن السيرة لا وصى وقيم وحكم فاسق بل المصدق يمينه هو المحجور حيث لا يئنة
 لانهم قد يتهمون ومن ثم لو كانت الاموصية كانت كالاولين وكذا آباؤها (فرع) ليس لولي أخذ شيء
 من مال مولى به ان كان غنيا مطلقا فان كان فقيرا وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته واذ ايسر لم يلزمه
 بدل ما أخذه قال الاسنوي هذا في وصى وامين اما أب أو جد فبأخذ قدر كفايته اتفاقا سواء الصلح وغيره
 وقيس بولي اليتيم فيما ذكر من جمع مالا لفلان أسير أي مثله ان كان فقيرا الا كل منه وللاب والجد
 استخدام محجوره فيما لا يقابل باجرة ولا يضربه على ذلك خلافا لمن خرم بان له ضربه عليه وأفتى النوزي
 لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده وان لم يكفه ولا يجب أجرة الرشيد الا ان أكره ويجوز
 هذا في غير الجد لادم وقال الجلال الباقيني لو كان للمصبي مال غائب فأنفق وليه عليه من مال نفسه بنية
 الرجوع اذا حضر ماله رجوع ان كان أب أو جد الا انه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحماكم بل
 بأذن من يتفق ثم يوفيه وأفتى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى اتفاقه عليه بأنه يصدق هو او وارثه
 باليمين

(فصل في الحوالة) تصح حوالة بيمينته وهي ايجاب من المحيل كاحد كتك على فلان بالدين الذي لك
 على أو ثقتك حقل الى فلان أو جماعت مالى عليه لك وقبول من المحال بلا تعليق ويصح بأحلى (وبرضا
 محيل ومحال) ولا يشترط رضا المحال عليه (ويلزم بها) أي الحوالة (دين محال بالاعليه) فيبر المحيل
 بالحوالة عن دين المحال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحال الى ذمة المحال عليه اجماعا (فان
 تمذرا أخذه منه بفلس) محيل للمحال عليه وان قارن الفلاس الحوالة (أو جحد) أي انكاره من الحوالة أو دين
 المحيل وحالف عليه أو بغير ذلك كتمذر المحال عليه وموت شهود الحوالة (لم يرجع) المحال (على محيل)
 بشئ وان جهل ذلك ولا يتخير لو بان المحال عليه معسر وان شرط بساره ولو طلب المحال المحال عليه
 فقال أبرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بذلك بينة سمعت وان كان المحيل في البلد ثم المتجه ان للمحتمل
 الرجوع بدينه على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحال عليه ولو باع عبدا أو حال بيمينته ثم اتفق المتبايعان
 على حرية وقت البيع أو ثبتت حرية حينئذ بينة شهدت أو أقامها العبد لم يصح الحوالة وان
 كذبهما المحال في الحرية ولا بينة فليكل منهما تخليفه على نفى العلم بها وبقيت الحوالة (ولو اختفا) أي
 الدائن والمدين في أنه (هل وكل أو حال) بأن قال المدين وكلتك ان قبض لي فقال الدائن بل أحتجني أو
 قال المدين أحتجك فقال الدائن بل وكلتني (صدق منك حوالة) بيمينته فيصدق المدين في الاولى والدائن
 في الاخيرة لان الاصل بقاء الحق في ذمة المستحق عليه (ثقة) يصح من مكلف رشيد ضامن بدين واجب
 سواء استقر في ذمة المضمون له كنفقة اليوم وما قبله للزوجة أو لم يستقر كمن يبيع لم يقبض وصدق قبل
 وطه لا يجب كدين قرض وثقة غد للزوجة ولا بثقة القريب مطلقا ولا يشترط رضا الدائن والمدين وصح

(قوله تصح حوالة)
 الحوالة بفتح الحاء أفصح
 من كسرها ومعناها
 في اللغة الانتقال من
 قولهم حال عن العهد
 اذا انتقل عنه وتغير
 في الشرع عقد يقتضي
 نقل دين من ذمة الى
 ذمة ويطاق على اناله
 من ذمة الى أخرى
 (قوله وحالف عليه)
 أي على جحد للحوالة
 بان قال لم يحل علي أو
 لدين المحيل كان قال
 لم يكن له على دين

ضمان الرقيق باذن سيده وتصح منه كفالة بهن مضمونة كغربة ومستعارة وبيد من يستحق حضوره
 بحاس حكم باذنه ويبرأ الكفيل باحتمار مكفول شخصاً كان أو عبداً الى المكفول له وان لم يطالب به
 وبمضوره عن جهته الكفيل بالاحاطة كتغلب بالمكان الذي شرط في الكفالة الاحضار اليه والاحاطة
 وقت الكفالة فيه فان غاب لزمه احضاره ان عرف محله وأمن الطريق والا فلا ولا يطالب ككفيل بمال
 وان فات التماس بموت أو غيره ولو شرط انه يضرر المال فلو مع قوله ان قاب التسليم للمكفول لم تصح وصيغة
 الالتزام فيهما كخمس دينك على فلان أو تحمليته أو تكفليته بدينه أو انا بالمال أو باحضار الشخص
 ضامن أو كفيل ولو قال أو أدى المال أو حضر الشخص فهو وعد بالالتزام كما هو صريح الصيغة نعم ان لحقت
 به قرينة تصرفه الى الانشاء ان مقديه كما يحتمل من الرعدة واعتمده السبكي ولا يصحان بشرط براءة أصيل
 ولا بتعليق وتوقيت وللمستحق مطالبة الضامن والاصيل ولو برئ برئ الضامن ولا عكس في الابرار دون
 الاداء ولومات أحد هما والدين مؤجل حل عليه وامنهم رجوع على أصيل ان غرم ولو صالح عن الدين
 عادونه لم يرجع الا بعارم ولو أدى دين غيره باذن رجوع وان لم يشترط له الرجوع لان أدائه بقصد التبرع
 (فرع) أفتى جمع محققون بأنه لو قال رجلان لاخر ضمتنا مالك على فلان طالب كلا بيمينته الدين وقال
 جمع متقدمون طالب كلا بنصف الدين ومال الله الاذرعى قال شيخنا غايه سقط الضمان في ألق متاعك
 في البحر وانا وركاب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقيا بل استعداء لآلاف مال لمصلحة فاقضت
 التوزيع لان يتفر الناس عنها واعلم ان الصلح جائز مع الاقرار وهو على شئ غير المدعى معاوضة كما لو قال
 صالحتك عما تدعيه على هذا الثوب فله حكم البيع وعلى بعض المدعى ابراء ان كان ديناً فلولم يقل المدعى
 ابراء ذمتك لم يضر وبافوا الصلح حيث لا حاجة للمدعى مع الانكار أو السكوت من المدعى عليه فلا يصح
 الصلح على الانكار وان فرض صدق المدعى خلافا للآلة الثلاثة نعم يجوز للمدعى المحق ان يأخذ
 ما بذل له في الصلح على الانكار ثم ان وقع بغير مدعى به كان ظافرا أو باقيا حكم الظفر (فرع) يحرم على
 كل أحد غرس شجر في شارع ولو له يوم النفع للمسلمين كبناء دكة وان لم يضر قريته ولولذلك أيضا وان انتفى
 الضرر حالا أو كانت الدكة بفناء داره ويحل الغرس بالمسجد للمسلمين أو ليه تصرف ربه له بل يكفر

(باب في الوكالة والقراض)
 (تصح وكالة) شخص متمكن لنفسه كعبه وفاق وفي قبول نكاح ولو بلا اذن سيده لافي ايجابه وهي
 تفويض شخص أمره الى آخر فيما يقبل النيابة لفعله في حياته فتصح (في كل عقد) كبيع ونكاح وهبة
 ورهن وطلاق مخبز (و) في كل (فسخ) كقالة ورد بهب وقبض واقراض للدين أو العين وفي استيفاء
 عقوبة آدمي والدعوى والجواب وان كره المصمم وانما تصح الوكالة فيما ذكر ان كان (عليه ولاية لموكل)
 عليه التصرف فيه من التوكيل فلا يصح في بيع ما سمي له وطلاق من سمي له لانه لا ولاية له عليه
 حينئذ وكذا الووكل من زوج موأته اذا طلقت أو انقضت عدتها على ما قاله الشافعي هناك كن رجح في
 الروضة في النكاح الصحة وكذا وقالت له وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي اذا حلت ولو علق
 ذلك على الانقضاء والطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج لا اذن (لا) في (اقرار) أي لا يصح التوكيل
 فيه بان يقول لغيره وكلت لك لقرعني فلان بكذا فيقول الوكيل أقررت عنه بكذا لانه اخبر عن حق
 فلا يقبل التوكيل لكن يكون الموكل مقررا بالتوكيل (و) لافي (يمين) لان المقصد بها تعظيم الله تعالى
 فاشبهت العبادة ومثلها النذر وتعلق العتق والطلاق بصفة ولا في شهادة الخاف لها بالعبادة والشهادة على
 الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد من المحمل عنه كما كمدى عنه عند حاكم آخر (و) لا
 في (عبادة) الا في حج وعمره ونحوها فصح ولا تصح الوكالة الا (بإيجاب) وهو ما يشعر برضا الموكل الذي
 يصح مباشرة الموكل فيه في التصرف (كوكلتك) في كذا أو فوضت اليك أو أذنك مقامي فيه
 (أو بيع) فكذا أو زوج فلانة أو طلقها أو أعطيت بيدك طلاقها وأعتق فلانا قال السبكي يؤخذ من

(قوله ليس ضمانا
 حقيقة) أي فلا يقال
 بعدم صحته لكونه من
 باب ضمان ما لم يجب
 (قوله وان لم يضر) أي
 البتة وقوله فيه أي في
 الشارع (قوله ولو بلا
 اذن سيده) أي لا فرق
 في صحة توكيله بين ان يأذن
 له سيده أو لم يأذن
 (قوله وهي تفويض)
 هذا معنى الوكالة شرعا
 كما تقدم

كلامهم بحجة قول من لا ولي لها اذنت لكل عاقد في البلد ان يزوجهني قال الاذرى وهذا ان صح عنه
ان عينت الزوج ولم تفوض الاصبة فقط وبخودك اقي ابن الصلاح ولا يشترط في الوكالة القبول لفظا
اكن بشرط عدم الرد فقط ولو تصرف غير عالم بالوكالة صح ان تبين وكالته حين التصرف كن باع مال
أبيه طائفا بجماعته فبان ميتا ولا يصح تعاقب الوكالة بشرط كذا جاء رمضان فقد وكلت في كذا فلو تصرف
بعد وجود الشرط المعلق كان وكاله بطلا في زوجة سيكحها أو يبيع عبد سيكحها أو يتزوج ببنته اذا
طالقت واعتدت فطلق بعد ان تكح أو باع بعد ان ملك أو زوج بعد العدة نفذ عملا بموم الاذن وان قلنا
بفساد الوكالة بالنسبة الى سقوط العمل المسمى ان كان وجوب اجرة العمل وصح تعاقب التصرف فقط
كمه امكن بعد شهر وتاقيتها كوكالته الى شهر رمضان وبشرط في الوكالة ان يكون الموكل فيه موهوما
للوكيل ولو بوجه كوكالته في بيع جميع أمواله وعقارها وان لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلنا لغير
فيه بخلاف بيع هذا اذ كان وقار أحد عديدي بان الاخذ صادق على كل وبخلاف بيع بعض مالى نعم يصح
بيع أو هب منه ما شئت وبطل في المحمول كوكالته في كل قابل وكثيرا وفي كل أموري أو تصرف في أموري
كيف شئت أكثر الغرضية (وباع) كالتبريك (وكيل) صح مباشرة التصرف لنفسه (بمن مثل)
فأكثر (حالا) فلا يبيع نسيت ولا يغير نقد البلد ولا تبين فاحش بان لا يحتمل غالبا فيبيع ما يساوي عشرة
بشعة محتمل وبما لا يغير محتمل ومتى خاف شيئا مما ذكر فسد تصرفه وضمن قيمته يوم التسليم ولو مثليا ان
أقضى المشتري فان بقي استردده وله حصة ثلثه بالاذن السابق وقبض الثمن ولا يضمنه وان تلف غرم
الموكل بدله الوكيل أو المشتري والقرار عليه وهذا كله (اذا أطلق الموكل) الوكالة في البيع بان لم يقيد
بشمن ولا حلول ولا تأجيل ولا نقد وان قيد بشئ اتبع (فرع) لو قال لو كبله ببيع بكم شئت فله ببيع بغير
فاحش لا بنسبة ولا بغير نقد البلد أو ما شئت أو بما تراه فله ببيع بغير نقد البلد لا تبين ولا بنسبة أو كيف
شئت فله ببيع بنسبة لا تبين ولا بغير نقد البلد أو بما عزمه وان فله ببيع بمرض وغبن لا بنسبة (ولا يبيع)
الوكيل (لنفسه) وموليه وان اذن له في ذلك وقدر له الثمن خلافا لابن الرضا لا امتناع اتحاد الموكل
والقابل وان انتفت التهمة بخلاف أبيه ورده الرشدي ولا يصح البيع بشمن المثل مع وجود رغب زيادة
لا تبين بغيره وان وثق به قال الاذرى ولم يكن بمطاط لا ولا ماله أو كسبه به حراما أي هو كله أو أكثره فان
وجد رغب بالزيادة في زمن خيار المجلس أو الشرط ولو لم يشترى وحده ولم يرض بالزيادة فسح الوكيل
العقد وجوبا بالبيع للرغب بالزيادة والا ففسح بنفسه ولا يسلم الوكيل بالبيع بحال المبيع حتى يقبض
الثمن الحال والا ضمن للموكل قيمته المبيع ولو مثليا (وليس له) أي للوكيل بالاشراء (شراء مبيع) لاقتضاء
الاطلاق عرفا التسليم (ورقع) الشراء (له) أي للوكيل (ان علم) المبيع واشتره بشمن في الذمة وان ساوى
المبيع الثمن الا اذا عينه الموكل وعلم ببيع ببيع فبيع كما اذا اشتره بشمن في الذمة أو بعين ماله جاهلا ببيعته وان لم
يساوا لمبيع الثمن وعلم بما مره حيث لم يقع للموكل فان كان الثمن عين ماله بطل الشراء والواقع للوكيل
ويجوز له اعمل القراض شراؤه لان القصد من البيع وقضيته انه لو كان القصد من هذا البيع جاز وهو كذلك
واكمل من الموكل والوكيل في صورة الجهل رد مبيع لا لو كبل ان رضى به موكل فله موكله اليه مالا
لشراء وأمره بتسليمه في الثمن فسلم من عنده فمترع حتى ولو تعد مال الموكل لصوعيبة مفتاح اذ يمكنه
الاشهاد على أنه أدى عنه اير جميع أو اخلها كم بذلك فان لم يدفع له شيئا أولم يأمروا بالتسليم فيه رجوع
للقربة الدالة على اذنه له في التسليم عنه (ولا) له (توكيل بلا اذن) من الموكل (فيما أتى منه) لانه لم يرض
بغيره نعم لو كبله في قبض دين فقبضه وأرسله مع أحد من عياله لم يضمن كما قاله الجوزي قال شيخنا والذي
يظهر أن المراد بهم أولاده وعياله كونه زوجاته بخلاف غيرهم ومثله ارسال نحو ما اشتره له مع أحدهم
وخرج بقولي فيما أتى منه مالم يثبت منه انه كونه يتسرع عليه الاتيان به لكثرة أول كونه لا يحسنه
أولا ياتي به فله التوكيل عن موكله لانه نفسه وقضيه التعليق المذكور امتناع التوكيل عند جهل

(قوله وهذا ان صح
عنه الخ) عبارة مر
(تنبيه) يشترط في
الوكيل تعيينه فلو قال
لا تبين وكلت أحدا
في بيع داري مثلا أو
قال اذنت لكل من
أراد بيع داري ان
يبيعها لم يصح نعم لو قال
وكلت زيداني ببيع كذا
مثلا وكل مسلم صح كما
يحيى شيخنا وقال وعابه
العمل (قوله صح ان
تبين وكالته) أي لما
تقدم من ان العبرة في
الامرفقط

الموكل بحاله ولو طرأ له الخلل طرأ ونحو مرض أو غيره لم يجز له أن يوكل واذا واصل الوكيل باذن الموكل
فالثاني وكيل الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال الموكل وكل عنك ففعل فالثاني وكيل الموكل لا نه
مقتضى الاذن فيعزل بعزله ويلزم الوكيل ان لا يوكل الا أميناً مالم يبين له غير مع علم الموكل بحاله أولم
يقول له وكل من شئت على الوجه كما لو قال لولها زوجتي من شئت فله تزويجها من غير الكف أو بغيره
لو كبله في شئ اقل فيه ما شئت أو كل ما تفعله جاز ليس اذنا في التوكيل (فرع) لو قال بيع لشخص معين
كزيد لم يبيع من غيره ولو وكيلا زيد أو بشئ معين من المال كالدينار لم يبيع بالدينارهم على المعتمد أو في مكان
معين تدين أو في زمان معين كشهركذا أو يوم كذا معين ذلك فلا يجوز قبضه ولا بعده ولو في الطلاق وان لم يتعاق
به غرض علام بالاذن وفارق اذا جاء رأس الشهر فأمر زوجه حتى يبدل ولم يرد ان يبيع برأسه فله ايقاعه بعده
بخلاف طلقها يوم الجمعة فانه يقتضي حصر الفعل فيه دون غيره وإسالة اليوم مثله ان استوى الراغبون
بهم ما لو قال يوم الجمعة أو العید مثلاً تبين أول جمعة أو عید لبقائه وانما تبين المكان اذ لم يرد ان يبيع بدار الثمن أو
غناه عن غيره والاحراز بالبيع في غيره (وهو) أي الوكيل ولو يبيع (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعد
ويصدق بيمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لانه ائتمنه بخلاف الرد على غير الموكل كرسوله فيصدق
الرسول بيمينه ولو وكله بقضاء دين فقال قضيت به وانكر المستحق دفعه اليه صدق المستحق بيمينه لان
الاصل عدم القضاء فيحلف وبطالب الموكل فقط فان (تعدي) كان ركبا الدابة وليس الثوب تعديا
(ضمن) كسائر الامناء ومن التعدي أي يضيع منه المال ولا يدري كيف ضاع أو وضيعه بمحمل ثم نسبه
ولا يعزل بتعدي بغير اتلاف الموكل فيه ولو أرسل الى بزاز ليأخذ ثوبا باسما فافتاق في الطريق ضمنه
المرسلا لا الرسول (فرع) لو اختلف في أصل الوكالة بعد التصرف كوكالته في كذا فقال ما وكلت أو في صفقتها
بان قال وكلتني بالبيع نسيت أو بالاشراء بعشرين فقال بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه في الكل
لان الاصل معه (ويغفل) الوكيل (بمزل أحدهما) أي بان يهزل الوكيل نفسه أو يهزل الموكل
سواء كان بلفظ العزل أم لا كفسخت الوكالة أو بظنهما أو اذنه أو ان لم يعلم المعزول وينهزل أيضا بخروج
أحدهما عن أهلية التصرف (بموت أو جنون) حصل لا أحدهما وان لم يعلم الاخر به ولو قصر مدة
الجنون (وزوال ملك موكل) عما وكل فيه أو مفعله كان باع أو وقف أو أجاز أو رهن أو زوج أمة (ولا
يصدق) الموكل (بعد تصرف) أي تصرف الوكيل في قوله كنت عزله (الابينة) بيمينها على العزل قال
الاسنوي وصورته اذا أنكر الوكيل العزل فان وافقه على العزل لكن ادعى أنه بعد التصرف فهو كدعوى
الزوج تقدم الرجعة على انقضاء العدة وقبض تفصيل معروف انتهى ولو تصرف وكيل أو عامل بعد انقضاء
جاهلا في عين مال موكله بطل وضمن ان سلمها أو في ذمته الدقده (فرع) لو قال لمدينه اشترى عبدا
بما في ذمتك ففعل صح للموكل وبرئ المدين وان تلف على الاوجه ولو قال لمدينه انفق على اليتيم الفلاني كل
يوم درهمان ديني الذي علمت ففعل صح وبرئ على ما قاله به منهم وبوافق قول القاضي لو أمر مدينه ان
يشترى له يدينه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلف في يده برئ من الدين ولو قال لو كبله ببيع هذه
سلعة كذا واشترى بيمينه اقلها جاز له ايداعها في الطريق أو المقتصد عند أمين من حاكم فغيره اذا العمل غير
لازم له ولا تغريمه بل المالك هو المخاطر بحاله ومن ثم لو باعها لم يلزمه شراء القن ولو اشترى لم يلزمه رده
بل له ايداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية تدل على رده كما استظهره شيخنا لان
المالك لم يأذن فيه فان فعل فهو في ضمانه حتى يصل المالكه ومن ادعى أنه وكيل لقبض ماعلى زيد من عين
أودين لم يلزمه الدفع اليه الا بيمينه بوكالته ولكن يجوز الدفع له ان صدقه في دعواه أو ادعى أنه محال به
وصدقه وجب الدفع له لا عتقافه بالنقل المال اليه واذا دفع الى مدعي الوكالة فأنكر المستحق وحلف أنه لم
يوكل فان كان المدفع عينا استرد ما ان بقيت والا غرم من شاء منه - حاول الرجوع للغرم على الاخر لانه
مظالم بزعمه أو بساطا للدافع فقط أو الى مدعي الدوا له فأنكر الدائن الدوا له وحلف اخذ دينه من كان
عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف بالملك له قال السكال الدميري لو قال انا وكيل في بيع

(قوله أمينا) أي وان علم
الموكل كقوله وكلت
من شئت كما يؤخذ من
الاستثناء بعده وكذا الوعين
له الثمن والمشتري لان
المقصود حفظ مال
الموكل وبذلك فارق جواز
التزويج بغير الكف اذا
قال تزويجني من شئت
وشمل ما ذكره الموكل
أصله أو فرعه قولا وبعبارة
الشو برى قوله أمينا
وانظر هل يشترط فيه
أيضا أن يكون ممن يليق
به ما وكل فيه أولا ولو كل
هو أيضا ممن يليق به ذلك
الذي يظهر الثاني ووافق
عليه شيخنا في أنه يجري
على المنهج (قوله وفيه
تفصيل معروف) وهو أنه
اذا ادعى رجعة في العدة
وهي منقضية ولم تنكح
فان اتفقا على وقت
انقضاء كيوم الجمعة فقال
راجعت قبله فقالت بل
بعده حلفت انها لا تنكح
راجع فتصدق لان
الاصل عدم الرجعة
قبله فلما اتفقا على وقت
الرجعة كيوم الجمعة
وقالت انقضت يوم
الخميس وقال بل انقضت
يوم السبت صدق بيمينه
انها ما انقضت يوم
الخميس لا اتفاقهما
على وقت الرجعة
والاصل عدم انقضاء
العدة قبله هذا ما
سيذكره الشارح في
باب الرجعة فقس عليه

أو نكاح وصداقه من بعام له صح العقد فلو قال بعد ذلك قد لم يكن وكيل لم يفت إليه (ويصح قراض) وهو أن يعقد على مال يدفعه لغيره ليتصرف به على أن يكون الرجوع مضمرا (في نقد خالص مضمون) لأنه عقد غير لازم انضباط العمل والوفاء بالرجوع وانما يجوز الحاجة فاختص بما يرجع غالبا وهو النقد المضروب ويجوز عليه وإن أبطله الساطان وخرج بالنقد المراض ولو فلو ساو بالنقد المراض والغشوش وإن علم قدر غشه أو استهلك وجاز التماثل به وبالمضروب التبر وهو ذهب أو فضة لم يضرب والحلي فلا يصح في شيء منها وقيل يجوز على الغشوش إن استهلك غشه وخزم به الجرجاني وقيل إن راج واختاره السبكي وغيره وفي وجه ثالث في زوائد الروضة أنه يجوز على كل مثل وانما يصح القراض (بصفة) من إيجاب من جهة رب المال كقراضك أو عاملك في كذا أو خذ هذه الدراهم وانصرف بها أو بيع أو اشتري على أن الرجوع بيننا وقبول فوراً من جهة العامل لفظاً وقيل يكفي في صفة الأمر كخذه وانصرف به القبول بالفعل كما في الوكالة بشرط المالك والعامل كالموكل والوكيل صحة مباشرتهما التصرف (مع شرط الرجوع) أي للمالك والعامل فلا يصح على أن لا أحدهما الرجوع (ويشترط كونه) أي الرجوع (معلوماً بالجزئية) كمنصف وثالث ولو قال قارضتك على أن الرجوع بيننا صح مناصفة أو على أن لك ربع سدس العشر صح وإن لم يعلم عند العقد ما سوله معرفته وهو خرم من مائتين وأربعين جزاً ولو شرط لأحدهما عشرة أو ربع نصف كالرفيق ففسد القراض (والمعامل في) عقد قراض (فائدة) أنه لا يجوز أن يكون الرجوع لانه عمل طامعاً في المسمى ومن القراض الفاسد على ما أفتى به شيخنا ابن زباد رحمه الله تعالى ما اعتاده بعض الناس من دفع مال إلى آخر بشرط أن يرد له لكل عشرة اثني عشران ربع أو خسر فلا يستحق العامل الأجرة المثل وجميع الرجوع أو الخسران على المالك ويده على المال يد أمانة فإن قصر بان جاوز المكان الذي أذن له فيه ضمن المال انتهى ولا أجرة للعامل في الفاسد إن شرط الرجوع كله للمالك لانه لم يطمع في شيء ويجه أنه لا يستحق شيئاً أيضاً إذا علم الفساد وأنه لا أجرة له ويصح تصرف العامل مع فساد القراض لكن لا يحل له الإقدام عليه بدعيه بالفساد ويتصرف العامل ولو بمرض بمصلحة لا يبين فاحش ولا ينسبته بالأذن فيه ما ولا يسافر بالمال بلا إذن وإن قرب السفر وانتهى الخوف والموتة فيضمن به ويأثم ومع ذلك القراض باق على حاله أما بالأذن فيجوز لكن لا يجوز ركوب في البحر إلا بنص عليه (ولا يموت) أي لا ينفي عنه على نفسه حضوره ولا يفسد لأن له نصيباً من الرجوع فلا يستحق شيئاً آخر فلو شرط الموتة في العقد ففسد (وصديق) عامل يمينه (في) دعوى (تلف) في كل المال أو بعضه لانه مأمون نعم نص في البوطي واعتمده جميع المتقدمين أنه لو أخذ ما لا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه لانه فرط بأخذه ويترد ذلك في الوكيل والوديع والوصي ولو ادعى المالك بعد التلف أنه قرض والعامل أنه قراض صحف العامل كما أفتى به ابن الصلاح كالبعوي لأن الأصل عدم الضمان خلافاً لما رجحه الزركشي وغيره من تصديق المالك فإن أفا مينة قدمت بينة المالك على الأوجه لأن معها زيادة علم (و) في (عدم رجوع) أصلاً (و) في (قدره) علماً بالأصل فيه ما (و) في (خسر) يمكن لانه أمين ولو قال رجعت كذا ثم قال غلطت في الحساب أو كذبت لم يقبل لانه أقر بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه ويقبل قوله بعد خسرت إن احتمل كان عرض كساد (و) في (رد) للمالك على المالك لانه أتمه كالمودع ويصدق العامل أيضاً في قدر رأس المال لأن الأصل عدم الرجوع في قوله أشترت هذا لي أو للقراض والعقد في الذمة لانه أعلم بقصد ماله لو كان الشراء بين مال القراض فانه يقع للقراض وإن نوى نفسه كما قاله الإمام وخزم به في المطالب وعليه فتسمع بينة المالك أنه أشترى بماله القراض وفي قوله لم تنني عن شراء كذا الآن الأصل عدم النسي ولو اختلف في القدر المشروط له أهو النصف أو الثلث مثلاً تخالفاً للعامل بعد الفسخ أجرة المثل والرجوع جميعاً للمالك أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك بيمينه ولا أجرة عليه للعامل (فائدة) الشركة نوعان أحدهما فيما ملكا شتاناً مشتركة بارت أو شراء والثاني أربعة أقسام منها قسم صحيح وهو أن يشتركا في مال لهما ليتصرفا فيه وسائر الأقسام باطلة كأن يشتركا

(قوله فحاشا) أي كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن فلا ينفع بالتخالف خلافاً للرواية (قوله بعد الفسخ) أي بفسخها أو فسخ أحدهما أو الحاشا (قوله أجرة المثل) أي بالقيمة ما بلغت انتدبر رجوع عمله إليه فوجب له قيمته وهو الأجرة ولو كان القراض لمجور عليه ومدعى العامل دون الأجرة فلا تخالف كمنظيره من الصداق

اثنتان ليكون كسهما بينهما يساوي أو تفاوت أولئك يكون بينهما ما رجح ما يشترى به في ذمتهم ما يؤجل أو حال أو ليكون بينهما ما كسهما أو رجحهما ما بينهما أو ما لهما أو علم ما فادرس من غرم وشرط فيم اللفظ يدل على الأذن في التصرف بالبيع والشراء فلو اقتصر على اشتراك في كيف عن الأذن فيه ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر أصلاً بأن يكون فيه مصلحة فلا يبيع بثلث مثلاً وشرط بأذن ولا يسافر به حيث لم ينظر إليه فهو قحط وخوف ولا يبيعه بغير إذنه فإن سافر به ضمن وصح تصرفه أو أبضه بدفعه لمن يعمل له ما فيه ولو تبرعاً بالأذن ضمن أيضاً والرجوع أو الخسران بقدر المبالغين فإن شرط خلافه ففسد العقد فكل على الآخر أجرة عمله ونقد التصرف منهما مع ذلك للأذن وتنفس عتوت أحدهما وخفونه ويصدق في دعوى الرد إلى شريكه وفي الخسران والتلف وفي قوله أشترى به لي أو لشركته لا في قوله اقتسمنا أو صار ما بيدي مع قول الآخر لا خلاً بل هو مشترك فالصدق المنكر لأن الأصل عدم القسمة ولو قبض وارث حصته من دين مورثه شاركه الآخر ولو باع شريكاً عبداً ماصفة وقبض أحدهما حصته لم يشاركه الآخر (فائدة) أقوى النووي كابن الصلاح فيمن غصب نحو نقد أو بروج خطه بماله ولم يميز بأن له أقراراً قدر المصروف وحل له التصرف في الباقي

(فصل) في اغتاتبت الشفعة لشريك لا جاري يبيع أرض مع تابعها كبنائه ونحوه وغيره مؤبر فلا شفعة في شجر أفرده بالبيع أو يبيع مع مفرسه فقط ولا في بئر ولا يملك الشفعي الألفاظ كاختدت بالشفعة مع بذل الثمن للمشتري

(باب في الإجارة)

هي إقراض اسم للأجرة وشرعاً عليك منفعة بموضع بشروط آتية (تصح إجارة بإيجاب كالتأجير) هذا أو كالتأجير أو ملكتك منافعة سنة (يكذا أو قبول كالتأجير) وأكثرين وقيل قال النووي في شرح المذهب إن خلاف المعاطات يجري في الإجارة والرهن والهبة وانما تصح الإجارة (بأجر) مع كونه ثمناً (معلوم) للعاقدين قدره وجنساً وصفه أن كان في الذمة والاكفتم معاينته في إجارة العين أو الذمة فلا يصح إجارة دار ودابة بدمارة لها وعاف ولا استثمار راسخ شاة بجدة والطحن نحو بر بدمر دقيق (في منفعة) متقومة (أي لها قيمة) (معلومة) عينا وقدر وصفه (واقعة) لا كبرى غير متضمن لاستيفاء عين قصداً) بأن لا يتضمنه المصدق وخرج بمقومة ما ليس لها قيمة فلا يصح كإتراء ببيع التلطف بمحض كلمة أو كلمات بسيرة على الأوجه ولو إيجاباً أو قبولاً وإن رجحت السلفة أو لا قيمة لها ومن ثم اختص هذا ببيع مستقر القيمة في البلد كالتأجير بخلاف نحو عبد وثوب مما يختلف ثمنه باختلاف متعاطيه فيختص بيمينه من البيع بمنزله نفع فيصح استثماره عليه وحيث لم يصح فإن تعبد بكثرة تردد أو كلام فله أجرة المثل والأقلا وأفتى شيخنا المحقق ابن زباد بحرمة أخذ القاضى الأجرة على مجرد تأقيد الإيجاب إذا كلفه في ذلك وسبقه العلامة عمر الفتي بالافتاء بالجواز إن لم يكن ولي المرأة فقال إذا أذن الولي والزوج صيغة النكاح فله أن يأخذ ما اتفق عليه بالرضا وإن لم يكن لها ولي غيره فليس له أخذ شيء على إيجاب النكاح لوجوبه عليه حيثما انتهى وفيه نظر لما تقررت أن لا تستأجر دراهم ودنانير غير المرأة للتزوين لأن منفعة نحو التزوين بها لا تقابل بمال وأما المرأة فيصح استثمارها على ما يحتمل الأذرعى لأنها حرة تدعى واستثمار الحلي صح قطعاً وعلمه استثمار الجهول فالتأجير أحدى الدارين باطل وبواقعة لا كبرى ما يقع نفعها للأجير فلا يصح الاستثمار لعمارة يجب قيمانية غير ذلك كالمصلحة لأن المنفعة في ذلك للأجير لا المستأجر والأمامة ولو نقل كالتراويع لأن الإمام مصل لنفسه فن أزد اقتدى به وإن لم ينو الأمامة أمناً لا يحتاج إلى نية كالإذن والأمامة فيصح الاستثمار عليه والأجرة مقابلة لقيمة مع نحو رعاية الوقت وتجهيز الميت وتعلم القرآن كله أو بعضه وإن تبين على الملم للغير الصريح أن أحق ما أخذت عليه أجراً كتاب الله قال شيخنا في شرح المنهاج يصح الاستثمار لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمثل ما حصل له من الأجر له أو لغيره عقيم

(قوله لم يكف عن الأذن) أي على الأصح ولا يتصرف كل منهما إلا في نصيبه لاحتمال كون ذلك اخباراً عن حصول الشركة في المال ولا يلزم من حصولها جواز التصرف بدليل المال الموروث لشركة (قوله لا في قوله اقتسمنا الخ) أما لو قال هو ولي يستأجره إلى القسمة بل قال هو ولي وقال شريكه هو للشركة صدق ذو اليد بيمينه

عين زمانا أو مكانا أو لونية الثواب له من غير دعاء أو خلافا لجمع وان اختار السبكي ما قالوه وكذا الحديث
 قراءتي أو ثوابه لا يجمع أو بحضرة المستأجر أو نحو ذلك فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كما
 ذكره بعضهم وذلك لأن موضوعها موضع تركه وتنزل رتبة والدعاء به ما أقرب اجابة واحدة المستأجر
 في القلب سبب لشمول الرتبة له إذا نزلت على قلب الفاعل والحق في الاستئجار لمحض الذكر والدعاء عقبه
 وأقوى بعضهم بأنه لو ترك من القراءة المستأجر عليها آيات لزمه قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما به
 وبأن من استؤجر لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشرع أن ينوي أن ذلك مما استؤجر عنه أي بل الشرط
 عدم التصارف فإن قلت صرحوا في التدبر بأنه لا بد أن ينوي انما عنه قلت هنا قرينة صارفة لوقوعها عما
 استؤجر له ولا كذلك ومن ثم لو استأجر هنا لطلب القراءة وصحها احتاج للنية فيما يظهر أو لا مطلقا
 كالقراءة بحضرة لم يحج لها فقد ذكر القبر مثال انتهى ملخصا وغير متضمن لاستيفاء عين ما تضمن استيفاءها
 فلا يصح أكثره بستان لشمرة لأن الأعيان لا تملك بقدر الاجارة وقد اوتى التاج السبكي في توضيحه
 اختيار والده التقي السبكي في آخر عمره صحة اجارة الاشجار بشمرها وصرحوا بصحة استئجار قنطرة أو بئر
 لا انتفاع بما فيها للمعاجة قال في الباب لا يجوز اجارة الارض لدفن الميت لشمرة نبش قبل بلاء وجهالة
 وقت البلى (و) يجب (على مكر تسليم مفتاح داره) لمكر ولو ضاع من المكري وجب على المكري
 تحديده والمراد بالمفتاح مفتاح الدار الميثم أما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا قسله كسائر المقتولات
 (وعملها) كبناء وتطين سطح ووضع باب واصلاح من كسر وليس المراد يكون ما ذكره واجبا على المكري
 انه يأثم بتركه أو انه يجبر عليه بل انه ان تركه ثبت لا كبرى الخيارات كبايئته بقولي (فان يادر) وقيل ما عليه
 فذلك (والا فلا مكري خيار) ان نقصته المنفعة (وعلى مكر تنظيف عرصتها) أي الدار (من كناية) وتلج
 والعرضة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها شيء من بناء أو وجهها عرصات (وهو) أي المكري (أمين)
 على العين المكملة (مدة الاجارة) ان قدرت بزمن أو مدة أو مكان الاستيفاء ان قدرت بعمل (وكذا
 بعدها) ما لم يستعملها استصفا بالمالا كان ولا يلزمه الرد ولا مؤنة بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد
 وانما الذي عليه التحلية كالوديع ورجح السبكي انه كالامانة الشرعية فيلزمه اعلام مالها كمالها والرد
 فور او الاضمين والمعتمد خلافه واذا قلنا بالاصح انه ليس عليه الا التحلية فقصيته انه لا يلزمه اعلام المؤجر
 بتفريق العين بل الشرط ان لا يستعملها ولا يحبسها ولو طلبها او حثت بيلزم من ذلك انه لا فرق بين ان يقفل
 باب نحو الخانات بعد تفرقه أولا لكن قال البقوي لو استأجر حائطا أو شبرا فاعلق بابا وغاب شهرين لزمه
 التمسك للشهر الاول واجرة المثل للشهر الثاني قال شيخنا في شرح المنهاج وما ذكره البقوي في مسألة
 امنية متجه ولو استعمل العين بعد المدة لزمه اجرة المثل (كاجير) فانه أمين ولو بعد المدة أيضا (فلا
 ضمان) على واحد منهما ما فلو كثر دابة ولم ينتفع بها فتلقت أو أكثره غلابة توب أو صبه فتلقت فلا
 يضمن سواء انقروا الاجير باليد ام لا كان قد استأجره حتى يعمل أو أحضره منزله ليعمل (الا
 بتقصير) كان ترك المكري الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب كانه مدام سقف اصطبلها عليها في وقت لو
 انتفع بها فيه عادة سلمت وكان ضربها أو أركبها أثقل منه ولا يضمن أجير لحفظ دكان مثلا إذا أخذ غيره
 ما فيها قال الزركشي انه لا ضمان أيضا على الخفير وكان استأجره ليرعى دابة فاعطاها آخر بها فبعضها
 كل منهما والقرار على من تلفت بيده وكان أمره خباز في الوقود أو مات المنه لم من ضرب الماعلم فانه
 يضمن ويصدق الاجير في أنه لم يقصر ما لم يشهد بخبر ان بخلافه ولو كثر دابة لزمه كمال اليوم ويرجع
 غدا فاقام بها ورجع في الثالث ضمنها فيه فقط لانه استعملها فيه تعديا ولو كثر عبد لم يعمل معلوم ولم
 يبين موضعه فذهب به من بلد المدة الى آخر فأتى ضمنه مع الاجرة (فرع) يجوز له والقبض بحسب الثوب
 كثره باجرته حتى يستوفى (ولا اجرة) لعمل كعاق راس وخياطة ثوب وقصارة وصبة بصبيغ
 ماله (بلا شرط) الاجرة فلودفع ثوبه الى خياط ليخيطه أو قصارة ليقصرها أو صبغ ليصبغها ففعل ولم

(قوله فلا يصح أكثره بستان لشمرة) هذا هو المعتمد المتفق به وأما ما اختاره السبكي فضعيف أما أكثره الشجرة أبر بطها نحو دابة أو يستظل بها أو الظائر للاستئناس بصورته كالندليب أو لونه كالطاووس فيصح لأن المنفعة مقصودة متقومة ويصح استئجار الهرة لدفع الفأرة والفهد والباز للصيد لأن لما فيه اقيمة (قوله ولو استعمل العين بعد المدة لزمه اجرة المثل) أي لا زائد والمسمى للمدة (قوله أم لا) أي لم ينقرب باليد كان قصده فقله كان الخ فتميل لما إذا لم ينقرب باليد (قوله مع) أي بحضرة قال حج ويظهر التبع هنا بما في ضبط مجلس الخمار (قوله أو أحضره منزله) أي وان لم يقدمه أو جعل المتاع ومشي خلفه لثبوت يد المالك عليه حكاه حج

بذ كرا أحدهما اجرة ولا ما يفهمها فلا اجرة له لانه متبرع قال في البحر ولانه لو قال اسكني دارك شهر فافان كنه
 لا يستحق عليه اجرة اجماعا وان عرف بذلك العمل به لعدم التزامه ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام أو
 راكب سفينة مثلا بالأذن لاستيفاء المنفعة من غير أن يصرفها صاحبها اليه بخلافه ما إذا ذكر اجرة
 فيسقطها قطعان صح العقد والافاجرة المثل أما إذا عرض بها كارضه ملك أو لا أخيه ملك أو ترى ما يسرك
 فيجب اجرة المثل (وتقرر) أي الاجرة التي سميت في العقد (عليه) أي المكري (بعضي مدة) في
 الاجارة المقدره بوقت أو مضي مدة إمكان الاستيفاء في المقدرة بعمل (وان لم يستوف) المستأجر المنفعة
 لأن المتناقص تلفت تحت يده وان ترك لنحو عرض أو خوف طريق اذ ليس على المكري إلا التحسين من
 الاستيفاء وليس له بسبب ذلك فسخ ولا رد الى تيسر العمل (وتفسخ) الاجارة (بأنه مستوف منه معين)
 في العقد كوت نحو دابة وأجير معينين وانما دام دار ولو فعل المستأجر (في) زمان (مستقبل) لفوات
 محل المنفعة فيه لافي ماض بهذا القبط اذا كان لمثل اجرة لاستقراره بالقبض فبسته قسطه من المسمى
 باعتبار اجرة المثل وخرج بالمستوف منه غيره عما يأتي وبالمعين في العقد المسمى في الزمة فان تلفها
 لا يوجب انفساخا بل يبدل ان وثبت الخيارات على التراخي على المعتمد بسبب نحو الدابة المقارن اذا جهر له
 والحادث لتضرره وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت اجرتها ولا خيار في اجارة الدابة بسبب الدابة
 بل يلزمه الابدال ويجوز في اجارة عين أو دابة استبدال المستوف كالراكب والسائق والمستوف به كالحمول
 والمستوف فيه كالطريق بملأها أو بدون مثلها ما لم يشترط عدم الابدال في الاخيرين (فرع) لو استأجر
 ثوبا باليس المطلق لا يلبسه وقت النوم لبل أو ان أطردت عادتهم بذلك ويجوز استأجر الدابة مثلا منع المؤجر
 من حمل شيء عليها (فائدة) قال شيخنا ان الطيب الماهر أي بان كان خطوه نادرا لو شرط له اجرة
 وأعطى ثمن الادوية فعلم به ان يراى استحق المسمى ان سمحت الاجارة والافاجرة المثل وليس له ايلال الرجوع
 عليه بشيء لان المستأجر عليه المعالجة لا الشفاء بل ان شرط بطلت الاجارة لانه يبدل الله تعالى لا غير ما غير
 الماهر فلا يستحق اجرة ويرجع عليه بثمن الادوية لتقصيره بعيشته بما ليس هو له بأهل (ولو اختلفا)
 أي المكري والمكري (في اجرة أو مدة) أو قدر منفعة هل هي عشرة قراخ أو خمسة أو في قدر المستأجر
 هل هو كل الدار أو بيت منها (تحالفوا ففوت) أي الاجارة ووجب على المكري اجرة المثل لما استوفاه
 (فرع) لو وجد المحمول على الدابة مثلا ناقصا نقصا يثرب وقد كاله المؤجر حط قسطه من الاجرة ان كانت
 الاجارة في الزمة والالم يحط شيء من الاجرة ولو استأجر سفينة فدخلها سمك فهل هو له أو للمؤجر وجهان
 (تمه) يجوز المساقاة وهي ان يعامل المالك غيره على ثقل أو شجر غنم مغروس معين في العقد مرنى
 له ما عنده ليتعهده بالسقي والري على أن الثمرة الحادثة أو المودعة له ما ولا يجوز في غير ثقل وغنم
 الاتصافا وحوزها القديم في سائر الاشجار وبه قال مالك وأحمد واختاره جمع من أصحابنا ولو ساقاه على ودى
 غير مغروس لم يفسره ويكون الشجر أو ثمرته اذا أثمر لم يملكه المالك لكن قضية كلام جمع من السلف جوازها
 وأشجارها ملكه وعليه لدى الارض اجرة مثلها والمزارعة هي أن يعامل المالك غيره على أرض
 لزرها بمجره معلوم مما يخرج منها والبذر من المالك فان كان البذر من العامل فهي مخارة وهمما باطلان
 للتمسك عنهما واختار السبكي كجمع آخرين جوازهما واستدلوا بعمل عمر رضي الله عنه وأهل المدينة وعلى
 المرجح فلما أقرت الارض بالمزارعة فالملك للمالك وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه وآلاته وان أقرت
 الارض بالمخارة فالملك للعامل وعليه للمالك الارض اجرة مثلها وطريق جعل الغلة له ما ولا اجرة ان يكتري
 العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله ونصف منافعه آتية أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل
 والمنافع ان كان البذر منه فان كان من المالك استأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الا تجز من البذر
 في نصف الارض ويعبره نصفها

(باب في العارية)

(قوله لو وجد المحمول على الدابة مثلا ناقصا الخ) قد علم عاربان ذلك النقص غير مضمون على المكري اذ هو موصوفه أمانة مالم يقصر في حفظه فان تنازع المكري والمكري في التقصير صدق المكري في عدم التقصير بيمينه فان نكل حلف المكري وغرم المكري النقص

مسئونه وأفضلها الصدقة وأما كتاب الرسالة الذي لم تدل قرينة على عوده فقد قال المتولي انه ملك المكتوب اليه وقال غيره هو باق عليك الكاتب وللمكتوب اليه الانتفاع به على سبيل الاباحة وتصح الهبة باللفظ المذكور (بالاتفاق) فلا تصح مع تعليق كذا جاء من الشهر فقد وهبتك أو أبراك ولا مع تأقيت بغير عري ورقى فان أقت الواهب الهبة بغير المتب كوهبت لك هذا عرك أو ما عشت صحت وان لم يقل فاذا مت فهي لورثتك وكذا ان شرط عودها الى الواهب أو وارثه بعد موت المتب فلا تعود اليه ولا الى وارثه للفـ برالصحيح وتصح ويلف والشرط فاذا أقت بغير الواهب أو الاجنبي كاعـ رتلك هذا عري أو عري فلان لم تصح ولو قال لغيره انت في حل مما تأخذ أو تعطى أو تأكل من مالي فله الاكل فقط لانه اباحة وهي تصح بجهول بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادي ولو قال وهبت لك جميع مالي أو نصف مالي صحت ان كان المال أو نصفه معلوما لهما أو الاقل في الانوار لو قال أبحث لك ما في داري أو ما في كرمي من العنب فله اكله دون بيعه وحله واطعامه لغيره وتقتصر الاباحة على الموجود أي عند ما في الدار أو الكرم ولو قال أبحث لك جميع ما في داري أكلوا وسهلا ولا يلزم المبيع الجسيم لم تحصل الاباحة انتهت وخزم بعضهم ان الاباحة لا ترتد بالرد بشرط الموهوب كونه عينا يصح بيعها فلا تصح هبة المجهول كبيعته وقد مر أنفائيه بخلاف هديته وصدقة فتصان فيه الماسة تظهر شيخنا وتصح هبة المشاع كبيعته ولو قبل القسمة سواء وهبه للشريك أو غيره وقد تصح الهبة دون البيع كهبته حتى يروى نحوهما من المحقرات و جلد نجس على تناقض فيه في الروضة وكذا دهن من نجس (ونلزم) أي الهبة بأنواعها الثلاثة (بقبض) فلا نلزم بالقبض بالقبض على الحديث بخلافه انه صلى الله عليه وسلم لم يهدي النجاشي ثلاثين أوقية مسكافات قبل ان يصل اليه فقبضه صلى الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس بالهدية الباقى وانما يمتنع بالقبض ان كان باقباض الواهب أو باذنه أو اذن وكيله فيه ويحتاج الى اذنه فيه وان كان الموهوب في يد المتب ولا يكفي هذا الوضع بين يدي المتب بلاذن فيه لان قبضه غير مستحق له فاعتبر تحققه بخلافه في المبيع فلو مات أحد هذين قبل القبض قام مقامه وارثه في القبض والاقباض ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتب بعد صدق الواهب على ما لست تظهره الاذرى لكن ميل شيخنا الى تصديق المتب لان الاصل عدم الرجوع قبله وهو قريب ولا يكفي الاقرار بالقبض كان قبل له وهبت كذا من فلان واقبضته فقال نعم وأما الاقرار أو الشهادته بغير رد الهبة فلا يلزم القبض نعم يكفي عنه قول الواهب ملكها المتب ملكا لازما قال بعضهم وليس للعالم سؤال الشاهد عنه لثلاثيته له (ولاصل) ذكر أو اتى من جهة الاب أو الام وان عـ لا (رجوع فيما وهب) أو تصدق أو اهدى لأهله أو أبرا (أفرع) وان سفل (ان بقى) الموهوب (في سلطنته) بالاستهلاك وان عرس الارض أو بني فيها أو تخال عـ بغير موهوب أو أجرة أو عتقه أو رهنه أو وهبه بالقبض فيهما لبعائه في سلطنته فلا رجوع ان زال ملكه بجهة مع قبض وان كانت الهبة من الابن لابنه أو لاخته لابنه أو ببيع ولومن الواهب على الأوجه أو بوقف ويمتنع الرجوع بزوال الملك وان عاد اليه ولو باقالة أو ردته لان الملك غير مستفاد منه حينئذ ولو وهبه الفرع أفرعه واقبضته ثم رجع فيه ففي رجوع الاب وجهان والأوجه منه ما عدم الرجوع لزال ملكه ثم عوده ويمتنع ايضا ان يتعلق به حق لازم كان رهنه أو فـ برأصل واقبضته ولم ينفك وكذا ان استهلك كان تفريخ البيض أو بنت الحب لان الموهوب صار مستهلكا ويحصل الرجوع (بفجور جعت) في الهبة كقبضتها أو ابطالها أو ردتها الموهوب الى ملكي وكذا ان كان كـ خذته وقبضته مع النية لا بفجور بيع واعتاق وهبة لغيره ووقف لملك الفرع ولا يصح تعليق الرجوع بشرط ولو زاد الموهوب رجوع بزادته المتصلة كتمل الصنعة لا المتفصلة كالاجرة والولد والجل الحادث على ملك فرعه ويكره للاصل الرجوع في عطية كالاجرة والولد والجل الحادث على ملك فرعه ويكره للاصل الرجوع في عطية الفرع الا لم يذكر ان كان الولد عاقا أو بصرفه في معصية ويبحث الملقني امتناعه في صدقة واجبة كز كاه ونذر وكفارة وعما ذكره أفتى كـ شيرون عن سبعة وتأخر عنه

(قوله بغير عري ورقى) أي أما بهما فلا يضرب التعليق و باقوا التعليق وتبقى مؤبدة (قوله للفـ برالصحيح) هو حديث الصحيحين العمري وميراث لاهلها ادم ر (قوله الباقى) أي من الهبة والصدقة (قوله غير مستحق له) أي وبذلك فارق وضع المفسر بين يدي المفسر وب منه

وله الرجوع فيما أقر بأنه لفرعه كما أفتى به النووي واعتمده جميع متأخرون قال الجلال البلقيني عن أبيه وفرض ذلك فيما اذا فسر به الهبة وهو فرض لا بد منه انتهى وقال النووي لو وهب وأقبض ومات فادعى الوارث كونه في المرض والمتب كونه في الصحة صدق انتهي ولو أقاما بينتين قدمت بينة الوارث لان معها زيادة علم (وهبة دين للمدين ابراء) له عنه فلا يحتاج الى قبول نظر الامني (واغيره) أي المدين هبة (تخيجه) ان علمه قدره كما صححه جمع به بالنص خلافا لما صححه المنهاج (تنبيه) لا يصح الابراء من المجهول للدائن أو المدين لكن فيما قبله معاوضة كأن ابرأني فأنت طالق لا فيما بعد ذلك على المعتمد وفي القديم يصح من المجهول مطلقا ولو ابرأني ادعى الجهل لم يقبل طاهرا بل باطنا ذكره الرافعي وفي الجواهر عن الزبيدي تصديق الصغير المزوج اجبارا بيمينه في جهلها ما عهدها قال الفري وكذا اليك بيرة المخبرة ان دل الحال على جهلها وطريق الابراء من المجهول أن يبرئه ما يعلم انه لا ينقص عن الدين كالف شئ هل دينه يبلغها أو ينقص عنها ولو ابرأ من معين معقدا انه لا يستحقه فبان انه يستحقه بربى ويكره اعط تقصيل في عطية فروغ وان سفلوا ولو الاحفاد مع وجود الاولاد على الاوجه سواء كانت تلك العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفا أو أصولا وان بعدد واسواء الذكر وغيره لا لتفاوت حاجته أو فضل على الاوجه قال جمع يحرم وتقتل في الروضة عن الدارمي فان فضل في الاصل فليفضل الام وأقره لما في الحديث ان لما تاتي البريل في شرح مسلم عن الحارثي الاجماع على تفضيلها في البر على الاب (فروع) الهدايا المحمولة عنه دلتان ملك للاب وقال جمع للابن فعليه يلزم الاب قبولها ومحل الخلاف اذا أطلق المهدى فلم يقصد واحد منهما والا فلهي لمن قصده اتفقا ويجري ذلك فيما عداها خادما الموصوفة فهو له فقط عند الاطلاق أو قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهما أي يكون له النصف فيما يظهر وقضية ذلك ان ما اعتدى في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيه ادراهم ثم يقسم على الخالق أو الخائن أو نحوهما يجري فيه ذلك التفضيل فان قصده ذلك وحده أو مع نظرائه المماونين له عمل بالقصد وان أطلق كان ملكا لصاحب الفرح به طية لمن يشاء ويهدى انه لا نظره لغيره أما مع قصد خلافه فواضح وأما مع الاطلاق فلان حله على من ذكر من الاب والخدم وصاحب الفرح نظر الغالب ان كلامه هؤلاء هو المقصود وهو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكيم فيه الامارة ومن ثم لو نذر لولي ميت مال فان قصده انه عليه كذا وان أطلق فان كان على قبره ما يحتاج للمصرف في مصالحه صرف له والا فان كان عنده قوم اعتد قسدهم بالنذر لولي صرف لهم ولو اهدى لمن خصه من ظالم لثلاثيته قبض ما فعله لم يحل له قبوله والاحل أي وان تدين عليه بخلافه ولو قال خذ هذا واشترك به كذا اثنين مالم يردا التمسك أي أو تدل قرينة حاله عليه ومن دفع لخطوبته أو وكيلها أو وليمها طاعة ما أو غيره ليتزوجها فردد قبل العقد رجع على من اقبضه ولو بعث هدية الى شخص فمات المهدى اليه قبل وصولها بقيت على ملك المهدى فان مات المهدى لم يكن للرسول حله الى المهدى اليه

(باب في الوقف)

هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقائه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح وجهة والاصل فيه خبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أي مسلم يدعوه وله رجل العلماء الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوصية بالمنافع المباحة ووقف عمر رضي الله عنه أرضا أصابها بخر بامر من صلى الله عليه وسلم بشرط فيها شرط وامنه انه لا يساع أصاها ولا يورث ولا يوهب وان من ولها ما أكل منها بالمصرف ويطلع صديق غير متمول رواء الشيخان وهو أول من وقف في الاسلام وعن أبي يوسف انه لما سمع خبر عمر انه لا يساع أصاها رجع عن قول أبي حنيفة ببيع الوقف وقال لو سمع لقال به (صح وقف عين) معينة (مملوكة) ملكا يقبل النقل (تفصيل) فائدة حال أو لا كثره

(قوله لا فيما عدا ذلك) وما عـ ذاه هو الابراء في غير معاوضة (قوله على المعتمد) اعلم ان ما اعتمده من صحة الابراء من المجهول في غير المعاوضة هو الضعف وان الذي عليه الفتوى المعتمد في المذهب عدم صحة الابراء من المجهول لا فرق بين أن يكون في معاوضة أم في غيرها (قوله بقيت على ملك المهدى أي ولذا لما مات الضماني قبل وصول ما اهداه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه رد الهدية (قوله على الوقف) أي لان غيره من الصدقات ليست جارية بل ملك المتصدق عليه أعياها ومنافعتها تجزا وأما الوصية بالمنافع وان شملها الحديث فهي نادرة فعمل الصدقة في الحديث على الوقف أولى

أو منة يستاجر لها غالبا (وهي باقية) لأنه شرع أن يكون صدقة جارية وذلك كوقف شجر له به وحده
 ليس ونحوه من ذلك ثم وإن كان مزرع بخلاف عود الجوز لأنه لا يتفقد به إلا بستانه لا كالمطعم لأن
 نفعه في أهلاكه وزعم ابن المصالح صحة وقف الماء اختياره ويصح وقف المصوب وإن عجز عن تحصيله
 ووقف المودون السفلى مسجد أو لأوجه صحة وقف المشاع وإن قل مسجد أو يحرم المكث فيه على
 الجانب تقريبا للنع وبتنوع اعتكاف وصلافة من غير أن مالكا المنفعة (بوقف وسبيل) وحسب (كذا
 على كذا) أو أرض موقوفة أو وقف عليه ولو قال تصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة
 لاتباع أو لا تهرب أو لا تورث فصرح في الأصح (و) من الصرائح قوله (جاءت هذا) المكان (مسجدا)
 فيصير به مسجد أو لم يقل لله ولا أتى بشئ مما يراد أن يكون الوقف أو وقفته للصلاة صريح في
 الوقفية وكنية في خصوص المسجد فلا بد من نية في غير الموات ونقل الأموال عن الروابي وأقره من
 أنه لو عزم مسجد آخر أو لم يقف إلا أنه كانت عارية له يرجع فيها متى شاء انتهى ولا يثبت حكم المسجد من جهة
 الاعتكاف وحرم المكث للجانب لما أضيف من الأرض الموقوفة حوله إذا احتج إلى توسعته على ما أتى به
 شيخنا ابن زياد وغيره وعلم مما مر أن الوقف لا يصح إلا باللفظ ولا يأتي فيه خلاف العاطاة فلو بني بناء على
 هيئة مسجد وأذن في إقامة الصلاة فيه لم يخرج بذلك عن ملكه كما إذا جعل مكانا على هيئة المقبرة وأذن
 في الدفن بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فإنه يصير بذلك مسجد أو قال النووي في فتاويه لو قال أقيم
 المسجد أضرب اللبن من أرضي للمسجد فضر به وبني به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نفعه وله
 استرداد قبل أن يبنى به انتهى والحق الباقي بالمسجد في ذلك البئر المحفورة للسبيل والاستوى المدارس
 والربط وقال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس لبنين به زاوية أو رباطا فصرح بذلك بمجربائه
 وضفه بعضهم ويصح وقف بقعة على رباط ليشر بلبها من ثلها أو لباع نسلها المصالحه (وشروطه) أي
 للوقف (تأيد) فلا يصح تأقيته كوقفته على زيد سنة (وتجيز) فلا يصح تعليقه كوقفته على زيد إذا جاء
 رأس الشهر ثم يصح تعليقه بالموت كوقفته داري بعد موتي على الفقراء قال الشيخان وكأني وصية لقول
 الفقهاء أنه لو عزمها للبيع كان رجوعا (وأما كذا) أي الوقف عليه العين الموقوفة إن وقف على معين
 واحد أو جمع بان يوجد خارجا متاهلا للملك فلا يصح الوقف على معدوم كمن وقف على ابنه أو على ولده
 ولا ولده أو على من سبى ولدى ثم الفقراء لا تقطع أوله أو على فقراء أولاده ولا فقير فيهم أو على أن يطعم
 المساكين ربه على رأس قبره بخلاف قبر أبيه الميت وأقوى ابن المصالح بأنه لو وقف على من يقرأ على قبره
 بعد موته فبات ولم يقرأ له قبر بطل انتهى ويصح على المعدوم بما لو جرد كوقفته على ولدي ثم على ولد
 ولدي ولا على أحد هذين ولا على عمارة مسجدان لم يبينه ولا على نفسه لتعد ذلك الإنسان ملكة أو
 منافع ملكة لنفسه ومنه أن بشرط نحو قضاء دينه بما وقفه أو أنه فاع به لا بشرط نحو شربه أو مطالعته من
 بئر أو كتاب وقفه ما على نحو الفقهاء كذا قال بعض شراح المنهاج ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جاز
 له الأخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه ولو بمقابل أن كان بقدر أجره مثل
 فأقل ومن حبل بجهة الوقف على نفسه إن يقف على أولاد أبيه وبذلك كصفات نفسه فيصح كما قاله جمع
 متأخرون واعتمد ابن الرفعة وعمل به في حق نفسه فوقف على الأقمه من بني الرفعة وكان يتناولوه ويطلب
 الوقف في جهة معصية كعمارة الكنائس وكوقف ملاح على قطاع طريق ووقف على عمارة قبور وغير
 الأبناء والعلماء والصالحين (فروع) يقع لكثير من أنهم يقفون أموالهم في محبتهم على ذكور أولادهم
 فاصدين بذلك حرمان أبنائهم وقد تكرر من غير واحد الافتاء بطلان الوقف حيث ذكرنا قال شيخنا
 كالطبيد أو في نظر ظاهر بل الوجه الصحة (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظر إلى أنه قرب به بل
 الشرط عدم الرد وما ذكرته في المعين هو المنقول عن الأكثرين واختاره في الروضة ونقله في شرح الوسيط
 عن نص الشافعي وقبل يشترط من المعين القبول نظر إلى أنه تعليل وهو ما رجحه المنهاج كاصلة فإذا رد المعين

(قوله لا يصح إلا باللفظ)
 هذا في النطاق أما
 الآخر فيقع منه
 بكتابتها مع القيمة
 كالنطاق وباشارة ولو
 غير مفهومة والأفهام
 شرط أي لكونه وقفا
 ليحكم في الظاهر بإيقافه
 لا حصول الوقف فلو
 نوى بقلبه أو أشار إشارة
 لم تفهم مع الوقف فيما
 بينه وبين الله وإن كان
 لا اطلاع له على ذلك
 وفانته حمله
 الثواب قاله الاستوى
 اه مناوى

بطل حقه سواء شرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه الحاشية شيئا يخرج من الثالث لزم وإن رده وخرج
 بالمعين الجهة العامة وجهة النهر بركا المسجد فلا قبول فيه خروا ولو وقف على اثنين معينين ثم الفقرة خات
 أحدهما فنصيبه بصرف للآخر لأنه بشرط في الانتقال إلى الآخر فقرأه فراضهما ما جعلا ولم يوجد (ولو
 انقرض) أي الموقوف عليه المعين (في منقطع آخر) كان قال وقفت على أولادي ولم يذكر أحدا بعد أو
 على زيد ثم نسله ونحوهما ما لا بدوم (فصرفه) الفقير (الأقرب) رجلا أو را (إلى الواقف) يوم أنقراضهم
 كإبن الميت وإن كان هناك ابن أخ مثلا لأن الصدقة على الأقارب أفضل وأفضل منها الصدقة على
 أقربهم فأقربهم ومن ثم يجب أن يخص به فقراءهم فإن لم يعرف أرباب الوقف أو عرف ولم يكن له أقارب
 فقراء بل كانوا أغنياء وهم من حرمت عليهم الزكاة صرفه الإمام في مصالح المسلمين وقال جمع بصرف إلى
 الفقراء والمساكين أي ببلد الموقوف ولا يسطر الوقف على كل حال بل يكون مستمرا عليه الأقيام
 يذكر المصروف كوقف هذا وإن قال الله لأن الوقف يقتضي تعليل المنافع فإذا لم يبين ممتد كابل وانما مع
 أو صبت بثلاثي وصرف للمساكين لأن غالب الوصايا بهم فحمل الإطلاق عليهم والاف في منقطع الأول كوقفته
 على من يقرأ على قبري بعد موتي أو على قبر أبي وهو حي فيبطل بخلاف وقفته الآن أو بعد موتي على من
 يقرأ على قبري بعد موتي فإنه وصية فإن خرج من الثلث أو أجزء وعرف قبره صحت والأفلا وحسب صحنا
 الوقف أو الوصية كقراءة شيء من القرآن بلا تعيين بسورة نيس وإن كان غالب قصد الوقف ذلك كما
 أفنى به شيخنا الزمري وقال بعض أصحابنا هذا إذا لم يطر د عرف في البلد بقراءة قد در معلوم أو سورة معينة
 وعلمه الواقف والأفلا بد منه إذ عرف البلد المطرد في زمنه بمنزلة شرطه (ولو شرط) أي الواقف (شيئا) بقصد
 كشرط أن لا يؤجر مطلقا أو لا كذا كسنة أو أن يفضل بعض الموقوف عليهم على بعض ولو أتى على
 ذكر أو يسوى بينهم أو اختصاص نحو مسجد كدرسة ومقبرة طائفة كشافية (اتبع) شرطه في غير
 حالة الضرورة كسائر شروطه التي لم يخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة أما مخالفة الشرع
 كشرط الزوجة في مسكان المدرسة أي مثلا فلا يصح كما أفنى به الباقي وخروج بغير حالة الضرورة ما لم
 يوجد غير المستأجر الأول وقد شرط أن لا يؤجر لرجل إنسان أكثر من سنة أو أن الطالب لا يقم أكثر من سنة
 ولم يوجد غيره في السنة الثانية فيمحل شرطه حيث ذكرنا قال ابن عبد السلام (فائدة) الوار والمطرفة
 للتسوية بين المتعاطفات كوقف مائة على أولادي وأولاد أولادي ونحو ذلك لا ترتب ويدخل أولاد
 بنات في ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد إلا أن قال على من ينسب إلى منهم فلا يدخلون حيث ولدوا والمولى
 يشمل معتقا أو عبدا (نتية) حيث أجل الوقف شرطه أتبع فيه العرف المطرد في زمنه لأنه بمنزلة
 شرطه ثم ما كان أقرب إلى مقاصد الواقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم امتنع في السقايات المسجلة على
 الطرق غير الشرب ونقل الماء منها ولو للشرب ويحب بعضهم حرمة نحو بصادق وغسل ونحو في ماء مطهرة
 المسجد وإن كثروا مثل العلامة الطنيد أو عن الجوابي والجراراتي عند المساجد في الماء إذا لم يعلم
 أنها موقوفة للشرب أو الوضوء أو الغسل أو الأجر أو غسل الخباسة فأجاب أنه إذا دلت قرينة
 على أن الماء موضوع لتعميم الانتفاع جاز جميع ما ذكر من الشرب وغسل الخباسة وغسل الجنابة
 وغيرها ومثال القرينة جريان الناس على تعميم الانتفاع من غير تمييز من فقيه وغيره إذا الظاهر من
 عدم التمييز أنهم أقدموا على تعميم الانتفاع بالماء بغسل وشرب ووضوء وغسل نجاسة فقتل هذا الإقع
 يقال بالحوار وقال ابن فتوى العلامة عبد الله بالحرمة يوافق ما ذكره انتهى قال الفقهاء وتبعوه ويجوز
 شرط من من مستعير كتاب وقف يأخذه الناظر منه ليعمله على رده والحق به شرط ضامن وأقوى بعضهم
 في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم أو لنذره بأنه يصرف لمصالح حجته الشريفة فقط أو على أهل
 بلد أعطى مقم بها أو غائب عنها الحاجة تغيبه لا تقطع نسبته إليها عرفا (فروع) قال المتأخر الفزاري
 والبرهان المراغي وقف برهما من شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم كفاه قد در خروا ولم يفرقوا نظر في

(قوله كشرط أن لا يؤجر مطلقا أو لا كذا كسنة) قال في مر لو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فأجروه ست سنين فإن كان في عقد لم يصح في شيء منها ولا يخرج على تقرير المصلحة كما مر في الإشارة إليه في فصله اه (قوله كشرط الزوجة الخ) علل فساد ذلك بأن فيه مخالفة الكتاب والسنة والاجماع إذ مقتضى الثلاثة طلب التزوج ومقتضى ذلك الشرط طلب ترك التزوج فتدبر

المفرق نظر ولو قال لي تصدق بفلته في رمضان أو عاشوراء فقلت تصدق به لا ينتظر مثله نعم ان قال
 فطر الصوامع انتظره واقضى غير واحد بأنه لو قال على من يقرأ على قبر أبي كل جمعة يس بأنه ان هذا القراءة
 بعد معينة أو عين لكل سنة غلة اتبع والا بطل نظيره ما قالوه من بطلان الوصية في ذلك شهر يدنار الا في
 دينار واحد انتهى وانما يتجه الحق الوقف بالوصية ان علق بالموت لانه حينئذ وصية وأما الوقف الذي
 ليس كالوصية فالذي يتجه صحته اذا ترتب عليه محذور بوجه لان الناظر اذا قرر من يقرأ كذلك استحق
 ما شرط مادام يقرأ فادامات مثل اقرار الناظر غير وهو كذا ولو قال الواقف وقف هذا على فلان ليعمل
 كذا قال ابن الصلاح احتمل ان يكون شرطه للاستحقاق وان يكون توصية له لاجل وقته فان علم
 مراده اتبع وان شك لم يمنع الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد به صرف الفدية في مقابلة والا فكلما
 أو تعلم كذا فهو شرط للاستحقاق فيما لا يتجه به من غير شئنا ولو وقف أو وصى للضيف صرف الوارد على
 ما يقتضيه به العرف ولا يراد على ثلاثة أيام مطلقا ولا يدفع له حب الا ان شرطه الواقف وهل يشترط فيه
 الفقر قال شيخنا الظاهر لا وسئل شيخنا الزمعي عما وقف لصرف غلته للاطعام عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فهل يجوز للناظر ان يطعمها من نزل به من الضيفان في غير شهر المولد بذلك الفصل دلولي
 وهل يجوز للقاضي أن يأكل من ذلك اذا لم يكن له رزق من بيت المال ولا من مياير المسلمين فأجاب
 بأنه يجوز للناظر ان يصرف الغلة المذكورة في اطعام من ذكره ويجوز للقاضي الاكل منها ايضا لانها
 صدقة والقاضي اذا لم يعرفه المتصدق ولم يكن القاضي عارفا به قال السبكي لا شك في جواز الاخذ له
 وبقوله أقول لا تنفذ المعنى المانع والاحتمال ان يكون كالهدي ويحتمل الفرق بأن المتصدق انما
 قصد ثواب الاخرة انتهى وقال ابن عبد السلام ولا يستحق ذو وظيفة كقراءة أو عمل بها في بعض الايام
 وقال النووي ان أحبل واستتاب لم يذكر كرض أو حبس بقى استحقاقه والام يستحق لمدة الاستغناء فافهم
 بقاء أثر استحقاقه لغيره مدة الاخلال وهو ما اعتمد السبكي كآب الصلاح في كل وظيفة تقبل الانابة
 كالدريس والامامة (ولو وقف عليه) عين مطلقا ولا يستلزم له الغيرة في خاص منها (ربيع) وهو
 فوائد الوقوف جميعها كاجرة ودرر ولد حادث بعد الوقف وغيره من بعد وقته لا يشترط ولم يؤد قطعه
 لموت أصله فيصرف في فوائده تصرف المالك بنفسه وبغيره ما لم يخالف شرط الواقف لان ذلك هو
 المقصود من الوقف وأما الجدل المقارن فوقه به الامامة اما اذا وقفت عليه عين لنفع خاص ككتابة
 للركوب ففوائدها من دروهمه للواقف ولا يجوز طء أمة موقوفة ولو من واقف أو موقوف عليه لعدم
 ملكهما بل يحدان وزوجها قاض باذن الموقوف عليه لاله ولا للواقف واعلم ان الملك في رقبة الموقوف
 على معين أو جهة ينتقل الى الله تعالى أي ينتقل عن اختصاص الادمين فلو شغل المسجد بأمنته وجبت
 الاجرة له فتصرف مصالحه على الوجه (فائدة) ومن سبى الى محل من مسجد لا يقرأ قرآن أو حديث
 أو علم شرعي أو آله أوله لم يترك أو كسب ما درس بين يدي مدرس وفارقه ليعود اليه ولم تطل مفارقه
 بحيث انقطع عنه الالفه حقته باق لان له غرض في ملازمة ذلك الموضع ليلته الناس وقيل يبطل حقه
 بقيامه وأطرافه في ترجمته فلا معنى اولاه ولا دخول وقتها أو قراءه أو ذكر وفارقه بعد كفتها
 حاجة واجابة داع حقه باق ولو صيب في الصف الاول في تلك الصلاة وان لم يترك رداه فيه فحرم على غيره
 العالم الجالس فيه بغير اذنه أو ظن رضاه نعم ان اقيمت الصلاة في غيبته واتصل الصفوف فالوجه سد
 الصف مكانه حاجة اتمام الصفوف ذكره الأذرع وغيره فلو كان له محادثة فيه فيخرجهم ابرح من غير ان
 يرفعها بها عن الارض لئلا يدخل في ضمانه اما جلوسه لا يعتكاف فانه لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو
 لحاجة والام يبطل حقه بخروجه أثناء الحاجة واقضى القفال بمنع تعليم الصبيان في المساجد (ولا يباع
 موقوف وان خرب) فلو انهم مسجد وقته نزلت اعادته لم يبيع ولا يعود ملكا بحال لا مكان الصلاة
 والاعتكاف في أرضه أو جف الشجر الموقوف أو قلعه ريج لم يبطل الوقف فلا يباع ولا يؤهب بل ينتفع

(قوله وغصن بنبتاد
 قطعه) أي بخلاف ما لا
 يبتاد قطعه نعم ان
 شرط قطع الاغصان
 التي لا يبتاد قطعها مع
 ثمارها كانت له قاله
 الامام اه معني ولو
 وقف الاصل دون
 الاغصان جاز قطعها
 قطعا كالشمار قال ابن
 العماد ولو وقف شجرة
 عليه غصن بن يابس
 فان أمكن الانتفاع به
 وحده دخل في الوقف
 وان لم يدخل في البيع
 والا فلا ويكون
 للواقف اه

الموقوف عليه ولو بجهله أو ابان لم يمكنه اجارته خشيا بحاله فان تعذر الانتفاع به الا باستهلاكه كان صار
 لا ينتفع به الا بالاحراق انقطع الوقف أي وعلى الموقوف عليه حينئذ على الممنوع فينتفع بعينه ولا يبيده
 ويجوز بيع حصر المسجد الموقوفة عليه اذا بدلت بان ذهب جمالها ونفعها وكانت المصلحة في بيعها وكذا
 جذوعه المتكسرة خلافا لجمع فيه ما يصرف ثم المصالح المسجد ان لم يكن شراء حصر او جذوعه والخلاف
 في الموقوفة ولو بان اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الموقوفة والمشتراة للمصدق فتباع بخرم الجذر والحاجة أي
 المصلحة وان لم تبطل وكذا نحو القناديل ولا يجوز استعمال حصر المسجد ولا فراشه في غير فرشه مطافا سواء
 كانت لحاجة أم لا كما أفتى به شيخنا ولو اشترى الناظر خشبا للمسجد أو وجبت له وقبلها الناظر جاز بيعها
 لمصلحة كأن خاف عليها نحو سرقة لان كانت موقوفة من أجزاء المسجد بدل تحفظ له وجوبه كسره
 الكمال الراد في فتاويه ولا ينقض المسجد الا اذا خيف على نقضه فنقض ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر
 ان رآه الحاكم والا قرب اليه أولى ولا يعمر به غير جنسه كرباط وبئر كالعكس الا اذا تضرع منه والذي
 يتجه ترجيحه في ربيع وقف المتخدم انه ان ترفع عوده حفظ له والا صرف لمسجد آخر فان تعذر صرف للقراءة
 كما يصرف النقض انصرف رباط وسئل شيخنا عما اذا عجز مسجدا باللات جدد وبقيت آلاته القديمة فهل
 يجوز عمارة مسجد آخر قديم بها أو تباع ويحفظ غنما فأجاب بأنه يجوز عمارة مسجد قديم وحادث بها حيث
 قطع بهدم احتياج ما هي منها اليها قبل فناءها ولا يجوز بيعه بوجه من الوجوه انتهى ونقل نحو حصر
 المسجد وقناديله كمنقل آله أو يصرف ربيع الموقوف على المسجد مطلقا أو على عمارته في البناء ولو لم تارته
 وفي التجهيز من المحكم والسلم وفي اجرة القيم للمؤذن والامام والحصر والذهن الا ان كان في الوقف
 لمصلحة فيصرف في ذلك لافي التزويق والنقش وما ذكرته من أنه لا يصرف للمؤذن والامام في الوقف
 المطلق هو مقتضى ما نقله النووي في الرخصة عن البغوي لكنه نقل بعدة عن فتاوى الغزالي انه يصرف
 لها وهو الاوجه كما في الوقف على مصالحه ولو وقف على دهن لاسراج المسجد به اسرج كل الليل ان لم
 يكن مغلقا مهورا وأفتى ابن عبد السلام بجواز ايقاد السير من المصالح فيه لئلا احتراما مع خلوه
 من الناس واعتمده جمع وجزم في الرخصة بحرقه اسراج الخالي قال في المجموع يحرم أخذ شئ من
 زيتيه وشحمه كحساء وزابه (فرع) ثمر الشجر النابت بالمقبرة المباحة مباح وصرفه لمصالحها أولى وغير
 المغروس في المسجد ماله ان غرس له فيصرف لمصالحه وان غرس لغيره لم يترك أو جهل الحال فيباح وفي الانوار
 ليس للامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها اثر اجارته للزراعة أي مثلا وصرف غلته للمصالح وحمل على
 الموقوفة فالمملوكه ماله ان عرف والا فالضائع أي ان ايس من معرفته يعمل فيه الامام بالمصلحة
 وكذا الجهولة وسئل العلامة الطنيداري في شجرة نبتت بمقبرة ماله ان لم يكن لها ثمر ينتفع به الا ان بها
 خشبا كثيرة تصالح للبناء ولم يكن لها ناظر خاص فهل للناظر ان يبيعها أو يقطعها أو يبيعها
 قيمتها الى مصالح المسلمين فأجاب نعم للقاضي في المقبرة العامة المسجلة ببيعها وصرف غنمها في مصالح المسلمين
 كثمر الشجرة التي لها ثمر فان صرفها في مصالح المقبرة أولى هذا عند سقوطها بصور ريج وأما قطعهها مع
 سلامتها فيظهر ابقاؤها للرقى بالزائر والمشييع (ولو شرط واقف نظرا له) أي لنفسه (أو لغيره اتبع)
 كسائر شروطه وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الوجه وليس له عزل من شرط نظره حال
 الوقف ولو لمصلحة (والا) بشرط لا حد (فهو لقاض) أي قاضي بلد الموقوف بالنسبة لقطعه واجارته وقاضي
 بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك على المذهب لانه صاحب النظر العام فكان أولى من غيره ولو وافقا
 أو موقوفا على وجهه وحزم الخوارزمي بثبوته للواقف وذريته بلا شرط ضميم قال السبكي ليس للقاضي
 أخذ ما شرط للناظر الا ان صرح الواقف بنظره كما ليس له أخذ شئ من سهم عامل الزكاة قال ابن التاج
 ومعه في قاض له قدر كفايته ويبحث بعضهم انه لو خشى من القاضي أن كل الوقف بدونه طار ان هو بيده
 صرفه في مصارقه أي ان عرفها والا فوضعه لغيره عارف بها أو أله وصرفها شرط الناظر واقفا كان

كون الحمل منه لان الظاهر وجوده عند الندره وطه الشبهة وفي تقدير الزنا الساعه ظن به انهم لم تكن
 فراشاً قط لم تصح الوصية قط لا لجل سيحدث وان حدث قبل موت الموصي لانها ملك وتعليك المردوم
 محتج فاشبهت الوقف على من سيولد له نعم ان جعل المردوم بماله لوجوده كان اوصى لاولاد زيد
 ابو جودين ومن سيحدث له من الاولاد صحت له بما اولا لغير معين فلا تصح لاحد من هذه اذا كان
 بلفظ الوصية فان كان بلفظ اعطوا هذا لادم صامح لانه وصية بالتاليه من الموصي اليه (وتصح
 لوارث) للموصي (مع اجازة) بقية (ورثته) بعد موت الموصي وان كانت الوصية ببعض الثلث ولا اثر
 لاجازتهم في حياة الموصي اذ لاحق لهم حينئذ والحيطة في اخذ من غير توقف على اجازة ان يوصي لفلان
 بالف اي وهو ثلثه فاقبل ان تبرع لولده بثلثه او بالقبيل كما هو ظاهر فاذا قبل وادى لابن ما شرط عليه
 اخذ الوصية ولم يشارك بقية الورثة الابن فيما حصل له ومن الوصية له ابراهم وورثته والوقف عليه نعم
 لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم فله من غير اجازة فليس لهم نقضه والوصية لكل وارث
 بقدر حصته كمنصف وثلث لغولانه يستحقه بن بروسية ولا ياتي بذلك وبين هي قدر حصته كأن ترك
 ابنين وقتا ودار اقيمتهم ما سوا من خصل كالأولاد صحت ان اجاز اولو اوصى للفقراء بشي لم يجز للموصي ان
 يعطى منه شي لورثته الميت ولو فقراء كان نص عليه في الام واغنا تصح الوصية (باعطوه كذا) وان لم يقل
 من مالي او وراثته له او جعلته له (او هو له بعد موتي) في الاربعه وذلك لان اضافة كل منها للموت
 صيرتها بمعنى الوصية (وبأوصيت له) بكذا وان لم يقل بعد موتي لوضهها شرعا لذلك فلو اقتصر على نحو
 وراثته له فهو وصية ناجزة او على نحو اذ قلناه من مالي كذا واعطوا فلان من مالي كذا فتوكيل يرتفع
 بنحو الموت وليست كتابة وصية او على جعلته له احتمال الوصية والهمة فان علمت نيته لاحد ما والابطال
 او على ثلث مالي للفقراء ما لم يكن اقرارا ولا وصية وقيل وصية للفقراء قال شيخنا وظهر انه كتابة وصية
 او على موله فاقرا فان قال وادم من مالي فكتابة وصية وصرح جميع متأخرون بصحة قوله لانيه ان مات فاعط
 فلان ادني الذي عليه لك او فقره على الفقراء ولا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من نيته به وتصدق بالكتابة
 كقوله عيت هذا له او ميرته له او عدي هذا له والكتابة كتابة فتنه قد اجمع النية ولو من ناطق ان اعترف
 نطقا هو وارثه بنية الوصية بما ولا يكفي هذا خطي وما فيه وصيتي وتصح بالافاظ المذكورة من الموصي
 (مع قبول) موصي له (مبين) محصوران تامل والا فمخو له (بعد موت موصي) ولو تراخ فلا يصح
 القبول كالرد قبل موت الموصي لان للموصي ان يرجع فيما قبل رد قبل الموت القبول به لا يصح الرد
 بعد القبول ومن صرح بالرد رددته اولا اقبلها ومن كفايته لاحاجة في بها وان اغنى عنها ولا يشترط
 القبول في غير مدين كالفقراء بل تلزم بالموت ويجوز الاقتسار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم
 واذا قبل الموصي له بعد الموت بأن به اي بالقبول المالك في الموصي به من الموت فيحكم بترقب احكام الملك
 حينئذ من وجوب نفقة وفطرة والفوز بالفوائد المصلحة وغير ذلك (لا) تصح الوصية (في زائد على الثلث
 في) وصية وقعت في (مرض مخوف) لتولد الموت عن نفسه كثيرا (ان رددته وارث) خاص مطلق التصرف
 لانه قد كان غير مطلق التصرف فان توقفت اهلية عن قرب وقف اليه والابطال ولو اجاز بعض
 الورثة فقط صح في قدر حصته من الزائد وان اجاز الوارث الاهل فاجازته تنفذ الوصية بالزائد والخوف
 كاهال متتابع وخروج الطعام بلا استئذان هضم او كان يخرج بشدة ووجع او مع دم من عتوسه شريف
 كالكددون البواسير او الاستحالة وحي مطبقة وكطلاق حامل وان تكررت ولادتها لم يظلم خطره
 ومن ثم كان موتهامنه شهادة بوقاه مشيمة والحقام قتال بين متكافئين واضطراب ريج في حق راكب
 سفينة وان احسن السباحة وقرب من البر واما من الوباء والطاعون فتصرف الناس كلهم فيه بحسب
 من الثلث وينبغي ان ورثته اغنياء او فقراء ان لا يوصي زائدا على ثلث والا حسم ان ينقص منه شيئا
 (ويعتبر منه) اي الثلث ايضا (عتق علق بالموت) في الصحة او المرض (و) تبرع بخير في مرضه (كوقف

(قوله مخوف) بأن
 لا يتدر الموت منه حل
 وفي شرح م ر ان
 الخوف ما يكسب فيه
 الموت عاجلا وان
 خالف الخوف
 عند الاطباء فلا يشترط
 في كونه مخوفا غلبة
 حصول الموت بل عدم
 ندرته كالبرسام الذي
 هو مرض في حجاب
 القلب والكبد يصعد
 اثره الى ام الدماغ كما
 نقله عن الامام
 واقراء وهو المعقد اه

وجهه) وبراءة ولو اخلف الوارث والمتهب هل الهبة في الصحة او المرض صدق المتهب بيده لان الهبة
 في يده ولو وهب في الصحة واقتضى في المرض اعتبر من الثلث اما المخير في صحة فيحسب من رأس المال
 كجمعة الاسلام وعتق المستولدة ولو ادعى الوارث موته في مرض تبرعه والمتبرع عليه شفاء وموته من
 مرض آخر او وفاة فان كان بخلاف صدق الوارث والا فلا خرو لو اخلف في وقوع التصرف في الصحة او في
 المرض صدق المتبرع عليه لان الاصل دوام الصحة فان اقاما بينتين قدمت بنية المرض (فرع) لو اوصى
 لغيره فلا ريب بين دارا من كل جانب فيقسم حصته كل دار على عدد سكانها او لاله الماء فلا يحدت يعرف حال
 الراوي قوة وضدها والمروي بمحضه وضدها ومفسر يعرف معنى كل آية وما ار يدوم وفقه يعرف الاحكام
 الشرعية نصا واستنباطا والمراد هنا من حصل شيئا من الفقه بحيث يتأهل به لفهم باقيه وليس منهم
 نحوى وصرفى وافوى ومتمكلم ويكفي ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة او بعضها ولو اوصى لاهل الناس
 اختص بالفقهاء او للفقراء لم يخط الا من يحفظ كل القرآن عن ظهر قلب ولا جعل الناس صرف لعماد
 الوثن فان قال من المسلمين في سبب العناية ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه ويدخل في اقارب
 زيد كل قريب وان بعد لاصل وفرع ولا تدخل في اقارب نفسه ورثته (وتبطل) الوصية المضافة بالموت
 ومثلها تبرع علق بالموت سواء كان التعليق في الصحة او المرض فلاموصى الرجوع فيها كالهبة قبل القبض
 بل أولى ومن ثم لم يرجع في تبرع بخير في مرضه وان اعتبر من الثلث (رجوع) عن الوصية (بعضو
 نقضتها) كأن بطلتها او رددتها او ازالته ازالا وجه صحة تعليق الرجوع فيها على شرط لجواز التعليق فيها
 فالولى في الرجوع عنها (و) بنحو (هذا الوارثي) او ميراث عنى سواء انسى الوصية ام ذكرها وشيئا
 غمها لو اوصى له بثلث ماله الا كتبه ثم بدمه اوصى له بثلث ماله ولم يستثن هل يعمل بالاولى او بالثانية
 فاجاب بان الذي يظهر العمل بالاولى لانها نص في اخراج الكتب والثانية محتملة انه ترك الاستثناء فيها
 لتعبر بحصة في الاولى وانته تركه ابطالا له والنص مقدم على المحتمل (و) بنحو (بيع رهن) ولو لا قبول
 (وعرض عليه) وتوكيل فيه (و) بنحو (غراس) في أرض اوصى بها بخلاف ذرعهها ولو اختص بنحو
 الغراس ببعض الارض اختص الرجوع بمجمله وليس من الرجوع انكار الموصي الوصية ان كان لغرض
 ولو اوصى بشي لزيد ثم اوصى به لغيره فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو اوصى به لثالث كان بينهم
 ان لا نأوه كذا قاله الشيخ ذكر في شرح المنهج ولو اوصى لزيد بمائة ثم بخمسين فليس له الاخسرون لتضمن
 الثانية الرجوع عن بعض الاولى قاله النووي (وتتفع ميتا) من وارث وغيره (صدقة) منه ومهنا وقف
 لمصنف وغيره وبناء مسجد وحفر بئر وغرس شجرة منه في حياته او من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له
 اجبا صا وصح في الله بران الله تعالى يرفع درجة العبد في الجنة بما صدقه وولده له وقوله تعالى وان ليس
 فلانسان الا ما سعى عام مخصوص بذلك وقيل منسوخ ومعنى نفقه بالصدقة نفقة بصير كانه تصدق قال
 الشافعي رضي الله عنه وواسع فضل الله ان يثبت المصدق ايضا ومن ثم قال أصحابنا ليس له نيبة الصدقة
 عن ابويه مشافاته تعالى يثيبهم ما ولا ينقص من اجره شيئا ومعنى نفقه بالدعاء حصول المدعو به له اذا
 استجب واستجابته محض فضل من الله تعالى امانة من الدعاء وتوايهه ولا داعي لانه شفاعته اجروها
 للشافعية ومعه مودها للشافعية فروع له نعم دعاء الولد بحصول ثوابه نفسه لا والد الميت لان عمل ولده لنفسه في
 وجوده من جهته عمل كما صرح به خبر ينقطع عمل ابن آدم الا من ثلاث ثم قال او ولد صالح اي مسلم لم
 يدعوله جعل دعاءه من عمل الوالد اما القراءة فقد قال النووي في شرح مسلم المشهور من مذهب
 الشافعي انه لا يصل ثوابها الى الميت وقال أصحابنا يصل ثوابها للميت بمجرد دعاءه ولو دعاهها
 وعليه الاثمة لانه لا تواتر اختاره كثيرون من أئمتنا واعتمدوا السبكي وغيره فقال والذي دل عليه
 الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصده به نفق الميت نفقه وبين ذلك وحل جمع عدم الوصول الذي
 قاله النووي على ما اذا قرأ لا يحضر الميت ولم يتوالقارئ ثواب قراءته له او نواه ولم يدع وقد نص الشافعي

(قوله وعتق المستولدة)
 اعلم ان الوصية بنحو
 الثلث لصوم مستولدة
 صحيحة وان تأخر اعتق
 والثلث من موت
 الموصي وتقدم سبب
 ملك المستولدة بالوصية
 لها لا غنة تأخر عتقها
 بموت سيدها خلافا لما
 سبق في ذهن بعض
 الطلبة وبني عليه عدم
 صحة وصية السيد
 لمستولدة اه

والاصحاب على نذب قراءة ما تيسر عند الميت والدعاء عقبه الى لانه حيثما ارى جى للاجابة ولان الميت
تتاله بركة القراءة كالحى المعاصر قال ابن الصلاح وينبغي الجزم بنفع الله -م اوصى بواب ما قرأته أى
مثله فهو المراد وان لم يصح به لفلان لانه اذا نفعه الدعاء بما ليس للداعى قاله أولى ويجرى هذا فى سائر
الاعمال من صلاة وصوم وغيرهما

(باب الفرائض)

أى مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة والفرض لغة التقدير وشروطها ان يصيب بمقدور
للوارث وهو من الرجال عشرة ابن وابنه وأب وأبوه وأخ مطلقا وابنه الامن الام وعم وابنه الام
وزوج وذو ولاء ومن النساء سبع بنت وبنت ابن وأم واحدة وأخت وزوجة وذات ولاء ولو فقدت الورثة كلهم
فأصل المذهب انه لا يورث ذوالارحام ولا يرد على أهل الفرض فيما اذا وجد بعضهم بل المال للميت
المال ثم ان لم ينتظم بيت المال رد ما فضل عنهم -م عليهم غير الزوجين بنسبة الفروض ثم ذوى الارحام
وهم أحد عشر ولد بنت وأخت وبنت أخ وعم وعم لا م وخال وخالة وعمه وأبوام وأم أبي أم وولد أخ لام
(الفروض) المقدرة (فى كتاب الله) ستة ثلثان ونصف وربع وثلث وسدس قال (ثلثان) فرض أربعة
(لاثنين) فأكثر (من بنت وبنت ابن وأخت لابوين ولاب وعصب كالا) من البنت وبنت الابن والأخت
لابوين أولاب (أخ سادى) له فى الرتبة والأدلاء فلا يصيب ابن الابن البنت ولا ابن الابن بنت ابن
لعدم المساواة فى الرتبة ولا يصيب الأخ لابوين الأخ لاب الأخت لابوين لعدم المساواة
فى الأدلاء وان تساوى فى الرتبة (و) عصب (الآخرين) أى الأخت لابوين أولاب (الأوليان) وهما
البنت وبنت الابن والمعنى ان الأخت لابوين أولاب مع البنت أو بنت الابن تكون عصبه فتسقط أخت
لابوين أولاب اجتمعت مع بنت أو بنت ابن أخ لاب كسقط الأخ لاب (ونصف) فرض خمسة
(لن) أى من ذكر ن حال كونهن (منفردات) عن أخواتهن وعن مصبهن (ولزوج ليس لزوجته فرع)
وارث ذكر كان أو أنثى (وربع) فرض اثنين (له) أى للزوج (معه) أى مع فرعها (و) ربع (لها) أى
لزوجته فأكثر دونه أى دون فرع له (وثلث لها) أى للزوجة (معه) أى مع فرع زوجها (وثلث) فرض اثنين
(لام ليس لميتة أفرع) وارث (ولاعداد) اثنين فأكثر (من أخوة) ذكر كان أو أنثى (ولولديها) أى ولدى
أم فأكثر يستوى فيه الذكر والأنثى (وسدس) فرض سبعة (لاب واحد لميتة أفرع) وارث (وام لميتة ذلك
وعدد من أخوة) وأخوات اثنين فأكثر (وجدة) أم أب وأم أم وان علتا سواء كان معها ولد أم أم لا هذا
ان لم تدل بذلك بين اثنين فان أدلت به كام أى لم تثر بخصوص القرابة لانها من ذوى الارحام (و) بنت
ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن على (منها) وأخت فأكثر لاب مع أخت لابوين وواحد من ولد أم) ذكر
كان أو غيره (وثلث باقى) بعد فرض الزوج والزوجة (لام مع أحد زوجين وأب) لاثنتى الجميع لياخذ
الاب مثلى ما تأخذه الام فان كانت مع زوج وأب فى المسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللأم واحد
وان كانت مع زوج وأب فالمسئلة من أربعة للزوج واحد وللأم واحد وللأب اثنان راسبقوا فيهما لفظ
الثلث بحافظة على الأدب فى موافقة قوله تعالى وورثه أبواه فلا مة الثلث والا فأتا تأخذه الام فى الاولى
سدس وفى الثانية ربع (ويجيب ولد ابن بابن أو ابن ابن اقرب منه) (ويجيب جد أب) (ويجيب جدة
لام بأم) لانها أدلت بها (و) جدة (لاب باب) لانها أدلت به (وام) بالاجماع (و) (يجيب أخ لابوين باب
وابن وابنه) وان نزل (و) (يجيب أخ لاب بهما) أى باب وابن (و) (أخ لابوين) وبأخت لابوين مع ما بنت
أو بنت ابن كسبته أى (و) (يجيب أخ (لام باب) وأبيه وان علا (وفرع) وارث للميت وان نزل ذكر كان
أو غيره (و) (يجيب ابن أخ لابوين باب وجد وابن) وابنه وان نزل (وأخ) لابوين أولاب (و) (يجيب ابن
أخ (لاب بهؤلاء) الستة (وابن أخ لابوين) لانه أقوى منه ويجيب عم لابوين بهؤلاء السبعة وابن
أخ لاب وعم لاب بهؤلاء الثمانية وبعم لابوين وابن عم لابوين بهؤلاء التسعة وبعم لاب وابن عم لاب

(قوله الفرائض) قد ورد الحديث على تعلم الفرائض وتعليمها فى خبرين يصف تعلموا الفرائض وعلموها فانه نصف العلم أى نصف منه أوله ملقه بالموت المقابل للحياة وهو أول علم يتزع من أمى أى عوت أهله وضح تعلموا الفرائض وعلموه فاني امر ومقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الرجال فى الفريضة فلا يجدان من يقضى بينهما اه (قوله فرع وارث) اما الفرع الغير الوارث فهو قتل أو اختلاف دين فوجوده كعدمه (قوله فى الاولى) أى فى صورة زوج وأب وام (قوله وفى الثانية) هى زوجة وأب وام (قوله بابن) أى وان انفرد لانه يجوز الجميع

بهؤلاء

بهؤلاء السبعة وابن عم لابوين ويجيب ابن ابن أخ لابوين بابن أخ لاب لانه اقرب منه وبنت الابن
بابن أو بنتين فأكثر لثبنت ان لم يصيب أخ أو ابن عم فان عصبته أخذت معه الباقي بعد ثلثى البنتين
بالتسبب والاخوات لاب بأختين لابوين فأكثر لان ابن يكون معهن ذكر فيه مصبهن ويجيبن أيضا أخت
لابوين مع ما بنت أو بنت ابن واعلم ان ابن الابن كالابن الا انه ليس له مع البنت مثلها والجددة كالأم الا
انها لا ترث الثلث والثلث الباقي بل فرضها دائما السدس والجددة كالاب الا انه لا يجيب الاخوة لابوين
أولاب وبنت الابن كالبنات لانها تجيب بالابن والاخ لا ب كالأخ لابوين الا انه ليس له مع الأخت لابوين
مثلها (وما فضل) من التركة عن له فرض من اصحاب الفروض (أو الكل) أى كل التركة ان لم يكن له
ذو فرض (العصبه) ويسقط عند الاستفراق (وهى ابن ذ) بعده (ابنة) وان سفل (قاب فأبوه) وان علا
(فأخ لابوين) (أخ (لاب فبنوهما) كذلك (فم لابوين فلا فبنوهما) كذلك ثم عم الأب ثم بنوه ثم عم
الجد ثم بنوه وهكذا (ف) بعده عصبه النسب عصبه الولاء وهو (معتق) ذكر كان أو أنثى (ف) بعده المعتق
(ذ كور عصبته) دون أقاتهم ويؤخر هنا الجد عن الاخ وابنه فمعتق المعتق فمعتبه (فلو اجتمع بنون وبنت
أو أخوة وأخوات فالتركة لهم) (لذلك كمثل حظ الاشبين) وفضل الذي ذكر بذلك لاختصاصه بلزوم ما لا يلزم
الانثى من الجهاد وغيره وولد ابن كولد وأخ لاب كالأخ لابوين فيما ذكر

(فصل فى بيان أصول المسائل) (أصل المسئلة عدد الرؤس ان كانت الورثة عصبات) كثلاثة بنين
أو أعمام فأصلها ثلثة (وقدر الذكر اثنين ان اجتمعا) أى الصنفان من نسب ففى ابن وبنت يقسم المثلث
على ثلاثة لان اثنين وللبنت واحد ومخرج الفروض اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة
وعشرون فان كان فى المسئلة فرضان فأكثر كفى عند ذلك ان يخرج من أحدهما كعصبه فى مسئلة
زوج وأخت ففى من الاثنين وعند تدانها ما أكثرهما كثلث وسدس فى مسئلة أم وولديها وأخ لابوين
أولاب ففى من ستة وكذا يكفى وزوجة وأبوين وعند توافقهما مضروب وفق أحدهما فى الآخر
كسدس وثلث فى مسئلة أم وزوجة وابن ففى من أربعة وعشرين حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف
الستة أو الثمانية فى الآخر وعند توافقهما مضروب أحدهما فى الآخر كثلث وربع فى مسئلة أم
وزوجة وأخ لابوين أولاب ففى من اثنى عشر حاصل ضرب ثلاثة فى أربعة (وأصل) مسئلة (كل فريضة
فيم انصفان) كزوج وأخت لاب (أو نصف ومابنى) كزوج وأخ لاب (اثنان) يخرج النصف (أو) فيها
(ثلاثان وثلث) كأختين لاب وأختين لام (أو ثلثان ومابنى) كبنين وأخ لاب (أرثان ومابنى) كام وعم
(ثلاثة) يخرج الثلث (أو) فيها (ربع ومابنى) كزوجة وعم (أربعة) يخرج لربع (أو) فيها (سدس ومابنى
بني) كام وابن (أو سدس وثلث) كام وأخوين لام (أو) سدس (وثلثان) كام وأختين لاب (أو) سدس
(ونصف) كام وبنت (سنة) يخرج السدس (أو) فيها (ثلث ومابنى) كزوجة وابن (أو) ثلث (ونصف
ومابنى) كزوجة وبنت وأخ لاب (ثمانية) يخرج الثمن (أو) فيها (ربع وسدس) كزوجة وأخ لام
(اثنا عشر) مضروب وفق أحد المخرجين فى الآخر (أو) فيها (ثلث وسدس) كزوجة وأخ لام
(أربعة وعشرون) مضروب وفق أحدهما فى الآخر (وتقول) من أصول مسائل الفرائض ثلاثة
(سنة الى عشرة) وتراوشها فمولى السبعة كزوج وأختين لغير أم والى ثمانية كهم وأم والى تسعة كهم
وأخ لام والى عشرة كهم وأخ آخر لام (و) تقول (اثنا عشر الى سبعة عشر ورا) فهو الى ثلاثة عشر كزوجة
وأم وأختين لغير أم والى خمسة عشر كهم وأخ لام والى سبعة عشر كهم وأخ آخر لام (و) تقول (أربعة
وعشرون لسبعة وعشرين) فقط كبنتين وأبوين وزوجة لبنتين ستة عشر وللابوين ثمانية وللزوجة ثلاثة
وتسمى بالمثيرة لان عليا رضى الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا
ويحرى بكل نفس بما تشيى واليه المآب والرحمى فسل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجى بالاصارغ
المرأة تسع ما مضى فى خطبته وانما عا والى السدس النقص على الجميع كارباب الدين والوصايا اذا ضاق

(قوله فان كان فى المسئلة) فرضان الخ هذا شروع فى تصحيح المسائل والحاصل ان الفرضى أول ما يقرر ان يخرج الفروض المسئلة الموجودة فى المسئلة فان وجدت هاتين اثنتين كنصفين وثلثين أخذت من المائتين واحدة وان وجدت الخارج عند ذلك أى يعنى أصغرهما كبره والزيد بالضعف أخذ الا كبر وان وجدت هاتين اثنتين كنصفين وأخذت من المائتين كخروج ال -م والسدس أخذ وفق أحدهما وضرب فى كامل الآخر فالحاصل -هله أصلا للمسئلة وان كان بينهما ما بين كخروج النصف واثنان فيضرب كامل أحدهما فى كامل الآخر ويحصل المقصود أصلا للمسئلة ثم متى صحت المسئلة من أصلها وانقسمت على الورثة فلا يتكافئ شئ غير ذلك

(فصل) صح ايداع محترم بأودعتك هذا واستحفظتكم وبختم مع نية وحرم على عاجز عن حفظ الوديعة اخذها وكره على غير واثق ما تانيه ويضمن ويدفع بايداع غيره ولو فاضلا لاذن من المالك لان كان لعذر كرض وسفر وخوف حرق واشراف حرق على خراب وبوضع في غير حزمها وبنقلها الى دون حزم مثلها وترك دفع ملتفاتا كتهور بذهاب صوف أو ترك ايسها عند حاجتها وبعد ادول عن الحفظ المأمور به من المالك ويجوز ما واثق بغير تسليم المالك لا عذر به طلب مال الكاهن بانتفاع بها كلبس وركوب بلا غرض المالك وبأن يدفعهم مثلام كس فيه ذراهم مودعة عنده وان رد اليه مثله فيضمن الجميع اذالم يتميز الدرهم المردود عن البقية لانه حافظها على نفسه ولا يميز فهو متعادل بغير خصوصية أو رد اليه عين الدرهم ضمنه فقط وصديق وديع كوكيل وشريك وعامل قراض يمين في دعوى رد ما على مؤتمه لا على وارثه وفي قوله مالك عندي وديعه وفي تلفها مطلق أو بسبب خفي كسر أو بظاهر كسر بق عرف دون عوم فان عرف عوم لم يحلف حيث لا نعمة فائدة الكذب حرام وقد يجب كما اذا سأل ظالم عن وديعه يريد اخذها فيجب انكارها وان كذب وله الحلف عليه مع اخويرة واد اليه كرها ولم يمنع من اعلامه بها جهده ضمن وكذا لو رأى منه صوما اختفى من ظالم يريد قتله وقد يجوز كما اذا كان لا يميز مقبوضا وصالح ذات الدين وارضا بوجده بالالكذب فباح ولو كان تحت يده وديعه لم يعرف صاحبها أو ليس من معرفته رد البعث التام صرفها فيما يجب على الامام لصرف فيه وهو اهم مصالح المسلمين مقدم ما اهل الضرورة وشدة الحاجة لا في بناء محرم مسجد فان جهل ما ذكر دفعه لثقة عالم بالمصالح الواجبة التقديم والاورع الاعلم اولى

(فصل) لو انتقط شأ لا يخشى فساد كذبه ونحاس بعماره أو مفازة عرفه من في الاسواق وأبواب المساجد فان ظهر مال كذا والائتمار بالفظ غلبت وان شاء ما عود حفظ عنه أو ما يخشى فساد كبريسه وبقيل وفا كنهه ورطب لا يمتزج فيتم نقطه بين اكله بمثل كاله ويغرم قخته وبين يديه ويعرفه بعد يديه لئلا يمتزج بعد التعريف فان ظهر مال كذا اعطاه قيمته ان اكله أو غنمه ان باعه وفي التعريف بعد الاكل وجهان أحدهما في العمارة وحويه وفي المفازة قال الامام الظاهر انه لا يجب لانه لا فائدة فيه ولو وجد بديته درهماء ثلاثين جوز نه ان يدخلونه عرفه لم كالأطه قاله الفقهاء ويعرف حقير لا يعرف عنه غايه أو قبل هو درهم زمان يظن ان فافده يمرض عنه بعد غايه او يختلف ذلك باختلاف المال فدائق الفضة حالا والذهب نحو ثلاثة أيام أو ما يمرض عنه غايه كنهه زيب استبد به واجده بلا تعريف ومن رأى لقطه فرقه سائر حله ليعرفها وتركهال يضمنها ويجوز اخذ نحو سنابل المصادين التي اعتيد الاعراض عنها ولو مما فيه زكاة خلا لا لزركشي وكذا برادة الحديد وكسرة جيز من رشيد ونحو ذلك مما يمرض عنه عادة فملكه آخذة وينفذ تصرفه فيه اخذ ابطاها احوال السلف ويحرم اخذ ثمر تساقط ان حوط عليه وقط داخل الجدار قال في المجموع ما سقط خارج الجدار ان لم يمتد اباحته حرم وان اعتيدت حل عملا بالعادة المستمرة المقلبة على الظن اباحتهم لها

(باب في النكاح)

وهولنة الضم والاجتماع ومنه قولهم تناسكت الا شجارا اذا تعاملت وانضم بعضهم الى بعض وشرعا عقد يتضمن اباحة وطء بافظ انكاح أو تزويج وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح (سن) أي النكاح (ثائق) أي محتاج للوطء وان اشغل بالعبادة (قادر) على مؤتمه من مهر وكسوة فصل تمكين وثقة يومه للاختبار الشائبة في الدين وقد وردت جملة منها في كتابي احكام احكام النكاح ولما فيه من حفظ الدين وبقاء النسل وأما الثائق العاجز عن المؤن فالاولى له تركه وكسرها حجتة باليوم لا بالدا وكره اما جاز عن المؤن غير ثائق ويجب بالنذر حيث ندب (و) سن (نظر كل) من الزوجين بعد العزم على النكاح وقبل

الخطبة (الاخر غير عورة) مقررة في شروط الصلاة فينظر من الحرة وجهها المعروف جمالها وكفها اظهرا وبطنها يعرف خصوصية بدنها ومن يشارك ما عدا ما بين السرة والركبة وهما ينظران منه ذلك ولا بد في حل النظر من ثبوت خلوها من نكاح وعدة وأن لا يلبس على طهه انه لا يحجب وندب لمن لا يتستره النظر أن يرتد نحو امرأة لثامها لودعه فها له وخرج بالنظر المس فيحرم اذا حاجة اليه (مؤتمه) يحرم على الرجل ولو شيخا ما انعمه نظر شيء من بدن اجنبية حرة أو امرأة بلغت حد انشغى فيه ولو شوهاء أو عجوزة وعكسه خلا للماوى كالراقي بان نظر بغير شهوة أو مع أمن الفتنة على المعقولة في نحو مائة كما اتفق به غير واحد وقول الاسنوي بتعالم روضة الصواب حل النظر الى الوجه والكفين عند أمن الفتنة ضعيف وكذا اختيار الاذرعى قول جميع محل نظر وجهه وكف عجوز يؤمن من نظرها الفتنة ولا يحل النظر الى عنق الحرة ورأسها قطعا وقيل يحل مع النكراهة النظر بلا شهوة وخوف فتنة الى الامه الاما بين السرة والركبة لانه عورتها في الصلاة وليس من العورة العورة فلا يحرم سماعه الا ان خشى منه فتنة والتدبه كما يحتمل الزركشي وافق بعض المتأخرين بجواز نظر المرأة للنساء في الولائم والافراح والمدة عند الشئخين عدم جواز نظر فرج صغيرة لا تشتهى وقبل يكره ذلك ويصح القول حل نظر فرج الصغير الى التمييز وحرمه غيره وقبل يحرره ويجوز نحو الام نظر فرجهم ما ومن رضاع والتربية للضرورة ولابد العدل النظر الى سنده المتدبه باعد ما بين السرة والركبة كنهى وتحرم ولو فاضلا أو كادرا نظر ما وراءه ورؤية منها كظفرها اليه وتحرم ومماثل من ما وراء السرة والركبة نعم من طهه راو ساق عورته كامه وبنته وعكس لا يحل الا الحاجة أو شهوة وحيث حره نظره حرمه لا حائل لانه لا يخفى الادة نعم يحرم من وجهه الاجنبية مطلقا وكل ما حره نظره منته او منته ملاحق نظره منته لا كف لامة يدور حل وشهرا رة أو عانة رجل فيجب مواراته ما ونحوه وحب وحب وحب وحب وحب وكذا عذبة عن فاضله أي بصفاق اوزنا وقيادة ويحرم مضاجعة رجلين أو امرأتين عازبين في ثوب واحد وان لم يتماسا أو تباعد مع اتحاد المراس خلا لا يبي ويحت استثناء الاب أو الام لئلا يبر فيه بعد جدا ويجب التفريق بين ابن عشرين وأبيه واخوته في المضجع وان نظره به بعضه بالنسبة للاب أو الام ويستحب تساقع الرجلين أو امرأتين اذا تلاقيا ويحرم مصافحة المرد الجليل كظفره بشهوة ويكره مصافحة من به عانة كالابرص والاجذم ويجوز نظر وجه المرأة عند المعاملة يسع وغيره للمعاينة الى معرفتها وتعلم ما يجب تعلمه كالفاضة دون ما ينس على الوجة والشهادة نحو الاوداء لها أو علم او تعدم النظر للشهادة لا يضر وان تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الوجة (و) سن (خطبة) بضم الخاء من الولي (له) أي للنكاح الذي هو المنة قد بان تكون قبل ايجابه فلا تندب أخرى من الخاطب قبل قبوله كما يحتمل في المناج يل يستحب تركها خوفا من خلاف من ابطالها كما صرح به شيخنا وشيخنا كز يارجهما الله لكن الذي في الروضة وأصلها اندم او تنس خطبة أيضا قبل الخطبة وكذا قبل الاجابة فيبدأ كل بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يوصى بالتقوى ثم يقول في خطبة الخطبة حديثكم راغباني كرمتمكم او فتاتكم وان كان وكلا قال جاءكم موكل أو حدثكم عنه خاطبا كرمتمكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول استبرعوب عنك ويستحب ان يقول قبل العقد ازوجاني على ما أمر الله به عز وجل من امسالك بعروف أو تسريح باحسان (فروع) يحرم التصريح بخطبة المعقودة من غيره رجعية كانت أو بائنا بطلاق أو فسخ أو موت ويجوز ان يرضى في عدة غير رجعية وهو كائن جملة له ورب راغب فيك ولا يحل خطبة المعقودة منه ثم تاح حتى تمحل وتنقض عدة الحمل ان طلق رجعي أو الاجازة ثم يرضى في عدة الحمل ويحرم على عالم بخطبة الغير والاجابة له خطبة على خطبة من جازت خطبته وان كرهت وقيد صرح خطبا باجابة الا بانه له من غير خوف ولا حياء أو باعراضه كان طال الزمن بعد اجابته ومنه سفره البعد ومن استشير في خاطب أو نحو عالم يريد الاجتماع

به ذكر وحده باسمه بصدق بذلا للنصحة الواجبة (وبينة) أي نكاح المرأة الدينية التي وجدت
 فمما صفة المدالة أولى من نكاح الفاسقة ولو بقي نحو زنا الخبير المتفق عليه فاطمة بنات الدين (ونسيئة)
 أي مروة الأصل وطبيته نسبتها إلى العلماء والعلماء ولي من غير هاتين تخير والطفكم ولا تفتروا
 في غير الإكفاء وتذكر بنت الزنا والفاسق (وجيلة) أولى بغير خير النساء من تسرا إذا نظرت (و) قرابة
 (بينة) عنه من في نسبة أولى من قرابة قريبة وأجنبية أضعف الشهادة في القرية بيهي الولد
 نجيفا والقرية من من هي في أول درجات الدعوة والذلة والأجنبية أولى من القرية القريبة
 ولا يشك كل ما ذكر بتزوج النبي صلى الله عليه وسلم لم ينسب مع أنها بنت عمته لأنه لا تزاوجها بالأنساب ولا
 بتزوج علي فاطمة رضي الله عنه لما لا نكحها بمدة أذهى بنت ابن عمه لا بنت عمه (وبكر) أولى من الثيب
 للأمر به في الأحبار الصالحة إلا ما ذكره من آلتها عن الاقتضا (وولد) وودود (أولى) للأمر بهما
 وبه عرف ذلك في الذكر بأقاربها والأولى أيضا أن تكون وافرة العقل وحسنة الخلق وأن لا تكون ذات
 ولد من غير الأصل وأن لا تكون شقرا ولا طولا بمهزلة لأن من نكحها لم يحسن رعاية جميع ما
 حدثت لم تفرق العفة على غير متصفة بها ولا هي أولى قال شيخنا في شرح المنهاج ولو تفرقت تلك
 الصفات فالذي يظهر أنه يقدم الدين مطلقا من العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم النسب ثم النكاح ثم الحال
 ثم ما المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده انتهى وجرم في شرح الإرشاد بتقديم الولادة على العقل ونسب
 لأولى عرض موليته على ذوى السلاج وبسبب أن ينوي بالنكاح السنة وصون دينه وأغيا ثاب عليه أن
 قصد به طاعة من نحو عفة أو ولد صالح وأن يكون القدي المسجود يوم الجمعة وأول النهار وفي سؤال وأن
 يدل فيه أيضا (أركانه) أي النكاح خمسة (زوجته وزوج وولي وشاهدان وصيغة ونسب) أي
 الصيغة (أيجاب من الولي وهو كزوجك أو نكحك) موليتي ولانته فلا يصح الإيجاب إلا بأحد هذين
 اللفظين بخبر من لم اتقا الله في النساء فأنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله وهي
 ما ورد في كتابه ولم يرد فيه غيرهما ولا يصح بازوجك وانكحك على الأوجه ولا بكناية كالحملك أنتي أو
 عفتك أنتي (وقبول متصل به) أي بالإيجاب من الزوج وهو (كتر وحتها أو نكحها) فلا بد من دال عليها
 من نحو اسم أو ضمير أو إشارة (أوقبلت أو رضيت) على الأصح خلافا لما يبي لا قبلت (نكاحها) أو تزويجها
 أوقبلت النكاح أو اتزويج على المعقولات لا قبلت ولا قبلته ما مطلقا أي المذكوحة ولا قبلته أي النكاح
 والأولى في القبول قبلت نكاحها لأنه القبول الحقيقي (ومع) النكاح (بترجمة) أي ترجمة أحد اللفظين
 أي لغة ولو من يحسن العربية لكن بشرط أن يأتي بما بعده أهل تلك اللغة صريح في اقتضائهم هذا أن
 فهم كل كلام نفسه وكلام الآخر والشاهدان وقال العلامة التي التي في شرح المنهاج لو نكحها أهل
 دهر على لفظ في إرادة النكاح من غير صريح ترجمته لم ينعقد النكاح به انتهى والمراد بالترجمة ترجمة معناه
 المقوى كاضم فلا ينعقد بلفظ اشتبهت في بعض الأقطار للنكاح كما أفق به شيخنا المتفق الزمري ولو
 عقد القاضي النكاح بالصيغة العربية ليجب لا يعرف معناها الأصل بل يعرف أنها موضوع العقد
 النكاح مع كذا أفق به شيخنا والشج عطفية وقال في شرح الإرشاد والمنهاج أنه لا يضر لمن العاوى كفتح
 تاء المتكلم وأبدال الجيم زاي أو عكسه وينقد بإشارة آخر من مفعلة وقيل لا ينعقد النكاح إلا بالصيغة
 العربية فعليه يصبر عند الهز إلى أن يتم أو يوكل وحكي هذا عن أحمد وخرج بقولي متصل ما إذا انحلت
 ألقا أجنبي عن المدة وأن قل كأنك نكحتك بنتي فاستوص بها خيرا ولا يضر تحل خطبة حقة من الزوج
 وأن قلنا بعدم استحبابه خلافا لما يبي وابن أبي شريف ولا قبل قبلت نكاحها لأنه من مقتضى العقد
 فلو أوجب ثم رجع عن إيجابه أو رجعت الاذنة في أدائها قبل القبول أو جنت أو ارتدت امتنع القبول
 (فرع) لو قال الولي زوجتكها بهر كذا فقال الزوج قبلت نكاحها ولم يقل على هذا المداق مع النكاح
 بهر كذا فلا يلزم (لا) يصح النكاح (مع تعليق) كالبيع بل أولى لا خصاصة عن بد الاحتياط كان

(قوله مساويه) يقع
 المم عيوبه أي ذكر
 عيوبه الشريعة وكذا
 العرفية فيما يظهر
 أخذ من الخبر لا في
 وأما ما وية فصول
 لا مال له هذا أن لم
 يترجم المشرع بقول
 المدة نكاحها يصح كما قاله
 الذموي كالأولى
 والاقتصر المشرع
 على أقل ما يترجم به
 المشرع (قوله ولا
 يضر تحل خطبة الخ)
 المراد بالخطبة هنا الجدة
 لله والاملا على نبيه
 والوصية بالقوى لا غير
 (قوله وأن قلنا بعدم
 استحبابها) أي وهو
 المعتمد خلافا لما في
 الروضة في هذا يكون
 المطلوب للنكاح ثلاث
 خطب واحدة للخطبة
 بالنكح وثانية لقبولها
 وثالثة من الموجب
 للعقد

يقول الأب للآخران كانت بنتي طلقا واعتدت فقد زوجتكها فقبل ثم بان أن قضاء عدتها وانما أذنت
 له فلا يصح إفساد الصيغة بالتعليق وبحسب بعضهم الصيغة في أن كانت فلانة موليتي فقد زوجتكها أو
 زوجتك أنت ثبثت كالبيع أدلة في الحنفية (و) لامع (تأفيت) لا نكاح عدمه معلوم أو مجهولة ففسد
 الصيغة انتهى عن نكاح المتعة وهو المؤقت ولو بأف سنة أو يس منه ولو قال زوجتكها مدة حياتك أو
 حياتها لأنه يقتضي العقد بل يبي أثره بعد الموت ويلزمه في نكاح المتعة المهر والنسب والعدة ويسقط
 الحدان عقدي ولي وشاهدين فإن عقد بینه وبين المرأة واجب الحدان وطى وحديث وجب الحدان لم يثبت
 المهر ولا ما بعده وينقد النكاح لا ذكره في العقد بل بسن ذكره فيه وكرهه أخلاؤه عنه نعم لو زوج
 أمته ببدله لم يستحب (و) شرط (في الزوجة) أي المنكوحه (خلو من نكاح وعدة) من غيره (وتعيين)
 لها فزواجك إحدى بناتي باطل ولو مع الإشارة ويكي التبيين بوصف أو إشارة كزوجتك بنتي وليس له
 غيرها والتي في الدار وليس في غيرها أو هذه وإن سماها بغير اسمها في الكل بخلاف زواجك فاطمة وإن
 كان اسم بنته إلا أن نوبها ولو قال زواجك بنتي الكبرى وسماها باسم الصغيرة صح في الكبرى لأن الكبرى
 صفة فاعلم بذلك بخلاف الاسم فقدم عليه ولو قال زواجك بنتي خديجة فبانت بنت ابنه صح أن نوبها
 أو عينها إشارة أولم يعرف أصله غير ما ولا فلا (و) شرط فيها أيضا (عدم محرمة) بينا وبين الخطيب
 (بنسب فيحرم) به لا يحرمت عليك (نساء قرابة غير) ما دخل في (ولد عمومة وحولة) فيحتمل يحرم نكاح
 أم وهي من ولدك أو ولدك من ولدك كذا كان أو أنتي وفي المدة من الجنتين وبنت وهي من ولدتها أو
 ولدك وخالة وهي أخت أنتي ولدك (فرع) لو تزوج بمجهولة أنسب فاستلقه أو ثبتت ذمها ولا ينفخ
 النكاح إن كذب الزوج ومثله عكسه بأن تزوج بمجهولة لا فاطمة فلقه أو لم تصدقه (أو رضع فيحرم به)
 أي بالرضاع (من يحرم بنسب) للفرقة المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فرضه فكل
 ورضعته أم مرضية من ولدك من نسب أو رضاع وكل من لدت مرضتك أو ذلبنها أمك من رضاع
 والمرضة بابنتك وابن فرحك نسباً أو رضاعاً وبنتها كذلك وإن غلبت ذلك والمرضة ما بين أحد الأبوين
 نسباً أو رضاعاً اختل وقس على هذا في الأصناف المتقدمة ولا يحرم عليك برضاع من أرضعت أختك أو
 ولدك ولا أم مرضية ولدك وبنتها وكذلك أختك لا يملك أولادك من نسب أو رضاع (تنبيه)
 الرضاع المحرم وصول ابن أدمية بالغت من حوض ولو قطرة أو غمطاً بغيره وإن قبل خوف رغبته لم يقع
 حواين يقبنا خمس مرات بقبنا عرفاناً قطع الرضيع أعراضاً وإن لم يشغل بشئ آخر أو قطعت المرضة ثم
 عاد إليه قيم ما فوراً مرضتان أو قطعه له نحو لم يوكوم خفيف وعاد حالاً أو طال واشد يبقعه أو نحو ولو
 بقوى يها من ثدي لا خرا أو قطعت له شغل خفيف ثم عادت إليه فلا تعد في جميع ذلك ونسب المرضعة أمه
 وذو اللبن أباه ونسب المرضة من الرضيع إلى أصوله وأفراده ما وحواشيه ما نسباً ورضاعاً وإلى فروع
 الرضيع لا إلى أصوله وحواشيه ولو أفر رجل والمرأة قبل العقدان بينهما أخوة رضاعاً وأم يمكن حرم
 تنكحهما ما راجعاً عن الإقرار أو بعده فهو باطل فيفرق بينهما وإن أقر به فأنكرت صدق في حقه
 ويفرق بينهما أو أدركته بدونه فإن كان بهدان عينته في الأذن للزوج أو مكنته من وطئها بإها لم يقبل
 قولها ولا صدقت بيمينها ولا تسمع دعوى نحو أب محرمية بالرضاع بين الزوجين ويثبت الرضاع برجل
 وامرأتين وبأربع نسوة ولو فهن أم المرضة أن شهدت بحسبة بلا سبق دعوى كشهادة أب امرأة
 وابنها بطلاقها كذلك وتقبل شهادة مرضعة مع غيرها لم تطلب أجرة الرضاع وإن ذكرت فعلها كاشهده
 في أرضعتها أو شرط شهادة الرضاع ذكر وقت الرضاع وعدة وتفرق المرات وصول اللبن إلى جوفه في كل
 رضعة ويعرف بنظر حليب وإيجار وازدراء أو بقراءة كامة ما ص ثدي وحركة حلقه بهد علمه أنها ذات لبن
 والام يحل له أن يشهد لأن الأصل عدم اللبن ولا يكتفي في أداء الشهادة كراهة القرائن بل يعتمد ما يحرم

(قوله لا مخلوقة من
 ما زناه) أي ولا فرق
 بين أن تكون المزني
 به مطاوعة أو غير
 مطاوعة وسواء غفقت
 أم من مائة أم لا فلا
 تحرم عليه بل يحل له
 لأنها أجنبية عنه إذ
 لا حصة لها الزنا دليل
 انتماء سائر أحكام
 النسب من ارت و غيره
 عنها له مر

بأشبه أدلة ولو شهد به دون النصاب أو وقع شك في تمام الرضعات أو المولدين أو وصول اللبن جوف الرضيع لم يحرم النكاح لكن الورع الاحتساب وان لم يخبره إلا واحدة نعم ان صدقها يلزم الأخذ بقولها ولا يثبت الاقرار بالرضاع الا برجلين عدلين (أو مصاهرة فحرم زوجه أصل) من أب أو جد لأب أو أم أو جد من نسب أو رضاع (وفصل) من ابن وأخته وان سفل منه أو أصل زوجته أي أمها بنسب أو رضاع وان علت وان لم يدخل بها إلا بغيره وحكمته ابتلاء الزوج بمكالمته أو الخلو لترتيب أمر الزوج وحسنه فحرمت كسابقته بنفس العقد لا يمكن من ذلك واعلم انه يستبرأ من زوجة الأب والابن وفي أم الزوج وحده عدم الدخول بين ان يكون العقد صحيحا (وكذا فصلها) أي الزوجة بنسب أو رضاع ولو بواسطه سواء بنت ابنها وبنت ابنتها وان سفلت (ان دخل بها) بأن وطئها ولو في الدبر وان كان العقد فاسدا وان لم يطأها لم تحرم بنتها بخلاف أمها ولا تحرم بنت زوج الأم ولا أم زوجة الأب والابن ومن وطئ امرأة غلام أو شبهة منه كان وطئها نكاحا أو شرا أو بطلان زوجة حرم عليه أمها وأختها وبنتها وحرمت على آباءها وأبناؤه لأن الوطء تلك العين نازل عن نسل عقد النكاح وبشبهة يثبت النسب والأندة لا احتمال جهلها منه سواء أوجد منها شبهة أيضا لا يمكن يحرم على الوطئ بشبهة نظرا لموطوءة وبشبهة ما هما (فرع) لو اختلطت محرمة بنسوة غيرة بمسورات بأن يمسرعهن على الاتحاد كالف امرأة نكح من شاء منهن إلى ان تبقى واحدة على الارحاج وان قدر ولو بسهولة على منقعة الحمل أو بمسورات كعشرين بل مائة لم ينكح منهن شيئا نعم ان قطع بينهما كدواء اختلطت من لاسوداء فبين لم يحرم غيرها كما ستظهره شيخنا (فيها) اعلم انه يشترط أيضا في المكسوة كونها مسلمة أو كتابية خاتمة ذميمة كانت أو حرة يسهل مع الكراهة نكاح الامراتلية بشرط ان لا يدخل أول آباءها في ذلك الدين بعد بشيء عيسى عليه السلام وان علم دخوله فيه بعد التحريف ونكاح غيرها بشرط ان يدخل أول آباءها فيه قبلها ولو بعد التحريف ان تجبر والتحريف ولو لم يكن كتابي ونحوه كتابية دام نكاحه وان كان قبل الدخول أو وثى ونحوه وسنة فتختلف قبل الدخول تحيزت المرأة أو بعده وأسلمت في العدة دام نكاحها والا فالفرقة من اسلامه ولو أسلمت وأصر على الكفر فان دخل بها أو لم في العدة دام النكاح والا فالفرقة من اسلامها أو حيث أدخلا لا يضر مقارنة مفسدهم وانما عند الاسلام فتقر على نكاح في عدة من منقضية عند الاسلام وعلى غصب حربي لحرية ان اعتقدوه نكاحا أو كالعصب الطائفة فله شيخنا ونكاح الكفار صحيح على الصحيح ولا يصح نكاح الجنية كعكس على ما علم أكثرنا آخر (و) شرط (في الزوج فبين) فزوجت بنتي أحدكم باطل ولو مع الإشارة (وعدم محرمة) كاخت أو عمة أو خالة للخطوبة (نسب أو رضاع) (نحوه) أي الزوج ولو في العدة الرجعية لان الرجعية كالزوجة بدليل التوارث فان نكح محرمة في عقد بطل فيها اذا لم يرجع أرفى عقدين بطل الثاني وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع يحرم تنكحهما ان فرضت أحدهما ذكرا أو يشترط أيضا ان لا تكون تحننه أربع من لزوجات سوى الخطوبة ولو كان بهن في العدة الرجعية لان الرجعية في حكم الزوجة فلونكح المحرمة بطل في الخامسة أو في عقد دحل في الجميع أو زاد أميد على الثنتين بطل كذلك اما اذا كانت المحرمة للخطوبة أو إحدى الزوجات الأربع في العدة البائت فيصح نكاح محرمتها وانما العدة لان البائتة أحبيمة (و) شرط (في الشاهدين أهلية شهادة) تأتي شروطها في باب الشهادة وهي حرية كاملة وذكورة محقة وعدالة ومن لازمها الاسلام والتكليف وسمع ونطق وبهرلما أتى ان الاقوال لا تثبت الا بالامانة والسماع وفي الاعنى وجه لانه أهل للشهادة في الجملة والاصح لا وان عرف الزوج ومنه له من بظلمة شديدة ومعرفة لسان المتعاقدين (وعدم تعيينهما) أو أحدهما (للولاية) فلا يصح نكاح محضرة عدي أو امرأتين أو فائتين أو صبي أو آخر من غير أن يسمي أو من لم يفهم لسان المتعاقدين ولا محضرة منة للولاية فلو وكل الأب أو الأخ المفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح لانه ولي عاقد فلا يكون شاهدا له ثم لو شهدا معا فإخوان من

(قوله لو اختلطت محرمة) أي بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو محرمة بسبب آخر كما ان أو توثن (قوله على الارحاج) أي خلافا للابن وقال الروابي ورجحه انه ينكح الى أن يبقى عدد مسورات فقط وعليه قول الخطيب والذي مال اليه حج هو ما جرى عليه مؤلفنا اه

ثلاثة وعقد الثالث بغير وكالة من أحدهما صحيح والأقلا (تنبيه) لا يشترط الا الشهادة على اذن معتبرة الا اذن لانه ليس ركنا للعقد بل هو شرط فيه فلم يجب الا الشهادة عليه ان كان الولي غيبا كما وكذا ان كان حيا كما على الاوجه ونقل في البصر عن الاصحاب انه يجوز اعتماد صبي أرسله الولي الى غيره ابزواج موليته أي ان وقع في قلبه صدق الخبر (فرع) لو تزوجها ولها قبل بلوغ اذنها اليه صح على الاوجه ان كان الاذن سابقا على حالة التزويج لان الله يبرق في العقدة بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف (وصح) النكاح (عنتوري عدالة) وهما من لم يعرف لمحامه فسق كما نص عليه واعدة منه جمع وأطال الواقية وبطل الشرع بتجريح عدل واذا تاب الفاسق لم يلتحق بالمستور ودين استقامة المستور عند المدعى ولو علم المدعى فسق الشاهدين لزمه التفريق بين الزوجين ولو قبل الترافع اليه على الوجه ويصح أيضا بابي الزوجين أو عدوهم ما قد يصح كون الأب شاهدا أيضا كأن يكون بذهن فقهه وظاهر كلام الخطاطي بل صريحه انه لا يلزم لزوج البعث عن حال الولي والشهود قال شيخنا وهو كذلك ان لم يظن وجوده فسق عدالة قد (وبان) بطلانه أي النكاح (بحجة فيه) أي في النكاح من بينة أو علم حاكم (أو باقرار الزوجين في حقه ما يمنع صحته) أي الكاح كفسق الشاهد أو الولي عند المدعى والرق والصبي له ما وكوغوه في العدة وخرج بقى حقه ما حق الله تعالى كاش طلقها ثلاثا ثم اتفق على فساد النكاح بشيء مما ذكر أو اراد نكاحا جديدا فلا يقبل اقرارهما بل لا بد من محال للثمة ولانه حق الله ولو أقام عليه بينة لم تسمع أما بينة المدعى فبما تسمع نعم محال عدم قبول اقراره ما في الظاهر أما في الباطن فالنظر في نفس الامر ولا يتبين البطلان باقرار الشاهدين بماء مع العدة فلا يؤثر البطلان كما لا يؤثر فيه بهذا الحكم بشهادة ما ولا الحق ليس له ما فلا يقبل قوله ما اذا أقربه الزوج دون الزوجة فيفرق بينهما ما مؤاخذه باقراره وعليه نصف المهران لم يدخل بها ولا فكه اذ لا يقبل قوله علم في المهر بخلاف ما اذا أقربت به دونه فيصدق هو بيمينته لان العدة بيده وهي تربد ردها فلا تنطأ به ههنا طلق قبل وطء وعليه ان وطئ الاقل من المسمى ومهر المثل ولو أقربت بالاذن ثم ادعت انه اغتا اذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد في الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما استظهره شيخنا (و) اذا اختلفا فادعت انها محرمة بنحو رضاع وانكر (حلت مدعية محرمة) وصدقت وبان بطلان النكاح فيفرق بينهما ان (لم ترضه) أي الزوج حال العقد ولا عقبه لا جوارها واذا نفي غير معين ولم ترضه بعد العقد بطل ولا يمكن لاحتمال ما ندعاه مع عدم سبق مناقضه فهو كقولها ابتداء فلان أخي من الرضاع فلا تزوج منه فان رضيت ولم تعتذر بنحوه من أو غلط لم تسمع دعواها (و) ان اعتذرت سمعت دعواها للمدعي وان كان (حالف) هو أي الزوج (راضية اعتذرت) بنسب أو غلط (و) شرط (في الولي عدالة وحرية وتكليف) فلا ولاية لفاسق غير الامام الاعظم لان الفسق نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية كالرق وهذا هو المذهب للغير الصحيح لانكاح الابوي مرشداً أي عدل وقال بعضهم انه يلى والذي اختاره النووي كابن الصلاح والسبكي ما أفتى به الغزالي من بقاء الولاية للفاسق حتى حيث تنقل لها كم فاسق ولو تاب الفاسق توبة صحته تزوج حاله على ما علمه شيخنا كغيره لكن الذي ناله الشيطان انه لا يزوج الاب بعد الاستبراء واعتمده السبكي ولا لرفيق كله أو بعضه لفقده ولا مسمى ومجنون لنفسهما أيضا وان قطع الجنون تقليد الزمة المقتضى لسلب العبارة فيزوج الاب بعد ذمته فقط ولا تنظر افاقته نعم ان قصر زمن الجنون كيوم في سنة انتظرت افاقته وكذا الجنون ذوالم يشغله عن النظر بالمصلحة ويحتمل النظر بنحوهم ومن به بعد الافاقه آثار خيل فوجب حدة في الخلق (ويقتل ضد كل) من الفسق والرق والضما والجنون (ولاية لا بعد) لانها كم ولو في باب الولاء حتى لو اعتق شخص أمه ومات عن ابن صغير وراح كبير كانت الولاية للأخ لانها كم على المدعى ولا ولاية أيضا لاني فلا تزوج امرأة نفسها ولو باذن من ولها ولا بناتها خلافا لابي حنيفة فمما روي قبل اقراره بكافة به لصدقه وان كذبها ولها الابن النكاح حتى الزوجين فيثبت بمصادقهما (وهو) أي الولي (أب ذ) من عدمه حسا أو شرعا (أبوه) وان علا

(قوله عسنتوري عدالة) قد يخرج به مستورا لاسلام والحرية بان لم تعرف حاله ما يعمل كل أهله مسلمون أو أحرار لسهولة الوقوف على الباطن فيهما وكذا البلوغ ونحوه مما مر ثم ان بانا مسلمان أو حرين أو بالثنين مثلاً بان انه عاقد كالأبوان الخنثى ذكره أم ومثله حج (قوله فلا ولاية لفاسق) وأما الكافر الأصلي غير الفاسق في دينه فينبى الكافرة وان اختلف دينه ما سواه ا كان الزوج مسلماناً أو ذمياً أو هي مجبرة أو غير مجبرة لقوله تعالى والذين كفروا بهنهم أولياء بعض لا المسلمة ا جماعاً ولا المسلم الكافرة الا اماماً أو نائباً عنه فانه يزوج من لا ولي لها ومن عضلها ولها بمعموم الولاية اه

(فيروجان) أي الأب والجد حيث لا بد من طاهرة (بكر أو ثيبا لوطه) إن زالت بكارتها فبصبع
 (غير اذنها) فلا يشترط الاذن منها بالغة كانت أو غير بالغتك كمال شدة فته وتبريد اذ رقتني الثيب أحق
 بنفها من أمها أو السكر بزوجه أو ما (لكفه) مومر عهرا من زوجه أو ما (لجهر) أي الأب أو الجد لغير
 كف لم يصح النكاح وكذلك زوجه الفم مومر بالمهر على ما عتمدت الشيطان لكن الذي اختاره جمع
 محقة ون العفة في الثانية واعتمد شيخنا ابن زبادويش شرط طهارة مباشرة لذلك لا يصح كونه عهرا مثل
 الحال من نقدا البلدان انتفيا صح عهرا مثل من نقدا البلد (فرع) لو أقر جهر بالنكاح لكفه قبل اقراره
 وإن أنكرته لأن من ملك الانشاء ملك الاقرار بخلاف غيره (لا) زوجه (ثيبا لوطه) ولو زنا وإن كانت
 ثيبا بقوله ان حلفت (لا باذن انطقا) لا جهر السابق (بالغة) فلا تزوج الثيب الصغيرة اما قبل الحرة حتى
 تبلغ اقدم اعتبارا زنا خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه (وتصدق) المرأة البالغة (في) دعوى (بكاره بلا عين
 وفي ثبوت قبل عقد) عاينها (بيمينها) وإن لم تزوج ولم تدر كرميا فلا تستل عن الباب الذي صارت به ثيبا
 وخرج بقوله قبل عقد دعواها الثبوتية بعد ان تزوجها الأب بغير اذنها بطنه بكاره فلا تصدق هي لما في
 تصديقها من ابطال النكاح مع ان الأصل بقاء البكاره بل لو شهدت أربع نسوة بثبوتها عند العقد لم
 يبطل لاحتمال ازانها بصواب منع أو خلقت بدونها وفي فتاوى الكمال الراديجوز للاب تزويج صغيرة
 أخيرة ان الزوج الذي طلقها لم يطأها أي اذا غلب على ظنه صدق قولها وان عاينها الزوج أبا ما ولا ينظر
 لجوهر التزويج (ثم) بعد الأصل (عصبتها هو) من على حاشية النسب فيقديم (أخ) بوبن فإخ ذب
 فينوها (كذلك) فبقدم بنوا الأخوة لا بوبن ثم بنوا الأخوة لا ب (ف) بعد ابن الأخ (عم) لا بوبن ثم لا ب ثم
 بنوها (كذلك) ثم عم الأب ثم نوه كذلك وهكذا (ثم) بعد فقد عصبة النسب من كان عصبة بولاء كترتيب
 أرثهم فيقدم (معتق) فمعتقاته (ثم) معتق المعتق ثم عصباته وهكذا (فيروجان) أي الاولاء المذكورون على
 ترتيب ولا يتهم (بالغة) للصغيرة خلافا لابي حنيفة (بأن ثيب بوطه نطقا) فغير الدارقطني السابق ويجوز
 الاذن منها لفظ لو كالة كوكالك في تزويج ورضيت عن رضاه أي أو بما فعله أي لا بما فعله أي
 لأنها لا تصدق ولا ان رضيت أي أو بما فعله أي أو بما فعله أي لا بما فعله أي
 بهدلي وإن لم تدر كركا على ما بحث ولو قبل لها رضيت بالتزويج فقال رضيت كتي (وهي بكر) ولو
 عتيقة (استؤذنت) وكفه وغيره وإن بكرت لكن من غير سياح أو ضرب خدي لم يبر والبكر فستأمر واذنها
 بكونها وخرج ثيب بوطه من البكاره بصواب مع حكمها حكم البكر في الاكتفاء بالكوت بعد الاستئذان
 ويندب للاب والجد استئذان البكر البالغة تطيبها لمطهرها أما الصغيرة فلا إذن لها ويبحث نذبه في المميرة
 ولغيرهما الا شهدا على الاذن (فرع) لو اعتق جماعة أمة اشترط رضا كلهم فيكون واحد منهم أو من
 غيرهم ولو أراد أحدهم ان يتزوجها وجه الباقر مع القاضي فإن مات جميعهم كفي رضا كل واحد من
 عصبة كل واحد ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة جاز ان يزوجهما أحدهم برضاها وإن لم يرض
 الباقر (ثم) بعد فقد عصبة النسب والولاء (قاص) أو نائه لقوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من
 لا ولي لها والمراد من له ولاية من الامام والقضاة ونوابهم (فيروجان) أي القاضي (بكفه) لا بغيره (بالغة)
 كائنه في محل ولايته حالة العقد ولو لم يجتزأ به وإن كان اذنها وهي خارجة أما اذا كانت خارجة عن محل
 ولايته حالته فلا يزوجهما وإن أذنت له قبل خروجها منه أو مكانه هو فيه لأن الولاية علم الاتفاق
 بالخاطب وخرج بالبالغة اليقينة فلا يزوجهما القاضي ولو حلف المأذون له سلطان حنفي فيه وقصد المرافقة
 دعوى البهلوغ ببعض أو أماء بلا عين اذ لا يعرف الامن لا في دعوى البهلوغ بالسنة الا بيمينه خبيثة
 تذكروا السنين (عدم وليها) الخاضع بنسب أو ولاء (أو غاب) أي أقرب أو لباثا (مرحلتين) وليس له
 وكيل حاضر في التزويج تصدق المرأة في دعوى غيبة الولي وخلوها من النكاح والعدة ولم تقم بيمينه
 بذلك ويستل طلب بيمينه بذلك منها والافقح لغيرها ولو تزوجهما الغيبة الولي فيبان انه قريب من بلد العقد

(قوله ولغيرهما) أي
 الأب والجد أي ويندر
 لغيرهما الا شهدا على
 الاذن المعتبر ولا يشترط
 ذلك لصحة النكاح
 (قوله مع القاضي) أما
 السابقون فمن أنفسهم
 وأما القاضي فمن
 المزوج اذ ليس له ان
 يزوجه نفسه بنفسه
 قاص له أن يتولى
 الطرفين

وقت النكاح لم يمتدح ثبت قربه فلا يقدح في صحة النكاح مجرد قوله كنت قريبا من البلد بل لابد من
 بينة على الاوجه خلافا لما نقله الزركشي والشيخ زكريا عن فتاوى البقوي (أو) غاب الى دونه ما لم يكن
 (تعدروصول اليه) أي الى الولي (لخوف) في الطريق من القتل أو الضرب أو أخذ المال (أو فقد) أي
 للولي بان لم يعرف مكانه ولا موته ولا حياته بعد غيبته أو حضور قتال أو اسكارس فينته أو اسره وقد اذن
 لم يحكم بموته والازوجهما الا بعد (أو عضل) الولي ولو جهر أي منع (مكففة) أي بالغة طافلة (دعت الى)
 تزويجها من (كفه) ولو بوطون مهر مثل من تزويجها به (فروع) لا يزوج القاضي ان عضل جهر من
 تزويجها بكفه عينته وقد عين هو كفو أو غير معينها وإن كان معينه دون معينها كفاه ولا يزوج غير
 الجهر ولو أبا أو جدها بان كانت ثيبا لا من عينته وإن كان عاضلا ولو ثبت توري الولي أو تزوجهما
 الحاكم وكذا يزوج القاضي اذا أحرم الولي أو أراد نكاحها كابن عم فقد من يساويه في الدرجة ومعتق فلا
 يزوج الا بعد في الصور المذكورة لبقاء الاقرب على ولايته وانما يزوج للقاضي أو طلقه اذا أراد نكاح
 من ليس له الولي قاض آخر يعمل ولايته أي اذا كانت المرأة في عمه أو نائب القاض الذي يتزوج هو
 أو طلقه (ثم) ان لم يوجد من مرفق زوجهما (محكم عدل) حوائله مع خاطبها أمرها بالزوجهما منه وإن لم يكن
 مجتهدا اذ لم يكن ثم قاض ولو غير أهل والا فبشرط كون المحكم مجتهدا قال شيخنا نعم ان كان الحاكم لا يزوج
 الا بدراهم كما حدث الا أن فيقبح ان لها أن تولى عدلا مع وجوده وإن سلمنا انه لا ينفزل بذلك بان علم
 مواسمه ذلك منه حال التولية انتهى ولو وطئ في نكاح بلا ولي كان زوجهما نفسه أو لم يحكم حاكم بعينه
 ولا يطلانه لزومه مهر المثل دون المسمى لفساد النكاح ويبرر به معتقد تحريره ويسقط عنه الحد (و) يجوز
 (لقاص تزويج من قالت انها خبيثة عن نكاح وعدة) أو طلقني زوجي واعتدت (مالم يعرف لها زوجا)
 معينها (والا) أي وإن عرف لها زوجا باسمه أو شخصه أو عينته (شرط) في صحة تزويج الحاكم لها دون
 الولي الخاص (اثبات لفراقه) بحدوث طلاق أو موت سواء غاب أم حضر وانما فرقوا بين المعين وغيره مع ان
 المدارك لم يسبق الزوجية أو بعده حتى يعمل بالأصل في كل منهما لان القاضي لما عين الزوج عنه
 باسمه أو شخصه تأكد له الاحتياط والعمل بأصل بقاء الزوجية فاشترط الثبوت ولانها لما ذكرت معينها
 باسم المالم كانتا ادعت عليه بل صرحوا بانها دعوى عليه فلا بد من اثبات ذلك بخلاف ما اذا عرف مطلق
 الزوجية من غير تعيين بما ذكرنا كفتي باخبارها بالخلف عن الموانع لقول الاصحاب ان المبررة في العقود
 يقول أربابها أو الولي الخاص فيزوجهما ان صدقها وإن عرف زوجها الاول من غير اثبات طلاق ولا عين
 لكن يسن له كقاض لم يعرف زوجها طلب اثبات ذلك وفرق بين القاضي والولي حيث فصل بين المعين
 وغيره في ذلك دون هذا لان القاضي يجب عليه الاحتياط أكثر من الولي (و) يجوز (لجهر) وهو الأب
 والجد في البكر (توكيل) معين صح تزوجه (في تزويج موأبته بغير اذنها) وإن لم يبرهن الجهر الزوج في توكيله
 (وعلى وكيل) ان لم يبرهن الولي الزوج (رعاية حظ) واحتياط في أمرها فان زوجها بغير كف أو بكفه
 وقد خطبها كفا منه لم يصح التزويج لخالفته الاحتياط الواجب عليه (و) يجوز التوكيل (لغيره) أي
 غير الجهر بأن لم يكن أب أو جدها في البكر أو كانت موليته ثيبا فلو كل (بهذا) حصل منها (له فيه) أي
 التزويج ان لم تتم عن التوكيل واذا عينت للولي رجلا فله عينته للتوكيل والام يصح تزويجه ولو لم عينته
 لان الاذن المطلق مع ان المطلوب معين فادعوى بولي به اذ هو الولي في التزويج ما لو وكله قبل
 اذنها فيه فلا يصح التوكيل ولا النكاح نعم لو وكل قبل ان يعلم اذنها طائعا جواز التوكيل قبل الاذن
 فزوجهما التوكيل صح ان تبين أنها كانت أذنت قبل التوكيل لان المبررة في العقود بما في نفس الامر
 لا بما في ظن المكلف والا فلا (فروع) لو تزوج القاضي امرأة قبل ثبوت توكيله بل بغيره عدل نقض
 وصح لكه غير جائز لانه تعاطى عقد افساد في الظاهر كما قاله بعض أصحابنا ولو بلغت الولي امرأة اذن
 موليته فيه فصدقها وكل القاضي فزوجهما صح التوكيل والتزويج ولو قالت امرأة لوليمها أذنت لك في

(قوله معتقد تحريره)
 اما من لا يعتد به
 تحريره كمنفى أو مقلد
 حنفي فلا يبرره وهذا
 هو المأخذ خلافا لما
 أسلفناه عن ابن
 الصلاح المبني على
 الضعيف (قوله)
 طلب فاعل يسن
 (قوله اثبات ذلك) اسم
 الاشارة عائده الى
 الطلاق

تزوجي لمن اراد تزوجي الا ان وبعد طلاق وانقضاه متى صح تزوج به هذا الاذن ثانيا فلو وكل الولي
 احببها هذه الصفة مع تزوج ثانيا ايضا لانها وان لم يملكه حال الاذن لكنه تابع امامه حال الاذن كما
 اقي به الطبيب الناصري واقره بعض اصحابنا ولو امر القاضي رجلا تزوج من لولي له ما قبل استئذان
 فيه فزوجها باذن اجاز بناء على الاصح ان استنابته في شغل معين استخلاف لا توكيل (فرع) لو استخلف
 القاضي فقيه في تزوج امرأة لم يكف الكتاب فقط بل يشترط اللفظ عليه منه وليس للكتاب اليه الاعتماد
 على الخط وهذا ما في اصل الروضة ونقصه في الباقي له مردود بتصریحهم بأن الكتابة وحدها لا تفيد في
 الاستخلاف بل لابد من ائتمار شاهدین على ذلك فانه شيخنا في شرحه الكبير (و) يجوز (لزوج توكيل في
 قبوله) أي النكاح فيقول وكيل الولي للزوج زوجت فلان بنت فلان بن فلان ثم يقول موكل أو وكاله
 عنه ان جهل الزوج أو الشاهدان وكالته والام يشترط ذلك وان حصل العلم باخبار الوكيل ويقول
 لولي لو كمل الزوج زوجت بنتي فلان بن فلان فيقول وكيله كما يقول ولي الصبي حين يقبل النكاح له
 قبلت نكاحها له فان ترك اللفظ لم ينعلم به في النكاح وان قوى الموكل أو الطغل كما لو قال زوجت فلان بدل
 فلان لعدم التوافق فان ترك اللفظ لم ينعلم به في النكاح وان قوى الموكل أو الطغل كما لو قال زوجت فلان بدل
 تزوج فلانة فلان صدقه قبول النكاح منه ويجوز ان أخبره عدل بطلاق فلان أو موته أو توكيله ان يعمل
 به بالنسبة لما يتعلق بنفسه وكذا حصة الموقوف به وأما بالنسبة لمحق الغير أو لما يتعلق بالحاكم فلا يجوز
 اعتماد عدل ولا حاض من كل ما ليس بحجة تامة (فرع) في زوج عتقة امرأة حية عدم ولي
 حية فانسابا (وليها) أي المعتقة تملكها ولا يملكها غيرها ولو كانت حية لم يملكها غيرها ولو كانت حية لم يملكها غيرها ولو كانت حية لم يملكها غيرها
 ابن المعتقة مادامت حية (بإذن حية) ولو لم ترض المعتقة اذ لا ولاية لها فادامت المعتقة تزوجها ابنها
 (و) (زوج) (أمة) امرأة (بالغة) رشيدة (وليها) أي ولي السيدة (بإذنها وحدها) لانها المالكة لها فلا
 بد من اذن الامه لان لسيدها اجبارها على النكاح ويشترط ان يكون اذن السيدة مطلقا وان كانت بكرا
 (و) (زوج) (أمة صغيرة بكرا وصغيرا) فأبوه (العتقة) وجدت كتحصيل مهر أو نفقة (لا تزوج
 بعدد ما) لا تقطاع كسبه عنهما خلافا لما لك ان ظهرت مصلحة ولا أمة ثيب صغيرة لانه لا يلى نكاح
 مالكتها ولا يجوز للقاضي ان يتزوج أمة الغائب وان احتاجت الى النكاح وتضررت بعدم النفقة نعم ان
 رأى القاضي به الان الخط فيه للغائب من الاتفاق عليها باعها (و) (زوج) (سيد) بالملك ولو قاطعا
 (أمة) المملوكة كلها لا المشرقة ونوبا غنم يذبحون جماعة أخرى بغير رضا جميعهم (ولو) بكرا
 (صغيرة) أو ثيبا غير بالغة أو كبيرة بلا اذن منها لان النكاح يرد على منافع البصع وهي مملوكة له وله اجبارها
 عليه لكن لا تزوجها الغير كغيره بغير ثيب مثبت للخيار أو فسخ أو حرة دنيئة لا بغيرها وله تزويجها برفق
 وفيه نسب لعدم النسب لها والمكاتب لا يملكه تزويج أمته ان أدن له سيده فيه ولو طلبت الامه
 تزويجها لم يلزم السيد لانه يفسد قيمتها قال شيخنا تزوج الحاكم أمة كافر أسلمت باذنه والموقوفة باذن
 لموقوف عليهم أي ان انقضوا والام تزوج فيما يظهر (ولا ينكح عبيد) ولو مكاتب (الا باذن سيده) ولو
 كان السيد أثنى سواء أطلق الاذن أم قيد بامارة معينة أو قيد له في نكح بحسب اذنه ولا يبدل عما أذن له
 فيه بمرأه لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح ولو نكح العبد بلا اذن سيده بطل النكاح ويفرق بينهما
 خلافا لما لك فان وطئ فلا شيء عليه لرسيدته مختارة أما السفينة والصغيرة فيلزم فيها مهر المثل ولا يجوز
 له سيد ولو أذن وفي التجارة أو مكاتب ان يتسرى وان جازله النكاح بالاذن لان المأذون له لا يملك وانه
 الملك في المكاتب ولو طلب العبد النكاح لا يجب على السيد اجابته ولو مكاتب ولا يصدق مدعي عتق من
 عبد أو أمة إلا بيمينه المعتبرة التي يبينها في باب الشهادة وصدق مدعي حرة أصالة يمين مالم يسبق ادرا
 برق أو لم يثبت لان الأصل الحرية
 (فصل في الكفاءة) وهي معتبرة في النكاح لا تصح بل لانها حتى للمرأة والولي فلهما المقاطعة (لا يكافي

(قوله من الشهاد
 شاهد من على ذلك) أي
 على الاستخلاف (قوله
 فيهما) أي في الصورتين
 السابقين (قوله
 مادامت حية) قيد
 أخرجه ما اذا ماتت
 المعتقة فيزوج حية بقية
 ابنها لا يقال الولاية
 اليه اذ هو أقرب
 عصبات العتيق (قوله
 في الكفاءة) هي لغة
 المساواة في نحو الرتبة

حرة) أصالة أو عتقة ولا من لم يمسها الرق أو آباءها أو الأقرب اليها منهم غيرها بان لا يكون مثلها في ذلك
 ولا أثر لرق في الامهات (ولا عتقة) وسنة غيرهما من فاسق ومبتدع فالفاسق كلف للفاسقة أي
 ان استوى فسقهما (و) لا (نسبية) من عربية وقرشية وهاشمية أو مطلبية غير هاتين لا يكافي عربية
 أباهما من النكاح وان كانت أمه عربية ولا قرشية غيرهما من بقية العرب ولا هاشمية أو مطلبية غيرهما
 من بقية قريش وصح نحن ونحو المطلب شيء واحد فهو ما متكاثران ولا يكافي من أسلم نفسه من الحساب
 أو كثر في الاسلام ومن له أبوان لم يثلاثة آباء فيه على ما صرحوا به لكن حكم القاضي أبو الطيب
 وغيره فيه وجها لهما كدوان واختاره الروياني وحزم به صاحب العباب (و) لا (سليمة من حرة دنيئة)
 وهي مادلت ملاسته على انحطاط المروعة غيرها فلا يكافي من هو أو أبوه حجاج أو كناس أو راع بنت
 خياط ولا هو بنت تاجر وهو من يحجب البضائع من غير تقيد بخمس أو بزاز وهو بائع البز ولاهما بنت عالم
 أو قاض عدل فالرويانى وصوبه الأذرى ولا يكافي عامة جاهل خلافا للروضة والاصح ان اليسار
 لا يعتبر في الكفاءة لان المال ظل زائن ولا يفقر به أهل المروآت والبصائر (و) لا سائمة حالة العقد (من
 عيب) مثبت للخيار (نكاح) لجاهل به حالته (كهنون) ولو تخطت أو ان قل وهو مرض يزول به الشهور من
 القلب (وجذام) مستحكم وهي علة يحرم منها العضو ثم يسود ثم يقطع (وبرص) مستحكم وهو بياض
 شديد يذهب دموية الجلد وان قلا وعلامه الاستحكام في الاول اسوداد العضو وفي الثاني عدم
 احمراره عند عصره (غير) ممن به عيب منها لان النفس تعافى محبة من به ذلك ولو كان به عيب أيضا فلا
 كفاءة وان اتفقا أو كان ما بينهما أقبح أما العيوب التي لا تثبت للخيار فلا تؤثر كالعمى وقطاع الطرف ونشوة
 الصورة خلافا لجميع معتدمين (تتمة) ومن عيوب النكاح رتق وقرن فم أو جب وعذة فيه فذلك من
 الزوجين ان خيار فوراني فسخ النكاح بما وجد من العيوب المذكورة في الاخر بشرط ان يكون بحضور
 الحاكم وليس منها السقاية ونحوه وصفتان وقروح سبالة وضيق منقذ ويجوز لكل من الزوجين خيار
 بخلاف شرط وقع في العقد لاقبله كأن شرط في أحد الزوجين حرة أو نسب أو جمال أو يسار أو بكاره أو
 شباب أو سلامة من عيوب كزوجتك بشرط انها بكر أو حرة مثلاً فان بان أدنى مما شرط فله فسخ ولو بلا
 قاض ولو شرطت بكارة فوجدت ثيبا وادعت ذهابا عنه فأنكر صدقت بيمينه الدفع الفسخ أو ادعت
 افتضاضه لها فأنكر فالقول قولها بيمينه الدفع الفسخ أيضا لكن يصدق هو يمينه لتشطير المهران طلق قبل
 الدخول (ولا يقابل بهنهما) أي بعض خصال الكفاءة (بعض) من تلك الخصال فلا تزوج حرة بحرية
 برفق عربي ولا حرة فاسقة بمسد عفيف قال المتولى وليس من الحرف الدنيئة خبازة ولو طرد عرف بلد
 بتفصيل بعض الحرف الدنيئة التي تدوا عليهم لم يعتبر ويشتبه عرف بلدها فيقال به موافقه وليس للاب
 تزويج ابنته الصغيرة لانه مأمون العنت (وزوجها بغير كف) (ولي) بنسب أو ولاء (لا قاض برضا
 كل) منها ومن وليم أو أوليائها المستويين الكاملين لزال المانع برضاها أما القاضي فلا يصح له تزويجها
 بغير كف وان رضيت به على المعتمد ان كان لها ولي غائب أو مفقود لانه كالنائب عنه فلا تترك الخطأ
 له ويبحث جميع متأخرون أم الولد تجد كفوًا وخافت الفتنة لزم القاضي اجابته بالضرورة قال شيخنا
 وهو متجه مدركا ما من ليس لها ولي أصلا فتزوجها القاضي بغير كف وبطلبها التزويج منه صحيح على
 المختار خلافا للشيخين (فرع) لو زوجت من غير كف بالاجبار أو بالاذن المطلق عن التقييد بكف
 أو بغيره لم يصح التزويج لعدم رضاها به فان أدنت في تزويجها عن ظنته كفوًا فبان خلافه مع النكاح
 ولا خيار له لانه صيرها بترك البحث نعم لما أخبر ان بان معيها أو رقيقا وهي حرة (تتمة) يجوز للزوج
 كل تمتع منها بما سوى حاقه دبرها ولو لم يمس بظنهما أو استنماء بيدها لا سيده وان خاف الزنا خلافا
 لأحمد ولا افتضاض باصبع وبسن ملاعبة الزوجة أسما وان لا يمسها عن الجماع كل أربع ليال
 مرة بلا عذر وان يتجرى بالجماع وقت السحر وان يسهل لتزول اذا تقدم انزاله وان يحامها عند الدخول

(قوله من فاسق) أي
 فوجوه الفاسق فيه
 أدنى أحد آباء مانع
 للكفاءة مالم تكن هي
 مثله أو أوكثر منه
 (قوله ولو مودة طمعا) تبع
 في هذا التعميم شيخنا
 حج قال مر يستثنى
 من المتقطع كما قاله
 المتولى الخفيف الذي
 يطرأ في بعض الأزمان
 اه قال غش أي كرم
 في سنته (قوله يعتبر
 عرف بلدها الخ) أي
 بلد الزوجة لا بلد
 العقد لان المدعى على
 عارها به وعدمه وذلك
 اغنايه عرف بالنسبة
 لعرف بلدها أي التي
 هي بها حالة العقد كما في
 حج (قوله بظنهما)
 بالباء المنة التي تقطعها
 انما تارة من فرج
 في م

الدعوة الى الاوجه بل الشرط ان لا يظهر منه قصد تخصيص اقصى او غيره وان من الادعية رتبة
 او وصفه فلا يكفي من اراد فليحضر او ادع من شئت او لقيت بل لا تنس الاجابة حينئذ وان لا يترتب على
 اجابته خلوة محرمة فالمراد تحميم المراه ان اذن زوجها او سببها الا ان لا يحل الا ان كان هناك مانع خلوة
 محرمة كحرمها اوله او امرأة اما مع الخلوة فلا يحسم اطلاقا وكذا مع عدمها ان كان الطعام خاصا به كان
 جاسبا بيتا وبعت له الطعام الى بيت آخر من دارها خوف الفتنة بخلاف ما اذا لم يخف فقد كان سفيا
 واضربه زوروز رابعة العدة ويصحبون كلامها فان وجد رجل كسفيان وامراه كرابعة لم يحرم
 الاجابة بل لا تنكره وان لا يدعي الخوف منه او طمع في جامه او اعانته على باطل ولا الى شبهة بان
 لا بد لم حرام في ماله اما اذا كان فيه شبهة بان علم اختلاطه او طعام الوالدة بحرام وان قل فلا يجب اجابه
 بل تنكره ان كان اكثرا ماله حراما فان علم ان عين الطعام حرام حوت الاجابة وان لم يرد الا كل منه كما
 استظهره شيخنا ولا الى محل فيه منكر لا يزول بحضوره ومن المنكر ستر جدار بخرير وفرش معصوبة
 او مسروقة ووجود من يصفك الحاضرين بالفحش والكذب فان كان حرم الاجابة ومنه صورة حيوان
 مشتملة على ما لا يمكن مقاومته وان لم يكن لها نظير كفرس باجنحة وطير بوجه انسان على سقف او جدار
 او ستر على زينة او ثياب ملبوسة او وسادة معصوبة لانها تشبه الالهة تمام فلا يجب الاجابة في شيء من
 الصور المذكورة بل يحرم ولو اثر يحصل النقد الذي عليه صورة كاملة لانه للحاجة ولا مناجته بالمعاملة
 بها ويجوز حضوره في صورة عتق كالموريسا بدارس ومجدة تمام او يتكأ عليه او يطبق وخوان
 وقصة وابريق وكذا ان قطع رأسها زال ما به الحياة ويحرم ولو على نحو ارض تصو برحبان وان لم
 يكن له نظير نعم يحرم زناه وراغب البنات لان عائشة رضي الله عنها كانت تلعب بهما عند صلى الله عليه
 وسلم كما في مسلم وحكمته تدرين امر التريسة ولا يحرم ايضا تصو برحبان بالاراس خلافا للثولي
 ويجل صوغ حلي ونسج حرير لانه يحل للنساء من صنعه من لا يحل له استعماله حرام ولودعا اثان احاب
 اربعة هادعة فان دعاهما اجاب الاقرب رجلا فداراهم بالقرعة وتس من اجابة سائر الوثم كما عمل
 للعتان والولادة وسلامه المراه من الطلق وقدم المسافر وختم القرآن وهي مستقبلة في كلها (فروع)
 يندب الاكل في صوم نفل ولو مؤكدا لارضاء ذى الطعام بان شق عليه امساكه ولو آخر النهار لا لمر
 بالقطر واثاب على ما مضى وقضى ندبا يوما كانه فان لم يشق عليه امساكه لم يندب الاقطار بل الاسالك
 اولى قال الغزالي يندب ان يتوى بفطره ادخال السرور عليه ويجوز لضعف ان يأكل مما قدم له بلا لفظ
 من المضيف نعم ان انتظار غيره لم يجز قبل حضوره الا بلفظ منه وصرح الشيخان بكراهة الاكل فوق
 الشبع وآخر من يحرمته وورد بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتمد الرجل على يده
 اليسرى عند الاكل قال مالك هو نوع من الاتكاء فالسنة لا كل ان يجلس جاثيا على ركبتيه وظهور
 قدميه او يمشي به اليمنى ويجلس على اليسرى ويكره الاكل منه كثاوه والمعمد على وطاء فحتمه
 وهما طعاما اقيما ينقل به لا قايما والشرب قائما بخلاف الاولى ويسن للادب ان يغسل اليدين واقم
 قبل الاكل وبعدة ويقرأ سورتي الاخلاص وقريش بعده ولا يتلع ما يخرج من اسنانه بالخلال بل يرميه
 بخلاف ما يحجمه بلسانه من يده فانه يبتاه ويحرم ان يكبر اللقم مسرعا حتى يستوفي اكثر الطعام ويحرم
 غيره ولو دخل على آكلين فاذا نواله لم يجز له الاكل معهم الا ان ظن انه عن طيب نفس لا ليجوع ولا
 يجوز لضعف ان يطعم سائلا او هرة الا ان علم رضا الداعي ويكره الداعي تخصيص بعض الضيفان بطعام
 نفس ويحرم لادراذل اسكل ما قدم للامانا ولولا تناول ضيف انا طعاما فانه كسرمه ضمنه كما يشه
 الزكشي لانه في يده في حكم القارية ويجوز للانسان اخذ من نحو طعام صديقه مع ظن رضا مالك بذلك
 ويختلف بقدر ما اخذ وحسنه ويحال المضيف ومع ذلك ينبغي له مراعاة نصفه اجماعه فلا يأخذ الا
 ما ينصفه او يرضون به عن طيب نفس لاعتنا حياهه وكذا يقال في قران نحو قرين اما عند الشك في الرضا

(قوله اني) خرج ماله
 خص الفقراء الفقراء
 فلا يمنع من الوجوب
 وهو صادق ثلاث صوره
 بان يع التوجه بين او
 خص الفقراء الفقراء
 او يخص الا غنياء
 ليكونهم اهل حرفته
 او جـ بـ يرانه (قوله)
 وفرش معصوبة
 عبارة غيره وفرش
 ما لا يحل قال البصري
 هذا لا يتناول نفسه
 على الجدران مع انه
 حرام على الرجل
 والنساء قال الزكشي
 وحله بالنسبة للمصور
 اما مجرد الدخول فلا
 يحرم بل يكره كما في
 الترح المسـ غيره
 الا كثرين في غيره
 عنهم من التحريم
 ضعيف

فيحرم الاخذ كالنقل مالم يعلم كان فتح الباب ليدخل من شاء ولزم مالك طعام مضطرب قدر سدره
 ان كان معه وما سلبا او ذميا وان احتاجه مالكه ما لا وكذا بهيمة الغير المحترمة بخلاف حرمي ومردوزان
 محصر وتارك صلاة وكاب عقور فان منع ذلك اخذه قهرا بعوض ان حضر والا فبشبهه ولو اطعمه ولم يذكر
 عوضا فلا عوض له لتقصيره ولو اختلفا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه ويجوز تفرغ سكر وتبذل
 وتركه اولى ويحل التقاطه لافلم برضا مالكه ويكره اخذه لانه دناءة ويحرم اخذ فرخ طير عيش بلك الغير
 وتملك دخل مع الماء حوضه
 (فصل في القسم والنشوز) (يجب قسم الزوجات) ان بات عند بعضهن بقرعة او غيره اذ يلزمه قسم
 لمر بقى ممن ولو قام بين غير كرض وحض وتس التسوية بينهن في سائر انواع الاستمتاع ولا يؤخذ بعيل
 القاب الى بعضهن وان لا يظهرا بان يبيت عندهن ولا قسم بين اماء ولا اماء وزوجة ويجب على الزوجين
 ان يتعاشرا بالمعروف بان يمنع كل عما يكره صاحبه ويؤدي اليه حقه مع الرضا وطلاقة الوجه
 من غير ان يحوجه الى مؤنة وكافة في ذلك (غير) مستندة عن وطء شبهة التحريم الخلوة بها وصغيرة
 لا تطبق الوطء (ناشرة) اي خارجة عن طاعته بان يخرج بغير اذنه من منزله اذ نفعه من التمتع بها او تفادى
 الباب في وجهه ولو بمجنونة وغير مسافرة وحدها لم يجزها ولو باذنه فلا قسم لمن كمالا نفقة لمن
 (فروع) قال الاذرعى نقل عن تجزئة الروابي ولو ظهر زناها محل له منع قسمها وحقوقها التفتدي منه نص
 عليه في الام وهو امح القوانين انتهى قال شيخنا وهو ظاهر ان اراد به ان يحل له ذلك باطنام سابقه لها
 لتطبخ فراشه اما في الظاهر فدعواه عليه اذ لا غير مقبولة بل ولو ثبت زناها لا يجوز للقاضي ان يمكنه من
 ذلك فيما يظهر (وله) اي للزوج (دخول في ليل) لواءه (على) زوجة (اخرى اضرورة) لان غيرها
 كرضها المخوف ولو ظنا (و) له دخول (في نهار الحاجة) كوضع متاع او اخذ وعيادة ونسب نفقة
 وتعرف خبر (بلاطلة) في مكث عرفا في قدر الحاجة وان اطلال فوق الحاجة عصي لجوره وقضى وجوبا
 لذات النوبة بقدر ما مكث من نوبة المدخول عليه اذ ما في المذهب وغيره وقضية كلام المنهاج والروضة
 واصلم ما خلافة فيما اذا دخل في النهار لحاجة وان طال فلا يجب تسوية في الإقامة في غير الاصل كان
 كان غارا اي في قدرها لانه وقت التردد وهو يقل ويكثر وعند حل الدخول يجوز له ان يقيم ويحرم
 بالجماع لالذاته بل لا يخرج ولا يلزم قضاء الوطء لانه بالتشريط يقضى زمنه ان طال عرفا واعلم
 ان اقل القسم ليله لكل واحد وهو من الغروب الى الفجر (واكثره ثلاث) فلا يجوز اكثر منها
 وان تفرق في البلاد الا برضا من وعليه يحمل قول الام يقسم مشاهرة ومساكنة والاصل فيه ان عـ له
 نهار الليل والنهار قبله او بعده وهو اولى تسبع وليلة ليلتان ولا مة سلت له ليل او نهارا ليلية ويسد اوجوبا
 في القسم بقرعة (ولجديده) نكحه او في عصمته زوجة فاكثر (بكر سبع) من الايام يقبها عندها
 متواليه وجوبا (و) لجديده (ثب ثلاث) ولا بلا قضاء ولو امة فيهما القول صلى الله عليه وسلم مع البكر
 وثلاث للثيب ويسن تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء لا تباع (تنبيه) يجب عند الشيخين
 وان اطلال الاذرعى كالزكشي في رده ان يتخلف ليلالى مدة الزفاف عن نحو الخروج للجماعة وتشجيع
 الجنائز وان يسوى ليلالى القسم بينهن في الخروج لذلك او عدمه فبأتم تخصيص ليله واحدة بالخروج
 لذلك (و) وعظ زوجته نذبالاجل خوف وقوع نشوز منها كالاعراض والعوض بعد الاقبال وطلاقة الوجه
 والكلام الحسن بعد ليلته (هـ) ان شاء مضطربا مع وعظها لافي الكلام بل يكره فيه ويحرم الهجره ولو
 لغير الزوجة فوق ثلاثة ايام لا عبر الاصح نعم ان قصده ردها عن المعصية واصلاح دينها جاز (وضربها) جوازا
 ضربا غير مبرح ولا دم على غير وجهه ومقتل ان افاد الضرب في ظنه بسوط وعصا لكن نقل الروابي
 تعيينه بيده او عنديل (بنشوز) اي بسببه وان لم يمتد كروخا فالحرر ويسقط بذلك القسم ومنه
 امتناعه ان اذا دعاهن الى بيته ولولا اشتغالها بالحاجة لمخافتها نعم ان عذرت بمرض او كانت ذات

(قوله وتارك صلاة)
 اي بعد امر الامام ولم
 يقم لها اما قبل امر الامام
 فمحترم كما هو ظاهر
 (قوله صدق المالك
 بيمينه) اي في استحقاق
 اصل العوض لاق
 قدره اما اذا اختلفا في
 قدره فالصدق الغارم
 بيمينه حيث لا ينفقة
 الاخر (قوله تنزل)
 شجر معروف عند اهل
 اليم (قوله وصغيرة)
 اي ومقصودة ومحبوبة
 وامة لم يكمل تسليمها
 ومدة عليه ايه طلقها
 كافي (قوله وسبع
 بقضاء) اي بقضاء
 جميع السبع ناسيا
 بتخييره صلى الله عليه
 وسلم ام سلة فاخترت
 ثلاثا ومن سافرت وحدها
 بغير اذنه ولو لحاجة
 ناشرة فلا قسم لها نعم لو
 سافرها السيد وقد بات
 عندها الحرة ليلتين
 قضاهما الها اذ رجعت
 اما ان سافرت باذنه
 لحاجة فقط او لحاجة
 معاقبة لهما

قدره فان زوجت صديقه صديقه بيمينها او بالغة ودل الحال على جهلها به لكونها مجبر فلم تستأذن
فكذلك والاصدق بيمينه ولو قال ان ابراتي من مهرك فانت طالق بعد شهر فابراة برئ مطلقا ثم ان
عاش الى مضي الشهر طلق ولا فلا وفي الانوار في ابراتي من مهرى بشرط ان تطلقني فطلق وقيل ولا
يبرأ لكن الذي في الكافي واقره البلقي وغيره في ابراتي من صداق بشرط الطلاق او على ان تطلقني
سين ويبرأ بخلاف ان طلقه ضربت فانت برى من صداق فطلق الضربة وقع الطلاق ولا براءة قال شيخنا
والمتجه ما في الانوار لان الشرط المذكور متضمن للتعلق (فروع) لو قال ان ابراتي من صداقك اطلقك
فابرأت فطلق برى وطلقت ولم تكن محالة ولو قالت طلقني وانت برى من مهرى فطلقها بانها صبيغة
الترام او قالت ان طلقني فقد ابرأتك او فانت برى من صداق فطلقها بانها صبيغة المثل على المتعمد لفساد
العوض بتعلق الابرأه وافتى ابو زرعة فيمن سأل زوج بنته قبل الوطء ان يطلقها على جميع صداقها والترم
به والداه فطلقها واحتمل من نفسه على نفسه له ما هو محبوس به بانه خلع على نظير صداقها في ذمة الاب
نعم شرط صحة هذه الحوالة ان يحيل الزوج به لبقته اذ لا بد فيهم من ايجاب وقبول ومع ذلك لا تصح الا في
نصف ذلك اسقوط نصف صداقها على بينة ونهات منه فيبقى للزوج على الاب نصفه لانه لما سأل في نظير
الجميع في ذمته فاستحقه والمستحق على الزوج النصف لا غير فطريقه ان يسأله الخلع بنظر النصف الباقي
لمحبوسه ابرأته حديثا بالحوالة عن جميع دين الزوج انتهى قال شيخنا وسيعلم بما يأتي ان الضمان يلزمه
به مهر المثل فالترام المذكور مثله وان لم توجد الحوالة ولو اختار الاب او غيره صداقها او قال طلقها وانت
برى منه وقهر بمعا ولا يبرأ من شيء منه نعم ان ضمن له الاب او الاجنبي الدرك او قال على ضمان ذلك
وقع باثنا بمهر المثل على الاب او الاجنبي ولو قال لاجنبي سل فلانا ان يطلق زوجته بألف اشترط في لزوم
الاف ان يقول على بخلاف سل زوجي ان يطلقني على كذا فانه توكل وان لم يقل على ولو قال طلق زوجتك
على ان اطلق زوجتي ففعل لا بانها خلع غير فادلان العوض فيه مقصود خلافا لمذهبهم فليكن على
الاخر مهر مثل زوجته (تنبيه) الفرقه بلفظ الخلع طلاق يتقص العدد وفي قول نص عليه في القديم
والجديد الفرقه بلفظ الخلع اذ لم يقصد به طلاقا فصح لا ينقص عددا فيجوز تجديد النكاح بعد تكرره من
غير حصر واختاره كثر يرون من اصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرره من الباقي الا فتاويه اما الفرقه
بلفظ الطلاق بعوض فطلاق يتقص العدد قطعا كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق لم يكن نقل الامام عن
الحققين القطع بانه لا يصير طلاقا بالنية

(فصل في الطلاق) وهو لغة حل القيد وشرا حل عقد النكاح باللفظ الا في رهوا وما واجب كطلاق
مول لم ير الوطء او مندوب كان يجهز عن القيام بحقوقها ولو لم يدم الميل اليها او تكون غير عفيفة ما لم يخش
القبور بها او سببه الخلق أي بحيث لا يصبر على عشرتها عاده في حال استظهاره شيخنا والافتى توجد امرأة
غير سببه الخلق وفي الحديث المرأة الصالحة في النساء كالغراب الا عصم كناية عن ندره وجودها اذ
الاعصم هو ابيض الجناحين او يامر به احد والديه أي من غير نعت او حرام كما يدعي وهو طلاق
مدخول بها في نحو حبس بلا عوض منها او في طهر جامعها فيه وكطلاق من لم يستوف دورها من القسم
وكطلاق المريض بقصد الحرمان من الارث ولا يحرم جميع ثلاث طلاقات بل بسن الاقتصار على واحدة
او مكرره وبأن سلم الحال من ذلك كله للخبر الصحيح أيضا الخلال الى الله الطلاق واثبات بغضه تعالى له
المقصود منه زيادة التفسير عنه لا حقيقة لما فاته الخلق اغما (يقع لغير بائن) ولو رجعية لم تنقض عدتها فلا يقع
لختامه رجعية انقضت عدتها (طلاق) مختار (مكاف) أي بالغ عاقل فلا يقع طلاق صبي ومجنون (ومنه
بسكر) أي شرب خمر أو كل نبيج أو حشيش له صيان به باله عقل بخلاف سكران لم يتعد تناول مسكر كان
أكرم عليه أول لم يلم انه مسكر فلا يقع طلاقه اذا صار بحيث لا يعير لعدم أهليه وصديق مدعي كراهي تناوله
بيمينه ان وجدت قريته عليه كعبس والافلا بد من البينة ويقع طلاق المسال به بأن قصده لفظه دون

قدره وختمه لم تعد البروز لم تزلها الجانية وعليه ان يقسم لها في بيتها ويجوز له ان يؤمها على شتمها له
(تنبيه) يصح بطلاق من لم تستوف حقه بعد حضور وقته وان كان الطلاق رجعيها قال ابن الرقة
لا يمكن بسؤالها
(فصل في الخلع) بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو النزاع لان كلام الزوجين لباسا لا حركهما
في الآية وأصله مكره وقد يستحب كالتطلاق ويذهب هذا بانه من الخلع بالطلاق الثلاث على شيء لا بد
له من قبله قال شيخنا وفيه نظر ان كثرة القلائب يعود الى صفة فالوجه انه مباح لذلك لا مندوب وفي شرحي
المنهاج والارشاد له لومنه ما شكونه في الخلع منه بمال فقلت بطل الخلع ووقر رجعيها كما نقله جمع
متقدمون عن الشيخ أبي حامد أولا بانه صدق ذلك وقع باثنا وعليه يحمل ما نقله الشيخان عنه انه يصح وبأن
يقع في الخالين وان تحقق زناها لكان لا يكره الخلع (تنبيه) الخلع (شرعا) (فرقة بعوض) مقصود
كبتة من زوجة او غيرها راجع (زوج) اوسيد (بالفظ طلاق او خلع) او مقاداة ولو كان الخلع في
رجعية لانها كزوجة في كثير من الاحكام (فلو جرى) الخلع (بلا ذكر) عوض (معه) (بنية التماس
قبول) منها كان قال خالعتك او فاديتك ونوى التماس قبولها فقبالت (فهر مثل) يجب علم الاطراد
المعرف بجريان ذلك بعوض فان جرى مع اجنبي طلق بمجانا كما لو كان معه والعوض فاسد ولو
اطلق فقال خالعتك ولم ينو التماس قبولها وقع رجعيها وان قبالت (واذا بدأ) الزوج (ب) صبيغة معاوضة
(كطاعتك) او خالعتك (بألف معاوضة) لاخذة عوضا في مقابلة البضع المستحق له وفيه ما شوب تعليق
اشوق وقوع الطلاق بهما على القبول (فله رجوع قبل قبولها) لان هذا شأن المعاوضات (وشرط قبولها
فورا) أي في مجلس التواجب بلفظ كقبالت ارضعت او قبل كاعطائها الا ان على ما قاله جمع محققون
فلم يتخلل بين افظه وقبولها زمن او كلام طويل لم ينفذ ولو قال طلقك ثلاثا بألف فقبالت واحدة
بألف ففزع الثلاث ونجب الا ان فاديات الزوجة بطالب طلاق كطاعتني بألف او ان طلقني ذلك على كذا
فأجابها الزوج فمعاوضة من جانبها فله رجوع قبل جوابه لان ذلك حكم المعاوضة وبشرط الطلاق بعد
سؤالها فورا فان لم يطلقها فورا كان تطايعها لبدء الطلاق قال الشيخ زكريا الوادعي انه جواب وكان
جاهلا معذور اصدق بيمينه (او بدأ) صبيغة (تعلق) في اثبات (كثي) أو أي حين (اعطيتني) كذا فانت
طالق فتعلق (لا قضاء الصبيغة له) (فلا) طلاق لا يستحق الصبيغة ولا (رجوع له) عنه قبل الصبيغة
كاثرا لتعليقات (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظا (ولا اعطاء فورا) بل يكفي الاعطاء ولو بعد ان
تفرق عن المجلس لدلالتة على استغراق كل الازمة منه صريحها وانما وجب الفور في قولها متى طلقني
فذلك كذا لان الغالب على جانبها المعاوضة فان لم يطلقها فورا حل على الابتداء لقدرته عليه اما اذا
كان التعليق في النفي كمتي لم تنطني ألفا فانت طالق فلفور فطلق بعضي زمن يمكن فيه الاعطاء فلم
تعطه (وشرط فور) أي الاعطاء في مجلس التواجب بأن لا يتخلل كلام او سكوت طويل عرفا من حرة
حاضرة أو غائبة علمته (في ان) أو اذا (اعطيتني) كذا فانت طالق لانه مقتضى اللفظ مع العوض
وخواف في نحو متي نصراحتها في جواز التأخير لكن لا رجوع له عنه قبله ولا يشترط القبول
لفظا (تنبيه) الابرأه فيه اذ كذا لا اعطاء ففي ان ابرأتني لا بد من ابرأتها فورا براءة صحيحة عتب
علمها والالم يقع وافتاء بعضهم بانه يقع في الغائبة مطلقا لانه لم يحاط بها بالعوض بعيد بخلاف لكلامهم
وان قال ان ابرأتني فانت وكيل في طلاقها فابراة برى ثم الوكيل مخير فان طلق وقع رجعي لان الابرأه
وقع في مقابلة التوكيل ومن علق طلاق زوجته بابرأتها اياه من صداقها لم يقع عليه الا ان وجدت براءة
صحيحة من جهة فيقع باثنا بان تكون رشيدة وكل من ماعلم قدره ولم تتفق به ركعة خلافا لما أطال به
الزبي انه لا فرق بين تعاقبها بعده وان نقله عن المحققين وذلك لان الابرأه لا يصح من قدرها وقد
علق بالابرأه من جميعه فلم توجد الصفة الملقى علم او قبل يقع باثنا بمهر المثل ولو ابرأته ثم ادعت الجهل

(قوله لان ذلك) أي
التخيير المستفاد من
التفريع (قوله ولا يشترط
فيه) أي في التعليق
(قوله ان ابرأتني فانت
وكيل في طلاقها الخ)
صريحه صحة هذه الوكالة
وليس كذلك لوجود
التعليق فيها فلو قال
بدل ذلك ولو وكل غيره
في طلاق زوجته ثم قال
له لا تطلقها الا ان
ابراة برى لاسيما قامت
بالعبارة وصحت

(قوله وشرا الخ) قال
م ر وعرفه المصنف
في نهديه بانه تصرف
مملوك للزوج بحسنه
بلا سبب فيقطع النكاح
والاصل فيه قبل
الاجماع الكتاب كقوله
تعالى الطلاق مرتان
فامساك بعروف أو
نسيح باحسان وقوله
تعالى يا أيها النبي اذا
طلقتم النساء فطلقوهن
لعدتهن والسنة كقوله
صلى الله عليه وسلم ليس
شي من الخلال انقض
الى الله تعالى من الطلاق
رواه ابو داود باسناد
صحيح والخامس وصحة



(قوله أو بعده عنها)
أي أو عرف أن ذلك
اللفظ موضوع لأجل
البعد عنها أي عن
عصمة النكاح (قوله
وبما طلبة بتسديد
اللام) أي المفتوحة وأما
بكسر هاء فكنية لافرق
بين نحوي وغيره فيفتقر
إلى نية أو ما طلق الله
فصرح وقد أحسن
من قال في ذلك
ما فيه الاستقلال بالإنشاء
وكان مستند الذي لا
فهو صريح ضد كناية
فيكن لدا أيضا بطوادره

معناه أول ما به بأن لم يقصد شيئا ولا أثر لكتابة طلاق الغير وتصوير الفقه واللفظ به بحيث لا يسمع نفسه
واتفاقه وأعلى وقوع طلاق النفس وان ادعى زوال شعوره بالغضب (لا) طلاق (مكره) بشرط
(معدوم) مناسب كعيس طويل وكذا قليل الذي مروءة وصفة له في الملاكات مال يصيب عليه بخلاف
نحو خمسة دراهم في حق موسر وشروط الاكراه قدر المكره على تحقيق ما هد به عاجلا بولاية أو غلب
ونحو المكره عن دفعه بقرار أو استغاثه وظنه انه ان امتنع فعل ما خوفه ناجزا فلا يتحقق في الجهر بدون
اجتماع ذلك كله ولا يشترط الفورية بأن ينوي غير زوجته أو يقول مراعاة هـ ان شاء الله فإذا قصد
المكره الايقاع للطلاق وقع كما اذا كره بحق كأن قال مستحق القود طلق زوجتك والقتلتك بقتلك أي أو
قال رجل لا تخطفها أو لا فتانك غدا فطلق فيقع فيه ما (أ) صريح وهو ما لا يحتمل ظاهره غير الطلاق
كـ (مشتق طلاق) ولو من عجمي عرف انه موضوع لحل عصمة النكاح أو بعده عنها وان لم يعرف معناه
الاصلي كما أفنى به شيخنا (وفراق وسراح) لتكرره في القرآن كطلاقك وفارقك ومزجتك أو زوجتي
وكأن طائقي أو طائقة بتشديد اللام المفتوحة ومفارقة ومسرحة أما ما صدر ما فكنية كأن طلاق
أو فراق أو سراح (تنبيه) ويشترط ذكر مفعول مع نحو طلقت ومبتدأ مع نحو طائقي فلو نوى أحدهما
لم يؤثر كالقول طائقي ونوى أنت أو امرأتني ونوى لفظ طائقي إلا ان سبق ذكرها في سؤال في نحو طلق
امرأتك فقال طلقت بلا مفعول أو فرض اليها بطلاق نفسك فقالت طلقت ولم تقل نفسي فيقع فيه ما
(وترجته) أي مشتق ما ذكر بالجمية فترجى الطلاق صريح على المذهب وترجى صاحبه صريح أيضا على
المعتمد ونزل الأذرع عن جميع الجزم به (و) منه (أعطيت) أو قلت (طالقتك أو وقتت) أو ألقيت أو وضعت
(ملك الطلاق) أو طلاق ويا طائقي وبما طلبة بتشديد اللام لأن طلاقك ولك الطلاق بل هما كنيستان
كأن قلت كذا فقبه طلاقك أو فقهو طلاقك فيما استظهره شيخنا لأن المصدر لا يستعمل في العين إلا توسعا
ولا يضرب الخطأ في الصيغة إذا لم يحل بالمعنى كالنطاق الأعراب (فروع) لو قالت له طلقني فقال هي مطلقه
فلا يقبل إرادة غيرها لأن تقدم هو والمباين صرف اللفظ اليها ومن ثم لم يتقدم لها ذكر رجوع نيتها في نحو
أنت طائقي وهي غائبة أو هي طائقي وهي حاضرة قال النحوي ولو قال ما كدت أن أطلقك كان إقرارا
بالطلاق انتهى ولو قال لولم أزوجهما فقرر بالطلاق قال المزج لو قال هذه زوجة فلان حكم بارتفاع نكاحه
وأفنى ابن الصلاح فيما لو قال رجل ان غبت عنها سنة فبأنها لم تزوج بأنه إقرار في الظاهر بزوال الزوجية
بعد غيبته السنة فلها بعد هاتم بعد انقضاء عدتها تزوج غيره (فوائد) ولو قال لا تخارطلقت زوجتك
فلتسا الأنشاء فقال نعم أو أي وقع وكان صريحا إذا قال طلقت فقط كان كناية لان نعم متمينة للجواب
وطلقت مستقلة فاحتملت الجواب والابتداء أما إذا قال له ذلك مستخبرا فأجاب بنعم فأقرار بالطلاق ويقع
عليه ظاهر ان كذب ويدن وكذا الوجهل حال السؤال فان قال أردت طلاقا ماضيا وراحت صدق بيمينه
لا حتماله ولو قيل لمطلق طلاقك زوجتك فلا تطلق طلقت وأراد واحدة صدق بيمينه لان طلقت محتمل
للجواب والابتداء ومن ثم لو قالت طلقني ثلاثا فقال طلقتك ولم ينو عدة فواحدة ولو قال لام زوجتك بنتك
طائقي وقال أردت بنتها الأخرى صدق بيمينه كما لو قال لزوجة وأجنبية أحدا كما طائقي وقال قصدت
الأجنبية لتردد اللفظ بينهما فصحت إرادتها بخلاف ما لو قال زينب طائقي وأم زوجتي زينب وقصد
أجنبية اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهرا بل يدين (مهم) ولو قال عامي أعطيت نلاق فلانة بالإنشاء
أو طلاقها بالانكاف أو دلاقها بالادال وقع به الطلاق وكان صريحا في حقه ان لم يطاوعه لسانه إلا على
هذا اللفظ المبدل أو كان من لفته كذلك كما صرح به الجلال البلقيني واعتمده جميع متأخرون وأقضى به جميع
من متأخروا والافهوكناية لان ذلك لا بدال له أصل في اللغة (و) يقع (بكناية) وهي ما يحتمل
الطلاق وغيره ان كانت (معنية) لا يقع الطلاق (مقترنة بأولها) أي الكناية وتعبيري بمقترنة بأولها
هو ما روي عنه كثير من واعتمده الأسنوي والنسج ذكر بآية ما يجمع محققين ورجح في أصل الروضة

الاكتفاء بالمقارنة لبعض اللفظ ولولا آخره وهي (كأنت على حرام) أو حرمك أو حلال الله على
حرام ولو تمارقوه طلاقا فلا رافعي ولو نوى تحريم عينا أو نحو فرجها أو وطئها لم تحرم وعليه مثل كفاية
عين وان لم يطا ولو قال هذا الثوب أو الطعام حرام على فلانة لشيء فيه (و) أنت (خليفة) أي من الزوج
قبيلة بمعنى فاعلة أو برية منه (و) بائن (أي مفارقة) (و) كأنت (حرة) ومطلقة بتخفيف اللام أو اطلقتك
(و) أنت (كأني) أو بنتي أو اختي (و) (ك) ما يعني (لممكنة) كونها بنته باحتمال السن وان كانت معلومة
النسب (و) (ك) أعنتك وتركتك (و) قطعت نكاحك (و) أزالتك (و) أحلتك أي للزواج وأشركت مع
فلانة وقد طلقت منه أو من غيره (و) (ك) تزوجي (لاني طلقتك وأنت حلال لغيري بخلاف قوله للولي
زوجها فانه صريح) (و) أعنتي (أي لاني طلقتك وودعني من الوداع أي لاني طلقتك) (و) (ك) عذبي طلاقك
ولا حاجة فيك (أي لاني طلقتك واست زوجتي ان لم يقع في جواب دعوى والا فإقرار) (و) (ك) ذهب
طلاقك أو سقط طلاقك (ان فوات كذا) (و) (ك) طلاقك (واحد) وثلاث فان قصد به الايقاع وقع والا فلا
وكل الطلاق أو طلبة وكذا اسلام عليك على ما قاله ابن الصلاح وثقه شيخنا في شرح المنهاج (لا) منها
(كطالقتك عيب) أو تهن (ولا قلت) أو أعطيت (كذلك أو حكمتك) فلا يقع به الطلاق وان نوى بها
المتافظ الطلاق لأنها ليست من الكنيات التي تحتل الطلاق بالتعسف ولا أثر لاشتغالها في الطلاق في
بعض القطر كما أفنى به جمع من محقق مشايخ عصرنا ولو نطق بلفظ من هذه الالفاظ المفسدة عند إرادة
الفراق فقال له الآخر مستخبرا أطلعت زوجتك فقال نعم طائنا وقوع الطلاق باللفظ الأول لم يقع كما أفنى به
شيخنا وسئل البلقيني عما لو قال لها أنت على حرام وطن أنها طلقت به ثلاثا فقال لها أنت طائقي ثلاثا طائنا وقوع
الثلاث بالعبارة الأولى فأجاب بأنه لا يقع عليه طلاق بما أخبر به ثانيا على الظن المذكور انتهى ويجوز لمن ظن
صدقه أن لا يشهد عليه (فروع) لو كتب صريح طلاق أو كناية ولم ينو إيقاع الطلاق فاقومالم بتألف حال
الكتابة أو بعدهما صريح ما حكم به نعم يقبل قوله أردت قراءة المكتوب لا الطلاق لاحتماله ولا يلحق
الكتابة بالصريح طلب المرأة الطلاق ولا قرينة غنم ولا اشتغال بعض ألفاظ الكنيات فيه (وصدق
منكرية) في الكناية (بيمينه) في انه ما نوى بها طلاقا فالقول في النية اثباتا ونفيًا قول الناقب اذ لا يعرف
الامنه فان لم تمكن مراجعة نية بعت أو فقد لم يحكم بوقوع الطلاق لان الأصل بقضاء العصمة (فروع) قال
في الباب من أمم زوجته فاطمة مثلا فقال ابتداء أو جوا بالاطباء الطلاق فاطمة طائقي وأراد غيرها لم يقبل
ومن قال لامرأته يا زينب أنت طائقي واسمها عمرة طلقت للإشارة ولو أشار إلى أجنبية وتقال يا عمرة أنت
طائقي وأمم زوجته لم تطلق ومن قال امرأتني طائقي مشيرا لأحدى امرأته وأراد الأخرى قبل بيمينه
ومن له زوجتان اسم كل واحدة منهما فاطمة بنت محمد وعرف أحدهما بنيد فقال فاطمة بنت محمد طائقي
ونوى بنت زيد قبل انتهى قال شيخنا لم يقبل في المسئلة الأولى أي ظاهرا بل يدين نعم يتجه قبول إرادته
بإطلاقه اسمها فاطمة انتهى ولو قال زوجتي عائشة بنت محمد طائقي وزوجته خديجة بنت محمد طلقت لانه
لا يضرب الخطأ في الاسم ولو قال لابنه المكاف قل لأمك أنت طائقي ولم ير التوكيد يحتمل التوكيد فإذا
قال له طلقت كما تطلق به لو أراد التوكيد ويحتمل انها طائقي وكون الابن مخبرا لها بالحال قال الأسنوي
ومدرك التردد ان الأمر بالامر بالشيء ان جعلناه كصدور الأمر من الأول كمن الأمر بالأمر بالخبر غير أنه
الأخبار من الأب فيقع والا فلا انتهى قال الشيخ ذكر ما وبالجمله فينبغي أن يستقر فان تعذر استفساره
عمل بالأحتمال الأول حتى لا يقع الطلاق بقوله بل يقول الابن لانه لان الطلاق لا يقع بالشك (ولو قال
طلقتك ونوى عددا) اثنين أو واحدة (وقع منوي) ولو نوى غير موطأة فان لم ينو وقوع طلبة واحدة ولو
شك في العدد الموقوف أو المنوي فإخذ بالقل ولا يخفى الورع (فروع) لو قال طلقتك واحدة وثنتين فيقع
به الثلاث كما هو ظاهر وبه أفنى بعض محقق علماء عصرنا ولو قال للدخول بها أنت طائقي طلقتين
فيقع به ثلاث كما صرح به الشيخ ذكر باقي شرح الروض (ويقع طلاق الوكيل) في الطلاق (بطلقت) فلانة

(قوله مشيرا لأحدى
امراتيه وأراد الأخرى
الخ) هـ ذه في اجتماع
الإشارة والكناية مع
اختلاف موجب افتقار
النية على الإشارة أما
إذا اجتمعت الإشارة
والعبارة واختلف
موجبها غلبت الإشارة
على العبارة فلو قال
طلقت فلانة هذه وسماها
بغير اسمها صح

وتحويه وان لم ينو عند الطلاق انه مطلق لوكله (ولو قال لا - اخر اعطيت) او جعلت بيدك (طلاق زوجي) او قال له ربح بطلاقها واعطها (فهو توكيل) يقع الطلاق بتطليق الوكيل لا بقول الزوج هذا اللفظ بل تحصل الفرقة من حين قول الوكيل متى شاء طلقت فلانة لا باعلامها الخبر بان فلانا ارسل بيدي طلاقك ولا باعلامها ان زوجك طلق واذا قال له لا تنطه الا في يوم كذا فيطلق في اليوم الذي عينه او بعده لا قبله ثم ان قصد التقييد بيوم طلق فيه لا بعده (ولو قال لها) اي الزوجة المكلفه من غير (طلق نفسك ان شئت فهو عليك) للطلاق لا توكيل بذلك ويبحث ان منه قوله طلقني فقالت انت طالق ثلاثا لكنه كناية فان نوى التقييد بغير ايام طلقت والافلا وخرج بتقييد بيدي بالمكلفه غير ما افساد عبارتها وبغير المطلق فلو قال اذا جاء رمضان فطلق نفسك لغاوا اذا قلنا انه عليك (فيشترط) وقوع الطلاق المفوض اليها (تطليقها) ولو بكناية (فورا) بان لا يتخلل فاصل بين تقويضه وايضا نعم لو قال لها طلق نفسك فقالت كيف يكون تطليقي نفسي ثم قالت طلقت وقع لانه فصل يسير (طلقت) نفسي او طلقت فقط لا بقبيل وقال بعضهم كمنه صري الروضة لا يشترط الفور في متى شئت فتطابق متى شاءت وجزم به صاحب التبيين واليكفاية لكن المتمد كما قال شيخنا انه يشترط الفورية وان اتي فهو متى ويجوز له رجوع قبل تطليقها كسائر العقود (فائدة) يجوز تعليق الطلاق كالعتق بالشروط ولا يجوز الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع قبل وجود الشرط ولو علقه بغيره شيئا فله ناسيا للتعليق او جاهلا بانه المعلق عليه لم تطلق ولو علق الطلاق على ضرب زوجته بغير ذنب فشمته فضر بها لم يحنث ان ثبت ذلك والاصدقت فحقاف (مهمة) يجوز الاستثناء بنحو الا بشرط ان يسمع نفسه وان يتصل بالعدد المفقود كطلقت ثلاثا لا اثنتين فيقع طاعة او الا واحدة فقط لثقتان ولو قال انت طالق ان شاء الله لم تطلق (وصدق مدعي اكره) على طلاق (او اغشاء) حالته (اوسبق لسان) الى افظا الطلاق (بيمينه ان كان ثم قرينة) كحبس وغيره في دعوى كونه مكرها وكرض واعتياد صرع في دعوى كونه مشغبا عليه وكذلك امرها طالما او طالما في دعوى سبق اللسان (والا) تكن هناك قرينة (فلا) يصدق الابينة (تمة) من قال لزوجته يا كافرة مريدا حقيقة الكفر جرى فيه ما تقر في الردة والشم فلا طلاق وكذا ان لم يرد شيئا لاصل بقاء العصمة وحرمان ذلك لا شتم كثير امراد به كفر النعمة (فرع في حكم المطلقه بالثلاث)

(حرم حر من طلقها) ولو قبل الوطء (ثلاثا ولو بعد من طلقها اثنتين) في نكاح او انكحة (حتى تنكح) زوجها غيره بنكاح صحيح ثم طلقها وتنقض عدتها منه كما هو معلوم (وبوج) بقبيلها (حشفة) منه او قدرها من فاقد هامة افتراضا ليكر وشروط كون الابلج (بانتشار) لاذ كراى معه وان قل او عين بنحو ما يبيع ولا يشترط انزال وذلك لالائية والحكمة في اشتراط التحليل للتغير من استيفاء ما عليه من الطلاق (ويقبل قولها) اي الماطقة (في تحليل) وانقضت عدة عند مكان (وان كذبها الثاني) في وطئه له العسر اثباته (و) اذا ادعت نكاحا وانقضت عدة وحلفت عليه ما جاز (الزوج الاول نكاحها) وان ظن كذبها لان المبرة في العقود بقول اربابها ولا عبرة بظن المستدله ولو ادعى الثاني الوطء وانكرته لم تحل للاول ولو قالت لم انكح ثم كذبت نفسها وادعت نكاحا بشرطه جاز للاول نكاحها ان صدقها (ولو اخبرته) اي المطلقه وزوجها الاول (انها حلفت ثم رجعت) وكذبت نفسها (قبيل) دعواها (قبل عقد) عليها الاول فلا يجوز له نكاحها (لا بعده) اي لا يقبل انكارها التحليل بعد عقد الاول لان رضاها بنكاحه يتضمن الاعتراف بوجوب التحليل فلا يقبل منها خلافه (وان صدقها الثاني) في عدم الاصابة لان الحق تعالى بالاول فلم تقدره ولا مصدقه على رقبته كما اتفق به جمع من مشايخنا المحققين (تمة) انما ثبت الطلاق كالقرار به بشهادة رجلين حرين عدلين فلا يصح كتم بوقوعه بشهادة الاناث ولو مع رجل او كمن اراد ما ولا بالعبد ولو صلحها ولا بالفاسق ولو كان الفاسق باخراج مكتوبة عن وقتها بلا عذر وبشرط الاداء والقبول ان يسمعها ويصر المطلق حين النطق به فلا يصح تحملها ما الشهادة اعتمادا على الصوت من غير ان يراها

(قوله عليك) اي يعطى حكم التملك على المعتقد لان ما يتعلق بغرضها كغيره من التملكيات فتزل منزلة قوله ملكتك طلاقك ولذا اشترط تكليفها وتكليفه (قوله لغا) اي على قول التملك لان التملك لا يصح تعليقه كما اذا قال ملكتك هذا العبد اذا جاء رأس الشهر وجاز على قول التوكيل كافي توكيل الاجنبي اه كذا في الروضة (فائدة) قال الجبيري في مذهب الامام احمد ابن حنبل ان الولد اذا كان دون عشر سنين يصح نكاحه بنفسه ويصح طلاقه ولا عدة عليه فان بلغ عشر اوجبت العدة وهذه العمل بها احسن من العمل بالمفارقة قال بعض العلماء دعا على من يعمل بها وعمله مالم يعلم انه عمل فلا يكتفى عندهم كما اخبرنا بذلك بعض علماء الحنابلة

المطلق لجواز اشتباه الاصوات وان بينا اللفظ الزوج من صريح او كناية ويقبل فيه شهادة ابي الماطقة وانما ان شهد احسبه ولو تعارضت بينتا تعلق وتغير قدمت الاولى لان معناه اداة علم بسماع التعلق (فصل في الرحمة) هي اغة المرأة من الرجوع وشراء المراء الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة (صح رجوع مفارقة بطلاق دون اكثره) فهو ثلاث حرة وثلاث لبيد (بحائنا) بالاعوض (بمدوطة) اي في عدة وطء (قبل انقضائه) فلا يصح رجوع مفارقة بغير طلاق كفسخ ولا مفارقة بدون ثلاث مع عوض كخلع لبيد ونها ومفارقة قبل وطء اذ لا عدة عليها ولا من انقضت عدتها لانها صارت اجنبية ويصح تجديد نكاحها باذن جدي وولي وشهود ومهر آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح نكاحها الا بعد التحليل وانما يصح الرجوع (براجعت) او رجعت (زوجي) اي فلانة وان لم يقل الى نكاحي او الى ليكن ين ان يزيد احدهما مع الصيغة ويصح بردها الى نكاحي وبما مسكتها او اما عقد النكاح عليها بايجاب وقبول فكناية تحتاج الى نية ولا يصح تعليقها كراجعتك ان شئت ولا يشترط الاشهاد عليها بل بسن (فروع) يحرم التمتع برجمية ولو بمجرد نظر ولا حدان وطئ بل يزور وتصدق بيمينها في انقضائه العدة بغير الاشهر من اقراء او وضع اذا لم يكن وان انكره الزوج او خالفت عاداته لان النساء مؤمنات على ارحامهن ولو ادعى رجعة في العدة وهي منقضية ولم تنكح فان انقضا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده حلفت اني لا اتم له راجع فتصدق لان الاصل عدم الرجعة قبله فلو انقضا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق بيمينه انما انقضت يوم الخميس لا تفاقهما على وقت الرجعة والاصل عدم انقضائه العدة قبله (ولو تزوج) رجل (مفازته) ولو جمل (بدون ثلاث ولو بعد) ان نكحت (زوج آخر) ودخله بها (عادت) اليه (بيمينته) اي بيمينه الثلاث فقط من ثنتين او واحدة

(فصل في الايلاء) حلف زوج بتصور وطء على امتناعه من وطء وزوجته مطلقا او فوق اربعة اشهر كان يقول لا أطوك اولا أطوك خمسة اشهر او حتى يموت فلان فاذا مضت اربعة اشهر من الايلاء بلاوطء علقها مطالبتة بالغيبة وهي الوطء او بالطلاق فان ابي طلق عليه القاضي وينقض الايلاء بالحلف بالله تعالى وبتطليق طلاق او عتق او التزام قرينة واذ اوطئ محتارا بطلت له او دون الزمة كفارة عين ان حلف بالله (فصل في اغنا يصح الظهار من يصح طلاقه وهو ان يقول لزوجته انت كظهر ابي ولويدون على وقوله انت كاحي كناية وكالام محرم لم يطرأ تحررهما وتزومه كفارة ظهار بالود وهو ان يمسكها زمانا يمكن فراقها فيه (فصل في العدة) هي ما اخذت من العدد لا شتما لهما على عدد اقراءها شهر غالبا وهي شرعا عدة تترتب في المرأة مفارقة براءه رجها من الحمل اولت بعدد وواصلا حاملا لا يقل معناه عبادة كان او غيرها او اتفقهما على زوج مات وشرفت اصالة صوتا للنسب عن الاختلاط (تجب عدة لفرقة زوج حي) بطلاق او فسخ نكاح حاضر او غائب مدة طويلة (وطئ) في قبل او برجمية لاف ما اذا لم يكن وطئ وان وجدت خلوة (وان تيقن براءه رحم) كافي صغيرة وصغير (ولو طء) حصل مع (شبهة) في حله كافي نكاح فاسد وهو كل مالم يوجب حدا على الواطئ (فرع) لا يستمتع بوطء او شبهة مطلقا مادامت في عدة شبهة حلالا كانت او غيره حتى تنقضي بوضع او غيره لا ختم النكاح يتعلق حتى الغيرة قال شيخنا ومنه يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة وانما لما يجب ذكر عدة (بثلاثة قروء) والقروء هنا طهرين دمي حيمتين او حيض ونفاس فلو طاق من لم تحض او لا ثم حاضت لم يحسب الزمن الذي طلق فيه قرأ اذ لم يكن بين دمي بل لا بد من ثلاثة اطهار بدد الحيمية المتصلة بالطلاق وبحسب بقية الطهر طهر في غيرها وتجب العدة بثلاثة اقراء (على حدة تحيض) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فمن طلقت طاهرا وقد بقي من الطهر لحظة انقضت عدتها باطمن في الحيمية الثالثة لا طلاق القروء على أقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه او حائضا وان لم يبق من زمن الحيض الا لحظة فنقضت عدتها باطمن في الحيمية

(قوله لا أطوك خمسة اشهر) ولو قال والله لا وطئتك اربعة اشهر فليس - - - ولو قال لا وطئتك خمسة اشهر فاذا مضت قوائمه لا وطئتك سنة فليس - - - كل منهما حكمه اه (قوله بالود) اي المفسر بقوله وهو ان يمسكها الخ (قوله فراقها) اي بطلاق او غير ذلك ظاهر منها فاتباع صدقة الظهار بصدقة فراق فلا كفارة عليه

الزانية وزمن الطهر في الحيضة ليس من العدة بل يقين به انقضائها (و) تحب عدة (بثلاثة أشهر)
 ثلاثية ما لم تطلق أثناء شهر والاعم المنكسر ثلاثين (ان لم تحض) أي الحرة أصلاً (أو) حاضت أولاً ثم
 انقطع (ويثبت) من الحيض يلوغها الى سن تياس فيه النساء من الحيض غايها واثنتان وستون سنة
 وقيل خمسون ولو حاضت من لم تحض قط في أثناء العدة بالشهر اعتدت بالاطهار أو بهداهم تستأنف
 العدة بالاطهار بخلاف الآية (ومن انقطع حيضها) بعد ان كانت تحيض (بلا علة) تعرف (لم
 تزوج حتى تحيض أو تياس) ثم تعد بالاقراء والاشهر وفي القديم وهو مذموم مالك وأحمد أنها
 تبرص تسعة أشهر ثم تعد بثلاثة أشهر ربه راف فراغ الدم اذهى غالب مدة الحمل وانصر له الشافعي
 بأن عمر رضي الله عنه قضى به بين المهاجرين والانصار ولم ينكر عليه ومن ثم أقي به اهلان العلماء
 عز الدين بن عبد السلام والبارزي والري واسماعيل الحنطري واختاره البلقيني وشيخنا ابن زباد رحمه
 الله تعالى أما من انقطع حيضها بعد تعرف كرضاع ومرض فلا تزوج اتفاقاً حتى تحيض أو تياس وان
 طالت المدة (و) تحب العدة (لوفاء) زوج حتى (على) حرة (رجعية وغير موطوءة) لصغر أو غيره
 وان كانت ذات اقراء (باربعة أشهر وعشرة أيام) ولياها للكتاب والسنة ونحب على المتوفى عنها
 زوجها العدة بما ذكر (مع اعداد) يعني يجب الا حداد عليها ايضاً باي صفة كانت للخبر المتفق عليه
 لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تخزن تحدها في ميت فوق ثلاث الا على زوج اربعة أشهر وعشراً
 أي فانه يحل لها الحداد عليه هذه المدة أي يجب لان ما جاز بعد امتناعه واجب وللإجماع على ارادته
 الا ما حكى عن الحسن البصري وذكر الامان للغالب اولاً لانه أثبت على الامتثال والا فليس لها
 ايمان يلزمها ذلك ايضاً ويلزم الولي امر موليته به (تنبيه) الاحد اداد الواجب على المتوفى عنها زوجها
 ولو صغير ترك ليس بمسبوع لانه وان حش ونساح ابرسم لم يصيبه وترك التطيب ولو لم يلا راقص
 نهاراً لم يذهب أو فقه ولو نحو خاتم أو قرط أو تحت الثياب للنهي عنه ومنه عموه باحده ما واولو
 ونحوه من الجواهر التي تحلى بها ومنها العقيق وكذا نحو خاتم وعاج ان كانت من قوم يتحلون به ما ورك
 الا كحبال باعد الحاجه وان كانت سوداء ودهن شعر رأسها لا سائر البدن وحل تنظف بنفسه وازالة
 وسخ وأكل تنبل ونذب اعداد الباشي نجاع أو فسخ أو طلاق ثلاثاً لا يقضي ترينها لفسادها وكذا
 الرجعية ان لم ترجع عوده بالتزويج فيندب وتجب على المدة بالوفاء وبطلاق بائن أو فسخ من لازمة مسكن
 كانت فيه عده الموت والفرقة الى انقضائه مدة ولها ان تخرج نهار الشراء نحو طعام وبيع غزل ونحوها
 احتطاب لا لبلا ولو اوله خلافاً لبعضهم لكن لها خروج ابل الى دار جاره الملاصق لقزل وحديث ونحوها
 لكن بشرط أن يكون ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندها من يحدنها ويؤنسها على الاوجه وان
 ترجع وتبيت في بيتها اما الرجعية فلا تخرج الا بذنه أو اضرة لان عليه القيام بجميع مؤناتها كالزوجة
 ومثلها بائن حامل وتنتقل من المسكن لخوف على نفسها أو ولدها أو على المال ولو لم يرها كوديمة وان
 قل وخوف هدم أو سارق أو تاذت بالجيران اذى شديد أو على الزوج سكنى المفارقة ولو باجرة
 ما لم تكن ناشزة وليس له مساكنتها ولا دخول محل هي فيه مع انتفاء نحو المحرم فيحرم عليه ذلك ولو
 أعى وان كان الطلاق رجعي لان ذلك يجرى الى الخلو المحرمه بها ومن ثم لزها منه ان قدرت عليه
 (و) كما تعد حرة بما ذكر (تعد غيرها) أي غير الحرة (بنصف) من عدة الحرة لانها على النصف في
 كثير من الاحكام (وكل الطاهر الثاني) اذ لا يظهر نصفه الا بظهوره وركه فلا بد من الانتظار الى أن يعود
 الدم (وتستدان) أي الحرة والامة لوفاء أو غيرها وان كانتا تحضيان (بوضع حمل) حملتا صاحب العدة
 ولو مضى فتمت ولو بقيت لا بوضع علقه (فرع) يلحق ذال العدة الولد الى أربع سنين من وقت
 طلاقه لان أنت به بهد نكاح غير ذي العدة وامكان لان يكون منه بان أنت به لسته أشهر بعد
 نكاحه (ونصدق) المرأة (في) دعوى (انقضائه) بغير أشهر ان (امكن) انقضائها وان خالف

(قوله ونحب العدة لوفاء زوج الخ) هذا شروع منه في بيان الضرب الثاني وهي فرقة الموت وقد عرفت لهذا البحث غير المصنف فلهذا لا يقال فصل عدة حرة حائل أو حامل بحمل لا يلحق صاحب العدة لوفاء وان لم توطأ اربعة أشهر وعشرة أيام بلباسها لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً (قوله تصور لوبقية) عبارة غير متفقى العدة بحيث لا هلقة ومضغة فيها صورة آدمي أخبر بها أهل المدينة بطريق الجرم ومنهم القوا بل وان خفت تلك الصورة على غير أهل المدينة اذا أميرة بهم لا بكل أحد فان لم يكن فيها صورة لكن قالوا لو بقيت لمخلقت فكالتى فيها صورة

عادتها وكذا الزوج اذ يسهل عليها اقامة البينة بذلك ولا نهامة وتجنه على ما في رجعها وامكان الانقضائه بالولادة ستة أشهر ولحظتان وبالاقراء لحررة طاعت في طهر اثنتان وثلاثون يوماً ولحظتان وفي حيض سبعة وأربعون يوماً ولحظة (فائدة) ينبغي تحليف المرأة على انقضائه العدة (ولا يقبل دعواها) أي المرأة (عدم انقضائها) أي العدة (بعد تزوج) لا تخولان رضاها بالنكاح يتضمن الاعتراف بانقضائه العدة فلو ادعت بعد الطلاق الدخول فأنكر صدق بيمينه لان الاصل عدمه وعليها العدة مؤاخذه لها باقرارها وان رجعت وكذبت نفسها في دعوى الدخول لان الانكار يسهل الاقرار غير مقبول (فرع) لو انقضت عدة الرجعية ثم نكحت آخر فادعى مطلقها عليها وعلى الزوج الثاني رجعية قبل انقضائه العدة فأنبت ذلك ببينة أو لم يثبت لكن أقرا أي الزوجة والثاني له به أخذه لانه قد ثبت بالبينة أو الاقرار ما يثبت فساد النكاح ولها عليه بالوطء مهر المثل فلو أنكر الثاني الرجعية صدق بيمينه في انكاره لان النكاح وقع صحيحاً والا صل عدم الرجعية أو اقرت هي دون الثاني فلا يأخذها التعلق حتى الثاني حتى تبين من الثاني اذ لا يقبل اقرارها عليه بالرجعية مادامت في عصمتها لتعلق حقها بما اذا بان منه فتسلم الاول بلا علة وأعطت وجوباً بالاول قبل بينوتها مهر المثل للعد لولادة المصادرة منها بينه وبين حقه بالنكاح الثاني حتى لو زال أخذت المهر لارتفاع الحيلولة ولو تزوجت امرأة كانت في حباله زوج بان ثبت ذلك ولو باقرارها قبل نكاح الثاني فادعى عليها الاول بقاء نكاحه وأنه لم يطلقها وهي تدعي أنه طلقها وانقضت عدتها منه قبل ان تنكح الثاني ولا يثبت بالطلاق خلف انه لم يطلقها أخذها من الثاني لانها اقرت له بالزوجة وهو اقرار صحيح اذ لم يتفق على الطلاق (وتقطع عدة) بغير حمل (بالمطاة) مفارق لمفارقة (رجعية فيها) لا بائن ولو بخلع كخفاطة الزوج زوجته بان كان يحل بها ويحكم عليها ولو في الزمن اليسير سواء حصل وطء أم لا فلا تنقض العدة لكن اذا زالت المعاشرة بان نوى أنه لا يعود اليها اكملت على ما مضى وذلك لشبهة الفرائض كما لو نكحها حائلاً في العدة فلا يحسب زمن اسه تنفراشه عنها بل تنقطع من حين الخلو ولا يبطل بها ما مضى فتبني عليه اذا زالت ولا يحسب الاوقات المتخللة بين الخلوات (و) لكن (لا رجعية) له عليها (بهدها) أي بعد العدة بالاقراء والاشهر على المعتمد وان لم تنقض عدتها لم يكن يلحقها الطلاق الى انقضائها والذي رجعه البلقيني انه لا مؤنة لها بهدها وخزم به غيره فقال لا توارث بينهما ما ولا يحد بوطئها (تنبيه) لو اجتمع عندنا شخص على امرأة بان وطئ مطاقتها الرجعية مطاقتها البائن بشبهة تكفي عدة أخيرة منهما فقتلته من فراغ الوطء وتدرج فيها بقية الاولى فان كرر الوطء استأنفت أيضاً لكن لا رجعية حيث لم يبق من الاولى بقية (فرع) في حكم الاستبراء وهو شرعاً تربص من فیه هارق عند وجود سبب مما يأتي له لم يبرأ رجعتها ولا تعد (بجواب استبراء الحمل) فتمتع أو تزويج (بذلك أمة) ولو بعد عدة بشراء أو ارت أو وصية أو هبة مع قبض أو سبي بشرطه من القسمة أو اختباره (وان تبين براءة زوجهم) كصغيرة وبكر وسواء أم لهما من صبي أم امرأة من من بائع استبرأها قبل البيع فيجب فيها ذكر بالنسبة لحل التمتع (وبزوال فرائض) له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة معتقها) أي باعناق السيد كل واحدة منهما أو موته لان استبرأ قبل اعتناق غير مستولدة ممن زال عنها الفرائض فلا يجب بل تزوج حالاً لا تشبه هذه منكوحة بخلاف المستولدة (و) يحرم بل (لا يباح تزويج موطوءة) أي المالك (قبل) مضى (استبراء) حذر من اختلاط الماء بين ماء موطوءة فان كانت غير موطوءة لا حد فله تزويجها مطلقاً أو موطوءة غير فله تزويجها من الماء منه وكذا من غيره ان كان الماء غير موطوءة ثم أو مضى مدة الاستبراء منه ولو اعتق موطوءة فله نكاحها بالاستبراء (وهو) أي الاستبراء (لذات اقراء حيضة) كاملة فلا تكفي بقيتها الموجودة حالة وجوب الاستبراء ولو وطئها في الحيض غلبت منه فان كان قبل مضى أقبل الحيض انقطع الاستبراء وبقي التحريم الى الوضع كالأول حيث من وطئها وهي طاهرة وان حبست بعد مضى أقله كفى في الاستبراء مضى حيض كامل لما قبل الحمل (ولذات أشهر) من صغيرة أو أيسة (شهر

(قوله كما لو حبست من وطئها وهي طاهرة) أي ولا فرق بين أن يكون ذلك الوطء حراماً كان كإن كان لغريشة أوليس بحرام كأن كان لشبهة أو خوف زنا فتنه

ولما لم لا تعتد بالوضع) أي بوضع الحمل وهي التي جازها من الزنا والمسبية الحامل أو التي هي حامل من السيد وزال عنها قرأه يعق سواء الحامل المستولدة وغيرها (وضعه) أي الحمل (فرع) لو اشترى نحو وثنية أو مرتدة فاشتت ثم بعد فراغ الحيض أو في اثنتائه ومثله الشهر في ذات الشهر أسلمت لم يكف حبسها أو نحوها في الاستبراء لأنه لا يستقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء (وتصدق) المملوكة بالعين (في قولها حضت) لأنه لا يعلم إلا منها (وحرم في غير مسبية تمتع) ولو بنظره شهوة ومس (قبل تمام) (استبراء) لادائه إلى الوطء المحرم ولا احتمال أنها حامل بحر فلا يصح نحو بيعها ثم تحمل له المملوكة بها إمام في المسبية فيحرم الوطء لا الاستمتاع بغيره من تقبيل ومس لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرّم منها غير مع غلبة أمة تداد العين والأيدي إلى مس الأماء سيما الحسن ولان ابن عمر رضي الله عنه قبل أمة وقت في سهمه من سبا أو طاس وألحق الماورى وغيره بالمسبية في حل الاستمتاع بغير الوطء كل من لا يمكن جملها كصبيّة وآيسة وحامل من زنا (فرع) لا تصير أمة فرائس السيد المملوكة إلا بوطء منه في قبلها أو يعلم ذلك بأقراره أو بيعة فاذولدت للأمة كان من وطئها ولد الحرة وان لم يعرف به

(فصل في النفقة) من الاتفاق وهو الإخراج (يجب) المدالا في وما عطف عليه (لزوجة) ولو أمة ومريضة (مكنت) من الاستمتاع بها ومن نقلها إلى حيث شاء عند أمن الطريق والقصد ولو بركوب بحر غلبت فيه السلامة فلا تجب بالمقد خلافاً لا قدم وانما تجب بالتمكين بوما في وما يصدق هو يمينته في عدم التمكين وهي في عدم النشوز والاتفاق عليها وإذا مكنت من تمكين التمتع بها ولو من بعض الوجوه وجبت مؤنتها ولو كان الزوج طفلاً لا يمكن جماعه إذا لم يمنع من جهنها وان عجزت عن وطء بسبب غير الصغر كرتق أو مرض أو جنون لان عجزها بالصغر بان كانت طفلة لا تحتمل الوطء فلا نفقة لها وإن سلمها الولي إلى الزوج إذا لم يمكن التمتع بها كالناشئة بخلاف من تحتله ويثبت ذلك بأقراره وبشهادة الأئمة به أو بانها في غيبته بأذلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك ولها ما يطالب به بان أراد سفر أطول بلا (ولو رجعية) وان كانت حائلاً أي يجب لها ما ذكر ما عدا آلة التنظيف لبقاء جسمها وقدرته على التمتع بها بالرجعة ولا منعا عنها لم يجب لها آلة التنظيف وبسطة طم وثنية الزوجة كالنشوز وتصدق في قدر أقرانها يمينان كذبها أو الأفعلين وتجب النفقة أيضاً المطلقة حامل بآئن بالطلاق الثلاث أو باللعن أو الفسخ بغير مقارن وان مات الزوج قبل الوضع ما لم تنشر ولو أنفق بطنه فبان عدم رجوع عليها أما إذا بان الحامل بموته فلا نفقة وكذا لا نفقة لزوجة تبست بمدة شبهة بأن وطئت بشبهة وان لم تحمل لا تنقاه التمكين إذ يحال بينه وبينه إلى انقضاء العدة ثم الواجب لنشوز زوجة من سر (مد طعام) من غالب قوت محل إقامتها لا إقامته ويكفي دفعه من غير إيجاب وقبول كالدين في الذمة قال شيخنا ومنه يؤخذ أن الواجب هنا عدم المصارف لا قصد الاداء خلافاً لابن المقرئ ومن تبعه (على مسر) ولو بقوله ما لم يتحقق له مال وهو من لم يملك ما يخرج عن المسكن (ولو مكنتها) وان قدر على كسب واسع (و) على (رقبتي) ولو مكنتها وان كثر ماله (ومدان على مسر) وهو من لا يرجع بتكليفه مدين معسرا (ومد ونصف على متوسط) وهو من يرجع بذلك معسرا وانما تجب النفقة وقت طلوع فجر كل يوم فيوم (ان لم تزاكاه) على العادة برضاها وهي رشيدة فلو كانت معسرة دون الكفاية وجب لها تمام الكفاية على الزوج

وتصدق هي في قدر ما كتبه ولو كافها مؤاكتة من غير رضاها أو واكتة غير رشيدة لا إذن ولي فلا تسقط نفقتها به وحده ومتطوع فلا رجوع له بها ككتبه خلافاً للقبني ومن تبعه ولو زعمت أنه متطوع وزعم أنه مؤدع عن النفقة صدق بيمينته على الزوج وفي شرح المنهاج لو أضافها رجل أكرامه سقطت نفقتها ويكف من أراد سفر أطول بلا طلاقها أو توكيل من يتفق عليها من مال حاضر ويجب ما ذكر (بأدم) أي مع أدم اعتيد وان لم تأكله كسمن وزيت وغر ولو تنازع عاقبه أوفى اللهم إلا في قدره قاض باجتهاده مفاوئ في قدر ذلك بين المومر وغيره ونقد الحاروي كالنص بأوقية زيت أو سمن تقرب

(قوله لم يحرم منها غيره) أي في قوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس إلا في بيانه إلا لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حبضه (قوله ويثبت ذلك) أي التمكن المتعبر (قوله ولو رجعية) أي لا فرق بين من طلق رجعية ومن لم تطلق أصلاً بخلاف من طلق طلاقاً بائناً فانها ان كانت حائلاً فلا نفقة لها وان كانت حاملاً فلا يصح الشارح بوجوبها لها ما لم تنشر (قوله ويجب ما ذكر) أي من المد ونحوه

ويجب أيضاً الحتم اعتيد بذكره وقتا يحسب بسارته وأمساره وان لم تأكله أضافاً إلى اعتيد بذكره في الأسبوع فالأولى كونه يوم الجمعة أو مرتين فالجمعة والثلاثاء والنص أيضاً بطل لحم في الأسبوع على المسرور وطلان على المومر محمول على قلة اللحم في أيامه بمصر فيزاد بذكر الحاجة بحسب عادة الحمل والوجه انه لا آدم يوم اللحم ان كفاها غداء وعشاء والارحوب (و) مع (ملح) وخطب (وما قرب وملح) لتوقف الحياة عليه (و) مع (مؤنة) كاجرة طعن وخبز وطبخ ما لم تكن من قوم اعتادوا ذلك بأنفسهم كما حرم به ابن الرقعة والأذري وحرم غيرهما بأنه لا فرق (و) مع (آلة) لطبخ أو أكل وشرب كقصعة وكوز وجرة وقدر ومثرفة وأبريق من خشب أو خرف أو حجر ولا يجب من نحاس وصية نى وان كانت شريفة (و) يجب لها على الزوج ولو معسرا أول كل ستة أشهر كسوة تكفيها طولاً وضخامة فالواجب (قبض) ما لم تكن ممن اعتدن الأزار والرداء فيحيان دونه على الأوجه (وازار) وسراويل (وخمار) أي مقنعة ولولا لامة (ومكعب) أي ما يابس في رجاها ويعتبر في نوعه عرب بلدما نعم قال الماوردي ان كانت ممن يعتدن أن لا يابس في أرجلهن شيأ في البيوت لا يجب لأرجلهن شيأ ويجب ذلك لها (مع لحاف الشتاء) يعني وقت البرد ولو في غير الشتاء ويريد في الشتاء حبة محشوة أما في غير وقت البرد ولو في وقت الشتاء في البلاد الحارة فيجب لها رداء ونحوه وان كانوا من يعتادون غطاء غير لباسهم أو يساهمون عريان كما هو البنية فان لم يعتادوا التوهم غطاء لم يجب ذلك ولو اعتادوا أو بالانوم وجب كما حرم به بعضهم ويختلف جودة الكسوة وضدها بسارته وضده ويجب عليه ما يابس ذلك من نحو ثوبه وسراويل وزر نحو قبض وخيط وأجرة خياط وعليه فراش انومها ومخدة ولو اعتادوا على السرير وجب (فرع) يجب تجديد الكسوة التي لا تدوم سنة بأن تعطاها كل ستة أشهر من كل سنة ولو تافت أثناء الفصل ولو بلا تقصير لم يجب تجديدها ويجب كونها جديدة (و) لها (عليه آلة تنظيف) أي دهنها وثوبها وان غاب عنها الاحتياجها إليه كالآدم فتناسد ونحوه (كشط) وسواك وخلال (و) عليه (دهن) رأسها وكذا البندغان اعتيد من شيرج أو سمن فيجب الدهن كل أسبوع مرة فأكثر بحسب العادة وكذا دهن لسراجهما وأيس لحامل بآئن ومن زوجها غائب الأمايزيل الشفت والوسخ على المذهب ويجب عليه الماء للفسل الواجب بسببه كفيل جماع ونفاس لا حيض واحتلام وغسل نجس ولا ماء وضوء الا إذا نكحته بمسه (لا) عليه (طبيب) الا لقطع ريح كربة ولا كحل (ودواء) لمرضها أو آجرة طبيب ولها طعام أيام المرض وأدوية وكسوتها أو آلة تنظفها ونصفه للدواء وغيره (تنبيه) يجب في جميع ما ذكر من الطعام والادوية ذلك والكسوة والفرش وآلة التنظيف أن يكون غليظاً بالدفع دون إيجاب وقبول وغليظاً هي بالقض فلا يجوز أخذها منها الا برضاها أما المسكن فيكون امتناعاً حتى يسقط بعض الزمان لأنه لا يجوز الانتفاع كالخادم وما جعل عليه كادس يردى بعض الزمان ويعتاض عنه ولا يسقط بموت بآئنا الفصل (و) لها (عليه مسكن) تأمن فيه ولو خرج عنها على نفسها وماله وان قل للعاجلة بل للضرورة إليه (يليق بها) عادة وان كانت ممن لا يعتادون السكنى (ولو معسرا) ومكثري ولو سكن معها في منزلها بآئنها أو لامتناعها من النقلة معه أو في منزل نحو أبيها بآئنها لم يلزمه الأجرة لان الأذن العري عن ذكر العوض ينزل على الأجرة والأباحة (و) عليه ولو معسرا خلافاً لجمع أوقنا (أخادم حرة) بواحدة لا أكثر لأنه من العاشرة بالمعروف بخلاف الأمة وان كانت حرة (مخدم) أي يخدم مثلها عادة عند أهلها فلا عبدة بفرقه في بيت زوجها وانما يجب عليه الأخدام ولو بجمرة يخدمها أو مستأجرة أو بجمرة أو بملوك لها ولو عبداً أو بصي غير مرامق فالواجب للخادم الذي عينه الزوج ومد وثلاث على مومر ومد على مسر ومتوسط مع كسوة أمثال الخادم من قبض وازار ومقنعة ويزاد للخادمة خف ومحفلة إذا كانت تخرج وان كانت قسنة اعتادت كشف الرأس وانما لم يجب الخف والمحفلة للخدمة على المعتمد لان له منعها من الخروج والاحتياج إليه لنحو الحمام نادر (تنبيه) ليس على خادمها الا ما يخصها وأوقية حاج

(قوله كل ستة أشهر الخ) في حاشية شيخنا البيهقوري على ابن قاسم ويجب لكل فصل من فصول الشتاء والصيف كسوة والمراد بالشتاء ما يشل الربيع وبالصيف ما يشل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وان كانت في الأصل أربعة فصول وإذا حصل التمكن في أثناء الفصل وجب من الكسوة بقسطه مما يجب فيه أو باخذه صار كسوته

انه كعمل الماء للسكر والشرب وجبة على بدنها وغسل خرق الخيض والطبخ لا حكاها. اما ما لا يخصها
 كالطبخ لا كاه وغسل ثيابه فلا يجب على واحد منهما بل هو على الزوج فيوفيه بنفسه او غيره
 (مهمات) من شرح المنهج اشـ يخفى لو اشترى حليا او ديبا جازا ووجهه وزينه لا يصير ملكا له بذلك
 ولو اختلعت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وارثه ولو جهز بنته بجهاز لم يملكه الا بالحيث
 وقبول القول قوله في انه لم يملكها او يؤخذ بما تقران ما يهبطه الزوج صلحة او صياحية كما اعتد به بعض
 البلاد لانما لا يملك الا بلفظ او قصد اهداء فلا فالسار عن فتاوى الحنابلة واقتضاء غير واحد بأنه لو أعطاهما
 مهر وفالـ رس ودفعوا صياحية فنشئت اسـ ترد الجميع غير صحيح اذا التقيت بالنشوز ولا يتأني في
 الصياحية لما قررته فيه انما كالصلحة لانه ان تلفظ باهداء او قصده ملكته من غير جهة الزوجية والا
 فهو ملكه واما مهر وفالـ رس فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه واما الدفع أي المهر فان
 كان قبل الدخول استرده والا فلا تقرره فلا يسترده بالنشوز (ونسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها
 اجماعا أي بخروج عن طاعة الزوج وان لم تأم كصغيرة ومجنونة ومكرهة (ولو ساعة) أي ولو لحظة
 فنسقط نفقة ذلك اليوم وكسوة ذلك الفصل ولا توزع على زواني الطاعة والنشوز ولو جهل سقوطها
 بالنشوز فانفق رجوع عليها ان كان من يخفى عليه ذلك وانما لم يرجع من انفق في نكاح او شراء فاسد
 وان جهل ذلك لانه شرع في عقدها على أن يضمن المؤن بوضع اليد ولا كذلك هنا وكذا من وقع عليه
 طلاق باطنا ولم يعلم به فانفق مدة ثم علم فلا يرجع عا أنفق على الاوجه ويحصل النشوز (منع) الزوجة
 الزوج (من منع) ولو بغيره لم يسأل او بوضع عينه (لا) ان منعه عنه (لعذر) ككبر السن بحيث لا تحمله
 ومرضها بضرر معه الوطء وقروح في فرجها وكبح وجع ويثبت كبر السن باقراره او برجلين من رجال
 الختان ويحتمل ان لا يتشاور كره بأى حيلة غير ايلاج ذكره في فرج محرم او بربا أربع نسوة فان لم
 يمكن معرفته الا بشهادة اربعة من الرجال او بغيره حال انتشار عضوه جاز يشهدن (فرع) لها منع
 التمتع لقبح الصدق الحال أصالة قبل الوطء بالغة مخافة اذله الامتناع حينئذ فلا يحصل النشوز
 ولا نسقط النفقة بذلك فان منعت لقبح الصدق المؤجل أو بعد الوطء طائفة فنسقط فلو منعت ذلك بعد
 وطئها مكرهة أو صغيرة ولو تسامح الولي فلا ولادعي وطأها بتمكينا وطلب تسليمها اليه فأنكرته وامتنعت
 من التسامح صدقت (وخروج من مسكن) أي المثل الذي رضى باقامته فيه ولو بيتا أو بيتا أو بيتا ولو
 اعمادة وان كان الزوج غائبا بغيره الا في (بالاذن) منه ولا ظن لرضا غيره ووجهه ان غير
 رضاه ولو لم يزل يارعه اعماده غير محرم أو الى مجلس ذكره صيان ونشوز أو أخذ الاذرى وغيره من كلام
 الامام ان لها اعتمادا عرف الدال على رضا أمثاله بمثل الخروج الذي تريده قال شيخنا وهو محتمل ما لم
 تسلم منه غيره نقطة عن أمثاله في ذلك (تنبيه) يجوز لها الخروج في مواضع منها اذا اشرف البيت على
 الأعداء وهل يكفي قولها خشيت انهدامه أو لا بد من قرينة تدل عليه عادة قال شيخنا كل محتفل
 والأقرب الثاني ومنها اذا خافت على نفسها أو مالها من فاسق أو سارق ومنها اذا خرجت الى القاضي
 لطلب حقها منه ومنها آخر وجه التمسك بالعلوم العينية أو للاستفتاء حيث لم ينفذ الزوج النفقة أو نحو محرمها
 فيما استظهره شيخنا ومنها اذا خرجت لا كسباب نفقة بتجارة أو سؤال أو كسب اذا عسر الزوج ومنها
 اذا خرجت على غير وجهه النشوز في غيبة الزوج عن البلد لانه لا يارعه أو عيادة قريب لا اجنبي أو
 اجنبي على الاوجه لان الخروج لذلك لا يبعد نشوزا عرفا قال شيخنا وظاهر ان محل ذلك ان لم ينفذها من
 الخروج أو يرسل اليه بالمنع (وبسفرها) أي بخروجها وحدها الى محل يجوز القصر منه للسافر ولو لم يارعه
 أبوها أو للجمع (بالاذن) منه ولو لم يرضه ما لم تضطر كأن جلا جميع أهل البلد أو بقي من لا تأمن معه (أو)
 باذنه وان كان (أغرضها) أو لغرض اجنبي فنسقط المؤن على الاظهر لعدم التمكين ولو سافرت باذنه
 لغرضها ما لم يفتضي الرجوع في الإيعان فيما اذا قال لزوجته ان خرجت لغير الجاهم فأنت طالق فخرجت

(قوله المؤن كلها)
 وكذلك نسقط قسمها
 في الدور الذي نشرت
 فيه وما بعده مادامت
 ناشرة وان لم تأم بالنشوز
 كصغيرة ونحوها ما لم
 يرجع قبل نوبتها أو
 مختصرا من حاشية
 ابن قاسم نقله معصمه
 (قوله بوضع عينه)
 أي كيداه أو عينه أو فخذها
 (قوله لعذر) ومثله
 ما اذا منعه تدللا فانه
 لا يبعد نشوزا له شيخنا
 يجوز في كتبه معصمه

لها أو غيرها انما لا تطالب عند السقوط هنا لكن نص الام والمختصر يقتضي السقوط (لا) بسفرها (معه)
 أي الزوج باذنه ولو في حاجته أو لا بسفرها باذنه لحاجته ولو مع حاجة غيره فلا تسقط المؤن لانها مكنته وهو
 المفوت لحقه في الشانية وفي الجواهر وغيرها عن الماوردي وغيره لو امتنعت من النفقة منه لم تجب النفقة
 الا ان كان يتنعم بها في زمن الامتناع فتجب ويصير نفقهها عا فاعا عن النفقة حينئذ انتهى قال شيخنا وقضيه
 جريان ذلك في سائر صور النشوز وهو محتمل ونسقط المؤن أيضا باغلافة الباب في وجهه ويدعوها اطلاقا
 باثنا كذا وليس من النشوز شتمه واذاؤا باللسان وان استحققت التأديب (مهمة) لو تزوجت زوجة
 المفقود غيره قبل الحكم بموته سقطت نفقتها ولا تعود الا به عودها الى طاعته بهما التفريق بينهما
 (فائدة) يجوز للزوج منه ما من الخروج من المنزل ولو لموت أحد ابويها أو شهود جنازته ومن أن عكس
 من دخول غير طائفة واحدة فانزله ولو ابويها أو ابنتها من غيره لكن يكبره منع ابويها حديث لا عذر فان كان
 المسكن ملكها لم يمنع شيئا من ذلك الا عند الرية (مهمة) لو نشرت بالخروج من المنزل فغاب وأطاعت
 في غيبته بنحو عودها للمنزل لم تجب مؤنهما مادام غائبا في الأصح لخروجها عن قبضته فلا بد من تحديد
 تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة فالطريق في عودها الاستحقاق أن يكتب الحياكم الى قاضي بلده ليثبت
 عودها للطاعة عنده فاذا علم وعاد أو أرسل من يسلمها له أو ترك ذلك اغفر عذر عاد الاستحقاق وقضيه
 قول الشافعي في القديم ان النفقة تعود عند عودها للطاعة لان الموجب في القديم العقد لا التمكين وبه
 قال مالك وصرحوا أن نشوزها بالردة يزول باسـ لامها طاعة الزوال المسقط وأخذ منه الاذرى أنها لو
 نشرت في المنزل ولم تخرج منه كان منعه نفسه اقباب عا ثم عادت للطاعة عادت نفقتها من غير قاض
 وهو كذلك على الأصح ولو التمس زوجة غائب من القاضي أن يفرض لها فرضا عليه اشـ شرط ثبوت
 النكاح واقامته في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وانما لم تقبض منه نفقة مدة مستقبلة فحينئذ
 يفرض لها عليه نفقة المهر الا ان ثبت يساره (فرع في فسخ النكاح) وشرع دفع الضرر المرافع يجوز
 (لزوجة مكنته) أي بالنفقة عاقلة لا لولي غير المكنته (فسخ نكاح من) أي زوج (أعسر) مالا وكسبا
 لا ثيابا خلا (بأقل نفقة) تجب وهو مد (أو) أقل (كسوة) تجب كتميص وخمار وجبة شتاء بخلاف
 نحو سراويل ونعل وفرش ومخدة والا في عدم بقاء النفس بدونه ما فلا فسخ بالاعسار بالادام وان
 لم يسع القوت ولا نفقة الخدام ولا بالحجز عن النفقة الماضية كنفقة الامس وما قبله لتزويلها من قبل دين
 آخر (أو) أعسر (بمسكن) وان لم يعتاده (أو) أعسر (بمهر) واجب حال لم تقبض منه شيئا حال كون
 الاعسار به (قبل رطه) طائفة فلها الفسخ للحجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض بحاله وخيارها حينئذ
 عقب الزرع الى القاضي فوري فيسقط الفسخ بتأخيرها بلا عذر كجهل ولا فسخ بعد الوطء لثبوت المعوض
 به وصيرورة العوض دين في الذمة فلو وطئها مكرهة فله الفسخ بعده أيضا قال بعضهم الا ان سلمها الولي له
 وهي صغيرة بغير مصلحة فتجب نفسها بمهر بدلوها فلها الفسخ حينئذ ان عجز عنه ولو بعد الوطء لان
 وجوده هنا كدمه اما اذا قبضت به منه فلا فسخ لها على ما أفتى به ابن الصلاح واعتمده الاستاذي
 والركن وشيخنا وقال السارزي كالجوهري لها الفسخ أيضا واعتمده الاذرى (تنبيه) يتحقق
 الحجز عا برغبة ماله لمساقة العسر فلا يلزمها الصبر الا ان قال أحضر ماله الامهال أو يتأجل دينه بقدر
 مدة أحضر ماله الفاقب عا فاقه القصر أو يحل له مع اعسار المدين ولو الزوجية لانها في حالة الاعسار
 لا تسقط لعمدة المهر منظر وعدم وحيان المكتسب من يستعمله ان غلب ذلك أو بغيره ما عتقه عن
 الكسب (فائدة) اذا كان لراة على زوجها الغائب دين حال من صدق أو غيره وكان عندها بعض
 ماله وديمة فهل لها ان تستقل بأخذ ماله من الرفع الى القاضي ثم تقسجه أو لا فأجاب بعض أصحابنا ليس
 لراة المالك كونه الاستقلال بأخذ ماله بل ترفع الامر الى القاضي لان النظر في مال الغائبين للقاضي نعم
 ان علمت أنه لا يأن لها الا شيء يأخذ منه منها جاز لها الاستقلال بالاختصاص اذا فرغ المال وأرادت الفسخ

(قوله ثم عادت للطاعة)
 انظر رأيي في يحصل
 عودها هل هو بقصد
 الرجوع الى طاعته أو
 بغيره بذلك القصد أو
 لا بد من صريح انما يدل
 على طاعته وبها
 الخبر وهذا هو المتبادر
 ولم يتوقف على قاض
 (قوله لادم بقاء النفس)
 باسكان الفاء أي لادم
 توقف بقاء الروح عليها

باعتسار الغائب فان لم يعلم المال احد ادعت اعساره وان له مال له حاضر ولا ترك نفقة وابنت الاعسار وحلفت على الاخيرين ناوية بعدم ترك النفقة عدم وجودها الا ان وفقت بشرطه وان علم المال فلا بد من بيته بفرقة ايضا انتهى (فلا فسخ) على المتمد (بامتناع غيره) موبر او متوسطا من الاتفاق حضر او غاب (ان لم ينقطع خبره) فان انقطع خبره ولا مال له حاضر جاز له الفسخ لان تمذر واجبا بانقطاع خبره كنه خبره الاعسار كما جزم به الشيخ زكريا وخالفه تلميذه شيخنا واخرجه كثر من محققي المتأخرين في غائب تمذر فحصل النفقة منه الفسخ وقوامه ان المصلح وقال في فتاوى اذ انتمذرت النفقة لم يدم مال حاضر مع عدم امكان اخذها منه حيث هو بكتاب حكومي وغيره لكونه لم يعرف موضعه او عرف ولكن تمذرت مطالبته عرف حاله في اليسار والاعسار ولم يعرف فله الفسخ بالمال كما والافتاء بالفسخ هو الصحيح انتهى ونقل شيخنا كلامه في الشرح الكبير وقال في آخره وافقني بما قاله جمع من متأخري اليمين وقال العلامة المحقق الطنيداي في فتاويه والذي يختاره تلامذته المحققين انه اذا لم يكن له مال كما سبق له الفسخ وان كان ظاهرا المذهب خلافه لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولقوله صلى الله عليه وسلم لم يثبت بالحنفية السمعة ولان مدار الفسخ على الاضرار ولا شئ ان الضرر موجود فيه اذا لم يمكن الوصول اليه والنفقة منه وان كان موبر الذمير الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا سيما مع اعسارها فيكون تمذرها وصولها الى النفقة حكمه حكم الاعسار اه وقال تلميذه شيخنا خاتمة المحققين وابن زياد في فتاويه وبالجملة فالذهب الذي جرى عليه الرافعي والنووي عدم جواز الفسخ كما سبق والخيار الجواز وجزم في قتيله اخرى بالجواز (و) لا فسخ باعسار بنفقة ونحوها او غير (قبل ثبوت اعساره) أي الزوج باقراره او بيته تذكرة اعساره الا ان ولا تكفي بيته كرت انه غاب معسرا ويجوز للبيته الاعتماد في الشهادة على استحباب حاله التي غاب عليها من اعسار او يسار ولا تنال من اين لك انه معسر الا ان فلو صرح بمسند بطلان الشهادة (عند قاض) او حكم فلا بد من الرفع اليه فلا ينفذ ظاهرا ولا باطنا قبل ذلك ولا يحجب عدتها الامن الفسخ قال شيخنا فان فقد قاض وحكم بمحله او عجزت عن الرفع الى القاضي كان قال لا فسخ حتى تطيب ما لا استغاثت بالفسخ للضرورة وينفذ ظاهرا وكذا باطنا كما هو ظاهر خلافا لمن قيد بالاول لان الفسخ مبني على اصل صحيح وهو مستلزم للنفوذ باطنا ثم رايته غير واحد جزموا بذلك اه وفي فتاوى شيخنا ابن زياد لو عجزت المرأة عن بيته الاعسار جاز لها الاستقلال بالفسخ اه وقال الشيخ عطية المكي في فتاويه اذ انتمذرت القاضي او تمذرت الاثبات عنده لفقد الشهود او غيبتهم فله ان تشهد بالفسخ وتفسخ بنفسها كما قالوا في المرتين اذا غاب الرهن وتمذرت اثبات الرهن عند القاضي ان له بيع الرهن دون مراجعة قاض بل هذا اهم واعم وقوعا اه (ف) اذا قوتت شروط الفسخ من ملازمته المسكن الذي غاب عنها وهي فيه وعدم صدور نشوز منها وحلفت عليها وعلى ان لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وابنت الاعسار بنفقة على المتمد او تمذر فحصلها على المختار (عول) القاضي او الحكم وجوبا (ثلاثة) من الايام وان لم يستعمله الزوج ولم يرج حصول شئ في المستقبل ليحقق اعساره في فسخ انتمذره اعساره بغير فائه على الفور وافق شيخنا انه لا مال له في فسخ نكاح الغائب (ثم) بعد احوال الثلاث بلبايم (يفسخ هو) أي القاضي او الحكم أثناء الرابع عشر الدار قطن واليه في الرحيل لا يحد شيئا ينفق على امراته بغير قسري بينهما وقضي به عروعه واولاده بغير رضاه الله عنهم قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم احدا من الصحابة طالعهم ولو فسخت بالمال كما على غائب فمادوا دعي ان له مالا بالبلد لم يطل كما اذني به القسري الا ان ثبت انها تعلم ويسهل عليها اخذ النفقة منه بخلاف فهو عقار وعرض لا يتيسر بيعه فانه كالمدم (او) تفسخ (هي ياذنه) أي القاضي بلفظ فسخ النكاح فلو سلم نفقة الرابع فلا تفسخ بما مضى لانه صار دينيا ولو اعسر بعد ان سلم نفقة الرابع بنفقة الخامس بنت على المدة ولم تسد نفقة اظهر قوله ثم انه لو اعسر بنفقة السادس استأنفها وهو محتمل ويحتمل انه ان تجلث ثلاثة وجب الاستئناف او اقل

(قوله اذا لم يكن له مال) أي أصلا أو كان وتمذر الاستيفاء ولو لتغلب الزوج لشوكته (قوله بالحنفية) أي المائلة الى الذين القيم بمعنى المستقيم أي التي لا عوجاج فيها بل هي في غاية الاستقامة والسجدة السهلة التي لا يكاف فيها احدا الا وسه

فلا كما قاله شيخنا ولو تبرع رجل بنفقة بل يلزمها القبول بل له الفسخ (فرع) لهافي مدة الامهال والرضا باعساره الخروج نهارا قهره عليه لسؤال نفقة أو اكتسابها وان كان لها مال وامكن كسبها في بيتها وليس له منها الا ان حبسه لها اغناه وفي مقابلة نفقة عليه واعلم ان جوع الى مسكنها لئلا يلا وقت الايواء دون العمل ولها ما نفعه من التمتع بها نهارا وكذا الليل لكن تسقط نفقة ما عن ذمته مدة المنع في الليل قال شيخنا وقبيل به انه لا نفقة لها من خروجها للكسب انتهى (فروع) لا فسخ في غير مهر لسيادة امره وليس له منها من الفسخ بغيره ولا الفسخ به عند رضاها باعساره او عدم تكليفها الا ان النفقة في الاصل لها بل له الجاؤها اليه بان لا ينفق عليها او يقول له الفسخ او جوعي دفعا للضرر فله ولزوج امرته به بدو واستخدمه فلا فسخ لها ولا له اذ مؤنتها عليه ولو اعسر سيد المسئلة عن نفقة قال ابو زيد اجبر على عتقها او تزويجها (فائدة) لو فقد الزوج قبل التمكن فظاهر كلامهم لا فسخ ومذهب مالك رحمه الله لا فرق بين الممكنة وغيرها اذ انتمذرت النفقة وضربت المدة وهي عنده شهر للتفحص عنه ثم يجوز الفسخ (تتمه) يجب على موبر ذكر او انثى ولو اكتسب بليق به بما فضل عن قوته وقوت محونه يومه وليلتسه وان لم يفضل عن دينه كفاية نفقة وكسوة واداء لاصل وان عدا كرا وانثى وفرع وان نزل كذلك اذ لم يالكها وان اختلفا دينا لان كان احدهما حيا او تمردا قال شيخنا في شرح الارشاد ولان كان زانيا بمحضه أو تاركا للصلاة خلافا لما قاله في شرح المنهاج ولان بلغ فرع وترك كسبه الاتقولا أن نفقة أم أو بنت على النكاح يمكن تسقط نفقة اباهم قد وفيه نظر لان نفقة على الزوج انما تجب بالتمكن كما مروا ان كان الزوج معسرا مالم تفسخ ولا تيسر مؤن القريب بقوته اذ يناله الا باقتراض قاض لغية منفق او منع صدر منه لا باذن منه ولو منع الزوج أو القريب الاتفاق اخذها المستحق ولو بغير اذن قاض (فرع) من له اب وام فنفقة على الاب وقيل هي عليه بالبالغ ومن له اصل وفرع فله الفرع وان نزل اوله محتاجون من اصول وفروع ولم يقدر على كفايتهم قدم نفسه ثم زوجته وان تعددت ثم الاقرب فالاقرب نعم لو كان له اب وام وابن قدم الابن الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ويجب على ام ارضاع ولدها اللبأ وهو اللبن اول الولادة ومدة يسيرة وقيل بقدر ثلاثة ايام وقيل سبعة ثم بعد ذلك لا توجد الا هي أو أجنبية وجب ارضاعه على من وجدت ولها طالب الاجرة ممن تلزمه مؤنته وان وجد تالم تحجر الام خلية كانت أو في نكاح ابيه فان رغبت في ارضاعه فليس لايه منها الا ان طلبت فوق اجرة المثل وعلى اب اجرة مثل لأم لا رضاع ولدها حيث لا متبرع بالارضاع وكثير عراض عارضيت

(فصل) والاولى بالحضانة وهي تربية من لا يستقل الى التمييز لم تتزوج با تحرفاها وان عات قام اب فامهاتها فاختت نفقة فبنت اخت فبنت اخ فعمة والمميزان افتقر ابوا من النكاح كان عند من اختاره منه ما ولا ب اختيار منع الانثى لا الذكر زياره لأم ولا تمنع الام عن زيارتها على العادة والام أولى بتمريضها عند الاب ان رضى والا فبنتها وان اختارها ذكر فبنتها لئلا وعنده تبارا واختارتها انثى فبنتها ابدا ويزورها الاب على العادة ولا يطلب احضارها عنده ثم ان لم يختار احدا منهما فالام أولى وليس لاحدهما قطعه قبل حواين من غير رضا الا خرولهما فقطعه قبلها ما ان لم يضره ولا حدهما مدة حولين ولهما الزيادة في الرضاع على الحولين حيث لا ضرر ولكن أفق الحواطي بانه يسر عدمه الحاجة ويجب على مالك كفاية رقيقة الامكاتب ولو اعمى أو زعموا ولو غيبا أو كولا نفقة وكسوة من جنس المنة لأمه لأمه من اوقاء البلد ولا يكفي سائر العورة وان لم يتأذبه نعم ان اعتدوا ولو لا ادا العرب على الاوجه كفي اذ لا تحجب خبيثه على السيد من دوائه واجرة الطبيب عند الحاجة وكسب الرقيق ليس به نفقة منه ان شاء وبسقط ذلك بمضي الزمان كنفقة القريب ويسر ان يناله مما يتنعم به من طعام وادم وكسوة والافضل اجلاسه معه لا كل ولا يجوز ان يكلفه كالدواب على الدوام علا لا يطيقه وان رضى اذ يحرم عليه اضرار نفسه فان ابى السيد الا ذلك بيع عليه أي ان تعين البيع طر يقاوالا أو جرحه امان في بعض الاوقات فيجوز ان

(قوله اجبر على عتقها أو تزويجها) وفي م ر لو عجز السيد عن نفقة أم ولده أجبر على تخليتها التمسك تسب وتنفق على نفسها أو على ابهارها ولا يجبر على عتقها وتزويجها كما لا يرفع ملك العيين بالجهز من الاستماع فان عجزت عن النكسب فنفقة تضاف بيت المال اه بحرقه (قوله أو تاركا للصلاة) أي بعد أمر الامام وكان على الشارح ان يزيد ذلك الا ان يقال انه متى اطلق تارك الصلاة فلما راد منه التارك لها بعد أمر الامام (قوله القيا) بهمز وقصر لان الولد لا يمش غالبا بدونه ولها غيرها لا ينفق عنه ولها اخذ الاجرة على ذلك ان كان مما لأمه اجرة ولا يلزمها التسبع بارضاعه كما لا يلزمه بذل الطعام للمعسر الا بالبدل

يكافه عمل شاقا ويتبع العادة في راحته وقت القبول والاستمتاع وله منعه من نقل صوم وضلوة وعلى مالك هلف دابة المحترمة ولو كلبا محترما وسقها ان لم تألف الرعي ويكفها والا كفي ارساله للرعي والشرب حيث لا مانع فان لم يكفها الرعي لزمه التكميل فان امتنع من عافها او ارساله احيى على ازالة ملكه او دفع المالك كونه فان ابي فعل الحيا كم الاصلح من ذلك ورقيق كدابة في ذلك كاه ولا يجب علف غير المحترمة وهي الفواسق في الجنس ويجب مالك الدواب ما لا يضربها ولا يولد لها وحرم ما ضربا احدهما ولو لولة العلف والظاهر ضبط الضرر بما يمنع من عوافها له ما وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت وقوف فيه الرافعي قالوا يجب الترك له قدر ما يقهر حتى لا يموت ويسن أن لا يمانع الحالب في الحلب بل يبقى في الضرع شيئا وان ينقص انظار يديه ويجوز الحلب وان مات الولد بأي حيلة كانت ويحرم التهرش بين البهائم ولا يجب عمارة داره او قناته بل يكره تركه الى ان يجرب بغير عذر كترك حتى يزرع ويحرق دون ترك زراعة الارض وغيره ها ولا يكره عمارة الحاجة وان طالت والاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة اذرع محمولة على من فعل ذلك للخيلاء والتفاخر على الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الجنابة)

من قتل وقطع وغيرهما والقتل ظاهرا كبر الكبائر بعد الكفر والقود والعفو لا تبقى مطالبة اخروية والفعل المزمع ثلاثة عدوشبه عمد وخطأ (لا قصاص الا في عمد) بخلاف شبهه والخطأ (وهو قصد فعل) ظاهرا (و) عين (شخص) يعني الانسان اذ لو قصد شخصه اظنه طبيقا فان انسانا كان خطأ (بما يقتل) غالبا جارحا كان كفر زابرة يقتل كدماغ وعين وخاصة واحليل ومثاقه وعجان وهو ما بين النخسية والذرا ولا كعبير بيع ومهر (وقصد ههما) أي الفعل والشخص (بغيره) أي غير ما يقتل غالبا (شبه عمد) سواء أقتل كثيرا أم نادرا كضربة يمكن عادة حالة الهلاك عايم بخلافها بالهجوم أو مع خفتها جاد فاقه درو لو غر زابرة بغير مقتل كالتية ونفذ وتأم حتى مات فمردوان لم يظهر أثر ومات خالقه عموما لو جبهه كان أغلق بابا عليه ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما والطالب لذلك حتى مات جوعا أو عطشا فان مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا فمدا اظهرو قصد الهلاك به ويختلف ذلك باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحرا وحدا لا طياء الجوع المهلك غالبا باثنين وسبعين ساعة متصلة فان لم تفسد المدة المذكورة ومات بالجوع فان لم يكن به جوع أو عطش سابق فشبهه عمد فيجب نصف دينه لحصول الهلاك بالامر بن وما ل ابن الامداد فيمن أشار لا انسان بسكين نحو يخاله فسد طع عليه من غير قصد ان يهجم هو جرح لا قود قال شيخنا وفيه نظر لانه لم يقصد عليه بالالة فالوجه انه غير عمد انتهى (تنبيه) يجب قصاص بسبب كباشرة فيجب على مكره بغير حق بان قال اقتل هذا والالاقتل فقتله وعلى مكره ايشاعا وعلى من ضيف بهموم يقتل غالبا غير عمد يزقن ضيف بهموم اودسه في طامه الغالب كاه منه فاكاه لا فشه عمد فيلزمه دينه ولا قود يتناول الطعام باختياره وفي قول قصاص لتغير بره وفي قول لا شيء تغلبا بالباشرة وعلى من ألقى في ماء مغرق لا يمكنه التخلص منه بعموم أو غيره وان التمس منه حوت ولو قبل وصوله الماء فان أمكنه التخلص بعموم أو غيره ومنعه منه عارض كوج ورشح فهلك فشبهه عمد فيه دينه وان أمكنه فتركه خوفا أو عنادا فلا دية (قرع) لو أمسكه شخص ولو لقتل فقتله آخره لقصاص على القاتل دون المسلم ولا قصاص على من أكره على صعود شجرة فزلق ومات بل هو شبه عمد ان كانت مما رتق على مثلها غالبا والخطأ (عدم قصد أحدهما) بان لم يقصد الفعل كان زلق فوقه على غيره فقتله أو قصد فقط كان رعي اهدف فاصاب انسانا ومات (خطأ ولو وجد) بشخص (من شخصين معا) أي حال كونهما معترنين في زمن الجنابة بان تقارنا في الاصابة (فعلان مرقان) للروح (مذفنان) أي مسرعان للقتل (كعز) للرقبة (وقد) للبعثة (اولا) أي غير مذفنين (كقطع عضوين) أي جرحين أو جرح من واحد وعشرة مثلا من آخر فمات منهما (فقتلان) فقتلان اقرب جرح له نكابة باطنا أكثر من جرح فان ذقت أي أسرع للقتل أحدهما فقط

(قوله لذلك) أي الطعام والشراب أو أحدهما وهل مثلهما الداء المتوقف عليه البرد بقول الطبيب نعم كالداء عند شدة البرد فتنبيه (قوله على مكره بغير حق وعلى مكره) فان وجبت الدية في صورة الاكراه كان عني عن القصاص عليها وزعت عليها بالسوية كالشريكين في القتل وللولي العفو عن أحد ههما باخذ نصف الدية من الآخر باختصار

فهو القاتل فلا يقتل الا خروا ن شككنا في تدقيت جرحه لان الاصل عدمه والقود لا يجب بالاشك (أو) وجدابه منهما (مرتبا) القاتل (الاول ان انما الى حركة مذبح) بان لم يبق فيه ادراك وابصار ونطق وحركة اختيارات ورمز الثاني وان جنى الثاني قبل انهاء الاول اليه اذ قف كعزبه بعد جرح القاتل الثاني وعلى الاول قصاص العضو او مال بحسب الحال وان لم يذق الثاني ايضا ومات المجني بالجنابة من كان قطع واحد من الذراعين والاخر من المرفق فقتلان لوجود السراية منهما (قرع) لو اذملت الجراحة واستمرت الحية حتى مات فان قال عدلان انهما من الجرح فالقود والافلاضمان (وشرط) أي لا قصاص في النفس في القتل كونه عذاه اقل قود في الخطا وشبهه العمد وغير الظلم (في قتل عصمة) بايمان أو امان بحقق دمه بعد دمة أو عهد فيمدر الحربي والمردو زان محض قتل مسلم ليس زانيا محصنة ما واء أثبت زناه بيمينه أم باقرار لم يرجع عنه وخرج بقولي ليس زانيا محصنة الزاني المحصن فيقتل به مالم يامر به الامام بقتله قال شيخنا ويظهر ان يلحق بالزاني المحصن في ذلك كل مهاد كترك صلاة وقاطع طريق مقتحم قتلته والحاصل ان الماهدر معصوم على مثله في الاهدار وان اختلفا في سببه وبه السارق مهدره الا على مثله سواء المسروق منه وغيره ومن عليه قصاص كغيره في العصمة في حق غير المستحق فيقتل فانه ولا قصاص على حربي وان عصى به دله عدم التزامه ولما تواتر عنه صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه من عدم الافادة من أسلم كودشي قاتل جزه رضي الله عنه ما بخلاف الذي فعله القود وان أسلم (و) شرط في (قاتل تكليف) فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل والمذهب وجوبه على السكران المدهى يتناول مسكرا فلا قود على غير متعدبه ولو قال كنت وقت القتل صبيا وأمكن صباه فيه أو مجنونا وعده جنونا فصدق بيمينه (ومكافأة) أي مساواة حال جنابة بان لا يفضل قتيله حال الجنابة (بالام أو حرة أو أوصالة) أو سيادة فلا يقتل مسلم ولو مهدر ايهوزنا بكافرو ولا حرم فيه مرق وان قتل ولا اصل بفرعه وان سفل ويقتل الفرع باصله (ويقتل جميع بواحد) كان جرحه جراحات لم تدخل في الزهوق وان غش بعضها أو تفادوا في عدد هها وان لم يتواطأ أو كان القود من حال أو في بحر لما روى الشافعي رضي الله عنه وغيره ان عمر رضي الله عنه قتل خمسة أو سبعة قتلوا رجلا غيلة أي خدعة بموضع خال وقال ولو عملا عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا ولم ينكر عليه فصار اجما ولولي العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار عدد الرؤس دون الجراحات ومن قتل جماعة بقتل باولهم (قرع) لو تسارعوا تلا ضمن بقود اودية كل منهم ما مات في الاخر من الصراعة لان كلامه ياذن فيما يؤدي الى نحو قتل أو تلف عضو قال شيخنا ويظهر انه لا أثر لاعتيادان لا مطالبة في ذلك بل لا بد في انتفاها من صريح الاذن (تنبيه) يجب قصاص في أعضاء حيث أمكن من غير ظلم كيدور رجل وأصابه وانا مل وذ كروا نشين واذن ومن ولسان وشفة وعين وجفن ومارن أنف وهو مالا من منه ويشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ولا يؤخذ بعين يسار أو على باسفل وعكسه ولا قصاص في كسر عظم ولو قطعت يده من وسط ذراع اقتص في الكف وفي الباقي حكومة ويقطع جميع يديه فماتوا على اربعة اوجه فقتل بمعددا وخنق أو نجوى أو تغريق بماء اقتص ان شاء الله أو دسه فقتل (موجب العمد قود) أي اقتصاص سمي ذلك قودا لانهم يقودون الجنابي بحبل وغيره قاله الازهرى (والدية) عند سقوطه بفوقه عليها أو بغير عفو (بدل) عنه فلو عفا المستحق عنه مجانا أو مطلقا فلا شيء (وهي) أي الدية اقتل حرم مسلم ذكره معصوم (مات بغير مثله في عمد وشبهه) أي ثلاثة اقسام فلا نظر لتفاوتها بعددا (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفة) أي حاملا بقول خيرين (ومخسة في خطا من نبات مخاض و) نبات (لبون وبني امون وحقاق وحنذاع) من كل منها عشرون خيرة الترمذي وغيره (الا) ان وقع الخطأ في (حرم مكة أو) في (أشهر حرم) ذي القعدة وذى الحجة والحرم ورجب (أو محرم حرم) بالاضافة كالمواخت (فثلثة) كقوله جمع من الصحابة رضي الله عنهم وأقرهم بالقون وانظم حرمه الثلاثة زجر عن ابا تغايط من هه الوجه ولا يلحق

(قوله قتل باولهم) فان قتلهم معاقدم بالقرعة وجوبا فاذا اقتص منه الاول أو من خرجت قرعته أخذت الباقيون الديات من مال القاتل فلو باد رالي قتله غير من استحق التقدمة به عصى ووقع قصاصا وللباق المستحقين الديات لتعذر القصاص عليهم بغير اختيارهم ام باختصار (قوله فماتوا عليها دفعة) احترز عمالوا بان كل منهم بعض الطرف أو تعاونوا على قطعه بنشار حرم بعضهم في الذهاب وبعضهم في البودقانه لا قود فيه عند الجمهور لتعذر المماثلة ام باختصار

بها حرم المدينة ولا الاحرام ولا رمضان ولا أثر لحرم رضاع ومساورة وخرج بالخطا ضدا فلا يزيد واجبهما
 بهذه الثلاثة كتحريم ما بين التعليل واحادية الاتي فنصف دينه الذي كره (ودية عمدة على جان محله)
 كسائر ابدال المتافات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطا وان تثلثت (على عاقلة) للجان (و) حلة ثلاث
 سنين (على القتي منهم نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة فان لم يفوا فن بيت المال فان تعذر فعلى الجاني
 ثلثا العامين والمانى في كون الدية على المافله فيه ما ان القمائل في الجاهلية كانوا يوفون بموت بنصرة
 الجاني منهم ويمنون اولياء الدم اخذتهم فابل الشرع تلك النصرة بادل المال وخص تحملهم بالخطا
 وشبه العمد لانهم ما يكترل لاسيما في متعاطى الاسلحة فست اعانته اثلا يتضرر عا هو مدور فيه
 واجلت الدية عليهم رفقانهم وعاقلة الجاني عصبته بالجمع على ارضهم بنسب او لاء اذا كانوا ذكورا
 مكلفين غير اصل وفرع ودية منهم الا قرب الاقرب ولا يعقل فقه برولو كسوا او امرأة وخنى وغير
 مكلف (ولو عمدت ابل) في المحل الذي يجب تحصيلها منه حسا او شرعا بان وجدت فيه باكثر من ثمن
 المثل او بعدت وعظمت المؤنة والمشقة (ف) الواجب (فيها) وقت وجوب التسليم من غالب نقد البلد وفي
 القديم الواجب عند عدمها في النفس الكاملة ألف منقال ذهبا او اثناعشر ألف درهم فضة (تنبيه)
 وكل عضو فرد فيه جمال ومنفعة اذا قطعه وجبت فيه دية كاملة مثل دية صاحب العضو اذا اقتله وكذا
 كل عضو من جنس اذا قطعه ما فيه مال الدية وفي احد ما نصفها ففي قطع الاذن الدية وفي احدهما
 الذهف ومثلها ما اعمنان والشفتان والكفان باصبعهما ما او القدمان باصبعهما ما وفي كل اصبع عشرين
 الابل وفي كل سن خمس (و) يثبت ((القود للورثة)) العصبية وذوى القروض بحسب ارضهم المال ولومع بعد
 القرابة كذى ربم ان ورثناه او مع عدمها كاحد الزوجين والعتق وعصبته (تنبيه) يجبس الجاني الى
 كمال العصبية من الورثة بالبلوغ وحضور الغائب او اذنه فلا يخفى بكفيل لانه قد يهرب فيغيب الحق
 والكلام في غير قاطع الطريق اماه واذنتم قتله فيقتله الامام مطلقا ولا يستوفى القود الا الواحد من
 الورثة او من غيرهم براض منهم او من باقهم او بقرعة بينهم اذ لم يراضوا ولو با در احد المستحقين فقتله
 عالما تحريم المبادرة فلا قصاص عليه ان كان قبل عفومته او من غيره والا فمليه القصاص ولو قتله اجنبى
 اخذ الورثة الدية من تركه الجاني لان الاجنبى ولا يستوفى المستحقى القود في نفس او غيره الا باذن
 الامام او نائبه فان استقل به عذر (تنمية) يجب عند هيجان البصر وخوف الفرق القاء غير الحيوان من
 المتاع لسلامة حيوان محترم واقاء الدواب لسلامة الاذى المحترم ان تعين لدفع الفرق وان لم ياذن المالك
 اما المذركم في وزن محدث فلا يلقى لاجله مال مطلقا بل ينبغي ان يلقى هو لاجل المال كما قاله شيخنا
 ويحرم اقاء العبيد للاحراز والدواب لما لا روح له ويضمن ما اقاءه الا اذن ماله كولو قال لرجل اتى متاع
 زيد وعلى ضمانته ان طاب لك فقهل ضمنه الملقى لا الا امر (فرع) افنى ابو اسحق المروزي محل سقى اتمته
 دواء ليعطى ولدها مادام عاقلة او مضغوة وبالغ الحنفية ففلا يجوز مطلقا وكلام الاحماء يدل على التحريم
 مطلقا قال شيخنا وهو الاوجه (خاتمة) تجب الكفارة على من قتل من يحرم قتله خطأ كان او عمدا وهي
 عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين

(باب في الردة)

(الردة) لغة الرجوع وهو اخش انواع الكفر ويحيط بها العمل ان اتصفت بالموت فلا يجب اعادة
 عبادته التي قبل الردة وقال ابو حنيفة تجب وشرا (قطع مكاف) مختار فله ومن صبي ومجنون ومكره
 عنها اذا كان قلبه مؤمنا (اسلاما بكفر عزم) حالا او ما لا فيكفر به حالا (او قولا او فعلا باعقاد) لذلك
 القولي او القول اي منه (او) مع (عناد) من القائل او الفاعل (او) مع (استهزاء) اي استخفاف بخلاف
 ما لو اقترن به ما يخرج عن الردة كسبق لسان او حكاية كقرا وخوف قال شيخنا كشيخة وكذا قول الولي
 حار غيبته انا الله ونحوه مما وقع لا تخفى من العارفين كابن عربي واتباعه بحق وما وقع في عباراتهم مما يورثهم

(قوله على عاقلة)
 هذا ان وجدته له
 عاقلة غنية والا فترد
 عليه مؤجلة (قوله في
 الردة) اي في بيان ما به
 تحصل الردة وما يترتب
 على من ارتد اعادنا
 الله تعالى والمسلمين
 منه (قوله اسلاما) علم
 منه ان المنة نقل من
 دين لا خلا به
 مرتدا وان كان حكمه
 حكم المرتد فلا يقبل
 منه الا الاسلام اه
 يصح زوى باختصاص
 (قوله اوقع استهزاء)
 اي لقوله تعالى قتل
 اباؤه وابائهم ورسوله
 كنتم تسمونهم تهرون
 لانه تذكروا قد كفرتم
 بعد ايمانكم

كفرا غير مراد به ظاهره كما لا يخفى على الموقفين نعم يحرم على من لم يعرف حقيقة اصطلاحهم وطريقتهم
 مطالمة كتبهم فانما لم يقدم له ومن ثم ضل كثير من اغتر وانظروا هراوقول ابن عبد السلام يعزروني
 قال انا الله فيه نظرا لانه ان قاله وهو مكاف فهو وكاف لا محالة وان قاله حال القبيحة المانعة للتكليف فأي
 وجه للتعزير انتهى وذلك (كنفى صانع و) نفى (نبي) او تكذيبه (ويجوز جمع عليه) معلوم من الدين
 بالضرورة من غير تأويل وان لم يكن فيه نص كوجوب نحوالة لالة المكتوبة وتحليل نحو البيع
 والنكاح وتحريم شرب الخمر واللواط والزنا والمكس ونذب الرواتب والامد بخلاف مجمع عليه لا يعرفه الا
 الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السادس مع البنت وكحرمة نكاح المعتدة للغير كما قاله النووي
 وغيره وبخلاف المعتز وكن قرب عهد بالاسلام (ومحذو الخلق) اختيارا من غير خوف ولونيبا وان
 انكر الاستحقاق او لم يطابق قلبه حواره لان ظاهر حاله يكذب وفي اصل الرضة عن التهذيب من دخل
 دار الحرب فسهل لضم او تلفظ بكفر ثم ادعى اكراما فان فعله في خلوة لم يقبل او بين ايديهم وهو اسير
 قبل قوله او تاجر فلا يخرج بالسيود الكوع لان صورته تقع في العادة للخلق كثيرا بخلاف اليهود قال
 شيخنا نعم يظهر ان محل الفرق بينهما عند الاطلاق بخلاف ما لوقصده تنظيم مخلوق بالركوع كما يظم الله
 تعالى به فانه لا شك في الكفر حيث انتهى وكشى الى الكنائس بزيمهم من زنا وغيره وكالتعا ما فيه قرآن
 في مستقذر قال الروباني او علم شرعي ومثله بالاولى ما فيه اسم مقام (وردد في كفر) اي فله اولا
 وكذا كفر مسلم لذيته بلا تأويل لانه سمي الاسلام كفرا وكذا كفر كائن قال لمن طلب منه تلقين
 الاسلام اصبر ساعة فيكفر في الحال في كل ما مر لنا فانه الاسلام وكذا يكفر من انكر اعجاز القرآن او حرفاته
 او عصبة ابي بكر او قذف عائشة رضي الله عنها ويكفر في وجه حكام القاضى من سب الشيخين او الحسن
 والحسين رضي الله عنهم لا من قال لمن اراد تحليفه لا اريد الحلف بالله بل بالطلاق مثلا او قال رؤي اياك
 كزوبة ملك الموت (تنبيه) ينبغي للمفتي ان يحتاط في التكفير ما أمكنه له فلم يخطئه وغلبة عدم قصده
 سيما من العوام وما زال ائمتنا على ذلك قديما وحديثا (وبستتاب) وجوبا (مرتد) ذكرنا كان او انى لانه
 كان محترما بالاسلام ورماعرضت له شبهة فترال (ثم) ان لم يقبل بعد الاستتابة (قتل) اي قتله الحسا كم
 ولو بنائيه بضرب الرقبة لا بغيره (بلا امهال) اي تكون الاستتابة والقتل حال الخبز المضاري من بدل دينه
 فاقبلوه فاذا سلم صح اسلامه وترك وان تكررت ردة لا طلاق النصوص نعم يعز من تكررت ردة لاف
 أول امره اذا تاب خلا لما زعمه جهلة القضاة (تنمية) اغيا يحصل اسلام كل كافر اصل او مرتد بالتلفظ
 بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما يقوله من الايمان وان قال به الغزالي وجمع محققون ولو بالجمعة
 وان احسن العربية على المنقول المعتمد لا بلغة اقنم بالافهم ثم بالاعتراف برسالة صلى الله عليه وسلم الى
 غير العرب من يتكلمها فيزيد العيسوي من اليهود محمد رسول الله الى جميع الخلق والبراءة من كل دين
 يخالف دين الاسلام فيزيد المشرك كفر بما كذبك اشركت به وبرجوعه عن الاعتقاد الذي ارتد بسببه
 ومن جهل القضاة ان من ادعى عليه عتدهم بردة او جاءهم بطلب الحكم باسلامه يقولون له تلفظ بما
 قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعي رضي الله عنه اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن
 الحال وقالت له قل ان شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وانك بريء من كل دين يخالف
 الاسلام انتهى قال شيخنا وروى عن تكرر برضى الله عنه لفظ اشهد انه لا يدمنه في صحة الاسلام وهو
 ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جميع وفي الاجاديت ما يدل اسكل انتهى
 ويندب امر كل من أسلم بالاعيان بالبعث وبشروط تنفع الاسلام في الاخرة مع ما مر قصه ديق القلب
 بوحدة ابيه الله تعالى ورسوله وكتبه واليوم الاخر فان اعتقده هذا ولم يأت بما لم يكن مؤمنا وان اتى به
 بلا اعتقاد ترتب عليه الحكم الديني ظاهرا

(باب الحدود)

(تنبيه) ولد المرتدان
 انه قد قبل الردة فهو
 مسلم لانه انه قد في حال
 الاسلام فحكم عليه
 بالاسلام تبعا ولا يؤثر
 فيه طرودة ابيه او
 احدهما وكذا ان اعتقد
 في الردة وكان في اصوله
 الذين ينسب اليهم مسلم
 وان كان اصوله مرتدين
 فهو مرتد تبعا لهم لكن
 لا يقبل حتى يافع
 ويستتاب ولو كان
 احد ابيه مرتدا والاخر
 كافرا صلى فكافر
 اصل كما قاله البغوي اه
 ملخصا من حاشية
 شيخنا البيهقي

أوله أحد الزنا وهو كبر الكبار بعد القتل وقيل هو مقدم عليه (يحد) وجوبا (امام) أو نائبه دون غيره ما خلا للقتال (حرام كفايا) بابلج حشقة أو قدرها من فاقدها في فرج آدمي حتى قبل أو دبر ذكر أو أنثى مع علم تحرره فلا حد بمساحقة ولا ستماء به نفسه أو غير حليلته بل يعز زنا فعل ذلك ويكره بغيرها كتمكيد من العيب بذكره حتى ينزل لانه في معنى العزل ولا بابلج في فرج بهيمة أو ميت ولا يجب ذبح البهيمة المأكولة خلافا لمن وهم فيه وأغابا جلد من ذكر (مائة) من الجملات (ويعزب عاما) ولا لمساقعة قصر فاكتر (ان كان) الواطئ أو الموطوءة حرا (بكر) وهو من لم يطأ أو وطأ في نكاح صحيح (لا) ان زنى (مع ظن حل) بان ادعاه وقد قرب عهده بالامام أو بعد عن أهله (أومع تحليل عالم) بعد بخلافه لشبهة اباحت وان لم يقد له الفاعل كنكاح بلاولي كذهب إلى حنيفة أو بلاشهود كذهب مالك بخلاف الخليلي عنهما وان قيل من داود وكنكاح مائة نظرا لخلاف ابن عباس ولو من معتد بغيره نعم ان حكمه كما بانطال النكاح المختلف فيه حد لا ارتفاع الشبهة حيث قاله الماوردي ويحد في مسأجرة الزنا ما اذا لا شبهة لمدام الاعتداد بالقد الباطل بوجه وقول أبي حنيفة انه شبهة ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب بذلك ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافة وكذا في مبيحة لان الاباحة هنا لغو ومحرمه عليه لتوثيق أو نحو بينونة كبرى وان كان قد تزوجها خلافا لابي حنيفة لانه لا عبرة بالاعتقاد الفاسد اما بحسبة تزوجها فلا يحد بوطئه الا لا اختلاف في حل نكاحها ولا يحد بابلج في قبل مملوكة له حرمته عليه بغير حرمية أو شركة أخرى فيه أو توثيق أو توثيق ولا يحد بابلج في أمة فرج ولا مستولدة لشبهة الملك فيما عدا الأخيرة وشبهة الاعفاف فيما أو ما حد في رقيق محسن أو بكر ولو مبعوضا فذهب حد الحر ونفريه في حد نجسين ويعزب نصف عام ويحد الرقيق الامام أو السيد (ويزجم) أي الامام أو نائبه بان يأمر الناس بحبوطه فيبرمونه من الجوانب بمجاهرة معتدلة ان كان (محصنا) رجلا كان أو امرأة حتى يموت أجماعا لانه صلى الله عليه وسلم رجم ماعز والاعرابية ولا يحد مع الرجم عند جماهير العلماء وتعرض عليه توبة لتكون خاتمة أمره ويؤمر بدخول وقتهم أو يجاب لشرب لا أكل ولصلاة ركعتين وبعد بقتله بالسيف لكن فات الواجب والمحصن مكلف حر وطئ أو وطئت بقبل في نكاح صحيح ولو في حبس فلا حد أصان لصبي أو مجنون أو قن وطئ في نكاح ولا من وطئ في ملك عين أو نكاح فاسد زنى (وآخر) وجوبا (رجم) كقود (لوضع حمل وفطام) لا لمرض يرجى برؤه منه وحر ويرد مفرطين نعم يؤخر الجلاء لهما ولمرض يرجى برؤه منه أوله كونها حاملة لان القصد الدخول لا القتل (ويثبت) الزنا (بأقرار) حقيقي مفصل نظير ما في الشهادة ولو بإشارة آخر من ان فهمها كل أحد ولو بيرة ولا يشترط تكرره أو بعبارة خلافا لابي حنيفة (وبينة) فصلت بذكر المزني بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كما شهد أنه أدخل حشفته في فرج فلانة جعل كذا وقت كذا على سبيل الزنا (ولو أقر) بالزنا (ثم رجح) عن ذلك قبل الشروع في الحد أو بعده بنحو كذبت أو ما زنت وان قال بعده كذبت في رجوعه أو كنت فاحذت فظنته زنا وان شهد حاله بكذبه فيما استظهره شيخنا بخلاف ما أقررت به لانه مجرد تكذيب للبيئة الشاهدة به (سقط) الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عز بالرجوع فلو لا أنه لا يفيد ما عرض له به ومن ثم سن له الرجوع وكذا في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كشراب ومزقة بالنسبة لا قطع وأفهم كلامهم انه اذا ثبت بالبيئة لا يتطرق اليه الرجوع وهو كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملاك أمة وطن كونها حاملة * وثانيها حد القذف وهو من السبع الموبقات (وحد قاذف) مكلف مختار ملتزم بالأحكام عالم بالتحريم (محصنا) وهو من مكلف حرم عفيف من زنا ووطء بغير حليلته (ثمانين) جلدة ان كان القاذف حرا أو الأقراب من ويحصل القذف بزنت أو يازاني أو ياخذت أو باطت أو لا بط فلان أو بالواطئ وكذا بياقينة لامرأة ومن صريح قذف المرأة ان يقول لابنهم زيد من لست ابنه أو لست منه لا قوله لابنه لست ابني ولو قال ولده أو ولد غيره بولد الزنا كان قذفا لاه (ولا يحد أصل) لقذف فرج بل يعز زنا قاذف

(قوله أو بعد من أهله) أي أهل الاسلام (قوله بخلاف الخليلي عنهما) تقدم له ان لابي حنيفة قول هذا الخليلي والحق ما هنا فتنبه (قوله فيما عدا الأخيرة) هي أمة الفرع (قوله بمجاهرة معتدلة) تكون بقدر مل الكف لا بمحصا صغيرا لا يطول عليه الأمر ولا يصغر أي مجاهرة كبيرة لا تلاوت حلا في غيوت التشكيل الذي هو المقصود من الرجم

غير مكلف ولو شهد بزنا دون أربعة من الرجال أو نساء أو عبيد حدوا ولو تظاهروا بقتل القاذف بقتل مذكوفه انه مازني قط وسقط عنهم من مذكوف أو وارثه الحائز ولا يستقل المذكوف باستيفاء الحد ولو زج قذف زوجته التي علم زناها وهي في نكاحه ولو بظن ظنا مؤكدا مع قرينة كأن رآها أو أجنبيا في خلوة أو رافعا زنا مع شيوع بين الناس بأنه زنى بها أو مع خيرة ثقة أنه رأى زنى بها أو مع تكرر رؤيته لها كذلك مرات ووجب نفي الولدان تيقن أنه ليس منه وحيث لا ولي ينقبه فالأولى له الاسترغاب وان يطأها ان كر هاتان أحبا أمسكهما المصاح ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال امرأتي لا تريد لامس فقال طلقها قال اني أحبا قال أمسكها (فرع) اذا سب شخص آخر فلا تخران بسببه بقدر ما سبه مما لا كذب فيه ولا قذف كما ظالم وبالحق ولا يجوز سب أبيه وأمه * وثالثها حد الشرب (ويحد) أي الامام أو نائبه (مكلفا) مختارا (عالم) بتحريم الخمر (شرب) لغير نداء أو (خمر) وحقيقتهما عندنا كثيرا أصحنا المسكر من عصير العنب وان لم يقدف بالزبد فتحرى غيرهما في أي يفرض عدم ورود ما يأنى ولا فسيعلم منه ان تحريم الكل منصوص عليه وعندنا قتلهم كل مسكر ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب للخلاف فيه أي من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة اما المسكر بالفعل فهو حرام اجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب العصف الذي لم يطبخ ولو قطرة لانه يجمع عليه ضروري وخرج بالقعود المذكور فيه اضدادها فلا حد على من اتصف بشئ منها من صبي ومجنون ومكره وجاهل بقصره أو بكونه خمر ان قرب اسلامه أو بعد عن العلماء ولا على من شرب انداوان وجد غيرها كما نقله الشيخان عن جماعة وان حرم التداءوى بها (قائدا) كل شراب أذكر كثيره من خمر أو غير حرام قليله وكثيره نذر المحققين كل شراب أسكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام ويحد شربه وان لم يسكر أي متعاطيه وخرج بالشراب ما حرم من الجملات فلا حد قديم أو ان حرمت وأسكرت بل التزم برك كثير البني والحشيشة والافيون ويكره أكل يسير منها من غير قصد المدامة ويباح لحاجة التداءوى (أو بعين) جلدة ان كان (حرا) ففي مسلم عن أنس كان صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والتمال أو بعين جلدة وخرج بالحر الرقيق ولو مبعوضا فيجلد عشرين جلدة وأغابا جلد الامام شارب الخمران ثبت (بأقراره أو شهادة رجلين) لا بربح خمر وهبته سكر وقى * وحد عثمان رضي الله عنه بالقي اجتهد له ويحد الرقيق أيضا بعلم السيد دون غيره (تمة) حزم صاحب الاستقصاء جعل اسقاطها للبهائم وللزركشي احتمال انها كالأدمى في حرمه اسقاطها * ورابعها قطع السرقة (ويقطع) أي الامام وجوبا بعد طلب المالك وثبوت السرقة (كوعين بالغ) ذكر كان أو أنثى (مرفق) أي أخذ خفية (ربيع دينار) أي مثقالا ذهبا مضروبا خالصا وان حصل من مغشوش (أو قيمته) بالذهب المضروب وان كان الزبيع لجماعة فلا يقطع بكونه ربيع دينار سيده * او حليا لا يساوي ربه مضروبا (من حوز) أي موضع يحوز فيه مثل ذلك المسروق عرفا ولا قطع بما للشارق فيه شركة ولا يملكه وان تعلق به بخورهن ولو اشترك اثنان في اخراج نصاب فقط لم يقطع واحد منهما وخرج بسرقة ما لو اختلس مائة من الذهب أو انتهب مائة من القوة فلا يقطع به ما للخبير الصحيح به ولا مكان دفعهم بالسلطان وغيره بخلاف السارق لاخذ خفية فشرع قطعه زجرا (لا) حال كون المال (معضوبا) فلا يقطع سارقه من حوز الغاصب وان لم يعلم انه مغصوب لان مال كنه لم يرض باحرازه أو حال كونه (فيه) أي في مكان مغصوب فلا قطع أيضا بسرقة من حوز مغصوب لان الغاصب ممنوع من الاحراز به بخلاف نحو مستاجر ومعار ويختلف الحرز باختلاف الاموال والاحوال والافات غفر الثوب والنقد الصندوق المغفل والامعة الدكاكين وشم حارس ونوم بمسجد أو شارع على متاع ولو سوسده حرز له لان وضه به يقربه بلا ملاحظ قوي يمنع السارق بقوة أو استغاثته أو انقلب عنه ولو قلب السارق فليس حرز له (ويقطع عال وقف) أي بسرقة مال موقوف على غيره (و) مال (مسجد) كتابه وساربه وقنديل زينه (لا) بغير

(قوله واقاذف تحليف الخ) أي رجاء ان ينكل المذوف فيصاف القاذف فيسقط حد القذف (قوله بالقعود المذكور) أي بقوله مكلفا مختارا عالما بغير نداء وخبر الكلامه شامل للذمي فيقتضي انه يحرم شرب الخمر وليس كذلك (قوله صاحب الاستقصاء) هو الامام محمد بن محمد الغزالي

(حصره) وقتنا ذيل نسرجه وهو مسلم لانها اعدت للانتفاع بها (ولا جمال صدقة) أي زكاة (وهو مستحق) لها بوصف فقر أو غيره ولو لم يكن فيه حق كفى أخذ مال صدقة وليس غارمالا صلاح ذات الدين ولا غاربا قطع لا تنفاه الشبهة (و) لا جمال (مصالح) كبيت المال وان كان غنيا لان له فيه حقالا ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والباطات فينتفع به الفتي والفقير من المسلمين (و) لا جمال (بعض) من أصل أو فرع (وسيد) شبهة استحقاق النفقة في الجلبة (والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقته ماله المحرز عنه (فان عاد) بعد قطع عنه إلى السرقة ثانيا (ف) تقطع (رجله اليسرى) من مفصل الساق والقدم (ف) ان عاد ثانيا فاقطع (يده اليسرى) من كوعها (ف) ان عاد رابعا فاقطع (رجله اليمنى) ثم ان سرق بعد قطع ما ذكر (عزر) ولا يقتل وما روى من انه صلى الله عليه وسلم لم يقتله منسوخ أو مؤول يقتله لاستحلال بل ضعفه الدارقطني وغيره وقال ابن عبد البر انه منكرا لا أصل له ومن سرق رارا بلا قطع لم يلزمه الا حد واحد على المتمدن فتكفى بمينه عن الكل لاحتداد السبب فتداحات (وتثبت) السرقة (برجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (واقرار) من سارق بعد دعوى عليه مع تفصيل في الشهادة والاقرار بان تبين السرقة والمسروق منه وقد مر المسروق والحزب بتعيينه (و) تثبت السرقة ايضا خلافا لما اعتمد جمع (يعين رد) من المدعي عليه على المدعي لانها كاقرار المدعي عليه (وقبل رجوع مقر) بالنسبة لقطع بخلاف المال فلا يقبل رجوعه فيه لانه حق آدمي (ومن اقر بقبولته) تعالى أي بوجوبها كزنا وسرقة وشرب خمر ولو بعد دعوى (فلقاض) أي يجوز له كافي الرضوخ وأصلها لكن نقل في شرح مسلم الاجماع على نفيه وحكام في البحر عن الاصحاب وقضية تخصمهم القاضي بالجواز حرمة على غيره قال شيخنا وهو محتمل ويحتمل أن غير القاضي أولى منه لا متناع التاقي عليه (فمن رض) له (برجوع) عن الاقرار أو الاذكار فيقول لعك ذلك تخذت أو أخذت من غير حرز أو ما علمته خيرا لانه صلى الله عليه وسلم لم عرض لماعز وقال بان أقر عنده بالسرقة ما أخالك سرقته وخرج بالتعريض التصريح كارجع عنه أو اجده فيأثم به لانه أمر بالكذب ويحرم التعريض عند قيام البينة ويجوز للقاضي ايضا التعريض للشهود بالتوقف في حد الله تعالى ان رأى المصلحة في السر والافلاو به يعلم انه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف ان ترتب على ذلك ضياع المسروق أو حد الغير كحد القذف (خاتمة في قاطع الطريق) لو علم الامام قوما يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا عزهم وجوب ما يجلس وغيره وان أخذ القاطع المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فرجله اليمنى ويده اليسرى وان قتل قتل حتما وان عفا مستحق القود وان قتل وأخذ مالا يقتل ثم صلب بعد غله وتكفينه والصلاة عليه ثلاثة أيام حقا ثم ينزل وقيل يبقى وجوبا حتى يتهرى ويسبل صديده وفي قول يصلب حيا قليلا ثم ينزل فيقتل

(فصل في التعزير) (وبعزر) أي الامام أو نائبه (لمعصية لا حد لها ولا كفارة) سواء كانت حقا لله تعالى أم لا دعى كمناعة اجنبية في غير فرج وسب ليس بقذف وضرب لغير حق (غالبا) وقد يشرع التعزير بلا معصية كمن يكسب بالهوا الذي لا معصية فيه وقد يفتى مع انتفاء الحد والكفارة كمن غيرة صدرت من لا يعرف بالشرب حديث صحيحه ابن حبان أقبلوا ذوى الهيات عثراتهم الا الحدود وفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي رضي الله عنه بن ذكر وقيل هم اصحاب الدخائر وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه ويقتل من رآه يذنب بأهله على ما حكاه ابن الرقعة لاجل الجبة والغضب ويحل قتله باطنا وقد يجامع التعزير بالكفارة كجماع حديثه في غار رمضان ويحمله التعزير (بضرب) غير مبرح أو صفع وهو الضرب بجمع الكف (أو حبس) حتى عن الجمعة أو توبخ بكلام أو تعزير أو إقامة من مجلس ونحوها مما يراه المأذون حسنا وقد راجع لحيته قال شيخنا وظاهر حرمة حلقها وهو ما يجزى عذابي حرمة التي عليها أكثر المتأخرين أما على كراهته التي عليها الشيخان وأخرون فلا وجه للتعزير اذا رآه الامام انتهى ويجب أن ينقص التعزير عن أربعين ضربا في الحر والعزير (وعزأب) وان علا وألحق به

(قوله فينتفع به الفتي والفقير من المسلمين) بخلاف الذين قطع الذي سرقة ذلك ولا ينظر لانفاق الامام عليه من بيت المال عند الحاجة لانهما يتفق عليه للضرورة وبشرط الضمان اه ييجورى (قوله غير الزنا) أي اما الزنا فلا يثبت بأقل من أربعة كاتقدم (قوله وضرب لغير حق) وسرقة لا قطع فيه وتزوير رأى محاكاة الخط وتحسين الكلام على الناس ليدخل عليهم أنه حق وهو باطل وشهادة زور ومنع حق مع القدرة عليه وموافقة الكفار في أعيادهم ونحوها ومسل الحيات ودخول النار وان يقول لذي يا حاج فلان اه ييجورى ملخصا كتبه محممه

الرافعي الام وان علت (وماذونه) أي من أذن له في التعزير كما علم (صغيرا) وسفها بارتكابها مالا يليق زجرهما عن سبب الاخلاق وللعلم تعزير المذنب منه (و) عزز (زوج) زوجته (لحقه) كشف وزها لالحق الله تعالى وقضيته انه لا يضربها على ترك الصلاة وأقضى به منهم بوجوبه والاوجه كما قال شيخنا جوازه والسيد تعزير برقيقه لحقه وحق الله تعالى وانما يعز من مريض غير مبرح فان لم يقد تعزيره إلا بعز ترك لانه مهلك وغيره لا يفيد ومثل شيخنا عبد الرحمن بن زيار رحمه الله تعالى عن عبد الملك عضى سبده وخالف أمره ولم يخدمه خدمة مثله هل للسيد ان يضرب به ضربا غير مبرح أم ليس له ذلك واذا ضرب به سبده ضربا مبرحا ورفع به إلى أحد أحكام الشريعة فهل للحاكم ان يبعثه عن الضرب المبرح أم ليس له ذلك وإذا منعه الحيا كم مثلا ولم يمتنع فهل للحاكم ان يبيع العبد ويسلمه إلى سيده أم ليس له ذلك وماذا يبيع عتق الثمن الذي اشتراه به سيده أو بما قاله المقومون أو بما انتهت اليه الرغبات في الوقت فأجاب اذا امتنع العبد من خدمة سيده ما لخدمة الواجبة عليه شرعا فلا سيدان يضرب به على الامتناع ضربا غير مبرح ان أعاد الضرب المذكور وليس له ان يضرب به ضربا مبرحا وعنه الحيا كم من ذلك فان لم يمتنع مع من الضرب المذكور فهو كالو كلفه من العبد مل مالا يليق بل أولى اذ الضرب المبرح ربما يؤدي إلى الزهوق بجماع التعزير وقد أفق القاضي حسين بانه اذا كلف مملوكه مالا يطيق انه يبيع عليه بثلث المثل وهو ما انتهت اليه الرغبات في ذلك الزمان والمكان انتهى

(فصل في الصيال) وهو الاضطالة والوثوب على الغير (بجوز) للشخص (دفع) كل (صائل) مسلم وكافر مكلف وغيره (على معصوم) من نفس أو طرف أو منفعة أو بضع ومقتداته كتنقيص ومعاينة اومال وان لم يتوكل على ما اقتضاه اطلاقهم كمنه برأوا خصاص كمنه ممتعة سواء كانت للادفع أم لغيره وذلك للحديث الصحيح ان من قتل دون دمه أو ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال أي وما يسرى اليهما كل الجرح (بل يجب) عليه ان لم يخف على نفسه أو عضوه الدفع (عن بضع) ومقتداته ولو من غير أثار به (ونفس) ولو مملوكه (قصدها كافر) أو جسيمة أو مسلم غير محقون الدم كزنا محصن وتارك صلاة وقاطع طريق تخم قتله فيحرم الاستسلام لهم فان قصدها مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام له بل يسر للامرية ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لنفسه (وليدفع) الصائل المأموم (بالاخذ) فالاخذ (ان أمكن) كهر بفرج بكلام فاستغاث أو تحصن بمصانة فضرب بيده قبسوط في مصافق قطع فقطل لان ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة لا نقل مع امكان الاخذ فخي خالف وعدل إلى رتبة مع امكان الاكفاء بدونهما ضمن بالقود وغيره نعم لو التحم القتل بينهما واشتد الامر عن الضابط سقط مراعاة الترتيب ومحل رعاية الترتيب ايضا في غير الفاحشة فلورا قد أوجب في اجنبية فله ان يدهاه بالقتل وان اندفع بدونه لانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالاناة قاله الماوردي والرواني والشيخ زكريا وقال شيخنا وهو ظاهر في المحصن اما غيره فالمتجه انه لا يجوز قتله الا ان أدى الدفع بغيره إلى مضى زمن وهو متلبس بالفاحشة انتهى واذ لم يكن الدفع بالاخذ كان لم يجد الا نحو سيف فيضرب به اما اذا كان الصائل غير معصوم فله قتله بلا دفع بالاخذ لعدم حرمة (فرع) يجب الدفع عن منكر كشرب مسكر وضرب آله فهو وقتل حيوان ولو للقتال (ووجب ختان) المرأة والرجل حيث لم يولد اختونين لقوله تعالى ان اتبع مله ابراهيم ومنها الختان اختن وهو ابن ثمانين سنة وقيل واجب على الرجال وسنة للنساء ونقل عن أكثر العلماء (يلوغ) وعقل اذا لا تكاف قبلها ما فيجب بعد ما فورا ويحث الزكشي وجوبه على ولي عييز وفيه نظر فالواجب في ختان الرجل قطع ما يغطي حشفته حتى تكشف كلها والمرأة قطع خديقع عليه الامم من اللحمة الموجودة بأعلى الفرج فوق ثقبه البول تشبهه عرف الديك وتسمى البظر بوحدة مفتوحة فمجمعة ساكنة ونقل الارديبي عن الامام ولو كان ضاميف الخلقه بحيث لو خفن خفف عليه لم يحتن الا ان يغلب على الظن ملامته ويندب تعجيله سابع يوم الولادة لا لتابع فان أخر عنه ففي الاربعين

(قوله وهو) أي الصيال ومثله المصاولة اه وأدرج المصنف في الفصل حكم الختان وضمنان البهائم (قوله بالاخذ فالاخذ) ولو علم المصول عليه ان الصائل لا يندفع عنه الا بالقتل من ابتداء الامر فهل له ابتداءه بذلك أو يجب الترتيب حسب الامكان وان لم يقد شيئا حره

والأففى السنة السابقة لا غارقت أمره بالصلاة ومن مات بغير ختان لم يحتج في الأصح وبسن اظهار
 ختان الذكور واخفاء ختان الانثى وأما مؤنة الختان ففي مال المختون ولو غير مكلف ثم على من تلزمه نفقته
 ويجب أيضا قطع سرة المولود بعد ولادته بعد تحوير ربطها التوقف امساك الطعام عليه (وحرمة تثقيب) أذن
 مطلقا (أذن) صبي قطعا وصبيته على الأوجه لتعلق الحلق كما صرح به الغزالي وغيره لانه لا يلزم لم تدع
 الله حاجة وجوز الزكشي واستدل بما في حديث أم زرع في الصحيح وفي فتاوى قاضيان من الحنفية انه
 لا بأس به لانهم كانوا يملكونه في الجاهلية فيمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الرعاية للحمل
 يجوز في الصبيته ان يرضى الزينة ويكره في الصبي اهـ ومقتضى كلام شيخنا في شرح المنهاج جواز في
 الصبيته لا الصبي لما عرف انه زينة مطلوبة في حقهن قديما وحديثا في كل محل وقد جوز صلى الله عليه
 وسلم اللبس لمن عافيه صورة للصحة فكذلك هذا أيضا والتعذيب في مثل هذه الزينة الداعية لرغبة
 الأزواج اليهن هل محتمل ومعتق لن تلك المصلحة فتأمل ذلك فانه مهم (تتمه) من كان مع دابة يضمن
 ما أتافته ليل لا يجرها وان كانت وحدها فأناقت زرع أو غيره غير الم يضمن صاحبها أوله لا ضمن الا ان
 لا يفرط في ربطها أو تلافى نحو هرة طير أو طعما معاها دلتا فلا يضمن مالكها اليلا ونهار ان قصر في ربطه
 وتدفع الهرة الضاربة على نحو طير أو طعما دلتا كمال برعاية الترتيب السابق ولا تقتل ضاربة
 ساكنة خلافا لجمع لا مكان التحرز عن شرها

(باب الجهاد)

(هو فرض كفاية كل عام) ولو مرة اذا كان الكفار يلاذهم ويتهين اذا دخلوا بلدنا كما يأتي وحكم فرض
 الكفاية انه اذا فعله من فيهم كفاية سقط المخرج عنه وعن الباقيين وبأنهم كل من لا عذر له من المسلمين
 ان تركوه وان جهلوا وفروضها كثيرة (كقيام بجميع دينية) وهي البراهين على اثبات المصانع سبحانه
 وما يجب له من الصفات ويستحيل عليه منها وعلى اثبات النبوات وما ورد به الشرع من المعاد والحساب
 وغير ذلك (وعلم شرعية) ك تفسير وحديث وفقه زائد على ما لا بد منه وما يتعلق به بحيث يصلح لاقضاء
 والافتاء للمهاجرة اليها (ودفع ضرر معصوم) من مسلم وذمي ومستأمن جائع لم يصل الحاجة الاضطرار
 أو حار أو ضوهر أو الخاطب به كل موطن بما زاد على كفاية سنة له وامونه عند اختلال بيت المال وعدم
 وفاء زكاة (وأمر معروف) أي واجبات الشرع والكف عن محرماته فمثل النهي عن منكر أي المحرم
 لكن محله في واجب أو حرام يجمع عليه أوف اعتقاد الفاعل والمخاطب به كل مكلف لم يخف على نحو عضو
 ومال وان قل ولم يغلب على ظنه ان فاعله يزيد فيه عناد وان علم عادة انه لا يفيده بأن يفهمه بكل طريق
 أمكنه من بد فلسان فاستغاثه بالغير فان عجز ان ذكره بقلبه و ليس لاحد البحث والتجسس واقتحام الدور
 بالظنون ثم ان أخبره بثقة عن اختفى بمنكر لا يتدارك كالقتل والزنا لم يترك ولو توقف الاكراه على الرقع
 للسلطان لم يجب لما فيه من هتك حرمة وتفرج ما قاله ابن القشيري قال شيخنا وله احتمال بوجوبه اذا لم
 ينزجر الاب والوجه وكلام الروضة وغيره امر محقق اهـ (وتحمل شهادة) على أهل له حضر اليه
 المشهود عليه أو طلبه ان عذر به ذر جمعة (وأدائها) على من تحملها ان كان أكثر من نصاب والأفوه
 فرض عين وكأحياء كعبه حج وعرة كل عام وتشيع جنازة (ورد سلام) مسنون (عن جمع) أي اثنين
 فأكثر فبسط فقط الفرض عن السابقين ويختص بالثواب فان ردوا كله لم ولو مرتبا أثيبوا ثواب الفرض
 كما نص ابن علي الجنازة ولو لم يجمع مرتبون على واحد فرد مرة فاصدا جميعهم وكذا الواطاني على الأوجه
 اجزاء ما لم يحصل فصل صار ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحو محرم أو سيد أو زوج
 وكذا على أجنبي وهي عجوز لا تشبهى ويلزمها في هذه المصروفات سلام الرجل امام شهادته ليس معها امرأة
 أخرى فيحرم عليه سلام أجنبي ومثله ابتداءه ويكره رد سلامه ومثله ابتداءه أيضا والفرق ان ردّها
 وابتداءه باطمه لطمه فيهما أكثر بخلاف ابتداءه وردّه قاله شيخنا ولو لم يجمع نسوة وجب رد

(قوله ما أتافته) أي
 من نفس أو مال أو غنا
 يضمن من كانت معه
 لانها في يده وعليه
 نهوها وصفتها وان
 فعلها منسوب اليه
 متى كان معها والانسب
 لها كالكلب اذا أرسله
 صاحبه وقتل الصبيد
 حمل وان استرسل
 بنفسه فلا اهـ (قوله
 ان عذر به ذر جمعة) قال
 حج أي أول بعد زيارته
 ولو بوجعة أيضا
 ز فيما يظن

احداهن اذا لم يخشى فتنة حينئذ يخرج بقول عن جمع الواحد قال فرض عين عليه ولو كان المسلم صبيبا
 محيرا لا بد في الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع المحقق ولو في تقبيل السمع ثم ان مر
 عليه من يعاين لم يبلغه صوته فالذي يظهر كما قاله شيخنا انه يلزمه الرفع وسعيه دون الفد وخلفه ويجب
 اتصال الرد بالسلام كاتصال قبول البيع بايجابه ولا بأس بتقديم عليك في رد السلام الغائب لان الفصل
 ليس بأجنبي وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يفهمه كلام الرواني ويجب في الرد على الاسم ان
 يجمع بين اللفظ والاشارة ولا يلزمه الرد الا ان جمع له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة (وابتداءه) أي
 السلام عند اقباله وانصرافه على مسلم غير نحو فاسق أو مبتدع حتى الصبي المميز وان ظن عدم الرد
 (سنة) عن الواحد وكفاية للجماعة كالجمعية لا كل تدبر ان أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وأقضى
 قاضي بان الابتداء أفضل لكان ابراء المعسر أفضل من انظاره وصيغة ابتداءه السلام عليكم أو سلام
 عليكم وكذا عليكم السلام أو سلام لكم منه كونه للشيء عنه ومع ذلك يجب الرد فيه بخلاف وعليكم
 السلام بالواو اذا يصلح للابتداء والافضل في الابتداء والرد الا تيان بصيغة الجمع حتى في الواحد
 لاجل الملازمة والتعظيم وزيادة درجة الله وبركاته ومغفرته ولا يكفي الافراد للجماعة ولو سلم كل على
 الآخر فان تربا كان الثاني جوابا لأي ما لم يقصد به الابتداء وحده كما بحثه بعضهم والالزم كالارد
 (فروع) بسن ارسال السلام للغائب ويلزم الرسول التبليغ لانه أمانة ويجب أدائها ومحملة ما اذا
 رضى بعمل تلك الأمانة ما لو ردّها فلا وكذا ان سكنت وقال بعضهم يجب على الموصى به تبليغه ومحملة كما
 قال شيخنا ان قبل الوصية باللفظ يدل على التحمل ويلزم المرسل اليه الرد فور باللفظ في الارسال وبه
 أو بالكتابة فيم أوبى رد الأمانة على المبلغ والبداءة به فقول وعليك وعليه السلام للغير المشهور وفيه
 وحكي بعضهم نذب البداءة بالمرسل ويحرم أن يبدأ به ذميا ويستثنى وجوبه بقلبه ان كان مع مسلم
 ويسن لمن دخل محلّا خاليا ان يقول السلام عليكم أو على عباد الله الصالحين ولا يندب السلام على قاضي
 حاجة بول أو غائط أو جماع أو استنجاء ولا على شارب أو كل في فقه اللقمة لشغله ولا على فاسق بل بسن
 تركه على مجاهر بفسقه ومركب ذنب عظيم لم يندب منه ومبتدع الاعتذار وخوف فسد ولا على
 مهمل وساجد ومؤذن ومقيم وخطيب ومستمع ولا رد عليهم الامس مع الخطيب فانه يجب عليه ذلك بل
 يكره الرد لقاضي الحاجة والمجامع والمستنجي ويسن لكل وان كانت اللقمة بغيره نعم بسن السلام
 عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بفيه ويلزمه الرد بسن الرجلان في الجماع وماب باللفظ والمصل ومؤذن
 ومقيم بالاشارة والاف بعد الفراغ أي أن قرب الفصل ولا يجب عليهم ويسن عند التلاقي سلام صغير على
 كبير وماش على واقف وراكب عليهم وقداين على كثيرين (فوائد) وحتى الظاهر مكرهه وقال
 كثير من حرام وأقضى النووي بكرامة الاغتناء بالأس وتقبيل نحو راس أو يد أو رجل لاسيما الصوغني
 حديث من تواضع لغني ذهب ثلثا دينه وسند ذلك انه مصلح أو علم أو شرف لان أبا عبد الله قبل يد
 عمر رضى الله عنه ما ويسن القيام ان فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح أو علم أو ولادة أو ولاية معصومة
 بصيانة قال ابن عبد السلام أول من يرجى خبره أو يخشى شره ولو كافرا خشي منه ضررا عظيما ويحرم
 على الرجل أن يحب قيامهم له ويسن تقبيل قادم من سفر ومناقضته لا اتباع (كتشيعت عاطس) بالغ
 (جد الله تعالى) بريح الله أو رجم الله أو صغير غير جد الله بخواصله الله فانه سنة على الكفاية ان سمع
 جماعة وسنة عين ان سمع واحدا اذا جد الله العاطس المميز عقب عطاءه بان لم يتخال بينه ما فوق سكتة
 تنفس أو حي فانه يسن له ان يقول عقبه الحمد لله وأفضل منه الحمد لله رب العالمين وأفضل منه الحمد لله
 على كل حال وخارج بقول جد الله من لم يحمد عقبه فلا يسن التشيع له فان شك قال برحم الله من حمده
 ويسن تكبيره الحمد وعند قوال المطاس يشتمه ثلاث ثم يدعو له بالشفاعة ويسر به المصطفى ويحمد في نفسه
 ان كان مشغولا بنحو بول أو جماع وبشرط رفع بكل بحيث يسلمه صاحبه ويسن للعاطس وضع شئ على

(قوله ويلزم المرسل
 اليه الرد فور) أي متى
 تلفظ الرسول بصيغة
 السلام أو قال له فلان
 يسلم عليك بشرط ان
 يكون المرسل قد أتى
 بصيغة سلام ولا يضر
 الكلام السابق على
 نحو صيغة السلام من
 المرسل اليه أو الرسول
 أو من ما وهل يضر سبق
 كلام المرسل بحضرة
 المرسل اليه فانه اذا
 تأخر تبليغ الرسول
 أو لا يضر فيتعلق الرد
 بقول الرسول فلان
 يسلم عليك أو يقول لك
 السلام عليكم تدبر اهـ

الظفر به على المعتقد ومن ثم كان المعتقد كما مر أن من وصل له شيء يستحق منه حل له أخذ وان ظلم الناقون
 نعم الورع لم يرد التسري أن يشترى ثيابا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم الخمس واليأس من
 معرفة مالكم افيكون ملكا لبيت المال انتهى (تتمه) يمتد رقيق حربي اذا هرب ثم أسلم ولو بعد الهدنة
 أو أسلم ثم هرب قبلها وان لم يهاجر اليها لا عكس بان أسلم بعد هدنة ثم هرب فلا يمتد لكن لا يرد الى سيده
 فان لم يمتد باعه الامام من مسلم أو دفع لسيده قيمة من مال المصالح واعتقه عن المسلمين والولاة لم وان
 اتانا به يد الهدنة وشروط ردم من جاءه من ماله المصالح أو كلف مسلم فان لم يتمكن له ثم عشرين شهرا لم يرد
 والارد عليهم بطلبهم بالقبض عليه وبين طلبة بلا اجبار على الرجوع مع طلبة وكذا لا يرد صبي ومجنون وصفا
 الاسلام أم لا وما رافوخني أسلمنا أي لا يجوز زردهم ولولم يوافقوا بالانضمام فيهم ويقرمون لنا قيمة رقيق ايرتد
 دون الحر المرتد

(باب القضاء)

بالمدة أي الحكم بين الناس والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاحكم
 بينهم بالقسط وأخبار كغير الصيحين اذا حكم حاكم أي ازال الحكم فاجتهد ثم أصاب فله اجران واذا حكم
 فاجتهد ثم اخطأ فله اجر وفي رواية بدل الاولى فله عشرة اجور قال في شرح مسلم اجمع المسامحة على ان
 هذا في حاكم عالم مجتهد اما غيره فانما يجتمع احكامه وان وافق الصواب لان اصابتا اتفاقية وصحح
 القضاة ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار وفسر الاول بأنه عرف الحق وقضى به والاخران من عرف
 وجاز في الحكم ومن قضى على جهل وما جاء في التحذير عنه كغيره من جعل قاضيا فقد ذبح بغيره يمكن محمول
 على عظم الخطر فيه أو على من يكره له القضاء أو يحرم (هو) أي قبوله من متعددين صالحين له (فرض
 كفاية) في الناحية بل أسنى فروض الكفايات حتى قال الغزالي انه أفضل من الجهاد فان امتنع
 الصالحون له منه أثموا ما تولية الامام لاحد منهم في اقليم ففرض عين عليه ثم على ذي شوكة ولا يجوز ان يخلوا
 مسافة العدو عن قاض (فرع) لا بد من تولية من الامام أو ما ذكره ولو لم يكن معين للقضاء فان فقد الامام
 فتولية أهل اهل العدل والعدل في البلد أو بعضهم مع رضا السابقين ولو ولاه أهل جانب من البلد مع فيه دون
 الآخر ومن صريح التولية وبلت أولئك القضاة ومن كتابته اعزات واعتمدت عليه في ويشترط
 القبول افظا وكذا في القضاة وعند بلوغ الخبر في غيره وقال جمع محققون الشرط عدم الرد ومن تعين
 في ناحية لزمه قبوله وكذا طلبة ولو بدل مال وان خاف من نفسه الميل فان لم يتعين فيها كره لفسخول القبول
 والطلب ان لم يمتنع الا فسد ل ويحرم طلبه بعزل صالح له ولو فسد لولا (وشرط قاض كونه أهلا للشهادات)
 كلها بان يكون مسلما مكافرا ذكرا عاقل لا يميز بالصباح بصيرا فصولا يولي من ليس كذلك ولا أعمى
 وهو من يرى الشيخ ولا يميز الصورة وان قربت بخلاف من يميزها اذا قربت بحيث يعرفها ولو بشكاف ومز يد
 تأمل وان يحجز عن قراءة الكتب واختير صحة ولاية الاعمى (كافيا) للقيام بمصعب القضاء فلا يولي
 مقفل ومختل نظر كبير أو مرض (مجتهدا) فلا يصح تولية جاهل ومقدان حفظ مذهب امامه لجزءه عن
 ادراك غوامضه والمجتهد من يعرف بأحكام القرآن من العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمقيد
 والنص والظاهر والتاميم والمنسوخ والحكم والمتشابه وأحكام السنة من المتواتر وهو ما تددت طبرقه
 والاتحاد وهو بخلافه المتصل باتصال رواة الله صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع أو إلى الصالح فقط
 ويسمى الموقوف والمرسل وهو قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو يحال
 الرواة قوة وضعفا وما تواترنا قوله وأجمع السلف على قبوله لا يثبت من عدالة ناقلية وله الاكتفاء بتعديل
 اعلم صرف صحة مذهبه في المخرج والتعديل ويقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد على المطلق
 والنص على الظاهر والحكم على المتشابه والتاميم والمنسوخ والمتصل والقوى على مقابلها ولا تقتصر الاحكام في
 خمسمائة آية ولا خمسمائة حديث خلافا لراعيهما وبالقياس بأنواعه الثلاثة من الجلي وهو ما قطع فيه بنفي

(قوله وصفا الاسلام
 الخ) اغلام يقل اسمها
 لعدم صحة اسلامها ما ذ
 شرط الاسلام البلوغ
 والعقل (قوله على ان
 هذا في حاكم عالم الخ)
 عبارة مر عن شرح
 مسلم في حكم عالم اهل
 للحكم ان اصاب فله
 اجران باجتهاده
 واصابته وان اخطأ فله
 اجر باجتهاده في طلب
 الحق (قوله اما تولية
 الامام لاحد منهم الخ)
 واما ايقاع القضاء بين
 المتنازعين ففرض عين
 على الامام بنفسه أو
 نائبه واذ اترافعا الى
 النائب فايقاع القضاء
 بينهم فرض عين عليه
 ولا يجوز له الرقيع اذا
 كان فيه تعطيل
 وتطويل نزاع

الفارق كقياس ضرب الوالد على تافيه أو المساوي وهو ما يبعد في انتفاء الفارق كقياس احراق مال
 اليتيم على آكله والادون وهو ما لا يبعد في انتفاء الفارق كقياس الذرة على البرقي الزايع اجمع الظاهر
 وبلسان العرب لغة ونحوها ورواها بلاغة و بأقوال العلماء من العناية فن بعدهم ولو فيما يتكلم فيه فقط
 لثلاثا فهم قال ابن الصلاح اجتماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب
 الفقه اماما مقيدا لا بد ومذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وإبراع فيها ما يراه من المطلق
 في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له عدول عن نص امامه كما
 لا يجوز الاجتهاد مع النص انتهى (فان ولي) سلطان ولو كافرا أو (ذو شوكة) غيره في بلد بان انحصرت
 قوته فاقية (غير اهل) للقضاء كقائد وجاهل وفاتى أي مع علمه بخوفه ولا بان ظن عدائته مثلا ولو علم
 فسقه لم يوله فالظاهر كاجز به شيخنا لا يفتد حكمه وكذا لو زاد فسقه أو ارتكب فسقا آخر على تردد فيه
 انتهى وحزم بعضهم بنفي توليته وان ولاه غير عالم لفسقه وكعبه وامرأة وأعمى (نفذ) ما فعله من التولية
 وان كان هناك مجتهد عدل على المعتمد فنفذ قضاءه من ولاه للضرورة ولثلاثة تطل مصالح الناس وان
 نازع كثير من فساد كرفي الفاسق وأطالوا وصوته الزركشي قال شيخنا وما ذكر في المقلد على انه ان كان
 ثم مجتهد والانفذ تولية المقلد ولومن غريزي شوكة وكذا الفاسق فان كان هناك عدل اشترطت
 شوكة والا فلا كما يفيد ذلك قول ابن الرقعة الحق انه اذا لم يكن ثم من يصلح للقضاء نفذت تولية غير صالح
 قطعا والاوجه ان قاضي الضرورة يقضى بعلمه ويحفظ مال اليتيم ويكتب القاض آخر خلافا للعضري
 وصرح جمع متأخرون بأن قاضي الضرورة يلزمه بيان مستندة في سائر احكامه ولا يقبل قوله حكمت
 بكذا من غير بيان مستندة فيه ولو طلب الخصم من القاضي الفاسق تبين الشهود التي ثبتت بالارزام
 القاضي بيانهم والالم ينفذ حكمه (فرع) يندب للامام اذا ولي قاضيا ان يأذن له في الاستخلاف وان
 أطلق التولية استخلف فيما لا يقدر عليه لا غيره في الاصح (مهمة) يحكم القاضي باجتهاده ان كان مجتهدا
 أو اجتهادا مقلدا ان كان مقلدا وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردي
 وغيره يجوز وجع ابن عبد السلام والاذري وغيرهم يحمل الاول على من لم ينته لرتبة الاجتهاد في
 مذهب امامه وهو المقلد الصريح الذي لم يتأهل لا ظرولا لا ترجيح والثاني على من له أهلية لذلك ونقل
 ابن الرقعة عن الاصحاب ان المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه ووافقه النووي
 في الروضة والسبكي وقال الغزالي لا ينقض وتبعه الرافعي بحثا في موضع وشيخنا في بعض كتبه (فائدة)
 اذا تمسك العاصي بذهب لزمه موافقته والالزمه التمسك بذهب مذهب من من الاربعة لا غيرها ثم له وان عمل
 بالاول الانتقل الى غيره بالكلية أو في المسائل بشرط ان لا يتبع الرخص بان يأخذ من كل مذهب
 بالاهل منه فيفتي به على الاوجه وفي اندام من بعض المختاطين الاولى ان يتلى بوسواس الاخذ
 بالاخف والرخص لا يزداد فيخرج عن الشرعي واضده الاخذ بالانقل اثلا يخرج عن الاباحة وان
 لا ينافي بين قولين يتولد منه ما حقيقة من كعبه لا يقول بها كل منهما وفي فتاوى شيخنا من قلدا اماما
 في مسئلة لزمه أن يجري على قضية مذهب في تلك المسئلة وجميع ما يتعلق بها فيلزم من انحراف عن
 عين الكعبة وصلى الى جهة غير مقلد الابي حنيفة مثلا أن يصح في وضوئه من الراس قدرا لنافيته وان لا يسيل
 من بدنه بعد الوضوء ومما أشبه ذلك ان كانت صلاته باطلة باتفاق المذهبين فليفتن لذلك انتهى ووافقه
 العلامة عبد الله أبو محمد الدنوي وزاد فقال قد صرح بهذا الشرط الذي ذكرناه غير واحد من المحققين
 من أهل الأصول والفقه منهم ابن دقيق العيد والسبكي ونقله الاستوى في التمهيد عن العراقي قلت
 بل نقله الرافعي في العزيز عن القاضي حسين انتهى وقال شيخنا المحقق ابن زباد رجه الله تعالى في
 فتاويه ان الذي فهمناه من أمثالهم ان التركيب القادح اغنايتهم اذا كان في قضية واحدة من أمثالهم
 اذا اوصوا وانس نقلا لابي حنيفة وافق من تقليد الشافعي ثم صلى فصلا بطلا لا اتفاق الامامين على

(قوله وان أطلق التولية)
 أي بان لم يأذن له في
 الاستخلاف ولم ينه عنه
 وقوله استخلف أي ولو
 بدنه وقوله فبملا
 يقدر عليه أي لحاجته
 اليه دون ما يقدر عليه
 ولو أطلق في الاذن بان
 لم يرد له في الاذن في
 الاستخلاف ولم يخص
 فيستخلف مطلقا وان
 خصه بشئ لا يشهد
 أو جاء عن الاستخلاف
 لا يستخلف ويقتصر
 على ما عكسه ان كانت
 تولية أكثر منه اه
 نقله مصححه من شرح
 المنهج ببعض زياده

بطلان ذلك وكذلك اذا قضاوا من بلاشه وتقليد الامام مالك ولم يدلك تقايد الشافعي ثم صلى فصلاته
باطلة لا تنافي الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالذي يظهر ان ذلك
غير قاض في التقليد كما اذا قضاوا مع بعض رأسه ثم صلى الى الجهة بتقليد الاخرى حنيفة فالذي يظهر
صحة صلاته لان الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيم اجماله لا يقال ان تقاضا بطلان صلاته
لا نأقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب في قضيتين والذي فهمناه انه غير قاض في التقليد ومثله ما اذا قلد
الامام أحمد في ان العورة السوانان وكان ترك المضمضة والاستنشاق أو التسمية الذي يقول الامام أحمد
بوجوب ذلك فالذي يظهر صحة صلاته اذا قلده في قدر العورة لانهم لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي
قضيه واحدة ولا يقدح في ذلك اتفاقهم اعلى بطلان صلاته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قاض في
التقليد كما يفهمه من قبلهم وقد رأيت في فتاوى البلقيني ما يقتضي ان التركيب بين قضيتين غير قاض
انتهى ملخصا (تنبيه) يلزم محتاجا لفتاء عالم عدل عرف اهلية ثم ان وجدته متين فان اعتد احد هما
اعلم تعين تقديده قال في الزوضه ليس لغت وعامل على مذهبا في مسألة ذات وجهين او قولين ان يعتمد
أحد هما لا نظر فيه بالخلاف بل يبحث عن أرجح ما بصورتا آخره وان كانا الواحد انتهى (ويجوز تحكيم
اثنين) ولو من غير خصومة كما في النكاح (رجلا أهلا لقضاءه) أي من له أهلية القضاء المطلقة لا في
خصوص تلك الواقعة فقط خلافا لجمع متأخرين ولو لمع وجود قاض أهل خلافا لروضة ما غير الأهل فلا
يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والأجواز ولو في النكاح وان كان ثم يجتهد كما جزمه شيخنا في شرح
المنهاج تبع الشيخ زكريا لكون الذي افتاء أن الحكم العدل لا يزوج الامع فقد القاضي ولو غير أهل ولا يجوز
تحكيم غير العدل مطلقا ولا يفيد حكم المحكم الأبرضا هاهنا لفظا لا كونه تابعية برضا الزوجين معافي
النكاح نعم يكفي مكنون البكر اذا استؤذنت في التحكيم ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو لم يمسافة
القصر ان كان ثم قاض خلافا لابن العمد لانه ينوب عن الغائب بخلاف المحكم ويجوز له أن يحكم بعلمه على
الأوجه (ويستعمل القاضي) أي يحكم بانقراله بلوغ خبر العزل له ولو من عدل (و) ينزل (نائبه) في عام أو
خاص بان يبلغه خبر عزل مستغفله أو الامام مستغفله ان أذن له أن يستغفله عن نفسه أو أطلق (لا) حال
كون النائب نائبا (عن امام) في عام أو خاص بان قال للقاضي استغفله عن فلان ينزل بذلك وانما ينزل
القاضي ونائبه (بخطبه) أي يبلغ خبر العزل المفهوم من ينزل لا قبل بلوغه ذلك اعظم الضرر في نقض
أقضيته لو انزل بخلاف الوكيل فانه ينزل من حين العزل ولو قبل بلوغ خبره ومن علم عزله لم ينفذ حكمه له
الان يرضى بحكمه فيما يجوز التحكيم فيه (و) ينزل أيضا كل من مأ بأحد أمور (عزل نفسه) كالوكيل
(وجنون) وانما وان قل زمنهما (وفسق) أي ينزل بفسق من لم يعلم مواليه بفسقه الاصل أو الزائد على
ما كان حال توليته واذا زالت هذه الأحوال لم تعد ولايته لا بتولية جديدة في الأصح ويجوز للامام عزل
قاض لم يتبين بظهور خال لا يقتضي انه عزله ككثرة الشكاوى فيه وبأفضل منه وعصيته كشكيب
فتنة سواء أقر له بمثله أم بدونه وان لم يكن شيء من ذلك لم يجز عزله لانه عيب ولكنه ينفذ العزل اما اذا
تبين بان لم يكن ثم من يصلح غيره فيحرم على مواليه عزله ولا ينفذ وكذا عزله لنفسه حينئذ لا فقه في
غير هذه الحالة فينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم مواليه (ولا ينزل قاض بعون امام) اعظم ولا بانقراله
لهظم شدة الضرر بتطيل الحوادث وخرج بالامام القاضي فينزل نوابه بعونه (ولا يقبل قول متول في
غير محل ولايته) وهو خارج عمله (حكمه كذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا ينفذ اقراره واخذ
الزكشي من ظاهر كلامهم انه اذا ولي ببلد لم يتناول مزارعها وبساتينها فلو تزوج وهو بأحد هاهنا من
بالبلد أو عكسه لم يصح قبل وفاته نظر قال شيخنا والنظر واضح بل الذي يتجه انه ان علمت عاقبة ممة
أو عدمها فذلك والا نجه ما ذكره اقصا راعى ما نص له عليه وافهم قول المنهاج انه في غير محل ولايته
كعزول أنه لا ينفذ ممة فيه تصرف استباحه بالولاية كما يجاز وقف نظره للقاضي ويبع مال يتم وتقرر

(فائدة) يجوز نصب
أكثر من قاض بعمل
كماله وان لم يخص كلا
منهم كان أو زمان
أو نوع كالاموال أو
الدعاء والفروج هذا
ان لم يشترط اجتماعهم
على الحكم والا فلا
يجوز لما يقع بينهم من
الخلاف في محل الاجتهاد
اه من شرح المنهاج
(قوله وفسق) وينزل
أيضا عرض لا يرجي
زواله وقد عجز عنه من
الحكم من ل ومثل
ذلك التسمي والهمم
والنسيان ان أحل
بالمعنى لوجود المنافي
ولان القضاء قد جاز
نعم لو عصى بعد دفاع
البينة وتعدى لها وان
لم يمتنع لاشارة نفيه
حكمه في تلك الواقعة
اه مصححه ملخصا من
شرح المنهاج وحاشيته
(قوله) ككثرة
الشكاوى ومثل ذلك
يجله اه

في وظيفة قال شيخنا وهو ظاهر (ك) ما لا يقبل قول (معزول) بعد انزاله ومحكم بعد مقارفة مجلس
حكمه حكمته بكذا لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا يقبل اقراره ولا يقبل أيضا شهادته كل منهما يحكمه
لانه يشهد بفعله نفسه الا ان شهد بحكمه كما لم ولا يعلم القاضي انه حكمه فتقبل شهادته ان لم يكن فاسقا فان
علم القاضي انه حكمه لم تقبل شهادته كما لو صرح به ويقبل قوله بعمل حكمه قبل عزله حكمته بكذا وان
قال بعلى اقدرته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذه القرية أي المحصورات طوائف
من أزواجهن قبل ان كان مجتهدا ولو في مذهب امامه ولا يجوز انقاض أن يتبع حكم قاض قبله صالح
للقضاء (وليس والقاضي بين المصممين) وجوابا لكرامه ما وان اختلفا شرفا وجواب سلامهما وانظر
اليهما والاستماع للكلام وظلاله الوجه والقيام فلا يخص أحدهما بشئ مما ذكر ولو سلم أحدهما انظر
الآخر وينتظر طول الفصل للضرورة وقال له سلم ليجيبهما معا ولا يخرج معه وان شرف به لم أوجبه والاولى
أن يجلسهما بين يديه (فرع) لو ازدحم مدعون قدم الاسبق فالاسبق وجوبا كفت ومدرس فيقدمان
وجوبا يسبق فان استويا وأوجهل سابق أقرع وقال شيخنا وظاهر أن طلب فرض العين مع ضيق الوقت
يقدم كالمسافر ويستحب كون مجلسه الذي يقضى فيه فسيحا بارزا ويكره أن يتخذ المسجد مجلسا للحكم
صونه عن اللفظ وارتفاع الاصوات نعم ان اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضيتان فلا بأس بفصلها
(وحرر قوله) أي القاضي (هدية من لعادة له بها قبل ولاية) أو كان له عادة بها لانه زاده في القدر
أو الوصف (ان كان في محله) أي في محل ولايته (و) هدية (من له خصومة) عنده أو من أحسن منه بانه
سيخاصم وان اعتادها قبل ولايته لانها في الأخيرة تدعو الى الميل اليه وفي الاولى سببا للولاية وقد صحت
الاخبار الصحيحة بتحريم هذا العمل (والا) بان كان من عادته أنه يهدي اليه قبل الولاية ولو مرة فقط
أو كان في غير محل ولايته أو لم يزد المهدى على عادته ولا خصومه له حاضرة ولا متربعة فيه (جاز) قوله
ولو عزله مع رسوله وليس له محاماة في جواز قبوله وجهان رجع بعض شراح المنهاج المحرمة وعلم
بما مر انه لا يحرم عليه قبولها في غير محل وان كان المهدى من أهل عمله ما لم يستمر بانها مقدمة لخصومة
ولو أهدى له بهددا محكم حرم القبول أيضا ان كان مجازاة له والا فلا كذا أطلقه بعض شراح المنهاج
قال شيخنا وبه من جهة على مذهب المعتاد أهدى اليه بعد الحكم وحيث حرم القبول والاخذ لم يملك ما أخذه
فبعدمه لانه ان وجد والا فليت المال كالهبة والهبة والضريبة وكذا الصدقة على الأوجه وجوز له
السبكي في حليته قبول الصدقة من لا خصومه له ولا عادة وخصه في تفسيره بما اذا لم يعرف المتصدق
انه القاضي وبحيث غيره القطع بحل أخذه الزكاة قال شيخنا. وينبغي تقييده بما ذكره ورد السبكي في
الوقف عليه من أهل عمله والذي يتجه فيه وفي النذر انه ان عينه باسمه وشرطه القبول كان كالهبة لانه
ويصح ابرأؤه عن دينه اذا لا يشترط فيه قبول ويكره للقاضي حضور الولية التي خص بها وحده وقال جمع
يحرم أومع جماعة آخرين ولم يمتد ذلك قبل الولاية بخلاف ما اذا لم يقصد بها خصوصا كما لو اتخذت للغير ان
أو العلاء وهو من ماله أوله موم الناس قال في العباب يجوز لعير القاضي أخذه هدية بسبب النكاح ان لم
يشترط وكذا القاضي حيث جاز له الحضور ولم يشترط ولا طلب انتهى وفيه نظر (تنبيه) يجوز لمن
لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير متعين للقضاء وكان عمله مما قبل بأجره أن يقول لا أحكم
بينكما إلا بأجرة أو رزق على ما قاله جمع وقال آخرون يحرم وهو الاحوط لكن الأول أقرب (ونقض)
القاضي وجوبا (حكما) لنفسه أو غيره ان كان ذلك الحكم (بخلاف نص) كتاب أو سنة أو نص مقلده أو
قياس جلي وهو ما قطع فيه بالحاق الفرع للأصل (أو اجماع) ومثله ما خالف شرط الواقف قال السبكي وما
خالف المذهب الاربعة كالخالف للاجماع (أو برحوم) من مذهبه فيظهر القاضي بطلان ما خالف
ما ذكره وان لم يرفع اليه فهو نقضه أو بطلانه (تنبيه) نقل العراقي وابن الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز
الحكم بخلاف الراجح في المذهب وصرح السبكي بذلك في مواضع من فتاويه وأطال وجعل ذلك من

(قوله وينبغي تقييده
بما ذكر) أي بما اذا
لم يعرف المزكي ان
الاخذ هو القاضي
وهذا حيث لم يتبين
الدفع اليه وبعبارة
والضافة والهبة كالهبة
وكذا الصدقة كما قاله
شيخنا والزكاة كذلك
كما قاله بعض المتأخرين
ان لم يته من الدفع اليه
والعارية ان كانت مما
تقابل بأجرة فحكمها
كالهبة والا فلا كما
بجمله بعض المتأخرين اه

الحكم بخلاف ما أنزل الله لان الله تعالى أوجب على المجتهدين أن يأخذوا بالاجماع وأوجب على غيرهم
تقليدهم فيما يجب عليهم العمل به ونقل الجلال البلقيني عن والده أنه كان يفتي أن الحاكم إذا حكم
بغير الصحيح من مذهبه نقض وقال البرهان بن ظهير وقضيت هذه الحالة هذه أنه لا فرق بين أن يفتي
اختياره من المتأخرين أو يفتي (تنبه فان) أعلم أن الممتدق في المذهب للحكم والفتوى ما اتفق عليه
الشيخان فاجزم به الفتوى قال افي فارجحه الاكثر فالأول ع قال شيخنا هذا ما أطبق عليه محققو
المتأخرين والذي أوصى بآرائه مشايخنا وقال السهمودي ما زال مشايخنا يوصوننا بالافتاء بما عليه
الشيخان وان تعرض عن أكثر ما خولف به وقال شيخنا ابن زباد يجب علينا في الغالب ما رجحه الشيخان
وان نقل عن الأكثرين خلافه (ولا يقضى) القاضي أي لا يجوز له القضاء (بخلاف علمه) وان قامت به بينة
كما إذا شهدت برق أو نكاح أو ملك من يعلم حريته أو يثبتها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم به
حينئذ والحكم بالباطل محرم (ويقضى) أي القاضي ولو قاضي ضرورة على الوجه (بعلمه) ان شاء أي بظنه
المؤكد الذي يجوز له الشهادة مستند اليه وان استفادته قبل ولاية نعم لا يقضى به في حدود أو تعزير الله
تعالى كحد الزنا أو سرقه أو شرب الخمر أو سب أو ما أحدهم الا أن يثبت في قضيه فيمليه سواء المال
والقودود والنفق وإذا حكم بملكه لا بد أن يصح عنه في قول علمت ان له عليه ما ادعاه وقضيت أو
حكمت عليك بعلمي فان ترك أحد من اللفظين لم يثبت حكمه كما قاله الماوردي وتبعوه (ولا) يقضى
لنفسه ولا (لبعض) من أصله وفرعه ولا اشريكه في المشترك ويقضى لكل منهم غيره من امام وقاض
آخر ولو نائباً عنه دفعة واحدة (ولو رأي) قاض وكذا شاهد (ورقة فيها حكمه) أو شهادته (لم يعمل به) في
امضاء حكم ولا أداء شهادة (حتى يترك) ما حكم أو شهد به لا مكان لتزوير ومشاكلة الخط ولا يكفي تركه
أنه قد خطه فقط وفيه ما أوجه ان كان الحكم والشهادة مكتوبين في ورقة مصونة عنده ووثق بأنه خطه
ولم يداخله فيه ريبه أنه يعمل به (وله) أي الشخص (حالف على استحقاق) حق له على غيره أو أدائه لغيره
(اعتماداً) على أخبار عدل و(على خط) نفسه على المتمدوع على خط مأذونه ووكيله وشريكه (مورثاً) ان
وثق بأمانته (بان علم منه أنه لا يتساهل في شيء من حقوق الناس اعتماداً بالقرينة) (تنبه) والقضاء
الحاصل على أصل كاذب ينفذ ظاهراً لا باطناً فلا يحل حراماً ولا عكسه فلو حكم بشهادة زور بظاهر العدالة
لم يحل بحكمه الحلال باطناً سواء المال والنكاح أما المرتب على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطناً أيضاً
قطعا وجامعاً في الخبر أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وفي شرح المنهاج للشيخان يلزم المرأة المحكوم
عليها بنكاح كاذب الحرب بل والقتل ان قدرت عليه كاصائل على البضع ولا نظرك لكونه يقتل الا باحة
فان أكرهت فلا أتم (والقضاء على غائب) عن البلد وان كان في غيره له أو عن المجلس بتوار أو تعزير (جائز)
في غير عقوبة الله تعالى (ان كان المدعى حجة ولم يقل هو) أي الغائب (مقرر) بالحق بل ادعى بحجوده وأنه يلزمه
تسليمه له الا أن وانه مطالب به بذلك فان قال هو مقرر وأنا أقدم الحجة استظهازاً مخافة أن يسكر أو وليكتب بها
القاضي الى قاضي بلد الغائب لم يسمع حجة لتضرر به بالمناقاة لافائدة فيها مع الاقرار نعم لو
كان للغائب مال حاضر وأقام البينة على دينه لا يكتب القاضي به الى الحاكم بلد الغائب بل لمؤديه منه
فتسمع وان قال هو مقرر وتسمع أيضاً ان أطاق (ووجب) ان كانت الدعوى دين أو عين أو بجهة عقد
أو إبراء كأن أحال الغائب على مدين له حاضر فادعى إبراءه (تخلفه) أي المدعى عين الاستظهار ان لم يكن
الغائب متوارياً ولا متعزراً (بعد) إقامة (بينة ان الحق) في الصورة الاولى ثابت (في ذمته) الى الآن
احتياطاً للحكم عليه لانه لو حضر لم يدعي بما يبرئه ويشرط مع ذلك أن يقول انه يلزم تسليمه الى وانه
لا يعلم في شهوده قاطعاً كفسق وعداوة قال شيخنا في شرح المنهاج وظاهر كما قال البلقيني ان هذا لا يتأق في
الدعوى بيمين بل يخاف فيم اعلى ما يليق بها وكذا نحو الإبراء ما لو كان انغائب متوارياً أو متعزراً فاقضى
عليه بما يلائم لتقصيرهما قال بعضهم لو كان للغائب وكيل حاضر لم يكن قضاءه على غائب ولم يجب عين

(قوله في حدود) ودواو
تعزيز أي اما المال
كأن كاذباً والكفارة
في قضيه فيمليه
صحتا في حقوق الله
المالية (قوله ولا يقضى
لنفسه) أولى منه عبارة
ولا ينفذ حكمه لنفسه
لانه من خصائصه عليه
الصلوة والسلام نعم
يجوز له تعزير من أساء
الادب عليه فما يتأق
بأحكامه كقوله حكمت
بالجور ونحو ذلك

(كالوادي) شخص (على) نحو (صبي) لا ولي له (وميت) ليس له وارث خاص حاضر فانه يحالف ما سراما
لو كان له وصي ولي خاص أو وليت وارث خاص حاضر كامل اعتبر في وجوب التحليف طلبه فان سكت
عن طلبه الجمل عرفه الحاكم ثم ان لم يطلبها قضي عليه بدونها (فرع) لو ادعى وكيل الغائب على غائب
أو وصي أو ميت فلا تخلف بل يحكم بالبينة لان الوكيل لا يتصور رجوعه على استحقاقه ولا على أن موكله
يستحقه ولو وقف الامر الى حضور الموكل انه قد استيفاه الحق بالوكلاء ولو حضر الغائب وقال للوكيل
أبرأني موكلك أو وقفته فأخر الطلب الى حضوره يحالف الى انه ما أبرأني لم يجب وأمر بالتسليم له ووثقت
الأبراء بعد ان كان له به حجة لانه لو وقف لتعذر الاستيفاء بالوكلاء نعم له تخلف الوكيل اذا ادعى عليه علمه
بنحو الأبراء انه لا يعلم أن موكله أبرأه من هذه الدعوى عليه (واذا ثبت) عند الحاكم (مال) على
(الغائب) أو الميت وحكم به (وله مال) حاضر في علمه أو دين ثابت على حاضر في علمه (قضاء) الحاكم
(منه اذا طلبه المدعي) لان الحاكم يقوم مقامه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم وأبطل الدين بانبات
أيقائه أو بقوف في شاهد استرد من الخصم ما أخذه وبطل البيع للدين على الوجه خلافاً للروائي (والا)
يكن له مال في علمه ولم يحكم (فان سأل المدعي انه الحال الى قاضي بلد الغائب أجابه) وجوباً وان كان
المكتوب اليه قاضي ضرورة مسارعة بقضاء حقه (فنبى اليه سماع بينته) ثم ان عدله لم يخرج المكتوب
اليه الى تمديله أو الاحتجاج اليه (الحكم بهائهم يستوفي الحق) ويخرج به علمه فلا يكتب به لانه شاهد الا أن
لا قاض ذكره في العدة وخالفه السرخسي واعتمده البلقيني لان علمه كقيام البينة وله على الوجه ان
يكتب سماع واحد يسمع المكتوب اليه شاهداً آخر ويحلفه ويحكم له (أو) يفتي اليه (حكماً) ان
حكم (ليستوفي) الحق لان الحاجة تدعو الى ذلك (والانتهاء ان يشهد) ذكرين (عدلين بذلك) أي بما
جرى عنده من ثبوت أو حكم ولا يكفي غير رجلين ولو في مال أو مالاً رمضان وسحب كتاب به يذكر
فيه ما يميز به الحكم عليه من اسم أو نسب وأسماء الشهود ووثائقه والانتهاء بالحكم من الحاكم يفتي
مع قرب المسافة ويعدوها مع البينة لا قبل الا فوق مسافة المدوى اذ يسهل احضارها مع القرب وهي
التي يرجع منها مبكراً الى محل ليل لا فو نعتسرا حضار البينة مع القرب بنحو مرض قبل الانتهاء (فرع) قال
القاضي وأقرروه لو حضر الغريم وامتنع من بيع مال الغائب لو فادينه به عند الطلب ساع للقاضي بيمينه
لقضاء الدين وان لم يكن المال يعمل ولا يثبت وكذا ان غاب يعمل ولا يثبت كذا كره النجاشي والسبكي والعززي
وقال بخلاف ما لو كان بغير محل ولا يثبت لانه لا يمكن نيابته عنه في وفاة الدين حينئذ وحاصل كلامهما جواز
البيع اذا كان هو أو ماله في محل ودينه ومنه اذا خرجا عنها (مهمة) لو غاب انسان من غير وكيل وله مال
حاضر فأحى الى الحاكم ان كان لم يبعه اختل ماله لم يبعه ان يمين طريق السلامه وقد صرح الاصحاب
بان القاضي انما يتسلط على أموال الغائبين اذا اشرفت على الضياع أو مست الحاجة اليه بما في استيفاء
حقوق ثبتت على الغائب وقالوا في الضياع تفصيل فان امتدت الغيبة وعسرت المراجعة قبل وقوع
الضياع ساع التصرف وايس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المعظم ولم يكن سار بالامتناع ببيع مال
الغائب لغير المصلحة والاختلال المؤدى لتلف المعظم ضياع نعم الحيوان يباع لغير طرق اختلاله اليه
لحرمة الروح ولانه يباع على ما يملكه بضرته اذا لم يفتق عليه ولو نهي عن التصرف في ماله امتنع الا في
الحيوان (فرع) يحبس الحاكم الا بقا اذا وجد انتظار السيد فان أبطل سيده باعه الحاكم وحفظ
ثمنه فاذا جاء سيده فليس له غير الثمن

(باب الدعوى واليمينات)

الدعوى لغة الطلب وانها للثابت وشرعاً اخبار عن وجوب حق على غيره عند الحاكم وجهاد عاوى
بفتح الواو وكسرها كفتاوى واليمينات الشهود سموا بالان بهم يمين الحق وجمع الاختلاف أنواعهم
والاصل فيها خبر الصحيحين ولو بطي الناس بدعواهم لادعى أناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على

(قوله ومع ما ع البينة
لا يقبل الى فوق مسافة
المدوى الخ) وقيل
العبرة بمسافة القصر
لان الشارع اهتم بها
في مواضع فادون في
حكم الحاضر والظاهر
جواز القضاء على
غائب في عقوبة الادبي
قصاص وحدقت
والاظهر منه في حد
الله تعالى أو تعزيره
لان حق الله تعالى مبق
على المسامحة والدره
لاستغناؤه تعالى بخلاف
حق الادبي فانه مبنى
على التفتيق للاحتياج
اه باختصار

المدعي عليه وفي رواية البيهقي المدعي واليمين على من أنكر (المدعي من خالف قوله الظاهر)
وهو براءة الذمة (والمدعي عليه من واقعه) أي الظاهر وشروطها تكليف والتزام للأحكام فليس الجرحي
ملتزما للأحكام بخلاف الذي ثم إن كانت الدعوى قودا أو حذفا أو تعزيرا أو جبرا أو حيا أو غير ذلك من أنواعها
يجوز للمدعي الاستقلال باستيفائها العظم الخطر فم أو كذا أسائر العود والنسوخ كالنكاح والرجعة
وعيب النكاح والبيع واستثنى المأوردي من بعد عن السلطان فله استيفاء حذفا وتعزيرا (وله) أي
للشخص (بلا) خوف (فتنة) عليه أو على غيره (أخذ ماله) استقلال للضرورة (من) مال مدين له مقر
(بما طل) به أو جاحد له أو متوار أو متعز زوان كان على الجاحد بينة أو رجلا أو قراره لورقه للقاضي لاذنه
على الله عليه وسلم لم يند لما شكت إليه شيخ أبي سفيان أن تأخذ ما يكفها وولدها بالمعروف ولأن في الرفع
للقاضي مشقة ومؤنة وانما يجوز له الأخذ من جنس حقه ثم عند نذر جنسه يأخذ غيره ويتعين في الأخذ
غير الجنس تقديم النقد على غيره ثم إن كان المأخوذ من جنس ماله يتلوه ويتصرف فيه بدلا عن حقه فإن
كان من غير جنسه فقيمة الظاهر نفسه أو ما ذونه للغير لا لنفسه اتفاقا ولا ضرورة لامتناع قولي الطرفين
وللتهمة هذا أن لم يتيسر علم القاضي به لدم علمه ولا بينة أو مع أحدهما لكنه يحتاج مؤنة ومشقة واللا
اشتراط اذنه ولا بينة لا بعد البتة (ثم إن كان جنس حقه عليه) والا اشتري جنس حقه وماله ولو كان
المدين محجورا عليه فليس أو ميتا وعليه دين لم يأخذ الا قدر حقه به بالمفسرة إن علمها والاحتياط وله
الأخذ من مال غير ماله إن لم يظفر بمال الغير ومحمد بن عيسى بن القريم أو ما طل وإذا جاز الأخذ بغيره جاز
كسر باب أو قفل ونقب جدار المدين إن تبين طريق الوصول إلى الأخذ وإن كان معه بينة فلا يضمنه
كالصائل وإن خاف فتنة أي مفسدة تقضي إلى محرم كالأخذ ماله لو اطلع عليه وجب الرفع إلى القاضي
أو نحوه لئلا يكتفه من الخلاص به ولو كان الدين على غير محتج من الاداء طال به يؤدي ماله فلا يحل أخذه شي
له لأن له الدفع من أي ماله شاء فإن أخذت مال الزمته وضمنته أن تلف ماله يوجد بشرط التقاض (فرع)
له استيفاء دين له على آخر جاحد له بشهود دين آخر له عليه قضى من غير علمهم وله جحد من جده إذا كان له
على الجاحد مثل ماله عليه أو أكثر فيحصل التقاض للضرورة فإن كان ماله دون مالا آخر عليه جحد من
حقه بقدره (وشرط للدعوى) أي اجتاحت حتى تسمع ونحو ج إلى جواب (بقت) خالص أو معشوش (أو
دين) مثلي أو متقوم (ذكر جنس) من ذهب أو فضة (ونوع) وصحة وتكسر إن اختلف بها غرض (وقدر)
كأنه درهم فضة خالصة أو معشوشة أو فضة طال به إلا أن لا يشترط الدعوى أن تكون معلومة
وما علم وزنه كالدينار لا يشترط التمرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المعشوش ولا تسمع دعوى دائن
مفلس ثبت فله أن يحد ما لا حتى يبين سببه كارت واكتساب وقدره (و) في الدعوى (بعين) تنصبط
بالصفات كحبوب وحيوان ذكر (صفة) بأن يصفها المدعي بصفات سلم ولا يجب ذكر القيمة فإن تلفت
اليمين وهي متقومة وجب ذكر القيمة مع الجنس كعبد قيمته كذا (و) في الدعوى (بمقدار) ذكر (جهة)
ومحله (وحدود) أربعة فلا يكفي ذكر ثلاثة منها إذا لم يعلم الأربعة فإن علم بأحد منها كفي بل لو أغنت شهرته
عن تحديد لم يجب (و) في الدعوى (بنكاح) على امرأة ذكرهته وشروطه منها من نحو (ولي وشاهدين
عندول) ورضائها أن شرط بان كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الاطلاق فإن كانت الزوجة أمة وجب ذكر العجز
عن مهر حرة وخوف العنت وأنه ليس تحت حرة (و) في الدعوى (بعدم مالي) كبيع وهبة ذكر (صحة)
ولا يحتاج إلى تفصيل كافي النكاح لأنه أحوط حكمه (وتلقو) الدعوى (بتناقض) فلا يطلب من المدعي
عليه جوابا (كشهادة خالفت) الدعوى كأن ادعى ملكا بسبب فقد ذكر الشاهد سببا آخر فلا تسمع لما خالفها
الدعوى وقضيتها أنه لو أدها على وفق الدعوى قبلت وبه صرح الحضري واقتضاء كلام غيره ولا تبطل
الدعوى بقوله شهدي فسدقة أو متطاولون فله إقامة بينة أخرى والمخلف (ومن قامت عليه بينة) يجرى
(ليس له تخليف المدعي) على استحقاق ما ادعاء بحق لأنه تكليف بجهة بعد جهة فهو كالأطمن في اليهود منهم

(قوله بخلاف الذي) أي فتصح الدعوى منه وعليه لأنه ملتزم لاحكامنا (قوله ولا يجوز للمدعي الاستقلال الخ) فلو خالف واستقل بما وقع الموقف في القصاص دون جحد المدعي نعم قال المأوردي وصرح به شارحا ومن وجب له التعزير أو حذفا وكان في ياديه بينة عن السلطان كان له استيفاء ما باختصاص (قوله أنه) أي المفاص وجمعا لا أي فيتمين عليه وفاء الدين منه (قوله وجب ذكر العجز الخ) ولا بد إذا كان سفيها أو عبدا من قوله فكسهم ما باذن ولي أو مالك ولا يشترط تعيين الولي والشاهد دين والدعوى على المرأة تكون على وليها الجبر بناء على صحة أقرارها به وهو على الأصح اه

للتخليف المدين مع البينة بأعساره لجواز أن له مالا باطنا ولو ادعى خصمه مسقطا له أو أبراهمه أو شرائه منه فيخلف على نفى ما ادعاء الخصم لاحتمال ما يدعيه وكذا لو ادعى خصمه عليه علمه بنفسه شاهد أو كذبه ولا يتوجه حلف شاهد أو قاض ادعى كذبه قطعا لأنه يؤدي إلى فساد عام ولو نكل عن هذه اليمين حلف المدعي عليه وبطلت الشهادة (و) إذا طلب الأمهال من قامت عليه البينة (أمهال) القاضي وجوبا لكن بكفيل والافيا ترسم عليه أن يخف هربه (ثلاثة) من الايام (أي يدافع) من نحو اداء أو أبراهمه ومن سقره ليحضره إن لم ترد المدعى على الثلاث لأنها لا تعظم الضرر فيها (ولو ادعى رقب بالغ) عاقل مجبول النسب (فقال أنا حر أصالة) ولم يكن قد أقر له بالملك قبل وهو رشيد (حاف) فيصدق بيمينه وإن استقدمه قبل أنكاره وجرى عليه البيع مرارا أو نداء أولته الأيدي لمواقفته الأصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بينة الرق على بينة الحرية لأن الأولى معها زيادة علم بنقلها عن الأصل وخرج بقولي أصالة ما لو قال أعتقتني أو أعتقتني من باعني لك فلا يصدق الابينة وإذا ثبتت حرية الأصاية بقوله رجعت مشترية على بانه بيمينه وإن أقر له بالملك لأنه بناء على ظاهر اليد (أو ادعى رقب صبي) أو مجنون كبير (ليس في يده) وكذبه صاحب اليد (لم يصدق الابينة) من بينة أو علم قاض أو عين مردودة لأن الأصل عدم الملك فلو كان الصبي بيده أو بيد غيره وصدقه صاحب اليد حلف لخطر شأن الحرية مالم يعرف لقطه ولا أثر لانكاره إذا بالغ لأن البينة فان عرف لقطه لم يصدق الابينة (فرع) لا تسمع الدعوى بدین مؤجل إذا لم يتلق بها الزام ومطالبة في الحال ويسمع قبول البائع والمبيع وقف وكذا بينة أن لم يصرح حال البيع بملكه والاصح دعواه لتخليف المشتري أنه باعه وهو ملكه

(فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به) (إذا أقر المدعي عليه ثبت الحق) بلا حكم (وإن سكوت عن الجواب أمره القاضي به) وإن لم يسأل المدعي (فإن سكوت فكمنكر) فتعرض عليه اليمين (فإن سكوت) أيضا ولم يظهر سببه (فناكل) فيخالف المدعي وإن أنكر اشتراط أنكار ما ادعى عليه وأجزائه إن تجزأ (فإن ادعى) عليه (عشرة) مثلا (لم يكف) في الجواب (لا تلزمي) العشرة (حتى يقول ولا يعضها أو كذا يخاف) إن توجهت اليمين عليه لأن مدعيها مدع لكل جزء منها فلا بد أن يطابق الإنكار واليمين دعواه فإن حلف على نفى العشرة واقتصر عليه فنا كل عدادونها فيخالف المدعي على استحقاق ما دون العشرة ويأخذ به لأن النكول عن اليمين كالقرار (أو ادعى) (مالا من ألسبب كاقترضك) كذا (كفاء) في الجواب (لا تسحق) أنت (على شيئا) ولا يلزمي تسليم شيء اليك ولو اعترف به وادعى مسقطا لطلب البينة ولو ادعى عليه ودية فلا يكفي في الجواب لا يلزمي التسليم بل لا تسحق على شيئا وتخلف كما أجاب ليطابق المخلف الجواب ولو ادعى عليه مالا فأنكر وطلب منه اليمين فقال لا أحلف وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير إقرار وله تخليفه (فرع) لو ادعى عليه عينا فقال ليست لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لابي الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا وهو ناظر فيه فالأصح أنه لا تصرف الخصومة عنه ولا تنزع اليمين منه بل يحلف المدعي أنه لا يلزم التسليم لليمين رجاء أن يقرأ أو ينكل فيخالف المدعي وتثبت له اليمين في الأولين والبدل للميلولة في البينة أو يقيم المدعي بينة أنها له ولو أصر المدعي عليه على سكوت عن جواب للدعوى فنا كل إن حكم القاضي بتكوله (وإذا ادعى) أي اثنان أي كل منهما (شيئا يدا ناث) لم يستند إلى أحدهما قبل البينة ولا بعده (وأما) أي كل منهما (بينة) به (سقطا) لتعارضهما ولا مرجح فكان كالبينة فإن أقر ذواليد لأحدهما قبل البينة أو بعدها رجحت بينته (أو ادعى شيئا بيدهما) وأما ما بينتني (فهو ولهما) إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر ما إذا لم يكن بيد أحد وشهدت بينة كل له بالكل فيجعل بينهما وحمل التساقط إذا وقع تعارض حيث لم يميز أحدهما يرجح والاقدم وهو بيان نقل الملك ثم الديق له المدعي أو لمن أقر له به أو انتقل له منه ثم شاهدان مثله على شاهد وعين ثم سبق ملك أحدهما بذكر زمن أو بيان أنه ولد في ملكه مثلاً ثم يذ كر سبب الملك (أو ادعى شيئا بيدهما) تهرقا أو أمسا (كالقدمت بينته)

(قوله أوبة بيم المدعي الخ) أي فهو مخير فإن أراد سلامته من اليمين أنام البينة وإن شقت عليه البينة فعليه اليمين (قاعدة) اليمين في الاثبات على البت مطلقا وفي النفي كذلك إن كان على نفى فعل نفسه أو عبده أو دابته المدين في يده وإن لم يكونا ملكه والأفوه على نفى العلم

من غيرين وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً أو عينا أو جارية أو شاهد من شاهدين أو لم تبين سبب الملك من شراء وغيره ترجيحاً لبيته صاحب البيت و يسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية أو بينت بيته انما ج سببها انما نعم لو شهدت بيته الخارج بانه اشتراه منه أو من بانه متلا قدمت لبطان البديهة ولو أقام الخارج بيته بان الداخل أقر له بالملك قدمت ولم تنفعه بيته بالملك الا ان ذكر انتقالاتا يمكن من المقر له اليه (هذا ان أقامها بديته الخارج) بخلاف ما لو أقامها قبلها لانها انما تسمع بعدها لان الأصل في جانبه اليقين فلا يعدل عنها مادامت كافية (فروع) لو ازيلت بيته ثم أقام بيته بملكه مستنداً الى ما قبل ازالته و اعتذر بغيره شهوده أو جهله بهم سمعت وقد تمت اذ لم تزل الالة دم الحجة وقد ظهرت فينتضي القضاء لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما بينتني بما فالأقدم الخارج لزيادة علم بيته بانتقال الملك وكذا قدمت بيته لو شهدت أنه ملكه وانما أودعه أو أجزه أو أعاره للداخل أو أنه غصبه أو باعه منه وأطلقت بيته الداخل ولو تداعيا دابة أو أرضاً أو داراً لحدما متناع فيهما أو الجمل والزرع قدمت بيته على البيته الشاهدة بالملك المطابق لانفراد به لا تنفع فائدة فان اختص المتناع بيت فائدة فيه فقط ولو اختلف الزوجان في أمتعة البيت ولو بعد الفرقه ولا بينة ولا اختصاص لأحد منهما بيد فلكل تحليف الاخر فاذا حلف جعل بينهما وان صلح لأحد منهما فقط أو حلف أحدهما قضى له كما لو اختلف بالبيد وحلف (وزجج) البيته (بتاريخ سابق) فلو شهدت البيته لأحد المتنازعين في عين بيدهما أو بيد ثالث أو لا بيد أحد بملك من سنة الى الآن وشهدت بيته أخرى للآخر بملك لهما من أكثر من سنة الى الآن كسنتين فترجع بيته في الأثر لانها تثبت الملك في وقت لانقضها فيه الأخرى وأما صاحب التاريخ السابق أجرة وزيادة حادثة من يوم ملكه بالشاهدة لانها أقوا لملكه وإذا كان لصاحب متأخرة التاريخ يعلم انه أعاديه قدمت على الأصح ولو ادعى في عين بيده غيره أنه اشتراها من زيد من منته سنتين فأقام الداخل بيته أنه اشتراها من زيد من منته سنة قدمت بيته الخارج لانها أثبتت أن يد الداخل عادية بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه ولو اتحد تاريخهما أو أطلقا أو أحدهما أقدم ذو اليد ولو شهدت بيته بملك أمس ولم تعرض للمحال لم تسمع كما لا تسمع دعواه بذلك حتى تقول ولم يزل ملكه أو لا زل ملكه من لا أو تبين سببه كأن تقول اشتراها من خصمه أو أقر له به أمس لان دعوى الملك السابق لا تسمع فكذلك البيته ولو قال من بيده عين اشتريتها من فلان من منته شهر وأقام به بيته فقالت زوجة البائع منه هي ملكي تعوضتها منه من منته شهرين وأقامت بيته فان ثبت انها بيد الزوج حال التعويض حكم به لها والايقبت بيده من هي بيده الآن (و) ترجح (بشاهدين) وشاهد وامرأتين وأربع نسوة فيما يقبلن فيه (على شاهد مع عين) للاجماع على قبول من ذكر دون الشاهد والعين (لا) ترجح (بزيادة) نحو عدالة أو عدد (شهود) بل تتعارضان لان ما قدمه الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا على أربع نسوة (ولا) بيته (مؤرخة على) بيته (مطلقة) لم تعرض لزمن الملك حيث لا يد لأحد منهما واستوي باقي أن لكل شاهدين ولم تبين الثانية سبب الملك فتعارضان نعم لو شهدت أحداهما ما بين والآخرى بالأبرار رجحت بيته الأبرار لانها انما تكون بعد الجواب والأصل عدم تعدد الذين ولو شهدت بيته بألف وبيته بألفين يجب ألفان ولو أثبت أقرار زيد بدين فأثبت زيد أقراره بانه لا شيء له عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعد (فروع) لو أقام بيته بملك دابة أو شجرة من غير تعرض للملك سابق بتاريخ لم يستحق ثمرة ظاهراً ولا ولداً منفصلاً عند الشاهدة ويستحق الجمل والثمر غير الظاهر عندها بالام والأصل فاذا تعرضت للملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه ولو اشترى شيئاً أخذ منه بغيره غير أقرار رجوع على بانه الذي لم يصدقه ولا أقام بيته بانه اشتراه من المدعى ولو بعد الحكم به بالثمن بخلاف ما لو أخذ منه بأقراره أو بحلف المدعى بعد نكوله لانه المقصود لو اشترى قنناً وأقر بانه قن ثم ادعى بحرية الأصل وحكم له بهار جع ثمنه على بانه ولم يضر اعترافه بقره لانه ممتد فيه على

(قوله وان تأخر تاريخها) أي تاريخ بيته من الشيء بيده أمسا كما ومن الشيء بيده تصرفاً (قوله) لان دعوى الملك السابق لا تسمع فكذلك البيته) قال في الاشياء ما لا في مسائل وعدمها ما ذكره الشارح ثم قال ومنها الشهادة بأن هذه الثمرة حصلت من تصرفه في ملكه وان هذا الغزل حصل من قطنه والفرخ من بيضته والتبخر من دققة ولا يشترط هنا ان يقول وهو في ملكه كما شرطنا في الدابة اه باختصار

الظاهر ولو ادعى شراء عين فشهدت بيته بملك مطلق قبلت لانها شهدت بالمقدم ودون تناقض على الأصح وكذا لو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدت له به مع سببه لم يضر وان ذكر سببها أو هم سببها آخر ضرر ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة (فروع) لو باع داراً ثم قامت بيته بحسبه ان أبا وقفها عليه ثم على أولاده انتزعت من المشتري ورجع بثمنه على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من الغلة ان صدق البائع الشهود والوقوف فان مات مصر صرفت لأقرب الناس الى الواقف قاله الرافعي كالقفال (فروع) تجوز الشهادة بل يجب ان انحصر الاقر فيه بملك الا أن للمعين المدعى استصحاباً بالمسابق من ارب وشراء وغيرهما اعتماداً على الاستصحاب لان الأصل البقاء والحاجة لذلك والالتصاف بالشهادة على الاملاك السابقة اذا تطاول الزمن ومجمله ان لم يصرح بانه اعتماد الاستصحاب والألم تسمع عند الاكثرين (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شيأين ثالث) فان أقر به لأحدهما سلم اليه ولا آخر تحليفه (و) ان ادعى شيئاً على ثالث (أقام كل) منهما (بيته أنه اشتراه) منه وسلم ثمنه (فان اختلف تاريخهما حكم للاسبق) منهما تاريخاً لان معناه زيادة علم (والا) يختلف تاريخهما بأن أطلقا أو أحدهما أو أراختا بتاريخ متقد (مقطناً) لاستحالة أعمالهما ثم ان أقر لهما أو لأحدهما فواضح والألف لكل عينا ورجحان عليه بالثمن اثبوتة بالبيته ولو قال كل منهما والمبيع في يد المدعى عليه بعينه كذا وهو ملكي والألم تسمع الدعوى فان ذكر وأقاما بينتني بما قالاه وطالباه بالثمن فان اتحد تاريخهما سقطتا وان اختلف لزمه الثمنان ولو قال أجزت البيت بعشرة مثلاً فقال بل أجزتني جميع الدار بعشرة وأقاما بينتني نساقطة افيتها فلان ثم يفسخ العقد (تنبه) لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء الا مع ذكر ملك البائع اذا كان غير ذي يد أو مع ذكر يده اذا كانت اليد ونزعت منه تدياً (ولو ادعى) أي الورثة كلهم أو بعضهم (مالاً) عينا أو ديناً أو منفعة (لمورثهم) الذي مات (وأقاموا شاهداً) بالمال (وحلف) معه (بعضهم) على استحقاق مورثه السكل (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية لان الحجة تمت في حقه وحده وغيره قادر عليها بالخاف وان عين الانسان لا يعطى بها غيره فلو كان بعض الورثة نصيباً أو غائباً حلف اذا بلغ أو حضر وأخذ نصيبه بلاعادة دعوى وشهادة ولو أقر بدين لم يمت فأخذ بعض ورثته قدر حصته ولو بغير دعوى ولا اذن من حاكم فله بقية مشاركته ولو أخذ أحد شركائه في داراً ومنه ما يخصه من أجرها لم يشاركه فيه بقية الورثة كما قاله شيخنا

(فصل في الشهادات) جمع شهادة وهي اخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص (الشهادة لمضنان) أي لثبوتة بالنسبة للصوم فقط (رجل) واحداً لأمراً وخنثي (ولزنا) ولواط (أربعة) من الرجال يشهدون أنهم راوه أدخل مكلفاً مختاراً حشفته في فرجها بالزنا قال شيخنا والذي يتجه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان الا ان ذكره أحدهم فيجب سؤال السابقين لاحتمال وقوع تناقض بسقط الشهادة ولا ذكر رأينا كما مرود في المسئلة بل يسن ويكفي للاقرار به أثنان كغيره (ولمال) عينا كان أو ديناً أو منفعة (وما قصد به مال) من عقد مالي أو حق مالي (كبيع) وحوالة وضمنان ووقف وقرض وإبراء (ورهن) وصالح وخيار وأجل (رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل وعين) ولا يثبت شيء بامرأتين وعين (ولغير ذلك) أي ما ليس بمال ولا يقصد منه مال من عقوبة الله تعالى كخمر وشرب وسرقة أو لا تدعى كقود وحديد قذف ومع ارتب بان ادعى بقية الورثة على الزوجة ان الزوج خاله هاجق لا ترب منه (ولما يظهر للرجال غالباً كمنكاح) ورجعة (وطلاق) منجز أو معاق وفسخ منكاح وبلوغ (وعتق) وموت وأعسار وقراض ووكالة وكفالة وشركة ووديعة ووصاية وردة وإنشاء عدة أشهر ورؤية هلال غير رمضان وشهادة على شهادة وأقرار بما لا يثبت الا برجلين (رجلان) لا رجل وامرأتان لما روي مالك عن الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ودول في المنكاح ولا في الطلاق وقيس بالمد كوراث غيرهما بشاركه في المعنى (ولما يظهر للنساء) غالباً (كولادة وحضانة) وبكارة

(قوله اخبار) هذا هو المصنف والمحقق هو المشهود به والشخص هو الشاهد والغيب هو المشهود عليه (قوله بلفظ) أي لا غير فلا تأتي الاشارة هنا لما قدمناه لك ان اشارة الاخرس مثل نقطة الا في ثلاثة اشیاء جمعت في قوله اشارة الاخرس مثل نقطة فيما عدا ثلاثة لحدقه في الخنث والمصلحة تلك ثلاثة بلا زيادة

وثبوت ورضاع وعيب امرأتها تحت ثيابها (أربع) من النساء (أرجلان أو رجل وامرأتان) لما زوى ابن
 أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء
 وعيوبهن وقيس بذلك غيره ولا يثبت ذلك برجل وعين وسئل بعض أصحابنا عما إذا شهد رجلان أن فلانا
 بالغ عمره ست عشرة سنة فشهدت أربع نسوة أن فلانة بتيمة ولدت شهر مولده أو قبله أو بعده بشهر مثلا
 فهل يجوز تزويجه اعتمادا على قولهن أولا يجوز إلا بعد ثبوت بلوغ نفسها برجلين فأجاب بقوله الله تعالى
 يثبت ضمنا بلوغ من شهدت بولادتها كما يثبت النسب ضمنا بشهادة النساء بالولادة فيجوز تزويجه بانها
 للحكم ببلوغها شرعا انتهى (فرع) لو أقامت شاهدا باقرار زوجها بالدخول كفي حلفها منه ويثبت المهر
 أو أقامه هو على اقرارها به لم يكف الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وإيساعمال (وشرط في
 شاهد تكليف وحرية ومروءة وعادلة) وتيقظ فلا تقبل من صبي ومجنون ولا من بهر في لقصه ولا من غير
 ذي مروءة لانه لا حياء له ومن لا حياء له يقول ما شاء وهي توفى الادناس عرافا فاسقها الا كل واشرب
 في السوق والمشى فيه كاشفا رأسه أو بدنه لفسوقه وقلة الخلية بمحضرة الناس واكثر ما يضل بينهم
 أولعب شطرنج أو رقص بخلاف قليل الثلاثة ولا من فاسق واختار جمع منهم الا ذرعى والفزى وآخرون
 قول به من المالكية اذا فسدت اعدالة وعم الفسق قضى الحيا كمشاهدة الامثال فالامثال للضرورة
 والعدالة تتحقق (باجتناب) كل (كبيرة) من انواع الكبائر كالاقتل والزنا والقذف به أو كل الربا ومال
 اليتيم واليمين الغموس وشهادة الزور ونسب الكيل أو الوزن وقطع الرحم والفرار من الزحف بلا عذر
 وعقوق الوالدين وغصب قدر ربع دينار وتوقيف مكتوبة وتأخير زكاة عدوانا وغيبة وغيرها من كل
 جريمة تؤذن بقلها ككراهية من تكلم بالدين ورقة الديانة (و) اجتناب (اصرار على صغيرة) أو صفات بيان
 لا تقاب طاعاته صفاته في ارتكابه كبيرة بطلت عدالته مطلقا أو صغيرة أو صفات ردوم علمه أو اخلاقا
 من فرق فان غلبت طاعاته صفاته فهو عدل ومتى استويا أو غلبت صفاته طاعاته فهو فاسق والصغيرة
 كظن المرأة الأجنبية ولمسها أو وطء رجعية ومهر المسلم فوق ثلاث وبيع غنم رجل ثوب حرير وكذب
 لاحد فيه واعن ولولي تيممة وكافرو ببيع معيب بالاذكر عيب وبيع رقيق مسلم لكافر ومحاذاة قاضي الحاجة
 ليكعبة بفرجه وكشف العورة في الخلو عيبا ولو لم يزد لعمه التي عنه وغيبة وسكوت عليها ونقل بعضهم
 الاجماع على انها كبيرة لما فيها من الوعيد بالشديد محمول على غيبة أهل الله لم وحلة القرآن لعموم
 البلوى به وهي ذكر كرك ولو نحو إشارة غيرك المحصور والمعين ولو عند بعض الخطابين بما يكره عرفا واللب
 بالشطرنج بكسر أوله وفتحهم ما وهم لا مكرهه ان لم يكن فيه شرط مال من الجانبين أو أحدهما أو
 تفويت صلاة ولو بنسب ان بالاشغال بها أو لمع مع معتقد تحريمه والافرام ويحمل ما جاء في ذمهم من
 الاحاديث والا تار على ما ذكره وتسقط مروءة من يداومه فقد شهدته وهو حرام عند الاثثة مطلقا
 ولا تقبل الشهادة من مغفل ومخمل ونظر ولا أصم في مسموع ولا أعمى في مبصر كما يأتي ومن التيقظ ضبط
 الفاظ المشهود عليه بحرف وفهام من غير زيادة فيها ولا نقص قال شيخنا ومن ثم لا يجوز الشهادة بالمعنى نعم
 لا بعد جواز التفسير بأحد الديقين عن الآخر حيث لا إيهام (و) شرط في الشاهد أيضا (عدم تهمة) يجز
 نفع اليه أو ألى من لا تقبل شهادته له أو دفع ضرت عنه (أو) (القدرة) الشهادة (لرقبة) ولو مكاتب أو غريم له مات
 وان لم تستغرق تركته الدين بخلاف شهادة غيره المومر وكذا المعسر قبل موته فتقبل لهما (و) (رد
 لبعضه) من أصل وان علا وفرع له وان سفل (لا) (رد الشهادة) (عليه) أى لا على أحد مما بشئ إذ
 لا تهمه ولا على أبيه بطلاق ضرة أمه طلاقا بائنا أو أمه تهمه ما رجى فتقبل قطعا هذا كله في شهادة
 حصة أو بعد دعوى الضرر فان ادعاء الأب لعدم نفقه لم تقبل شهادته للتممة وكذا لو ادعته أمه قال ابن
 الصلاح لو ادعى الفرع على آخر يدعي لوكاه فأنكر فشهد أبو الوكيل قبل وان كان فيه تصديق أبيه
 وتقبل شهادة كل من الزوجين والاخوين والصديقين للآخر (و) (رد الشهادة) (بما هو محل تصرفه)

(قوله وشرط في شاهد الخ) قال في الاشباه قاعدة كل ما شرط في الشاهد فهو معتبر عند الاداء لا التحمل الا في النكاح اه (قوله وعدالة) استثنى بها عن التصريح بالاسلام وبشرط أيضا فيه انتفاء التهمة وبه صرح في المنهاج فلو زاده شارحنا لكان أولى وزاد في حج كونه ناطقا رشيدا اه (قوله حيث لا إيهام) قال حج كما يشير اليه قولهم لو قال شاهد وكاه أو قال قال ولكنه وقال الآخر فوض اليه أو انابه قبل أو قال واحد قال وكنت وقال الآخر قال فوض اليه لم يقبل لان كلا سند اليه نظاما مغايرا للآخر وكان الفرض انهما اتفقا على اتحاد اللفظ الصادر منه والافلامانع ان كلا سمع ما ذكره مرة ويجزى ذلك في قول أحدهما قال القاضي ثبت عندى طلاق فلانة وآخر ثبت عندى طلاق هذه وهي تلك فانه يكفي اتفاقا له بغير وجه

كان وكل أو أوصى فيه لانه لا يثبت شهادته ولا يله على المشهود به نعم لو شهد به بعد عزله ولم يكن خاصم قبله قبلت وكذا لا تقبل شهادة ودعي لمودعه ومن ثم لا راعته التهمة بقاء يد هما أما بالنسب وكلا أو وصيا فيه فتقبل ومن حيل شهادة الوكيل ما لو باع فانكرا المشتري الثمن أو اشترى فادعى أحدهما بالبيع فله ان يشهد ولو كان له عليه كذا أو بان هذا ملكه ان جازله أن يشهد به للبائع ولا يذكر أنه وكيل وصوب الا ذرعى حله باطلا لان فيه توذلا للحق بطريق مباح وكذا لا تقبل براءة من ضمنه الشاهد أو أصله أو فرعه أو عبده لانه يدفع به الغرم عن نفسه أو عن لا تقبل شهادته له (و) (رد الشهادة) (من عدو) على عدوه عدو ديني وولاية له وهو من يحزن بفرجه وعكسه فلو عادى من يريد أن يشهد عليه وبالع في خصومته فلم يجبه قبلت شهادته عليه (تنبيه) قال شيخنا ظاهر كلامهم قبولها من ولد العدو ووجهه بأنه لا يلزم من عداوة الأب عداوة الابن (فائدة) حاصل كلام الروضة وأصلها ان من قذف آخر لا تقبل شهادته كل منهما على الآخر وان لم يطلب المظنون حده وكذا من ادعى على آخر أنه قطع عليه الطريق وأخذ ماله فلا تقبل شهادته أحدهما على الآخر قال شيخنا يؤخذ من ذلك ان كل من نسب آخر إلى فسق اقتضى وقوع عداوة بينهما فلا تقبل الشهادة من أحدهما على الآخر نعم يتردد النظر فيما اغتصاب آخر بفسق يجوز له غيبته به وان أثبت السبب المحذور لذلك (فرع) تقبل شهادة كل مبتدع لا يكفر به بدعته وان سب المصاحبة رضوان الله عليهم كما في الروضة وادعى السبكي والاذرعي انه غلط (و) (رد من مبادر) بشهادته قبل ان يسألها ولو بد الدعوى لانه منهم نعم لو أعادها في المجلس بعد الاستشهاد قبلت (الا) في شهادة حصة وهي ما قصد بها وجه الله فتقبل قبل الاستشهاد ولو بد الدعوى (في حق مؤكده) تعالى وهو لا يتأثر برضا الأدمى (كطلاق) رجعي أو بائن (وعتق) واستنلال ونسب وعفوعن قود وبقاء عدة وانقضائها وبلوغ وإسلام وكفر ووصية ووقف وانحو جهة عامة وحق تسبيح وترك صلاة وصوم وزكاة بان يشهد بتركها وتحريم رضاع ومساورة (تنبيه) اغتاضع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا أعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول أنه يسر قربة أو أنه يريد نكاحها وخرج بقولي في حق الله إلى حق الأدمى كقود وحذف وبيع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة وتقبل في حد الزنا وقطع الطريق والسرقعة (وتقبل) الشهادة (من فاسق بعد توبة) حاصلة قبل الفرقة وطلوع الشمس من مغربها (وهي ندم) على معصية من حيث انها معصية لا تخوف عقاب لو اطلع عليه أو اغرامه مال (ب) شرط (اقلاع) عنها حالان كان متلبسا أو مصرعا على معاودتها ومن الاقلاع رد المفسوب (وعزم ان لا يعود) اليها ما عاش (وخروج عن ظلامة آدمي) من مال أو غيره فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد المفسوب ان بقي وبذلك ان تلف المستحقه ويمكن مستحق القود وحذف القذف من الاستيفاء أو يبرئه منه المستحق للغير الصحيح من كانت لآخيه عنده مظلمة في عرض أو مال فليستحقها اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل يؤخذ منه بقدر مظلمته أو لا أخذ من سياآت صاحبه فعمل عليه وشمل العمل الصوم كما صرح به حديث مسلم خلافا لمن استثناه فاذا تعدد رد الظلامة على المالك أو وارثه سلمها القاضي ثقة فان تعدد صرفها فيما شاء من المصالح عند انقطاع خبره بنية الغرم له اذا وجدته فان أعسر عزم على الاداء اذا أسير فان مات قبله انقطع الطالب عنه في الآخر فان لم يصب بالتزامه فالرجوع من فضل الله الواسع وهو يرض المستحق ويشترط أيضا في صحة التوبة عن اخراج صلاة أو صوم عن وقتها ما قضاهما وان كثرا وعن القذف ان يقول القاذف قذفي باطل وانادى عليه ولا أعود اليه وعن الغيبة ان يستعلمها من المغتاب ان بلغته ولم يمتنع بعبث أو غيبة طويلة والا كفى والندم والاستغفار له كالحائس واشترط جمع متقدمون أنه لا بد في التوبة من كل معصية من الاستغفار أيضا واعتمده البلقيني وقال بعضهم يتوقف في التوبة من الزنا على استئصال زوج المرزى بها ان لم يخف فتنة والا فليتضرع الى الله تعالى في ارضائه عنه وجعل بعضهم الزنا محالين فيه حتى أدى فلا يحتاج فيه الى الاستئصال والاوجه الاول ويسن للزاني ككل مرتكب معصية

السنة على نفسه بان لا يظهرها الجداو بعز لا ان يتحدث بها فتفكها او يجاهر فان هذا حرام قطعا وكذا
 يسن لمن اقر بشئ من ذلك الرجوع عن اقراره به قال شيخنا من مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو
 المطالب به في الاخرة على الاصح (و) بعد (استبراء سنة) من حين توبة فائق ظهره فبقية لان اقلية وهو
 منهم لقبول شهادته وعود ولا ينافي ذلك لتقوى دعواه وانما قدرها الاكثرون بسنة لان الاصول
 الاربعة في تهيج النفوس بشهواتها اثرها فاذا مضت وهو على حاله اشهر ذلك بحسن سيرته وكذا لا بد
 في التوبة من خاتم المروءة من الاستبراء كما ذكره الاصحاب (فروع) لا يقدح في الشهادة جهله بفروض نحو
 الصلاة والوضوء للذين يؤدونها لا توقفه في المشهود به ان عاد وجزم به فيعيد الشهادة ولا قوله لا شهادة لي
 في هذا ان قال نسيت او امكن حدوث المشهود به بعد قوله وقد اشترت ديانته ولا يلزم القاضي استفساره
 ان اشترى ضبطه وبانته بل يسن كنفرة الشهود والالزام الاستفسار (وشروط الشهادة) كزنا
 وغصب ورضاع وولادة (انصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير ويجوز تعدد نظر فرج الزانيين
 لتحمل شهادة وكذا امرأة تلد لاجلها (و) الشهادة (يقول كعدة) وفسخ واقرار (هو) اي انصار (وسمع)
 لقائه حال صدوره فلا يقبل فيه اسم لا يسمع شيئا ولا اعمى في مرئي لانه لا يداد طريق التمييز مع اشتباه
 الاصوات ولا يكفي سماع شاهدين وراء حجاب وان علم صوته لان ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
 لا يجوز ان يعمل فيه بقلبه ظن لجواز اشارة الاصوات قال شيخنا نعم لو علم بيت وحده وعلم ان الصوت
 من في البيت جاز اعتماد صوته وان لم يره وكذا لو علم اثنين بيت لثالث لهما وسعهما يتعاقدان وعلم
 الموجب منهما من القابل لعله بمالك المبيع او نحو ذلك فله الشهادة بجماعه منه ما انتهى ولا يصح تحمل
 شهادة على متبقة اعتمادا على صوتها كما لا يتحمل بصير في ظلمة اعتمادا عليه لاشتباه الاصوات نعم
 لو سمعها فافتداه الى القاضي وشهد عليها جاز كالاعى بشرط ان يكشف نقابها ويرى القاضي صورتها
 وقال جمع لا ينعقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهد ان اسمها ونسبها وصوره (وله) اي للشخص (بلا
 معارض شهادة على نسب) ولو من ام وقيلة (وعتق) ووقف وموت (ونكاح ومالك بسماع) اي
 استفاضة (من جمع يؤمن كذبه) اي قواطعهم عليه لكثرتهم فيقع العلم او الظن القوي بخبرهم ولا
 يشترط خريتهم ولا ذكورهم ولا يكفي ان يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول اشهد انه كذا
 (و) له الشهادة بلا معارض (على ملك به) اي التسماع عن ذكر (او يبد ونصرف تصرف ملك)
 كاسكني والبناء والرهن والبيع والرهن والاجارة (مدة طويلة) عرفا فلا تكفي الشهادة بمجرد اليد لانها
 لا تستلزم ولا بمجرد التصرف لانه قد يكون بنديا ولا تصرف عدة قصيرة نعم ان انضم للتصرف
 استفاضة ان الملك له جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكفي قول الشاهد رايت ذلك سنين واستشعروا
 من ذلك الرقيب فلا تجوز الشهادة بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة الا ان انضم لذلك السماع من
 ذي اليد انه له كما في الروضة للاحتياط في المربة وكثرة استخدام الاحرار واستصحاب ما سبق من نحو
 ارث وشراء وان احتمل زواله للحاجة الداعية الى ذلك ولان الاصل بقاء الملك بشرط ان ابي الدم في
 الشهادة بالتسماع ان لا يصحح بان مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكي وغيره
 انه ان ذكره تقوية لعله بان جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة او الاستصحاب سمعت شهادته
 والا كما قال شهدت بالاستفاضة بكذا فلا خلا للرافعي واختار بقولي بلا معارض عما اذا كان في
 التسماع مطلقا من بعض الناس لم تجز الشهادة بالتسماع لوجود معارض (تنبيه) يتعين على المؤدى
 ان يقر بالشهادة لا يكفي مرادفه كما علم لانه ابلغ في الظهور ولو عرف الشاهد السبب كالاقرار له ان يشهد
 بالاصح حقائق وجهان اشهرهما لا كما نقله ابن الرقبة عن ابن ابي الدم وقال ابن الصباغ كغيره تسمع وهو
 مقتضى كلام الشيخين (وتقبل شهادة على شهادة) مقبول شهادته (في غير عقوبة الله) تعالى مالا كان
 او غيره كعدة وفسخ واقرار وطلاق ورجعة ورضاع وهلال رمضان ووقف على مسجد او جهة عامة وقود

(قوله الرجوع عن اقراره) قال حج ولا يخالف هذا قوله ويسن لمن ظهر عليه بعد اى الله ان باقى الامام ايقنه عليه افوات السنن لان المراد بالظهور ان يطالع على زناه مثلا من لا يثبت الزنا بشهادته ويسن ذلك اما عند الادعى او القودله او تعزيره فيجب الاقرار به يستوفى منه ويسن لشاهد الاول السنن ما لم يصلح في الاظهار اه باختصار (قوله ولا اعى في مرئي) قال مر او رد اليه يبنى صورته قبل فيها شهادة الاعى على الفعل منها الزنا اذا وضع يده على ذكر داخل في فرج امرأة او صبي فامسكهما ولم يمسحهما حتى شهد عند القاضي بجماعه فسمعه بقتضى وضع اليد فهذا ابلغ من الرؤية ومنها التمسك والاتلاف الى آخر ما ذكره

وقذف بخلاف عقوبة الله تعالى كجذنا وشرب وسرقة وانما يجوز التحمل (ب) شروط (تسبراء اصل)
 بغيره فوق مسافة المدوى او خوف جنس من غريم وهو متبرأ او مرض يشق معه حضوره وكذا ان ينعذر
 بموت او جنون (و) (استبراء) اي الاصل اى التماسه منه رعاية شهادته وضبطها حتى يؤدى ما عنه لان
 الشهادة على الشهادة نيابة فاعتبر فيها اذن المتوب عنه او ما يقوم مقامه (فيقول انا شاهد بكذا) فلا
 يكفي انا عالم به (واشهدك) او اشهدتك او اشهد (على شهادتي) به فلو اعمل الاصل لفظ الشهادة فقال
 اخبرك او اعلمك بكذا فلا يكفي كما لا يكفي ذلك في اداء الشهادة عند القاضي ولا يكفي في التحمل سماع قوله
 اعلان على فلان كذا او عندي شهادة بكذا (أو) (بشيين فرع) عند الاداء (جهة تحمل) كاشهدان
 فلا شاهد بكذا او اشهدني على شهادته او سمعته يشهد به عند قاض فاذالم يبين جهة التحمل ووثق الحاكم
 بعلمه يجب البيان فيكفى اشهد على شهادة فلان كذا المحصول الغرض (و) (تسميته) اي الفرع (اياء)
 اى الاصل تسمية غيره وان كان عدلا لتعرف عدالته فان لم يسمه لم يكف لان الحاكم قد يعرف جرحه
 لوسماه وفي وجوب تسمية قاض شهد عليه وجهان وصوب الاذرى الوجوب في هذه الازمنة لما غلب
 على القضاء من الجهل والفسق ولو حدث بالاصل عدالة اوقس لم يشهد هذا الفرع فلو زالت هذه الموانع
 احتج الى تحمل جديد (فرع) لا يصح تحمل النسوة ولو على مثلهن في نحو ولادة لان الشهادة بما يطلع
 عليه الرجال غالبا (ويكفى فرعان لاصين) اى ليكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعان ولا تكفى شهادة
 واحد على هذا واحد على آخر ولا واحد على واحد في هلال رمضان (فرع) لور جموعا عن الشهادة قبل
 الحكم منع الحكم او بهد لم يتقضى ولو شهد بهد واطلاق بائن او رضاع محرم وفرق القاضي بين الزوجين
 فرجهم وعن شهادة دام الفراق لان قوله ما في الرجوع محتمل والقضاء لا يرد محتمل ويجب على الشهود
 حيث لم يصدقهم الزوج مهر مثل ولو قبل وطء او بهد ابراء الزوج ووجهان المهر لانه بدل البضع الذي
 فوته عليه بالشهادة الا ان ثبت ان النكاح بينهما بنحو رضاء فلا غرم اذ لم يفتوا شيئا ولو رجع شهود مال
 غرموا للمحكوم عليه البديل بهد غرمه لا قبله وان قالوا اخطأنا موزعاع عليهم بالسوية (تنبيه) قال شيخ
 مشايخنا كذا كاله زى في تافيق الشهادة لو شهدوا باقراره بأنه وكاه في كذا او خبرانه اذن له في
 التصرف فيه او فوضه اليه افقت الشهادتان لان النقل بالمعنى كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهد واحد بأنه
 قال وكذا في كذا او آخر قال بأنه قال فوضته اليك او شهدوا باقراره بالدين والا خبر بالابراء منه فلا
 يامقان انتهى قال شيخ مشايخنا اجدا المازجد لو شهدوا ببيع واحد ببيع والا خبر باقراره او واحد بملك ما ادعاه
 واخر باقرار الداخل به لم تلتق شهادتهما فلو رجع أحدهما وشهد كالا خرق قبل لانه يجوز ان يحضرا الامرين
 ومن ادعى الفين واطلق فشده له واحد واطلق واخرانه من قرض ثبت أو فشهده له واحد بائف من مبيع
 واخر بائف قرض لم تلتق وله الخلف مع كل منهما ولو شهدوا بالطلاق والقرار واخر بالاستفاضة حيث تقبل
 لفتا انتهى وسئل الشيخ عطية المكي نفعنا الله به عن رجلين سمع أحدهما تطليق شخص ثلاثا والاخر
 الاقرار به فهل يافتقان أولا فاجاب بأنه يجب على سامي الطلاق والقرار به ان يشهدا عليه بالطلاق
 الثلاث بتاولا يتعرضا لانشاء ولا اقرار وليس هذا من تلتق الشهادته من كل وجه بل صورة انشاء الطلاق
 والاقرار به واحدة في الجملة والحكم بثبت ذلك كيف كان والقاضي بل عليه سماعها انتهى (خاتمة في
 الايمان) لا ينعقد اليقين الا باسم خاص بالله تعالى او صفة من صفاته كوالله والرحمن والاله ورب العالمين
 وخالق الخلق ولو قال كلام الله او كتاب الله او قرآن الله او التوراة او الانجيل فمبين وكذا ما انصف ان
 لم يتو بالصحف والورق والجلود وان قال وربي وكان عرفهم تسمية السيد بافكتانية والافيين ظاهرا ان لم يرد
 غير الله ولا ينعقد بخلق كالنبي والكعبة للنبي الصحيح من الخلف بالا بقاء الامر بالخلف بالله وروى
 الحاكم خبر عن حلف بنسب الله فقد كفر وجعله على ما اذا قصد تعظيمه كتهظيم الله تعالى فان لم يقصد ذلك
 اثم عند اكثر العلماء اى تبعا لنسب الشافعي الصريح فيه كذا قاله بعض شراح المنهاج والذي في شرح مسـ لم

(قوله ولو رجع شهود مال الخ) ويحصل الرجوع برجعت او رجعتا او شهدتا باطلة او لا شهادة في وفي ابطالها او فسختها او رددتها وجهان ويتجه انه غير رجوع اذ لا قدر له على انشاء ابطالها الذي هو ظاهر كلامه بخلاف ما لو قال هي باطلة او مسقوطة او مفسوخة لانه اخبر بانها لم تقع بحجة أصلا اه

عن أكثر الأصحاب النكراهة وهو الممتنع وان كان الدليل ظاهرا في الائم قال بعضهم وهو الذي ينبغي
 العمل به في غالب الأقسام قصد غالبيهم به أعظام الخلق به ومعنا ما ته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
 واذا حلف بما ينقده اليمين ثم قال لم أرد به اليمين لم يقبل ولو قال بعد يمينه ان شاء الله وقصد اللفظ والاستثناء
 قبل فراغ اليمين واتصل الاستثناء به لم تنقده اليمين فلا حث ولا كفارة وان لم يتلفظ بالاستثناء بل نواه لم
 يتدفع الحث ولا الكفارة ظاهر ابل يدين ولو قال غيره أقسمت عليك بالله أو أسألك بالله ان تفعل كذا
 وأزاد يمين نفسه فيمين ومضى لم يقصد يمين نفسه بل الشفاعة أو عين الخطاب أو أطلق فلا تنقده لانه لم
 يحلف هو ولا الخطاب ويكره رد السائل بالله تعالى أو بوجهه في غير المكره وكذا السؤال بذلك ولو قال
 ان فعلت كذا فانا مودى أو نصرا في قليس يمين لا تنقده اسم الله أو صفته ولا كفارة وان حثت نعم
 يحرم ذلك كغيره ولا يكفر بل ان قصد به بدنه عن المحل أو أطلق حرم ويلزمه التوبة فان علق
 أو أراد الرضا بذلك ان فعل كذا لا وحيد لم يكفر من له أن يستغفر الله تعالى ويقول لا اله الا الله
 محمد رسول الله وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك ومن سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد كلا والله وبلى
 والله في نحو غضب أو صله كلام لم ينقده والحلف مكره والاف بيعة الجهاد والحث على الخير والصدق في
 الدعوى ولو حلف في ترك واجب أو فعل حرام عصى ولزمه حث وكفارة أو ترك مسخوب أو فعل مكره
 من حثه وعابه كفارة أو عصى ترك مباح أو فعله كدخول دار أو كل طعام كذا كذا نافا لا فتن ل ترك
 الحث ابقاء لتعظيم الاسم (فرع) يسن تغليظ يمين من المدعى والمدعى عليه وان لم يطلبه الخصم في نكاح
 وطلاق ورجعة وعق ووكالة وفي مال بلغ عشرين دينار الا فيمادون ذلك لانه حقير في نظر الشرع نعم لو رآه
 الحاكم لم يصح حراة الحالف فعله والتغليظ يكون بالزمان وهو بد العصور وعصر الجدة أولى وبالمكان وهو
 للساكن عند المنبر وصعوده ما عليه أولى وبزيادة الاسماء والصفات ويسن ان يقرأ على الحالف آية آل
 عمران ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا لا وان وضع المصحف في حجره ولو اقتصر على قوله والله
 شفى وبه في الحالف نية الحاكم المستخاف فلا يدفع اثم اليمين الفاجر بنحو تورية كاستثناء لا يسجد
 الحاكم ان لم يظلمه خصمه كما يحسنه البلقيني أمامه ظلمه خصمه في نفس الامر كأن ادعى على معسر في حلف
 لا تسحق على شيئا أي تسامحه الا ان فتنة التورية والتأويل لان خصمه ظالم ان علم أو تخفى ان جهل
 فلو حلف انسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم اعتبر نية الحالف ونفعه التورية وان كانت حراما حثت
 يبطل بها حق المستحق واليمين يقطع الخصومة حال الا لالحق فلا تبرأ منه ان كان كاذبا فلو حلفه ثم أقام بينة
 بما ادعاه حكم بها كالأقرار لخصمه بدخلفه والنكول ان يقول أنا ناكل أو يقول له القاضي احلف فيه قوله
 لا احلف واليمين المردودة وهي يمين المدعى بعد النكول كإقرار المدعى عليه لا كاليمين فلو أقام المدعى عليه
 بهداهينة أبدأ أو أبراهم تسمع لتكذيبه بأقراره وقال الشيخان في محل تسمع وسمع الاستنوى الاول
 والبلقيني الثاني وقال شيخنا والمجته الاول (فرع) يتخير في كفارة اليمين بين عتق رقبة كاملة مؤمنة بلا
 عيب يحل بالمال أو الكسب ولو نحو غائب علمت حياته أو طعام عشرة مساكين كل مسكين مدح من
 غائب قوت البلد أو كسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو زار أو مقنعة أو منديل يحمل في اليد أو الك
 لا خف فان عجز عن الثلاثة لزمه موم ثلاثة أيام ولا يجب تنابعها خلافا لكثيرين
 (باب في الاعتاق)

هو ازالة الرق عن الادمي والاصل فيه قوله تعالى فكل رقبة وخبرنا الصبيح ان من صلى الله عليه وسلم قال من
 اعتق رقبة مؤمنة وفي رواية امرأ مسلما اعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار حتى الفرج
 بالفرج وعتق الذكر أفضل وروى ان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أعتق ثلاثين ألف نسمة أي
 رقبة وختمنا كالاصحاب باب العتق تفاؤلا (صح عتق مطلق تصرف) له ولاية ولو كافر فلا يصح من مدني
 ومجنون ومجنون بفسه أو فاس ولا من غير مالك بغير نيابة (نحو اعتقتك أو حررتك) كذا كذا كذا وانت حر

(قوله لم أرد به اليمين
 لم يقبل) أي ظاهرا أما
 باطنا فبدين نعم نيته
 غير اليمين في تخلف
 الحاكم لا تصرفه عن
 اليمين وان قصد
 الصرف اه (قوله بل
 يدين) ان كان في
 الواقع قصد بالاتباع
 بلفظ ان شاء الله متصلا
 بالتعدي فلا يمين والا
 انه قد ت اه (قوله
 صاحب الاستقصاء)
 هو الامام الغزالي نفسه
 الله به (قوله الاعتاق)
 هو لغة مأخوذ من
 قولهم عتق القرس اذا
 سبق وعتق الفرج اذا
 طار واستقل فكان
 البعد اقل من الرق
 فخلص واستقل اه
 (قوله صح عتق مطلق
 الخ) اركان العتق
 معتق وعتق وصيغة
 فهوذا شروع منه في
 بيان شرط المعتق
 الذي هو الركن الاول
 وأخل المصنف من
 شروطه بالاخبار فلا
 يصح اعتاق مكره اه

أو عتق وتكتابة مع نية كلامك أو لا سبيل لي عليك أو أزال ملكي عنك وانت مولاي وكذا يا سيدي
 على المرجح وقوله أنت ابني أو هذا أو هو ابني أو أبي أو أمي اعتاق ان أمكن من حيث السن وان عرف
 نسبه مؤاخذه له بأقراره أو بالني كناية فلا يعتق في النداء الا ان قصد به العتق لاختصاصه بانه يستعمل
 في العادة كثيرا للاطفة وحسن المعاشرة كما صرح به شيخنا في شرح المنهاج والارشاد وليس من لفظ
 الاقرار به قوله لا اعتق لعمدي فلان ٢ لانه لا يصلح موضوعه لاقرار ولا إنشاء وان استعمل عرفا في العتق كما
 أفتى به شيخنا رحمه الله تعالى (ولو بوض) أي معه فلو قال أعتقتك على ألف أو بعثتك نفسك بألف فقبل
 فوراعتق ولزمه الألف في المصورتين والولاية السيد فيهما (ولو أعتق حاملا) ملكه له هي وجملها (تبعها)
 أي الحمل في العتق وان استثناء لانه كالجزء منها ولو أعتق الحمل عتق ان نفخت فيه الروح دونها ولو كانت
 لرجل والحمل لا يخرج بنحو وصية لم يعتق أحدهما باعتق الآخر (أو) أعتق (مشتراكا) بينه وبين
 غيره أي كله (أو) أعتق (نصيبه) منه كنصيب منك حر (عتق نصيبه) مطلقا (وسرى الاعتاق) من
 مومر لا مومر (لما أسرى به) من نصيب الشريك أو بعينه ولا يمنع السرية دين مستغرق بدون حجر
 واستيلاد أحد الشريكين المومر يسرى الى حصه شريكه كالعق وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته من
 مهر المثل لقيمة الولد أي حصته ولا يسرى التدبير (ولو ملك) شخص (بعضه) من أصل أو فرع وان بعد
 (عتق عليه) ظهر مسلم وخرج باليهض غيره كالانح فلا يعتق ملك (ومن قال أعتقه أنت حر بعد موتي)
 أو أدامت فانت حرة أو أعتقتك بعد موتي وكذا اذا مات فانت حرة أو ميسر مع نية (فهو مدبر يعتق بعد وفاته)
 من ثلث ماله بعد الدين (وبطل) أي التدبير (بنحو بيع) للمدبر فلا بد ودوان ملكه ثانيا ويصح بيعه
 (لأرجوع) عنه (لفظا) كفضته أو نقضته ولا بانكار للتدبير ويجوز زله وطء المدبرة ولو ولدت مدبرة
 ولدا من نكاح أو زنا لا يثبت للولد حكم التدبير فلو كانت حاملا عند موت السيد فبها جزا ولو بد رجلا
 ثبت التدبير للمملوك تملكه ان لم يستثنه وان انفصل قبل موت سيدها لان أبطل قبل ان يملكه تدبيرها
 والمدبر كعبد في حياة السيد ويصح تدبير مكاتب وعكسه كما يصح تملك عتق مكاتب ويصدق في المدبر يمين
 فيما وجدته وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث بل قبله لان اليد له (الكتابة) شرعا عتق بلفظها
 مائة في مال منجم بنجمين فأكثره (سنة) لا واجبة وان طلبها الرقيق كالتدبير (بطلب عبدا من
 مكاتب) بما في مؤنته ونحوه فان فقدت الشروط أو أحدها فباحة (وشروط في صحتها لفظ بشعرها)
 أي بالكتابة (ايجابا ككاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كانه (مجموع) قوله (اذا دينة فانت حر
 وقبول كقبالت) ذلك (و) شرط فيها (عوض) من دين أو منفعة (مؤجل) ليحصله ويؤديه (منجم
 بنجمين فأكثر) كما جرى عليه أكثر الصحابة رضوان الله عليهم ولو في بعض (مع بيان قدره) أي العوض
 (وصفته) وعدد النجوم وقسط كل نجم (ولزم سيدها) في كتابة صحته قبل عتق (حط مقول منه) أي العوض
 لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتانا كم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد منه الاعانة على العتق وكونه
 ر بما فيه ما أولى (ولا يفسخها) أي لا يجوز فسخ السيد الكتابة (الا ان عجز مكاتب عن أداء) عند المحل
 لنجم أو بعضه (أو امتنع عنه) عند ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك أو حضر ماله أو كانت غيبة
 المكاتب دون مسافة القصر فله فسخها بنفسه وبها كم متى شاء انه مقرر العوض عليه وليس للمالك الاداء
 من مال المكاتب الغائب (وله) أي للمكاتب (فسخ) كالرهن بالنسبة للرهن فله ترك الاداء والفسخ وان
 كان معه وفاء (وحرم عليه تمتع بكتابة) لاختلال ملكه ويجب بوطئه له مهر لاحد والولد حر (وله) أي
 للمكاتب (شراء ماء لتجارة لا تزوج الا باذن سيده ولا تسر) ولو باذنه يعتق لا يجوز له وطئه مملوكه وما وقع
 للشيخين في موضع مما يقتضي جوازه بالاذن مني على الضعيف ان القرن غير المكاتب ملك السيد
 قال شيخنا وظهر انه ليس له الاستمتاع بما دون الوطء أيضا ويجوز للمكاتب بيع وشراء وأجارة لاهية وصدقة
 وقرض بلاذن سيده (فرع) لو قال السيد بعد قبضته المال فمشت الكتابة فأنكر المكاتب صدق بيمينه

٢ (قوله لا اعتق لعمدي
 فلان) هكذا في النسخة
 وليس بظاهر فلتقرر
 عبارة اه مصححه

(قوله وشرطي صحتها
 لفظ الخ) أولى من هذه
 العبارة بل الصواب
 أن يزيد ونحوه لتدخل
 الإشارة من الاخرس
 والكتابة فما يوجه
 التدبير باللفظ والاقتضا
 عليه من عدم صحتها
 بغيره من نوع ثم اللفظ
 والأشارة ينقسم كل
 منهما الى صريح وكتابة
 دائما اه (قوله وحرم
 عليه تمتع بكتابة) فلو
 شرط في الكتابة ان
 يطأها أو يستمتع بها
 فسدت الكتابة حج

لان الأصل عدم الفسخ وعلى السيد البيهقي لو قال كاتبتك واناصي او محزون او محجور على فأنكر المكاتبة
 حلف السيدان عرف له ذلك والافاد كاتبت لان الأصل عدم ما ادعاه السيد (اذا أحبل حر أمته)
 أي من له فيها ملك وان قل ولو كانت مزرقة أو محرمة لان أحبل أمه تركه مدين وارث معسر (قولت
 حيا أومية أو مفضة مصورة) بشئ من خلق الأدميين (عتقت عبوته) أي السيد من رأس المال مقدما
 على الديون والصايا وان حلت في مرض موته (كولدها) المأصل (بشكاح أو زنا بعد وضهها) ولد السيد
 فانه يمتق من رأس المال عتوت السيد وان مات أمه قبل ذلك (وله وطء أم ولد) اجاعا واستخدمها واجرتهما
 وكذا تزويجهما بغير إذنهما (لا عليكها) لغيره يبيع أو هبة فيحرم ذلك ولا يصح وكذا زهرها (كولدها السابع
 لها) في العتق عتوت السيد فلا يصح تأنيكه من غيره كالأم بل لو حكم به فاض نقض على ما حكاه الروياني عن
 الأصحاب وتصح كتابتها أو بيعها من نفسها ولو ادعى ورثة سيدها مالها لبيدها قبل موته فادعت تلفه أي
 قبل الموت صدقت بيمينها كما نقله الأزرقي فان ادعت تلفه بعد موته لم تسدق فيه كما قاله شيخنا رحمه الله تعالى
 رجة واحدة وأقضى القاضى فيمن أقربوط أمته فادعت انها أقطعت منه ما نصير به أم ولد بانها تصدق ان
 أمكن ذلك بيمينها فادعت عتقت أعتقنا الله تعالى من النار وحشرنا في زمرة المقربين الاختيار بالبرار
 وأسكننا الفردوس من دار القرار ومن على في هذا التأليف وغيره بقوله وعموم النفع به وبالأخلاص
 فيه ليكون ذخيرة على إذا جاءت الطامة وسبب الرحمة الله الخاصة بالعامة الحمد لله حمدوا في نعمه وبكافئ
 مزيدة وصلى الله وسلم أفضل صلاة أو كل سلام على أنتم مخلوقاته محمد وآله وأصحابه وأزواجه عدد
 معلوماته ومداد كلماته وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم يقول المؤلف عفا
 الله عنه وعن آياته ومشايخه فرغت من تبيض هذا الشرح صخرة يوم الجمعة الرابع والعشرين من شهر
 رمضان المعظم سنة ثمانين وثمانين وتسعمائة وأرخ والله سبحانه وتعالى أن يقبله وأن ينفع به
 ويرزقنا الاخلاص فيه ويهدينا به من المصاوي ويدخلنا به في جنة عالية وان يرحم امرأ نظره بين الانساف
 الله ووقف على خطا فاطمني عليه أو اصلحه الحمد لله رب العالمين اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه كما ذكرك وذكر آلنا كرون وغفل عن ذكرك وذكر الغافلون وعلمناهم بمرحمتك بالرحم
 الرحمن

هذه قصيدة من تصنيف الشيخ زين الدين أبي الشيخ عبد العزيز وهو حقه ولانا الشيخ زين الدين الثاني
 مصنف قرأ العين صنفها في علم التصوف رحمة الله تعالى رجة واسعة وتسمى بمداية الأذكياء

الحمد لله الموفق لله لا • حمدا يوافي به المتكامل
 ثم الصلاة على الرسول المصطفى • والآن مع صعب وأتباع ولا
 تقوى إلا الله مدار كل • وتباع أهوار رأس شرحا لا
 ان الطريق شريفة وطريقة • وحقيقة فاسمع لها ما عدا لا
 فشريرة كسفية وطريقة • كالجهر فحقيقة درغلا
 فشريرة أخ • فزبدن الخالق • وقيامه بالامر والنهي انجلا
 وطريقة أخذ بأحوط كالورع • وعزيمة كرامة متبلا
 وحقيقة لوصوله لائق • ومشاهد نور التجلي بالحقلا
 من رام درالشيء غيبة ركب • ويغوص بحر انم در احصلا
 فكذا الطريقة والحقيقة بالخي • من غير فعل شريفة لن تحصلا
 فعليه تزيين لظاهره الجلي • بشرية لنور قلب مجتلا
 ونزول عنه ظلمة كئي • لطريقة في قلبه ان تنزلا
 ولكل واحد من طريق من طرق • يختاره فيكون من ذا وصلا

(قوله وبينا) السبب
 في الأصل الجبل قال
 تعالى فليجد بسبب إلى
 السماء ثم أطلق على
 كل شئ يتوصل به إلى
 أمر من الأمور فيكون
 مجازا بالاستعارة ان
 جعلت العلاقة المشابهة
 في التوصل في كل أو
 مجاز مرسلان جعلت
 العلاقة الالط لاق
 والتقدير • • •
 (قوله ولا حول الخ) أي
 لا حول عن معصية الله
 ولا قوة على الوصول
 إلى طاعة الله الا بالله
 العلي العظيم الأول
 الآخر الظاهر الباطن
 وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله واصحابه
 وأزواجه وذريته وآل
 بيته والحمد لله رب
 العالمين

للجري على عادة
 المتقدمين رحمه الله
 تعالى من ختم الفقه
 بالتصوف أثبتنا هذه
 القصيدة تأملا للفائدة
 ولتصرفنا في المرحلت
 عن نفس المؤلف رحمه
 الله فطبعناها كما هي
 تبركا بكلامه ورعاية
 لحفظ مقامه المصطفى

كحلوسه • بين الانام مربيها • وكثيرة الاوراد كالصوم الصلا
 وكثيرة للناس والجل المطب • لتصدق بمحصول مقولا
 من رام أن يسلك طريق الاوليا • فليحفظن هذى الوصايا عاملا
 منها التوبة

اطلب منها يا بالندامة مقلعا • وبزم ترك الذنب فيما استقلا
 وبراءة من كل حق الا دمي • ولله الأركان فأرع وكلا
 واقم دواما بالمحاسبة التي • تنالك تقصيرا جرى وتساها
 وبخفظ عين واللسان وسائر الاعضاء جميعا فاجهدن لا تسكلا
 فالتوب مفتاح لكل اطاعة • وأساس كل الخير اجمع اشغلا
 فان ابتليت بفتنة أو حجة • في مجلس فتنة داركن مهرولا
 ومنها القناعة

واقنع بترك المشتهى والفاخر • من مطعم وملابس ومنازلا
 من بطاين ماله يسر به فيه فقد • فالت الذي به فيه من غير ائلا
 ومنها الزهد

وازهد وذاقه علاقة قلبكا • بالمال لافقه • دلته تلك اعقلا
 والزهد أحسن منصب بعد التقى • وبه ينال مقام أرباب العدا
 ومحب دنيا قائل أين الطريق • إلى الخلاص كسكر شرب الطلا
 وأترك من الأزواج من طاعة • ما ساعدت واختر عز وبقا فاضلا
 اسلامة الدنيا خصال أربع • غير لجهل القوم منك تجهلا
 وتكون من سبب الاناسي آيسا • وليسبب نفسك للاناسي باذلا
 ومنها تعلم العلم الشرعي

وتعلم علما يصح طاعة • وعقيدة ومراة قلبك فاصعلا
 هذى الثلاثة فرض عين فاعرفن • واعمل بها تحوي نجا واعتلا
 ومنها الدين

حافظ على سنن وآداب ات • مأثورة عن خير من جامرلا
 ان التصوف كله لهو الادب • ومن العوارف ناطق به وعقلا
 اذ لا دليل على الطريق إلى الله • الامتابة الرسول الميكلا
 في حاله وفعاله ومقالاته • فتنبهون وتنبهون لا تمللا
 وطريق كل مشايخ قد قدت • بكتاب ربي والحديث تأملا
 طالع رباض الصالحين واحكم • ما فيه تظفر بالسعادة واعملا
 واهتم بالفرض الذي لم يدن من • هذا العطا وعمل ذلك اكلا
 ما زال عبدي بالنوافل يقربن • حتى أكون له يدا والارحلا
 والسمع منه ثم عينا بأصره • أي مثل ذلك في المطالب مهرولا
 ومنها التوكل

وتوكلن متجردا في رزقكا • ثقة بوعد الرب أكرم مفضلا
 أما التمسك فلا يجوز قعوده • عن مكسب لعماله مفضلا
 لا تزدن للناس عرضك طامعا • في مالهم أو جاههم متذلا

ومنها الاخلاص

أخلص وذا ان لا تريد بطاعة * الا التقرّب من الملك ذي العلا
لا تقصدن معه الى غرض الدنيا * كثنائهم أو نحوه * وذلك توصلا
واحذر رياء محبط العباد * وانظر الى نظر العالم فتكملا
لا تظهرن فضيلة كي تعتقد * لا تبرزن لئلا تتركوا ذلك
اعيان مرء لا يكون نكاحا * حتى يرى ناسا بابل مثلا
فيكون مدحهم وذمهم سوا * لم يخش لومة لائم في ذي العلا
عمل لاجل الناس شرك تركه * للناس ذلك هو الرياء سهلا
لا تطلبن عند المهين منزلا * ان كنت تطلب عند الناس منزلا
ومنها العجبة والعزلة

لا تصين من كان اهل بطالة * وتساهل في الدين ذاك هو البلاء
والعزلة الاولى اذا فسد الزمان * وخاف من فتن يدين مبتلى
وكذا اذا خاف الوقوع بشبهة * أوفى حرام اولئك مماثلا
والاختلاط بناس في جمعهم * وجماعة أو نحو ذلك فضلا
هذا لمن يألف بقدر يأمر * وعن المناكر قد نهي محملا
صبر على كل الاذى لا يغلب * في طمأنينة عصبية بحافلا
ليكن يقول البعض من متأخري الفضلاء عزلة في الزمان مفضلا
اذ نادى حقا خلوا محافل * عن حوبة فانظر انفسك عاقلا
كل المعاصي كالرياء وغيبه * أو نحو ذلك باختلاط حاصل
ومنها حفظ الاوقات

واصرف الى الطاعات وقتك كله * لا تترك وقتا سدى متساهلا
وتصير اوقات المباح بنية * مصروفة في الخير فاصح بلائلا
وزع بعون الله وقتك واصرفن * كلاهما ولا تفتق مبتلا
فاذا بدد الجهر فمسل تخشعا * متديرا لقراءة ومكملا
واجهد لتخضع في صلاة قلبك * جهدا بلغا كي تنال فضلا
لا تنس أن الله ناظر قلبك * وحضوره وشهوده لك فاجلا
لا تترك جماعة قد فصحت * بالسبع والعشرين من فضل علا
ولم تتعلم ان تكن متساهلا * في مثل هذا الریح أخسرا جهلا
ثم اشغل بالورد لا تنكلمن * مستقبلا ومراقبا ومهللا
بطريقة معهودة لمشايع * ترى به نارا ونورا حاصللا
فيضي وجه القلب بالنور الجلي * ويصير مذهب الطباع زائلا
فتصير اهل الاشهادة التي * هي نعمة عظمى فصر متاهلا

آداب الاشراق

حتى اذا شمس بدت كرميحا * صلي لاشراق وقرآن تلا
خربا فاكثرا باعنا طمع ادب * وحضور قلب خاشع او مرتلا
ودواء قلب خمسة فتلاوة * بتدبر المعنى واللبطن الخلا
وقيام ليل والتضرع بالسحر * وبجاسات الصالحين الفضلا

آداب القارئ والمخاطف

والقارئ والمخاطف يتخلق * بمحاسن الشيم الرضية مكتملا
كرهادة الدنيا كذا ترك مباح * لانيها وبأهلها متفكلا
وكذا السخا والجود ثم مكارم الاخلاق * ثم طلاقة لاختلا
والعلم ثم الصبر ثم تنزه * عما دنا من مكسب متجمللا
وملازمات للسكينة والورع * وخشوعه وتواضع متكملا
ولقص شاربه وتسريح الصبي * وازالة ظفرا وابطا فاقملا
وازالة الريح الكريمة والوتخ * وملابس مكروهة فتكملا
وكذا اجتناب المضاحك لآزمن * وكذلك اكثار امر احازيلا
واحذر من عجزار بلاء والمسد * والاحتقار افيده بالاعتلا
واستعمل المأثور من ذكر دعا * وكذلك تسبيح وتهليل جلا
وبراقب المولى بستر والامن * وعلى الاله بكل امر عولا
ذا بعض آداب لقار واطلين * باقى من التبيان وانح محملا
ومنها صلاة الضحى

ثم الضحى صل ولا تدع الفكر * بحوم موت والحساب مع البلاء
عمل بلا ذكر المنية لا أثر * وبذكرها حقا كضرب معاولا
ثم اشتغل بالعلم أو بعبادة * أو بالمعيشة واخترن الا فضلا
فضل العلم

فالم فضل على من يعبد * فضل البدور على الكواكب في الجلا
(فضل التعلم)

ان الاله وأهل كل سمائه * والارض حتى الموت مع غل الفلا
كل يصلي يا حبيب على الذي * قد علم الخير الاناس محصلا
من في طريق للتعلم بسلك * فالى الجنان له طريق سهلا
وملائك تضع الجناح له اذا * يسى رضاه راءه متقبلا
وتعلم للباب من علمه * فضل على مائة الركبة نافلا
تصح النية

هذا اذا قصد الاله وآخره * بالعلم والا فالهلاك محصلا
وليحرم من غرف الجنان الآخرة * وليسقطن في درك نار نازلا
رجل به يؤتى غدا يلقي به * في النار يخرج منه اعماء جلا
فيها يدور كما يدور جوارنا * برجاه تطعن كالحصيد تذللا
فيحيى من في النار يسأله اما * قد كنت تأمرنا وتنهى مقبلا
فيقول يا قوم بلى اكفى * ما كنت بالعلم المكرم عاملا
بعضى امر وقد رام غير الله * وثواب اخرى بالتعلم عافلا
حرم عليه جارية المتفقه * الا بعلم نافع متشاعلا
وكذلك بعضى من يعلم ذلك * الا بعلم نافع لاجاهلا
كلام على ما قصد بالعلم

فاذا رأى متعلما يتكى على الشهوات متبعها * واهلها

متكالباً أيضاً على روم الدنيا * من غير مناجاة مباح ناسلاً
وقد تعاطى علم فرض كفاية * من قبل فرض العين علماً وابتلا
فلقد تبين من قرآن حاله * قصد الله سيرته فيه تغفلاً
وكذا إذا ترك الصلاة جماعة * من غير عذر بل بأن يتكاسلاً
وكذلك ترك الرواتب والسنن * إن أكثرت فاعلم وكن متأملاً
علامة العلماء الخبير

واعلم الأخرى علامات ترى * لا يطلب الدنيا به علم سائلاً
ولذلك آيات تبيّن كشيرة * أن لا يخالف قوله ما يفعله
ويكون بالأمور أول عامل * وعن الذي ينهى تحجب أولاً
ويكون معتمداً به علم راعياً * في طاعة ناه عن الدنيا اجتهلاً
متوقفاً عليها يكون مكثر * قبل وقال والجداً مسؤلاً
ويكون محبباً ترفه مطعم * ويسكن وإنك ذلك تحملاً
وتسعى ما وزيناً بلباسه * وإلى القناعة والنقل مائلاً
ويكون منقبضاً عن السلطان ذا * أن لا يكون عليه يوماداخلاً
* الانصاع أول رده ظالم * أول الشفاعة في المراضى فادخلاً
وإلى الفتاوى لا يكون سارعاً * ويقول أسأل من يكون تأملاً
وإلى اجتهد ألا يكون تعيناً * ويقول لا أدري إذا لم يسهلاً
ويكون يقصد بالعلوم وجوده * له سادة العقي العظيمة نائلاً
فيكون معتمداً به علم الباطن * ورقاب قلبه للسلابة قاصلاً
متوقفاً لطريق علم الآخر * مما يكون من المصاحفة المحجلى
ويكون معتمداً على تقليده * لشريعة وعلم بصيرته الجلا
وأئمة كالشافعي ونحوه * كانوا على سنت خصال كلاً
زهد صلاح والعبادة علمهم * به علوم عقي نافعات لائلاً
وكذا الفقهاء في مسالخ ديننا * وأرادة بشفقة رب العالـ
فقهائنا قد تابعوا في فقههم * لا غير فاتباع الجميع لتفضلاً
فتعلم الله علماً نافعا * إن كنت تطلب ملك دارين اعتلاً
تعليمه الله خير عبادة * وخلافة ووراثته فتوسلاً

آداب المتعلم

وجه كلام القوم غير محطى * ومعلم وقروا ست بحمد لا
واستفسر الاستاذ ترك ما بدا * ليدبه فوهمك من كتاب واسلاً
قابل كتابك قبل وقت مطالعته * بجميع كتب واضح قدع ولا
طالع مراراً منه قبل الشروع * ح فانه أولى وأحسن من مثلاً
ولفهم سطر من متون أحسن * من عشر سطر من شروح فاقبلاً
وايذا بفرض العين ثم اعمل به * ثم الكتاب فبينة من تزللاً
واتبع به لم الفقه ثم اصوله * ثم البـ وافي راع تدريجاً لا
وعلم آداب غمانية لغيره * صرف ونحو والمعاني المفضلاً
وكذا بيان والبديع وقافيه * وكذا عروض فاطلبها محلاً

وفروها انشاء نثر والفظا * محاضرات والخطوط فاجلاً
لا تقرر بوقوع أهل زماننا * في منطق ثم الكلام توغلاً
طالع أخى احب الغزالي تنل * فيه الشفا من كل داء اعتلاً
آداب الاكل

كل بهد ذلك من حلال لاشبه * ما لم يذم الشرع ذلك حلالاً
لا شيء أنفع من تقابل أكله * وشربه للجسم والدين اعتلاً
آفات شبع ثقل جسم قسوة * للقلب زالت قطنة ممتلاً
تضعيف جسم عن مادة ربه * جلب انوم فاحذر نه وعيلاً
بل بهد ذلك للعبادة طاعة * ثم اتبه قبل الزوال تسلاً
والظهر صل جماعة مع سنة * ثم اشتغل بالخير عما قد خلا
فلطالبا علم به لم يشتغل * ولما بدى لي تلاً أو هلاً
وكذا إلى وقت الرقاد قواطين * جد على هذا ولا تكل ذاهلاً
آداب النوم

وكتاب أذكراك النواوى طالعن * واعلم بما فيه تنل خير اجلاً
لا تحلين نوما ولا تكل نائماً * الاعلى ذكر وطهر كاملاً
لا بأس ان ضاحكت زوجك لا تضر * في غفلة وتلا من مسترسلاً
فاذا انتهت باليلة فتعبدن * واستغفرن للمؤمنين واعولاً
فلر كتمان من الصلاة بيلة * كنز يد اراخلد ادم انـ لا
فاستكثرن من الكثرة لفاقة * تأقي عليك ولا نسيب ولا ولا
ويغوت هذا بالكثير من اهتما * ملك واشتغالك بالدنامة غافلاً
وحديث دنيا ثم افرو واللفظ * وكذا باتعاب الجوارح وامتلاً
وبين تجديد الوضوء وكذا * قبل الغروب مسجماً مستقبلاً
وعيادة بين العشاء ومغرب * واترك كلاماً بهد ذلك غافلاً
واظب على هذا بقية عمركا * واقصر لا مال وخاهد تنبلاً
من لاله شغل بدنيا تاركاً * دنيا لهم ما بال ذلك يبطلا
فخدمة الرب العلى تنهـ ما * بصلاته وتلاوة منشأغلاً
واذا السائمة في الصلاة تعرضت * قاتل القران برهبة متأملاً
واذا شئت تلاوة فانزل الى * ذكر بقلب واللسان مكتملاً
ثم اذكرن بالقلب وهو مراقب * لا تشتغل بحديث نفس مهملاً
فحديث نفس كالكلام بالسن * بقسـ و به قلب فلا تكل غافلاً
قد أجمع العراف جلهم على * أن أفضل الطاعات لله العلاً
ومن المهمه

حفظ لانفاس يكون خروجها * ودخولها بالله في المـ لا خلاً
بالشد ثم المـ تحت ففوقه * صفة له مع برزخ فاستكملاً
أو ذكر تهليل وذا الذكر الخفي * من غير تحريك الشفا نداولاً
من لم يكن في يده امر جاهدا * لم يبق من هذى الطريقة خردلاً
وكذلك معرفة تخصص عليه * في غالب من غيرها لن تحملاً

وجهاد نفس أن ترك من رذا * ثلها ونحلية بنور فضائلا
والصارفون برهم هم أفضل * من أهل فرع والأصول تنكلا
فلركمة من عارف هي أفضل * من الفهم من عالم فتقلا
قال الامام السهروردي قدسيا * والمقصود الاقصى المشاهدة للعلا
فليكثر العبد التلاوة كثيرا * ذكر اطلب كلمة متنبلا
وليحتمد بوطاء قلب نطقه * حتى يصير بقلبه متاهلا
ومزيلة لحديت نفس كي بنو * والقلب للجمال العليقة نالا
ويقبض نور القلب للقلب فذا * بمحاسن الاعمال منه تنولا
ويصير حقا ذكر ذات ذكره * هذي المشاهدة الشريفة حصلا
هذا الذي أوصى الشيخ الكمل * الله وفقنا له متفضلا
والجهد الباقي الزؤن مصليا * أعلى الصلاة على الرسول محوقلا
(تمت)

(يقول مصححه)

الحمد لله الذي وفقه في دينه من أراد من عباده المؤمنين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الانبياء
والمرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد فقد تم طبع الكتاب الرائق
النفيس في مذهب الامام الشافعي محمد بن ادريس رضي الله تعالى عنه وأرضاه وبلغه من علو الدرجات
منتهاه المعنى بفتح المعين بشرح قررة العين بمهمات الدين للعالم العلامة الجيهدي الخبير الفهامة من عم
نفعه كل طالب وسارى الشيخ زين الدين بن عبد العزيز الملبارى تلميذه من له اليد الطولى
في ذلك المضمار واشتهر فضله كالشمس في رابعة النهار الامام ابن حجر الهيتمي الشافعي
نفعنا الله بأمراره وأمدنا بنفحاته وأنواره موسى هاشم بن تقي رات نقر عيون
الناظرين من حاشية العلامة الشيخ علي بن أحمد بن سعيد باصيرين
أجل الله لهم المنه وجعل جزاءهم نعيم الجنة وذلك بالمطبعة
العامة الشرفية التي مركزها بمصر خان أبي طابقه على
دعة حضرة السيد عمر حسين الخشاب حفظه

الله وكان تمام طبعه في أوائل شهر
صفر الحبر سنة ١٣١٢ هجرية
على صاحبها أفضل
الصلاة وأزكى
التحية



Süleymaniye Kütüphanesi	
Izmir	
889	